سلسلة الدراسات اللسانية

اللّسانيات التطورية

دراسة في سيرورة اللغة وتغيّرها

عنوان الكتاب: اللّسانيات التطورية "دراسة في سيرورة اللغة وتغيّرها"
المؤلف(ة): أ.د. عزمي محمد عيال سلمان
التخصص الأدبي: دراسات
الطبعة الأولى: 2021
رقم الإيداع: 978-9931-719-75-5
النّاشر: دار ومضة للنشر والتوزيع والترجمة
إيميل: wamdaedition@gmail.com
Dar.wamda7@gmail.com
هاتف: 00213657300415 / 034 54 49 88
المدير العام: سميرة قنون
المدير التنفيذي: ليلى لوكريف
تدقيق وإخراج فني: فريق ومضة
تصميم: إيمان عبد الحكيم

أ.د عزمي محمد عيال سلمان

سلسلة الدراسات اللسانية

اللّسانيات التطورية

دراسة في سيرورة اللغة وتغيرها

دراسات

دار ومضة
للنشـــر والتوزيع والترجمة

الإهـداء:

إلى أخي عيسى

في رحاب الله

عزمـي

مقدّمـــة:

جاءت هذه الدراسة لتبيِّن أنَّ من أبرز الإسهامات الحقيقية للسانيات الحديثة هي وضع أُسُس نظرية جديدة لعلاقة اللغة بالزمن، فقد كانت القضية الجوهرية لرائدها فردينان دي سوسير (1857 – 1913) تتمثَّل في كونه من أوائل من رسم خارطة للسانيات التطورية، نفى عنها القواعد التاريخية الدارجة في عصره، وبدأ مرحلة جديدة من البحث في علاقة اللغة بالزمن وأثر ذلك في تغيُّر اللغة وتطورها. ولهذا يُمثِّل ما قدَّمه سوسير في حقل اللسانيات التطورية قطيعة منهجية مع ماضيه ومع محيطه اللساني، فوعي سوسير بعلاقة اللغة بالزمن تَمثَّل من خلال سلسلة من الرفض الأساسي لما هو شائع في اللسانيات التاريخية المهيمنة في عصره، والتي لم تكن ترى في اللغات سوى كونها مؤسسات ونتاجات تاريخية. ولم يكن ردُّ سوسير على الاتجاه التاريخي مقتصرًا فقط على استحداث اتجاه لغوي مضاد لعصره، عُرِف فيما بعد باسم: اللسانيات البنيوية، وإنما كان ردّه أيضًا على الاتجاه التاريخي باستحداث اتجاه مماثل، لكنْ ذو نزعة مختلفة، اصطلح على تسميته بـ (اللسانيات الزمانية). وقد استطاعت اللسانيات الزمانية أن تنجح في صراعها مع اللسانيات التاريخية، ليس من خلال إدخال تحسينات مُحدَّدة عليها؛ بإعطاء تفسيرات أفضل لمعطيات البحث والدراسة، وإنما الأصح من ذلك أن الذي حدث هو تحوُّل فكري أو منهجي، فالتغير اللغوي بدأ يُرَى من خلال مَشاهد مفهومية مختلفة، فالمنهج البنيوي واللسانيات المرتبطة به شرعت تُنتِج نظرات جديدة، فهي تزوِّدنا بطريقة مختلفة جذريًا في رؤية ظواهر اللغة وتحقُّقاتها، وهكذا فإن سيرورة اللغة مع اللسانيات التطورية بدأت تتحرك بطريقة مختلفة. وقد تصدَّى الفصل الأول من الدراسة لبيان شيء من هذا.

فالبحث في سيرورة اللغة لدى سوسير يُشكِّل اليوم مصدرًا من مصادر تخفيف التعقيد الفلسفي لمسألة كَيْنونة اللغة، فبالنظر في خصائص التغير اللغوي لديه، وفقًا لما جاء في الفصل الثاني من الدراسة، يجد المرء أجوبة لأسئلة طالما شَكَّلت هاجسًا مُقْلقًا لدى فلاسفة اللغة وعلمائها. فالوقوف على سيرورة اللغة وخصائص تغيُّرها يمكن أن يُجيب عن قولنا: كيف للغة أن تَحُوز كَيْنونَتَها، وسَيرُها يتنافى مع وجودها الكلي؟ وكيف يمكن للغة أن تظلَّ هي نفسُها على نحوٍ ما، وهي تتغير؟ وكيف يمكن أن يقال: إن لسانًا ما، لا يزال هو، إذا حصل تَغيُّر كامل لجوهره المادي الذي يجري كل بضعة قرون، وإنَّه باقٍ هو نفسه أيضًا لمدَّة أطول من الزمن؟ فمِن الممكن أن نجد لدى سوسير أجوبة عن هذا النوع من الأسئلة، فإثبات مصداقية خصائص التغير اللغوي، وما ارتبط بها من تفسيرات، أسهلُ من إثبات مصداقية التفسير الارتقائي لعالَمَيْ الحيوان والنبات، فالمقياس الزمني للتغير اللغوي أقصر بكثير من المقياس الزمني للنمو الارتقائي. وهذا ما أتاح لخصائص التغير اللغوي أن تحظى من سوسير بدراسة علمية مباشرة، بدلًا من الاقتصار على الفرضيات العامة والتأملات الفلسفية. وأمَّا الاستغلال الفلسفي الدقيق لفكر سوسير، فإن سوسير بريء منه، فسوسير لم يكن (سوسيريًا)، وإنما ظل إلى النهاية كما كان دائمًا، باحثًا مُتحمِّسًا لقضايا اللغة ومسائلها، يَحثُّ الخُطى في سبيل وضع أبعاد جديدة للمنهجية اللسانية، دون سعي منه لتقديم خطة فلسفية عامة، مثالية أو غير مثالية. وما العودة اليوم إلى سوسير إلا محاولة لإعادة ترسيخ النزعة العلمية في دراسة اللغة من جديد، بعد أنْ بدأت دراسات (ما بعد البنيوية) تَتَخفَّف منها.

وأما الفصل الثالث، فقد هدف إلى الكشف عن وضوح تفكير سوسير في قدرته على تحويل مبادئ اللغة العامة إلى قوى مُوجِّهة لعملياتها الحيوية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك ذهابُه إلى أن عملية التغير اللغوي هي عملية ذاتية، توجِّهها ثلاثة مبادئ أساسية، هي: مبدأ الاعتباطية ومبدأ الاختلاف ومبدأ القيمة. وهكذا لا تكون عملية

التغير اللغوي ناجمة عن ظروف خارجية فحسب، فحَصْرُها في هذه الظروف لطالما كان سببًا في خلق حالة من التوتر بين متطلبات توازن النظام ودواعي تغيره، وتعدادُها هو أشبه بسرد حكايات منفصلة لعملية متكاملة تقوم في حقيقتها على مجموعة من المبادئ المحدَّدة والمتداخلة. وقد تجاوز سوسير كل اللسانيين في تنظيره لعملية التغير عندما ذهب إلى أنها نتاج لتعديلات في علاقات التداعي والاقتران، تقوم بها قوى فاعلة داخل نظام اللغة، فكل ما ينتج من جديد يولد بتوجيه من هذه القوى، وذلك يعني في الوقت نفسه أن النظام الداخلي للغة هو الذي يتم فيه كل شيء، وأن عملية التغير هي عملية نظامية وذاتية. ومن هنا بزغت الفكرة القائلة بأن هنالك مبادئ أساسية تُحرِّك عملية التغير وتحفظ توازن نظام اللغة على حد سواء، وهدف سوسير من تحديد هذه المبادئ هو تأويل كل تغير لغوي بوصفه توازنًا وتمظهرًا جديدًا لبنية النظام، فالقوى الموجِّهة لعملية التغير داخل النظام هي نفسها القوى التي يتوقف عليها توازن هذا النظام. وهكذا تكون الغاية الأساسية للسانيات الداخلية هي إبعاد المثير الخارجي من دائرة الاهتمام العلمي، وتسليط الضوء على العوامل الحقيقية للتغير اللغوي، ولذلك تم إقصاء كل ما هو طارئ من الظروف والأسباب، ونُظر إلى نظام اللغة في ذاته وبوصفه كيانًا مستقلًا عن كل ما يدور حوله، وسوسير بهذا التصوُّر يُقدِّم تحديدًا لعوامل التغير اللغوي تبدو معه العملية برمتها وكأنها لم تُدرَس من قَبْل.

وأما الفصل الرابع فقد بيَّن كيف مَيَّزت البنيوية منذ بواكير نشأتها بين نوعين من اللسانيات، هما: اللسانيات الداخلية، واللسانيات الخارجية. وكان من ضمن أهداف هذا التمييز رسم حدود منهجية واضحة بين العوامل التي تتوزَّع عملية التغير اللغوي في اللسانيات الحديثة. فهنالك عوامل داخلية، تُحرِّكها مبادئ ذاتية، هي كالقوى الثابتة التي تُوجِّه نظام اللغة وتحفظ توازنه في آن معًا، وهو ما تم بيانه في الفصل الثالث. وهنالك عوامل خارجية، أكثر دينامية، تُوجِّه نظام اللغة وتتحكَّم في تغيُّره. ووفقًا للنموذج الذي اعتمدته الدراسة، فإن العوامل الخارجية تنحصر

في مجموعتين: إحداهما تتعلَّق بقوى اللغة الطارِدة، والأخرى تتعلَّق بقوى اللغة الجاذِبة. وتكمن أهمية هذا التحديد في إظهاره جانبًا من جوانب قانون التوازن الذي يحكم تطور اللغات جميعها؛ إذ إنَّ هنالك ميلين مُتعارِضين يُوجِّهان اللغة إلى طريقين متباينين: أحدهما يَتَّجه بها نحو الاضطراب، والآخر يميل بها إلى الاستقرار. وقد جعلت الدراسة من قوى اللغة الجاذِبة موضوعًا لها، مُفصِّلةً القول في ثلاثة عوامل خارجية، كان لها تأثير كبير في تثبيت اللغة واستقرارها والتخفيف من سرعة تغيرها واضطرابها. وتمثَّلت تلك العوامل في ثلاث مؤسسات رئيسة هي: المؤسسة العلمية، والمؤسسة الثقافية، والمؤسسة السياسية. وقد انتهت الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها: أنَّ لهذه المؤسسات الثلاث دورًا بارزًا في دفع المتكلمين إلى اعتماد هُويَّة لغوية مُوحَّدة تفرض نوعًا من الثبات على اللغة في الاستعمال. فهي جميعها قد أسهمت، بوظائفها المتراتبة بعضها إِثْر بعض، في خلق بيئة آمنة تحفظ للغة توازنها وتُضفي عليها شيئًا من الثبات النسبي؛ لتبقى اللغة محافظة على وظيفتها الجوهرية، وهي أنْ تظل أداة صالحة للتواصل والتفاهم بين الجماعات البشرية.

وأما الفصل الخامس فقد جاء ليُبيّن أثر (القياس) الفاعل في عملية التطور اللغوي، فالقياس من الأدوات التي تناولها العلماء منذ القِدَم في معالجة قضايا اللغة والفكر، ولئن كان حديث علماء العربية عن القياس اللغوي قد استوفى الغاية التي وضعوها وأحاط بالمراد الذي أرادوه إلى حدّ كبير، فإنَّ حال علماء اللغة في الغرب لم يكن كذلك، على أي حال، حتى ظهور لسانيات سوسير. فقد أوضح سوسير في دروسه أن تناول العلماء لظاهرة القياس لم يكن خاطئًا بقدر ما كان يعتريه شيء من النقص وعدم التحديد. فالقياس اللغوي، وفقًا لما يرى، لا زال بحاجة إلى توضيح أعمق وتدقيق أشمل، وبطريقة تُظهِر خصائصه الأساسية التي تَنْبني عليها حركته بين (اللغة) و(الكلام). وهذا مَسْعى يتطلَّب أن يكون المدخل إلى ظاهرة القياس مختلفًا جذريًا عن كل محاولة تنأى بذاتها عن معطيات اللسانيات الحديثة، ويُدعِّم هذا الطرح

ما قامت به الدراسة من تفسير للقياس اللغوي في ضوء مجموعة من الخصائص الأساسية، التي تُحدِّد مفهومه الدقيق، وتُبيِّن طريقة عمله وتأثيره الأكيد في تطور اللغات وتنميتها. ومع هذا المسلك الذي سارت عليه الدراسة يتَّضح لنا أن تَصوُّر فكرة القياس في الغرب قبل ظهور اللسانيات الحديثة هو ببساطة تَصوُّر غير ملائم لوصف أثره الفاعل في عمل اللغات وتطوُّرها.

وأما الفصل السادس فقد تناول البحث الاشتقاقي وبيّن مسيرته في تاريخ الدراسات اللغوية، وللنجاح في هذه المهمة، التي لم تكن سهلة، كان على الدراسة أن تُحدِّد وجهة نظر اللسانيات الحديثة في الموقع الذي يحتله الاشتقاق من الاتجاهات المعاصرة للبحث اللغوي. ولكي تُقيِّم مُنجَزه وتُضْفي عليه القيمة المستحَقَّة التي تتناسب مع هدفها الأساس – وهو أن تكون علمية بدرجة أولى – كان على اللسانيات أن تُوفِّق بين خيال فقيه اللغة الذي لا يتعامل إلا مع أشكال اللغة القديمة، وليس لديه سوى معطيات السجلات المكتوبة المجردة من سياق الحال، ونظرة اللساني المعاصر الذي يتَّكئ على الواقع الحي للكلام المنطوق. وقد استطاعت اللسانيات بتوفُّرها على المنظور التعاقبي والمنظور التزامني أن تُقدِّم مبادئ فاعلة ونتائج إيجابية ملموسة، كان لها أثر كبير في تكوين تصوُّرات دقيقة عن دور (الاشتقاق) في بناء اللغات ونموها، وقد استدعى منها استكمال هذه المهمة والنجاح في تحقيقها أن تضع تحديدات مهمة لعلاقة الاشتقاق بتغير اللغة وتطورها. فإيضاح آليات تكوُّن اللغة كما يعتمد على النظام الحالي للغة، فإنه لا يستغني أيضًا عن صور الأشكال السابقة المخزونة فيها، وأَخْذُ هذين البُعدين بعين الاعتبار كان مصدر إلهام لكثير من اللسانيين في وضع تبصُّرات جديدة خاصة بالملفوظ؛ لأنها تنطوي على تصور علمي دقيق لنظام اللغة بوصفه كُلًّا متجانسًا غير مُختَل التوازن.

وأما الفصل الأخير فقد تناول نظام الكتابة بوصفه أحد أهم العوامل الثقافية في تثبيت اللغة وتسكينها، وقد تَبيَّن للباحث أن العقل يميل لحظة تكوين ثقافة

ما إلى أن يبني أمامه صورته الخاصة، وإنَّ هذا ليظهر بالمعنى الحقيقي في الجهد الذي يبذله كي يُدخِل الوحدة في كل ما هو مُختلِف ومُتعدِّد. وهكذا فإن جوهر وجود الكتابة، بوصفها مُنجَزًا ثقافيًا، هو إدخال الوحدة على كل ما هو مُختلِف ومُتعدِّد في أصوات الكلام المنطوق، وإنَّ التغير الصوتي الذي يخضع له الكلام، بعد ذلك، نادرًا ما يُغيِّر من هذا المنجز الثقافي، بل إن هذا التغير الصوتي الذي يبتعد بالصورة المنطوقة عن الصورة المكتوبة عادة ما يُنظَر إليه على أنه خراب نُطْقي، ولذلك فلا بُدَّ من تسكين اللغة بإخضاعها لسُلطان الحرف المكتوب للحد من هذا الخراب اللاحق بها، وهذا مظهر من مظاهر الانتصار للصورة المكتوبة على الصورة المنطوقة قبل أن تظهر اللسانيات الحديثة. وقد كشف سوسير عن هذا الخلل المنهجي الذي وقع فيه النحاة وعلماء اللغة قَبْله، وبَيَّن في تحليلات دقيقة أثر الكتابة في العمليات اللغوية محاولًا بذلك أن يُعيِّن فوائدها وعيوبها وخطورتها. وحتى يستقيم المنهج كان على سوسير أن يُحدِّد موقع الكتابة الحقيقي من اللسانيات، فهذه المسألة لم تُقيَّم بجدية قَبْل سوسير، وقد تمّ تجاهلها من النحويين وفلاسفة اللغة، أو بالأحرى لم يَتنبَّهوا لآثارها البعيدة في العلم الذي يدرسونه. وهكذا فقد انتهت الدراسة إلى أن اللسانيات البنيوية، وهي تَفْصل بين هيئة الكلام المنطوق وبين شكل اللغة المكتوب، قد جعلت من الأول وسطها الطبيعي الذي لا يحق لها التحرك إلا في مجاله.

الفصل الأول

اللّغة والزّمن

مقدمة:

تُشكِّل فكرة التغير اللغوي لدى سوسير الخيط المتين الذي ينتظم المواضيع الرئيسة الثلاثة التي يقوم عليها كتاب (دروس في الألسنية العامة)، وهي أولًا: تحديد العلم المعني بدراسة التغيرات اللغوية من خلال صياغة بعدين أساسيين، أولهما يعالج فيه اللغات بوصفها أنظمة اتصال تامة في ذاتها في أي زمن من الأزمان، ولهذا البعد أكثر من اسم يطلقه عليه، فتارة يُسمَّى بـ(اللسانيات التزامنية)، وأخرى يُسمَّى بـ(اللسانيات الآنية)، وثالثة يُسمَّى بـ(اللسانيات القارة)، ورابعة يُسمَّى بـ(اللسانيات الوصفية). وأما البعد الثاني، فيعالج فيه سيرورة اللغة وتغيرها في مسيرة الزمن، وهذا البعد له أيضًا أكثر من اسم، فتارة يُسمَّى بـ(اللسانيات الزمانية)، وأخرى يُسمَّى بـ(اللسانيات التعاقبية)، وثالثة يُسمَّى بـ(اللسانيات التاريخية). ولسوسير موقف من التسمية الثالثة: (اللسانيات التاريخية)، يجعله يُفضِّل عليها اصطلاح: (اللسانيات التطورية)، وبالرغم من ذلك نجد كثيرًا من الدوائر البحثية اليوم تستمر في إطلاق اسم (اللسانيات التاريخية) على البعد الثاني من لسانيات سوسير، وتستعمله من غير تحفُّظ.

وقد كان لعلاقة اللغة بالزمن أثر كبير في تمييز سوسير بين هذين البعدين لعلم اللغة، وفي هذا الصدد لا يجب النظر إلى (دروس) سوسير بوصفها عاملًا أساسيًا في تطوير اللسانيات الوصفية فقط، بل إنّ مهمة سوسير الكبرى كانت هي الاضطلاع بتصحيح مسار ما كان يُعرَف في القرن التاسع عشر بـ(اللسانيات التاريخية)، ومن هنا جاءت دعوة سوسير إلى مُفارَقة مصطلح (اللسانيات التاريخية) والاستعاضة عنه بمصطلح (اللسانيات التطورية). وإنَّ الباحث ليعجب من ميل سوسير إلى هذه التسمية دون غيرها على الرغم من اصطباغها بمفاهيم عضوية سعى سوسير أيضًا إلى نفيها عن لسانياته، ولو استَعمل مصطلح (اللسانيات التغيرية) أو (اللسانيات السيرورية) لكان في ذلك تخليصًا لعملية التغير اللغوي مما علق بها من أفكار القرن التاسع عشر، وخصوصًا ما يتعلَّق بالمذهب التاريخي، وبنظرية التطور

الداروينية، ولَكَان ذلك ألصق بكلمة (التغير) التي فاقت في نص (الدروس) المنشورة عدد استعمال كلمة (التطور) بعشرات المرات. وتركيز سوسير على استعمال هذه الكلمة دون غيرها مُنطلِق من رؤيته العامة لفكرة التغير اللغوي بوصفها تُمثِّل عملية انتقال من حالة انتظام إلى حالة انتظام أخرى، مع الأخذ بعين الاهتمام إمكان تَلمُّس حالات انتظام سابقة في حالات انتظام لاحقة، وهذه العودة إلى الوراء تجعل من استعمال كلمة (تطور) مثارًا للجدل والخلاف، فالمنهج التاريخي الذي تقوم عليه لسانيات القرن التاسع عشر يؤكد مرارًا بأن التاريخ يتحدَّث عمَّا لن يراه أحد مرتين أبدًا، و(اللسانيات التغيرية) لدى سوسير ترى إمكان عودة حالات اللغة إلى الوراء بإفساح المجال لبعض أنماط الكلام من التحقق مرة ثانية.

والموضوع الثاني الذي تنتظمه فكرة التغير اللغوي لدى سوسير، هو تمييزه بين المقدرة اللغوية للمتكلم والمتمثِّلة بما سمَّاه (اللغة) وبين الظواهر الواقعية أو مادة علم اللغة والمتمثِّلة بـ(اللفظ) و(الكلام)، والمقصد الصحيح لدارس اللغة هو كلا المجالين، وليس هنالك مبالغة – كما يُدَّعى – من سوسير في تقديره للواقع فوق الشخصي للغة على حساب الواقع الفردي، فكلا المجالين يشترك في صياغة عملية التغير اللغوي لديه، ومن خلالهما تظهر الكيفية التي يتحقق بها التغير بدءًا من تحقُّقات الكلام ووصولًا إلى تجليات اللغة.

وأما الموضوع الثالث الذي تنتظمه فكرة التغير اللغوي، فهو النزعة البنيوية المتمثِّلة في عبارة سوسير الشهيرة: (اللغة شكل وليست جوهرًا)، وقد استُغلَّت هذه العبارة في ميدان اللسانيات الآنية (القارة) وأُغفل جانبها التطبيقي في ميدان اللسانيات الزمانية (التطورية)، فقد أوضح سوسير أنّ التغير اللغوي يجب أن يُرَى ويُوصَف ضمن عناصر اللغة المترابطة، وليس ضمن عناصرها المنعزلة، فالانتقال من حالة لغوية إلى أخرى لا يمكن أن يتمَّ عن طريق تغيرات منعزلة خالية من علاقة بنيوية تحكمها. وبهذا يكون سوسير قد أقصى عن اللسانيات التطورية المنهج الذرِّي الذي مُنيت

به اللسانيات التاريخية طيلة القرن التاسع عشر، وجَعَل من المنهج البنيوي طريقًا سالكًا لكلا بُعْدَيْ الدرس اللغوي: الزماني والآني.

ومن هنا يأتي مقصد هذا الفصل في تَتبُّع مسار هذا الخيط الذي ينتظم فكرة التغير اللغوي لدى سوسير، وإن الباحث لا يَدَّعي أنّ الجهد المبذول هنا يُشكِّل صورة مكتملة، وذلك لسببين: أحدهما أنّ مسألة سيرورة اللغة والعوامل التي تحكم تغيرها، من وجهة نظر سوسير، قد أُغفِل الحديث عنها، سوى ما جاء في جانب من دراسة الباحث (مصطفى زكي التوني)، والمعنونة بـ(علل التغيير اللغوي) [1]، والتي سوف نُفصِّل الحديث عنها في الفصل الثالث عندما نأتي على ذكر المبادئ الأساسية الموجهة لعملية التغير اللغوي. ومن هنا يمكن القول بأنّ عملية التغير اللغوي لدى سوسير لا تزال تنتظر دراسات عدة لتقف عليها، ويبدو أن ذلك سيُشكِّل دافعًا مُلحًّا لدى الباحث للمضي قُدُمًا بهذا المشروع العلمي المتكامل. والسبب الثاني هو أنّ المعالجة البحثية هنا قد اقتصرت على كتاب (الدروس) المنشور، بترجمته التونسية، دون غيره من إرث سوسير الذي بدأ يظهر للناس منذ وقت قريب، فـ(الدروس) وإملاءات التلاميذ لم تَعُد الوثيقة الوحيدة لفكر سوسير، فمخطوطاته التي تمَّ تحقيقها ونشرها في الآونة الأخيرة تجعل الباب مفتوحًا لاستكمال ما شرعت به هذه الدراسة.

1. حاجة الدَّرس اللغوي اليوم إلى اللسانيات التطورية:

لقد فرضت اللسانيات الآنية (أو اللسانيات الوصفية بحسب المصطلحية الأمريكية) نفسها لمائة سنة خلت على اهتمام الباحثين بوصفها مؤسسة جديرة بالاهتمام، وكانت اللسانيات قبل ذلك منحصرة في التأريخ للغات ومقارنتها،

1. يُنظَر: التوني، مصطفى زكي: **علل التغيير اللغوي**، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية الثالثة عشر، الرسالة الرابعة والثمانون، 1993م، ص33 – 55.

واشتمل ذلك بالضرورة على فرضيات مُتعلِّقة بالطريقة التي تطوَّرت بها اللغات في الماضي، وبالشروط التي بموجبها تستطيع لغة ما على مرّ العصور أن تختلف عن كثير من اللغات المتميزة. ولا تزال هذه الفرضيات صالحة اليوم في جوانب كثيرة منها، وخصوصًا تلك الجوانب التي فحصها سوسير وعاينها بتيقُّظ في لسانياته الزمانية. وقد يُخْشى من استغراق البحث اللساني اليوم في البعد الآني، أن تُعايَن اللغات بوصفها حالات نهائية ومنفلتة من أي تغير، فيميل الباحثون إلى أن يروا في الاختلافات الحاصلة بين حالات اللغة أشكالًا متوازية أكثر منها أطوارًا متتابعة، وإذا لم تُثِر التتابعية شكًّا لدى المختص في كونها معالم لسيرورة مؤدِّية نحو ذلك التطور انطلاقًا من لغة ثابتة أكثر قِدَمًا، فإنه لن يكون باستطاعته أن يتجنَّب اعتبار التباعدات المسجلة بمثابة تنوعات داخلية للغة(1).

ومن المثير للجدل أن تكون أهمَّ سمة تتمتع بها اللغات الإنسانية، وهي (التغيُّرية)، من أقل الحقول اللسانية اليوم عناية وبحثًا، فاللغة ليست نظامًا جامدًا محكومًا بأُطُر ثابتة، بل هي نظام مَرِن مُتدفِّق، لا يمكن تثبيته إلا بشكل مؤقت وجزئي، وبكيفية مصطنعة لأغراض البحث والدراسة. فمقدرة الإنسان اللغوية هي مقدرة إبداع مُتغيِّرة، وليست حالة مستقرة تحكمها قوالب ثابتة، والسمة الملازمة للإنسان تتمثل في إدراكه بأن لغته تتغير على الدوام، ويكفي المرء أن يجيل نظره في آداب لغته ليَقع حِسُّه التاريخي على أشكال أقدم منها، فتاريخ اللغة بالنسبة للمتكلم له وجود، وجزء غير قليل من تاريخ اللغة حقيقي بالنسبة له من الوجهة النفسية، ولكنه لا يُدركه بوصفه تاريخًا، وإنما بوصفه سيرورة وحركة. وبناء على ذلك فإن مقياسًا مُهمًا لتكوُّن اللغات ونجاحها في القيام بوظيفتها هو قدرتها على التغيُّر والتكيُّف وفقًا للعوامل الداخلية والظروف الخارجية التي تفرضها طبيعتها ومتطلبات العصر الذي تمر فيه، فاللغة بعيدة

1. يُنظَر: مارتينه، أندريه: **وظيفة الألسن وديناميتها**، ترجمة: نادر سراج، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009م، ص129.

عن أن تكون قد استقرَّت في زمن من الأزمان، وهي على العكس من ذلك لم تكن في يوم من الأيام أكثر حاجة إلى التغير ممَّا هي عليه اليوم.

وقد بدأ غير واحد من اللغويين الذين يعملون في حقل اللسانيات التاريخية الاهتمام بتغير اللغات وتطورها منذ أزمان مضت، فالبعد التاريخي كان واحدًا من الأبعاد التي سار عليها اللسانيون في بحثهم اللغوي، بل إنه في العصر الحديث نسبيًا (القرن التاسع عشر) عُدَّ المنهج التاريخي هو الأسلوب الوحيد الذي يمكنه تناول اللغة تناولًا علميًّا مدعومًا بالأدلة والبراهين، ونتج عن ذلك ظهور عدد هائل من البحوث والدراسات التي أغنت اللسانيات بقوانين واكتشافات جديدة وجديرة بالثناء. إلا أنّ مسألة التغير اللغوي تبقى اليوم إحدى أفقر الحقول اللغوية بحثًا ودراسة؛ لانشغال اللسانيين بالجانب الوصفي والوظيفي من اللغة، بوصفهما من أكثر اتجاهات اللغة أحقية بالاهتمام، ومثل هذه الاتجاهات تُعفِي المتكلِّم والباحث، على حدٍّ سواء، من عناء معرفة الأحوال السابقة للغة، فهي معرفة غير ملزمة لكليهما، وكل ما ينتمي إلى اللغة وكل ما يحتاجه المرء منها موجود بشكل ما في كل حالة من حالاتها.

و(التغيرية) صفة دائمة وملازمة لجميع اللغات البشرية، واصطباغ عصر سابق من عصور العلم بها لا يمكن أن يوقف البحث فيها اليوم ويُغلِق الدراسة حولها، فكما شرعت حقول علمية مجاورة في الحديث عمَّا يُسمَّى اليوم بـ(الداروينية الجديدة) فإن اللسانيات الحديثة جديرة بدراسات جديدة مماثلة تتناول تغير اللغة وتطورها. فسوسير عندما ابتدأ عصرًا جديدًا في اللسانيات، سُمِّي فيما بعد بـ(عصر البنيوية)، لم يُغْفِل الحديث عن اللسانيات التطورية، بل إنّ المادة العلمية المتعلِّقة باللسانيات التطورية في دروسه المنشورة تفوق في كَمِّها المادة العلمية المتعلقة باللسانيات الآنية، وتظهر عملية التغير اللغوي في تلك الدروس موضوعًا أساسيًّا، وليست تصنيفًا وظيفيًّا، أو رسمًا لهذه العائلة اللغوية أو تلك. وهذه النظرة هي أبعد ما تكون من التصور

الوضعي للغة بما هي نظام من القواعد، ففضول اللساني يجب ألّا ينحصر في موضوع مفرد هو دراسة قواعد اللغة وتراكيبها، بل يجب أن تستثيره وتحفّزه كذلك كينونة اللغة وسيرورتها والرغبة في معرفة بنيتها الحاضرة في ضوء تغير حالاتها السابقة. فالنظام اللغوي الذي يقول به سوسير ليس شيئًا ثابتًا مستقرًا، بل هو نَهْب لقوى التغيير، وبصفة أخرى هو عبارة عن نظام مُتغيِّر يناضل من غير توقف ضد قوى الاستقرار؛ للدخول في أطوار جديدة وبمُدَد متفاوتة من الزمان، فقوى التغيير اللغوي تُمارِس تأثيرها فيما هو خلف قواعد النحو، فهي ذات تأثير حتى على المستوى المستقل للدليل.

إلاّ أنّ مختلف الاتجاهات البنيوية جعلت من واجبها، منذ البداية وبالتدريج، التخلص مما كانت تحمله تعاليم سوسير من أفكار متوارثة، وبوجه خاص من تلك النظرة الزمانية في دراسة اللغة، على الرغم من تفرُّد سوسير البيِّن في مواقفه عن اللسانيات التاريخية في زمانه، فما يبدو لديه اتفاقًا في المصطلحات الفنية يُخْفي وراءه اختلافات جذرية في المنهج وطريقة البحث. فإبداع سوسير في اللسانيات الزمانية عَظُم عندما ترك نظرات ذات سمة تجديدية من غير أن يحتاط لوضوحها، وصورًا عن الحالات اللغوية بدت على شكل ملاحظات مشبعة بنظرة متفرِّدة حول سيرورة اللغة. وكل محاولة تسعى لأن تجعل من جهود سوسير في مجال تغير اللغة وتطورها مجرد آراء مُتوحِّدة مع آراء عصره، فإنه لا بد من أن يُحكَم عليها بالفشل سلفًا، فمع حلول نهاية القرن التاسع عشر "غدت اللسانيات التاريخية مجرد تجميع للتحولات الصوتية التي حدثت من غير سبب واضح، والتي لم تكن تسلك أي اتجاه معين"(1)، وهي بخلاف ما كانت عليه لسانيات سوسير الزمانية التي لم تكن دراسة لتغير اللغة كغاية في حدّ ذاتها، وإنما هي سعي حثيث للانتقال بجهود علماء عصره

1. سامسون، جفري: **مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)**، ترجمة: محمد زياد كبة، جامعة الملك سعود، الرياض، 1417هـ، ص23.

من الفوضى   إلى النظام، وهذا ما ينفي عن لسانياته الزمانية أن تكون استمرارًا لبحث اللغة وفقًا لخطوط تقليدية، أو يُنظر إليه كما يُنظر إلى تاجر التحف القديمة.

فمُفارَقة سوسير لعلماء القرن التاسع عشر لم تكن تخليًا عن الاتجاه العام للدرس اللغوي في عصره بقدر ما كانت تجديدًا له في أسلوب البحث والدراسة، ولذلك لم يُرِد سوسير لجهوده أن تكون إلغاءً للسانيات الزمانية، وإيذانًا ببزوغ فجر اللسانيات الآنية، بوصفها الأسلوب العلمي الوحيد في دراسة اللغة، فتعاليمه خلال حياته تقريبًا تتعلَّق باللسانيات الزمانية، وليست الآنية، وظهر ذلك من خلال تحليل مفصل للغات الهندو أوروبية المختلفة. فمعالجة سوسير اللسانية لم تكن مرتبطة بلغات غريبة عنه، حيث استعان في تفسير آرائه النظرية المتعلقة باللسانيات الزمانية أو اللسانيات الآنية بضرب أمثلة من لغته الفرنسية، بالإضافة إلى لغات أوروبية أخرى واسعة الانتشار، وهي تلك اللغات التي حملت لواء الحضارة الغربية، وأشبعها فقهاء اللغة وعلماء اللسانيات التاريخية بحثًا ودراسة طيلة قرون عديدة. وقد كان سوسير واعيًا بهذا الاختيار؛ ذلك أن أغلب الدراسات التي أُثيرت حول هذه اللغات وصلت إلى حد من الرتابة لأنْ تُصبِح من الأمور المسلَّم بها لدى كل من أصاب حظًّا من الثقافة. وعندما ابتكر سوسير منهجًا جديدًا في دراسة ظواهر لغوية ظلت مألوفة مدة طويلة من الزمن، بحيث كان من المستحيل النظر إليها على أنها تنطوي على أية مفاجآت، بدأت دراساته تستأثر باهتمام الأوساط اللسانية؛ لسهولة التثبُّت من الحقائق الأساسية التي قام عليها تفكيره، ولوجود مُتَّسع من الوقت لرسم فروق منطقية ودقيقة بين كثير من ثنائياته التي أُولع بها، وغدت شخصيته العلمية مثار إعجاب كثير من الباحثين لقدرتها على النجاة من الوقوع ضحية تضليل التاريخ، فالمسار الذي سلكته هذه اللغات المألوفة حتى وصلت إلى ما هي عليه صاغه التاريخ بشكل معروف لدى الباحثين.

وكان أيضًا لارتباط بحث سوسير بلغات مألوفة أثر بارز في لفت الأنظار إلى تحليله التصوري المجرد، وليس إلى الوقائع التي طُبِّق عليها هذا التحليل، فالانتقال بالتغير اللغوي — على سبيل المثال – من حيِّز الظواهر المنعزلة إلى حيِّز الظواهر البنيوية، ورؤية الأصوات اللغوية كمجموعة من الفونيمات التي يمكن أن تتعارض هوياتها وعلاقاتها المتبادلة الحالية مع تلك التي انحدرت منها في الأصل كانت فكرة جديدة، وما إنْ يستوعب المرء هذه الفكرة حتى تتلاشى الحاجة إلى بذل الكثير من الوقت لتحديد فونيمات اللغة الفرنسية؛ لأنها واضحة بما فيه الكفاية. ويبدو أن هذه سمة مُنِيت بها معظم الدراسات التي تمحورت حول فكر سوسير، فجانبها النظري عادة ما يطغى على جانبها التطبيقي[1].

وتدريس سوسير لمقرَّر (اللسانيات العامة وتاريخ اللغات الهندو أوروبية ومقارناتها) هو مواصلة للخطة التي سار عليها علماء جنيف من قَبْله، ففي السنة الأولى من تدريسه التزم بمعالجة القضايا التاريخية التزامًا تامًّا، فسيطرةُ المذهب التاريخي على القرن التاسع عشر، والمتمثلة بجعل الوضع العلمي للسانيات مرتبط بوجهة النظر التاريخية، قد سارت خطتها وفقًا لمسارين، أحدهما سعى لإذابة الدراسة الآنية في الدراسة التاريخية بالتدريج، وأما المسار الآخر فكان يرى بأن تصورات اللسانيات الآنية لا تمتلك معنى إلا من خلال تأويلها بعبارات تاريخية[2]. وعندما عُهِد إلى سوسير بتدريس المقرر للمرة الثانية أدخل مقدمة عالجت باقتضاب اللسانيات الآنية. وأخيرًا وفي المرة الثالثة كرَّس فصلًا دراسيًّا كاملًا للسانيات الآنية النظرية، يحاول من خلاله مجابهة النظرة التي كانت "تعتبر الوصف التزامني للألسن بمثابة تمرين قاصر كليًّا، وغير جدير باهتمام العلماء"[3]، من غير أن يُفهَم من ذلك إقصاؤه للدراسة

1. يُنظَر: سامسون: **مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)**، ص52.

2. يُنظَر: ديكرو، أوزوالد وسشايفر، جان ماري: **القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان**، ترجمة: منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2003م، ص303.

3. مارتينه: **وظيفة الألسن وديناميتها**، ص89.

الزمانية، فكلا المجالين يتضمن حقائق من أنواع مختلفة تمامًا، لا يصطدم أحدها بالآخر إلا بمحض الصدفة، وهذا سبب كافٍ لوجوب الفصل بين التحليل الزماني والتحليل الآني في دراسة لغة ما، فالقول بتجاهل سوسير للبُعد الزماني، وإذاعة كلامه النظري العام الذي اشتُهر به حول اللسانيات الآنية، كان بفعل أتباعه[1].

فأَتباع المدرسة البنيوية، على اختلاف توجهاتهم، قاموا بإعطاء الأفضلية المطلقة للتحليل الآني، ونبذوا التحليل الزماني، فالبنيويون الأوروبيون والأمريكيون الذين جاءوا بعد سوسير جعلوا التأثير الأكبر من نصيب اللسانيات الآنية، فبُعيد نشر دروس سوسير إلى ما بعد منتصف القرن العشرين "أصبح الموقف المتبلور من اللغويات التاريخية موقفًا متعاليًا وفوقيًا، وتحوَّل إلى نوع من أنواع الاستغراق الذاتي، أو إلى هواية قد بَطُلت، ولم يعد لها أهمية تذكر بما حولها. إلا أن هذا الموقف تغيَّر ثانية، وأتت قيمة الدراسات التاريخية المقارنة الآن من اعتبارها مفتاح ضبط – على الأقل – للنظريات التأملية حول كيفية عمل اللغات، وهكذا فقد استعادت هيبتها المحترمة الموروثة ثانية"[2].

2. جدلية اللغة والزمن:

لم يُفرِّق الفكر اللساني على الدوام بين وجهات النظر (الآنية) و(الزمانية)، وقد دخل هذان المصطلحان إلى جهاز المصطلحات اللسانية منذ سوسير، وتُسمَّى الدراسة آنية إذا قَدَّمت مختلف الوقائع التي تحيل إليها بوصفها تنتمي إلى حالة واحدة من حالات لغة معينة وفي لحظة مُحدَّدة، وتُسمَّى الدراسة زمانية عندما تنسب إلى اللغة نفسها حالات من التغير مختلفة. وهاتان الصفتان: (آنية) و(زمانية)،

1. يُنظَر: سامسون: **مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)**، ص27، 34.

2. ن. ي. كولينج: **اللغة كما تطورت (تتبع أشكالها وعائلاتها)**، ترجمة: محيي الدين حميدي وعبد الله الحميدان، ضمن الموسوعة اللغوية، المجلد الثالث (بعض المظاهر الخاصة باللغة)، جامعة الملك سعود، الرياض، 1421هـ، ص878.

لا تُطلَقان على ظواهر اللغة بذاتها، وإنما على وصفها أو تفسيرها، وبشكل عام على وجهة النظر التي اختارها اللساني في دراسته، فالدراسة الآنية يجب أن تُنجَز خارج إطار كل نظرة تعاقبية، كما أنّ الدراسة الزمانية يجب أن تُدرَس خارج إطار كل نظرة تزامنية(1).

والثباتُ المطلق أمر لا وجود له في اللغة، فاللغة لا تعرف سوى التغير، ويُعدُّ عامل التغير سببًا أساسيًّا في نشوء ما يُعرَف باللسانيات الزمانية، وأول موضوع من مواضيعها هو علم الأصوات بتمامه وكماله، كما يُعبِّر سوسير. فتطوُّر الأصوات أمر لا يتلاءم ومفهوم الحالة اللغوية القارة، ومن ثَمَّ فإن ما تدرُسه اللسانيات الزمانية ليس ما يوجد من علاقات بين عناصر حاضرة في حالة لغوية معينة، وإنما هو العلاقات القائمة بين عناصر متتالية، يحل الواحد منها محل الآخر في مجرى الزمن، ويوافق كل مرحلة من الزمن تطورًا مناسبًا لها، قد يقل وقد يعظم، وقد يختلف سرعة وشدة، من غير أن ينال ذلك من المبدأ نفسه أو ينقضه. فاللغة سيل يجري من غير انقطاع، أما كون ذلك الجريان لطيفًا أو دافقًا عارمًا، فأمر ثانوي ليس له كبير أهمية(2).

وقد جعل سوسير من عملية التغير والتطور التي تُصيب اللغة باستمرار أساسًا جوهريًّا في تقسيم اللسانيات إلى علمين متمايزين، بل إنّ هذه العملية لتلعب دورًا بارزًا في اختيار التسمية الدقيقة لهذين العلمين. وهنا يتساءل سوسير عن الاسمين اللذين سيطلقهما على هذين العلمين، فالكلمات التي تتبادر إلى الذهن ليست كلها متساوية في قدرتها على التعبير عن هذا التمييز، فلا يمكن استعمال كلمة (تاريخ) وعبارة (لسانيات تاريخية)؛ لأنهما تثيران في الذهن أفكارًا مُغرِقة في الإبهام وعدم

---

1. يُنظَر: ديكرو وسشايفر: **القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان**، ص302، 306.

2. يُنظَر: دي سوسير، فردينان: **دروس في الألسنية العامة**، تعريب: صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، تونس، 1985م، ص213.

الدِّقة، فكلمة (تاريخي) توحي بأن مجرد وصف حالات اللغة المتتابعة من غير مباشرة النظر في النظام والأسباب التي تُحوِّل اللغة وتغيّرها من حالة إلى أخرى هو درس للغة حسب محور الزمن. ولذلك فإن كلمة (تطور)، وعبارة (لسانيات تطورية)، أكثر دقة، من وجهة نظر سوسير. فلسانيات سوسير التطورية تجعل من الواجب دراسة التغير اللغوي بوصفه نظامًا بغض النظر عن الوظائف التي ترتبط به، ولهذا فإن سوسير يستعمل اللسانيات التطورية في أغلب الأحيان؛ ليجعل من (النظام) تشكيلًا يَتوزَّع جانبَيْ الدرس اللساني: الوصفي والتطوري، بعد أن كان النظام مُتَّصلًا بالجانب الوصفي وحده، ومنفيًّا عمَّا كان يُسمَّى باللسانيات التاريخية في عصره. ومن منطلق فكرة التغير أيضًا يُسمِّي سوسير العلم الآخر بـ(اللسانيات القارة)، ولكي يزداد هذا التقابل وهذا التقاطع بين هذين الضربين من الظواهر المتعلقة بالموضوع نفسه وضوحًا وجلاء، فإن سوسير يستعمل أيضًا عبارتي: (ألسنية آنية) و(ألسنية زمانية). ويُعدُّ آنيًا كل ما يتعلَّق بالمظهر القار من اللغة، ويُعدُّ زمانيًا كل ما له مَساس بتغير اللغة وتطورها[1].

ولهذا فإن اللسانيات الزمانية، كما أرادها سوسير، هي دراسة جميع ما يطرأ على الوضع اللساني من تغير وانحراف لبنية اللغة وهي في سعيها المستمر لتحقيق حالة جديدة من التوازن، فيتم تناول التغير الذي يطرأ على أحد الألسن ضمن تتبُّع حالات لغوية محددة زمنيًّا، فيكون هنالك حالة أولى وحالة ثانية وحالة ثالثة ... إلخ، ولا يعود الزمن حينئذ سببًا في التحول من حالة إلى أخرى، كما ترى اللسانيات التاريخية، وإنما هو إطار تُحدَّد فيه تلك الحالات. ومن المسلَّم به أنّ اللغة لا تثبت على حال واحدة، فهي في تطور دائم، وربما يجعل ذلك من محاولة رصد الحالات اللغوية وتحديد النقاط الفاصلة بينها أمرًا مستحيلًا، فكل حالة من حالات اللغة تحمل أثر ماضيها، وقد يعني هذا أنه لا يوجد ما يُسمَّى بحالة آنية للغة، فكل حالة تُقيم علاقة مع حالة

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص128، 129.

سابقة عليها جاءت منها، وكل حالة من حالات اللغة أيضًا تُقيم علاقة مع حالة لاحقة بها مختبئة فيها. وفي المقابل نجد أيضًا أنّ حالة اللغة في لحظة ما وفي إطار نظرتنا إلى تنظيمها النسقي لن تصبح أبدًا مُدرَكة بالرجوع إلى ماضيها أو بالتكهن بمستقبلها. وهنا يمكن وضع إطار للزمن نفترض فيه تصنيفًا ذا طبقة حلزونية لتغير حالات اللغة، على غرار النموذج الذي وضعه (ستيوارت براند) لتغيرات الزمن؛ ذلك أنّ كل حالة من حالات اللغة، وإنْ بدت وكأنها تُظهِر مقاومة للحالات السابقة عليها، إلا أنها تتسم بسهولة الدمج الفوري معها، ودائمًا ما يُخيَّل إلينا أنّ الحالة اللاحقة للغة أكثر سرعة وتجددًا موازنة بالحالات السابقة عليها، فحالات اللغة السابقة تُعدُّ بمثابة طبقات داخلية أقل تأثرًا وأكثر استقرارًا من غيرها.

وبناء على ذلك فنحن بأمسِّ الحاجة إلى تقديم نموذج للزمن وعلاقته باللغة يختلف عن النموذج الذي تأسَّست عليه بنية التراكيب وأصناف الكلمات[1]، فعلاقة البنية التركيبية وبنية الكلمة بالزمن تختلف عن علاقة اللغة بالزمن. وإذا ما واصلنا الاندفاع في دراسة تغير اللغة من مُدَّة إلى أخرى، فكيف يَتسنَّى لنا المضي في ذلك من غير الارتكاز على نموذج آخر للزمن نستطيع من خلاله إدارة البحوث المتعلِّقة باللسانيات الزمانية واللسانيات الآنية، ولعل من أبرز المهام الموكلة إلى هذا النموذج هي تحديد مفهوم (الآن)، فما مقدار ما نطلق عليه (الآن)؟ وما هو الحيز الزمني الذي يتاح للسانيات الآنية التحرك في مداه عند دراستها للغة ما؟ فمفهوم (الآن) بحاجة إلى إعادة تحديد بحيث يشمل مُددًا زمنية أكبر من (الحاضر)، بل ربما يحتاج مفهوم (الآن) إلى مقياس يتجاوز السنوات، فالسنوات مقياس مناسب لدراسة نمو اللغة بالنسبة للفرد، وهي ليست كذلك بالنسبة لـ(حالات) اللغة، التي تُشكِّل كل حالة منها حدثًا مكتملًا، يُتيح للسانيات الآنية مجالًا أوسع لوصف اللغة، ويعطي اللسانيات الزمانية نظرة كلية أفضل لدراسة تغير اللغة وانتقالها من طور إلى آخر. فمفهوم (الآن) بحاجة

1. يُنظَر: المطلبي، مالك: **الزمن واللغة**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1989م.

لإعادة تحديد ليشمل عقودًا من السنين في أي اتجاه، بما تشمله من أجيال سابقة وأجيال لاحقة تنضوي تحت حالة واحدة من حالات اللغة المتتابعة. فمن خلال هذا المنظور يبدو كل شيء مختلفًا، فإدراكنا لـ(الآن) قد تغير، وظهر لنا ما يُمكِن أن يُطلَق عليه (الآن الممتدة)، التي تأخذ طرفًا من الماضي وتتماهى مع الحاضر وتتمثَّل شيئًا من المستقبل، فهذه (الآن) الطويلة تَمدُّ الباحث بالطاقة اللازمة لوصف حالة معطاة من حالات اللغة أو لمحاولة إعادة تشكيلها من جديد.

وبعد أن نتخطَّى مقياس (السنوات) و(العقود) مُستكملين حلقات هذا المنظور الجديد للنموذج الزمني المطروح، فإننا نكون بإزاء (القرون) التي تُعدُّ مقياسًا لما يمكن أن يُطلق عليه (أوضاع) اللغة، فكل جماعة أو دولة لها وضع لغوي خاص بها، على نحو ما هو ماثل في أوضاع اللغة العربية في بلاد الشام وفي مصر وفي العراق وفي الخليج العربي وفي بلاد المغرب ...إلخ، فشرط هذه الأوضاع اللغوية وبقاؤها مُرتهِن باحتكامها إلى حضارة واحدة، فخلال الألف سنة الماضية أسهمت الحضارة العربية في تشكيل هذه الأوضاع اللغوية المختلفة، ومن الغريب أن نجد بعض الدوائر الغربية المعنيَّة بإحصاء الناطقين بكل لغة من لغات العالم يجعلون كل وضع من أوضاع اللغة العربية بمثابة لغة مستقلة، متجاهلين وحدة الحضارة التي تجمعها، وقد يصدق قولهم إذا تجاوزنا الألف سنة الماضية، إذْ تتعدد الثقافات والحضارات التي تعاقبت على تلك البقاع، فقِدَم الحضارة الإنسانية الذي يقف به العلماء عند حدود عشرة آلاف سنة، يجعل الحديث متاحًا عن (تعدد) لغوي، وتجاوز هذه المدة يفتح المجال للحديث عن (تنوع) لغة الإنسان وأصل نشأتها، قبل أن تصل إلى ما هي عليه.

فإخضاع تغير اللغة لنموذج زمني دقيق يُقلِّل من الوقوع في التناقض والاضطراب الذي يمكن أن يطال كل دراسة تجعل من علاقة اللغة بالزمن أساسًا لقيامها، وحينما نشرع بإنجاز مثل هذه الدراسات فإننا مطالبون بأن نتنبَّه لجميع المقاييس المعقَّدة والمتضاربة في ميدان اللسانيات التاريخية. وقد حلَّ سوسير هذا الإشكال المنهجي

بذهابه إلى أن الحالة اللغوية ليست عمليًّا نقطة واحدة، بل هي فسحة من الزمن تطول أو تقصر، وفي غضونها يبلغ مجموع التحولات حدَّه الأدنى، وفي هذا الوضع يجوز إهمال التحوُّلات المذكورة لتَتمَّ دراسة الحالة اللغوية التي تُحدَّد على هذا النحو، بوصفها حالة خاصة من حالات اللغة، ويكون ذلك بأن نضرب صفحًا، عندما نصف الوقائع أو نُفسِّرها، بكل ما لا ينتمي إلى ما تَمَّ تحديده[1].

ولئن كانت اللسانيات الآنية لا تقبل سوى منظار واحد هو منظار المتكلِّمين، ومن ثَمَّ لا تقبل إلا بُعدًا واحدًا، فإن اللسانيات الزمانية تفترض في الوقت نفسه وجود منظارين اثنين، أحدهما استقبالي يساير مجرى الزمن، والآخر استردادي يعود فيه إلى الوراء. ويوافق الأول سير الأحداث الحقيقي، وهو الاتجاه الذي نسلكه في تتبُّع حالات التغيُّر اللغوي، فقد يذهب الظن ببعض الدارسين إلى أنه إذا تم وصف الحالات اللغوية المتتابعة، فإنه يكون بذلك قد درس اللغة حسب هذا البعد، لكن لتحقيق هذه الغاية ينبغي أن يُباشِر بالنظر الظواهر التي تُحوِّل اللغة وتغيرها من حالة إلى أخرى كلٌّ على حدة، ويتمثَّل هذا البُعد في مجرد فحص ما لدينا من وثائق مكتوبة. لكن القيام باللسانيات الزمانية على هذا المنوال يكون منقوصًا أو غير قابل للتطبيق في عدد كبير من حالات تتبع التغيُّرات اللغوية؛ ذلك أن ضبط حالات التغير اللغوي بجميع تفاصيلها بمسايرة مجرى الزمن يتطلب توافر عدد لا حدَّ له من الصور نلتقطها بين الفينة والأخرى، وهذا ما لا يتوفَّر أبدًا، فمهما حرص الباحث على جَمْع وثائق تَتعلَّق بحالة تغيُّر ما، فإنه لا بُدَّ من أن يلاحظ في كل حين وآونة حلقات مفقودة وثغرات كبيرة جدًّا فيما تجمَّع لديه. ولو تمَّ عكس الآية بالرجوع في الزمان باتباع الاتجاه الاستردادي في تتبع حالات التغيُّر اللغوي، فإن ذلك لا يجدي؛ لأن

1. يُنظَر: إيلوار، رونالد: **مدخل إلى اللسانيات**، ترجمة: بدر الدين القاسم، وزارة التعليم العالي، دمشق، 1980م، ص72.

المنهج الاستردادي قد يوقفنا على أقدم صيغة من الصيغ، إلا أنه لا يمدُّنا بما يتولَّد عن هذه الصيغة من صيغ متغيِّرة[1].

وعلى الرغم من أنّ الزمن يجعلنا نقف أمام اتجاهين متباينين في دراسة اللغة، هما اللسانيات الزمانية واللسانيات الآنية، ونكاد نشعر بأن كل اتجاه قائم بذاته، إلا أنهما في حقيقة الأمر مترابطان، ولتوضيح ذلك يورد سوسير هاتين المقارنتين:

أولًا: يكفي أن نُشبِّه الدراسة الآنية (القارة) بإسقاط جسم من الأجسام على سطح ما، وذلك أنّ كل إسقاط يتعلَّق مباشرة بالجسم الذي وقع إسقاطه، وهو مع ذلك يختلف عنه، ويُمثِّل شيئًا موجودًا وحده. ولولا ذلك لما وجد علم كامل هو علم الإسقاطات، ولاكتفينا بالنظر في الأجسام نفسها. ونحن نجد في اللسانيات العلاقة نفسها بين الواقع التاريخي وحالة من حالات اللغة، وهذه الحالة هي بمثابة الإسقاط لذلك الواقع التاريخي في نقطة معينة من الزمن. فليست دراستنا للأجسام؛ أي الوقائع الزمانية هي التي نتمكن بها من معرفة الحالات الآنية، كما أنه لا يمكن أن تحصل لدينا فكرة ما عن الإسقاطات الهندسية بدراسة مختلف الأجسام، وذلك مهما بلغت هذه الدراسة من الدِّقة[2].

ثانيًا: وكذلك الأمر إن نحن قطعنا ساق إحدى النباتات قطعًا أفقيًا، فإننا نلاحظ على مساحة هذا القطع رَسْمًا مُعقَّدًا تَقلُّ درجة تعقُّده وتعظُم. وليس ذلك إلا رؤية لألياف الطول، ويمكن مشاهدتها إن نحن عمدنا إلى قطع ساق النبتة ثانية قطعًا عموديًّا في اتجاه رأسي بالنسبة إلى القطع الأول. وفي هذا المثال كذلك فإن إحدى الحالتين متعلِّقة بالأخرى، فالقطع العمودي يكشف لنا عن الألياف نفسها التي تُكوِّن البنية، أما القطع الأفقي فيكشف لنا عن صورة تجمُّعها على سطح معين. لكن

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص319.
2. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص136، 137.

عملية القطع الثانية متميزة عن الأولى؛ لأنها تُمكِّننا من ملاحظة بعض ما بين الألياف من علاقات لن نستطيع إدراكها البتة من خلال المستوى العمودي فقط[1].

وبناء على ما سبق يمكننا القول بأن سوسير من العلماء القلة الذين تفطَّنوا إلى أن تَدخُّل عامل الزمن من شأنه أن يخلق صعوبات من نوع خاص في اللسانيات، وأن يجعل وحدة علمهم أمام اتجاهين متباينين هما: اللسانيات الزمانية واللسانيات الآنية. وأما أغلب العلوم فإنها خالية من هذه الثنائية الجذرية؛ إذ ليس للزمن فيها تأثيرات خاصة. ولذلك نجد سوسير يورد أمثلة لتلك العلوم التي لم تختل وحدة موضوعها بتوزُّعها على هذين الاتجاهين المتباينين كل التباين:

أولًا: لاحظ الفلكيون أن الكواكب تَتعرَّض لتغيُّرات ذات بال، لكن ذلك لم يدفع بعلم الفلك إلى الانقسام إلى مادتين اثنتين.

ثانيًا: يكاد علماء الجيولوجيا لا ينظرون إلا في المتعاقبات، لكنهم عندما يهتمون بالحالات القارة لطبقات الأرض، لا يجعلون منها في دراستهم موضوعًا مستقلًّا استقلالًا جذريًّا.

ثالثًا: لئن كان هناك علم وصفي للحقوق وتاريخ للحقوق، فلا أحد من الدارسين جعل منهما علمين متقابلين.

رابعًا: إنّ التاريخ السياسي للدول تجري أحداثه في الزمان تمامًا، ورغم ذلك فعندما يقوم مؤرخ بوصف عصر من العصور، فإننا لا نشعر بأنه خرج بنا عن ميدان الزمان والتاريخ.

خامسًا: وعكس النقطة السابقة صحيح، فعلم المؤسسات السياسية علم وصفي في جوهره، ولكن بوسع أصحابه أن يعالجوا عند الاقتضاء نقطة معينة منه عبر التاريخ من غير أن تختل لذلك وحدة موضوع هذا العلم[2].

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص136.
2. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص126.

وهذه الصعوبة المتمثلة في أثر الزمن في اختلال وحدة موضوع اللسانيات لا يمكن تلافيها، والسبب في ذلك، من وجهة نظر سوسير، أن عدم اعتداد عمل الزمن في اللغة يُبقي حقيقة الواقع اللغوي ناقصة، ويتعذَّر علينا استنتاج أية نتيجة في هذا الصدد. ولتلافي هذه الصعوبة ليس أمامنا إلا أن نُمْعِن في استعمال خيالنا ونتصوَّر أمورًا لا تَمتُّ للواقع البشري بصلة، فإنْ نحن عددنا اللغة في الزمن بقطع النظر عن جمهور الناطقين؛ كأن نتصوَّر شخصًا عاش منفردًا طوال قرون متعددة، فإننا قد لا نلاحظ أي تغيُّر في اللغة، ولا أي عمل للزمن فيها، وإنْ نحن على عكس ذلك عددنا جمهور الناطقين بقطع النظر عن الزمن، فلن نرى آثارًا للقوى الاجتماعية عاملة في اللغة، ولكي ندرك الواقع اللغوي على حقيقته ينبغي أن نضيف إلى علاقة اللغة بجمهور المتكلمين مسيرة الزمن. وعندها لن تكون اللغة حرة؛ إذ سيُخوِّل الزمن القوى الاجتماعية العاملة فيها أن تُعزِّز تأثيرها، ويؤول بنا الأمر إلى مبدأ الاستمرارية الذي يلغي مبدأ الحرية، لكن الاستمرارية تقتضي حتمًا التغيُّر؛ أي تزحزح العلاقات تزحزحًا يقلُّ ويعظم[1].

3. التغير اللغوي بين الحقيقة والتَّوهُّم:

إن سيرورة كل تغير لغوي يوجد فيها دائمًا مرحلتان متتابعتان، مرحلة أولى يظهر فيها التغير في (اللفظ)، ومرحلة ثانية يصبح فيها المتغيِّر ظاهرة قارة تابعة (للغة)، وهذا التمييز بين المرحلتين كان من أحد الأسباب التي دعت سوسير إلى أن يُميِّز أيضًا في لسانياته بين موضوعين متقابلين، هما (اللغة) و(اللفظ). ولا شك أنّ هذين الموضوعين مرتبطان ارتباطًا وثيقًا، إلا أنّ من العوامل التي تجعلهما متميزين عن بعضهما تمام التميز عامل التغير، فهذا العامل وضع اللسانيات أمام تفرُّع آخر من تَفرُّعاتها، عندما جعلها تختار بين (اللغة) و(اللفظ)، وبذلك أصبحت أمام مفرق

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص124.

طريقين، أحدهما يفضي إلى (لسانيات اللغة) والآخر إلى (لسانيات اللفظ). وقد أشار أحد الباحثين إلى أنّ واحدًا من أبرز أولئك الذين واصلوا فكر سوسير، وهو الألسني أندريه مارتينيه، قد حاد عن تعاليم أستاذه بهذا الشأن كما يبدو من هذه الفقرة المنتخبة من أحد كتبه: "إن هذا التمييز بين اللغة واللفظ على ما فيه من كبير فائدة قد يحمل على الاعتقاد بأن للفظ نظامًا مستقلًا عن نظام اللغة، بحيث يمكننا مثلًا أن نَتصوَّر وجود ألسنية للفظ بإزاء ألسنية للغة، والحال أنه ينبغي لنا أن نقتنع ونُسلِّم بأن اللفظ لا يعدو أن يكون تجسيمًا لنظام اللغة، وأنَّه لا يتسنَّى لنا بلوغ معرفتها إلا بفحص اللفظ، وما يحدده من سلوك لدى المستمعين"[1]. وسوسير في حقيقة الأمر لم يقل خلاف ذلك، فاللغة واللفظ كلاهما مرتبطان ارتباطًا وثيقًا، فاللفظ هو اللغة سوى أنه في حالة تغيُّر. وعملية التلفُّظ بحد ذاتها، كما يقول إميل بنفينيست، متابعًا في ذلك سوسير: "هي تحريك اللغة بواسطة فعل فردي استعمالي"[2].

وهذا هو أول تفريع ذي شعبتين نصادفه لدى سوسير في سعيه لتأسيس نظرية الكلام؛ إذ يجب أن نختار بين سبيلين يستحيل أن نسلكهما معًا في وقت واحد، بل ينبغي أن تُسلَك كل واحدة منهما وحدها. ويمكن مع شيء من التسامح أن يُطلِق سوسير اسم اللسانيات على كل من هاتين المادتين: (اللغة) و(اللفظ)، وأن يستعمل (لسانيات اللفظ)، كما استعمل عبارة (لسانيات اللغة)، ولكن يجب أن لا يُخلَط بين العبارة الأولى وبين اللسانيات بأتم معنى الكلمة؛ أي تلك التي موضوعها الوحيد هو اللغة. وقد بذل سوسير في دروسه أقصى ما في وسعه لئلا تُمْحَى الحدود التي تفصل بين (لسانيات اللغة) و(لسانيات اللفظ)، فسوسير عندما يفصل (اللغة) عن

1. القرمادي، صالح: **أمهات نظريات فرديناند دي سوسير**، بحث مُلحق بترجمة كتاب: دروس في الألسنية العامة لـ(دي سوسير)، 1985، ص356.

2. أوريكيوني، كيربرا: **إشكالية التلفظ**، ضمن كتاب: في التداولية المعاصرة والتواصل (فصول مختارة)، ترجمة: محمد نظيف، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2014م، ص74.

(اللفظ)، فهو أولًا: يفصل ما هو اجتماعي عمَّا هو فردي، ويفصل ثانيًا: ما هو جوهري عمَّا هو ثانوي وعرضي بدرجة من الدرجات. وإذْ قد استقر هذا المبدأ المزدوج في التبويب لدى سوسير، فإنه يضيف عبارة يختصر فيها هذا الموقف بقوله: إنّ كل ما هو متغير في اللغة ليس كذلك إلا بواسطة اللفظ، فاللفظ يُمثِّل الوقائع الفردية التي يمكن ملاحظتها في مسيرة الزمن، ومن ثَمَّ فإن بذور جميع التغيرات إنما تكمن في اللفظ(1). ولنبدأ بتوضيح ذلك على النحو الآتي:

1.3. تغير اللغة:

(اللغة) هي القسم الجوهري بالنسبة لسوسير، وهي الكلام إذا طُرِح منه اللفظ، وهي مجموع العادات اللغوية التي تُمكِّن المتكلِّم من الفهم والإفهام، لكن (اللغة) بهذا التعريف لا تزال خارج إطار حقيقتها الاجتماعية، فهذا التعريف يجعل منها أمرًا خياليًّا لا يشمل سوى جانب واحد من جوانب الواقع اللغوي هو الجانب الفردي. والحال أنّ وجود اللغة متوقِّف على وجود جمهور المتكلمين، وخلافًا للظاهر ومهما يكن العصر، فلا يمكن أن توجد اللغة خارج إطار الظاهرة الاجتماعية، ويُمثِّل طابعها الاجتماعي إحدى خصائصها الداخلية، ومن ثَمَّ فهي جماعية في جوهرها؛ أي موجودة لدى الجماعة في شكل جملة من الارتسامات المودعة في كل دماغ.

وهي الجانب الاجتماعي من الكلام الخارج عن نطاق الفرد؛ لأن الفرد الواحد غير قادر على أن يخلقها أو على أن يحوزها، فلو كان في الإمكان أن نُحيط بمجموع الصور اللفظية المختزَنة لدى جميع الأفراد لضبطنا ذلك الرابط الاجتماعي الذي تتكون منه اللغة. إنه كنز مُودَع عن طريق ممارسة اللفظ لدى جماعة من الأشخاص المنتمين إلى مجموعة واحدة، وهو نظام نحوي يوجد بالقوة في كل دماغ، أو على نحو أدقّ في أدمغة مجموعة من الأفراد، وذلك لأن اللغة ليست تامة في دماغ واحد منها بمفرده، ولا وجود لها على الوجه الأكمل إلا عند الجمهور. وهي لا توجد إلا بمقتضى

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص34، 42، 150.

نوع من التعاقد يتم بين أعضاء المجموعة البشرية الواحدة، ومَثَلها في ذلك، على سبيل التقريب، مَثَل المعجم تُوزَّع نسخه المتماثلة على كل فرد من أفراد المجموعة. فهي إذًا شيء معين مضبوط الحدود ضمن مجموع ظواهر الكلام المتنافرة، موجود في كل دماغ من تلك الأدمغة وحدها، ومع ذلك فهو مشترك بينها جميعًا، مودع لدى أصحابها من غير أن يكون لمشيئتهم في ذلك أي شأن. ويمكن أن يُمَثَّل وجود اللغة، من وجهة نظر سوسير، على هذا النحو بالصيغة الآتية: $(1+1+1+1+1 + \infty = 1)$[1].

وليست اللغة، لدى سوسير، وظيفة من وظائف المتكلم، بل هي نتاج يتقبَّله ويُسجِّله من غير أن يقوم بأي نشاط، وليس له فيها أي سابق إضمار، بل ليس لتفكيره فيها من نشاط سوى حاجته إلى دربة يعرف بها قواعد عملها، فالطفل لا يتمثَّلها إلا شيئًا فشيئًا، وعلى يد فرد أو أفراد آخرين يتحدثون الواحد تلو الآخر، وليس على يد الجماعة ككل مطلقًا؛ فنحن نتعلَّم لغتنا الأولى بفضل الاستماع إلى غيرنا، ولا يَتأتَّى لها أن تستقر في أدمغتنا إلا بعد عدد لا يحصى من التجارب، فالارتسامات الحاصلة عندنا بالاستماع إلى غيرنا من أفراد المجموعة هي التي تُغيِّر من عاداتنا اللغوية، فلكل تغيير في اللغة أصل في فرد معين. واللغة شيء متميز في حد ذاته تميزًا واضحًا إلى حد أن من يفقد القدرة على التلفظ يبقى مع ذلك محتفظًا باللغة شريطة أن يفهم ما يسمع من الدلائل الصوتية، والعكس صحيح كذلك، فإننا عندما نستمع إلى لغة نجهلها نسمع الأصوات جيدًا، ولكننا نبقى بسبب عدم احتفاظنا بتلك اللغة أو فهمنا لها خارج الظاهرة الاجتماعية[2].

فاللغة لها وجود مستقل عن ظواهرها الصوتية، فما يحدث من أخطاء أو تغيرات في تلك الظواهر لا ينال من حقيقتها شيئًا، وعلى ضوء هذه العلاقة يوازن سوسير اللغة بسمفونية، حقيقتها مستقلة عن الطريقة التي بها يعزفها العازفون، فالأخطاء التي قد

---

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص34، 42، 123، 124.

2. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص34، 35.

يرتكبونها لا تنال البتة من حقيقتها تلك. وقد يعترض معترض على هذا الفصل بين التصويت واللغة، مستدلًّا بأن التغيرات الصوتية واعتلال الأصوات، وإنْ كانا من نصيب اللفظ، فإنهما يحدثان مع ذلك تأثيرًا بعيد المدى في مصير اللغة نفسها. فترى هل يحق لنا أن نزعم أنّ للغة وجودًا مستقلًّا عن هذه الظواهر الصوتية؟ الجواب عن هذا السؤال، كما يرى سوسير، يكون بـ(نعم)؛ لأن هذه الظواهر لا تنال من الكلمات إلا وجهها المادي، وإن هي أصابت اللغة من حيث هي نظام من الدلائل، فلا يتمُّ ذلك إلا بصورة غير مباشرة؛ أي عن طريق التأويل الجديد الذي ينجم عن ذلك، بيد أنّ هذا التحول في التأويل لا يمت إلى الأصوات بأية صلة. وقد يكون من المفيد أن نبحث عن أسباب هذه التغيرات، وستعيننا دراسة الأصوات في ذلك، بيد أنه ليس بالأمر الجوهري، فإنه يكفي في علم اللغة أن نلاحظ تغيرات الأصوات وأن نحصي تأثيراتها[1].

وليس هذا كل ما في الأمر، فهنالك منوالان من الصيغ يجب إسنادهما إلى اللغة لا إلى اللفظ، فأولهما هو: الصيغ المطَّردة، فاللغة لما كانت خالية تمامًا من المجردات، فإن تلك الأنماط المطَّردة لا توجد إلا إذا سَجَّلت اللغة عددًا كافيًا من النماذج التابعة لها. وإذا جاء في اللفظ على لسان بعضهم كلمة من قبيل (أخْيَر)، فإن ذلك يقتضي وجود نمط معين، وذلك النمط بدوره يتوقف وجوده على تذكُّر عدد كاف من الكلمات المماثلة الموجودة في اللغة مثل: أعظم، أحسن ...إلخ. وكذلك الشأن تمامًا بالنسبة إلى الجمل وإلى مجموعات الكلمات المصوغة على أنماط عامة، لها بدورها في اللغة حامل يحملها، صورته ما نتذكَّره من نماذج ملموسة.

وثانيهما: الصيغ الجاهزة، فالمرء يجد أنّ عددًا كبيرًا من العبارات المنتمية إلى اللغة تنتمي إلى هذا المنوال، وهي مسكوكات يمنعنا الاستعمال من إلحاق أي تغيير بها، وإنْ تيسر لنا أن نقف فيها – بعد تأمل – على عناصر دلالية مثل: (طالما، وليت شعري

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص40، 41.

...إلخ). كما نلاحظ الظاهرة نفسها وإن كانت أقل بروزًا في عبارات من قبيل: (اغبرَّ وجهه) أو (هام على وجهه) أو (رغم أنفه) أو (لفظ أنفاسه) أو (رجع بخُفَّيْ حُنيْن) أو (الله أعلم) ...إلخ، فكلها عبارات شاع استعمالها لما فيها من خصائص المعنى أو التركيب. وليس بوسع المرء أن يرتجل مثل هذه العبارات، بل يتلقَّاها من العرف[1].

وباستثناء الصيغ المطردة والصيغ الجاهزة نجد أن ما يتبقَّى من الجمل هو من مشمولات اللفظ، ولا يمكنها أن تكون تابعة للغة، فأبرز خصائص مجموع الجمل التي يمكن التلفظ بها هو انعدام كل شبه بينها انعدامًا تامًّا، ولا يمكن بحال موازنة ذلك التنوع العظيم بين الجمل بذلك التنوع الذي لا يقل عنه أهمية، والذي يوجد بين الأصوات؛ ذلك أنّ الخصائص المشتركة بين الأصوات أكثر أهمية من الفوارق التي تُميِّز بينها، ومن هنا فإن دراسة الأصوات تعيننا بشكل كبير في تتبع ظاهرة تغيُّر اللغة. وأما الجمل فالأمر فيها بخلاف ذلك، فالذي يسود فيها إنما هو التنوع والاختلاف، وبمجرد أن نبحث عبر ذلك التنوع عن ظواهر التغير عُدنا، بغير قصد، إلى دراسة الأصوات وما لها من خصائص نحوية، فعملية التغيُّر اللغوي مهما تكن البداية التي تنطلق منها، فإنها حتمًا تقف على دراسة الأصوات.

2.3. تغير اللفظ:

(اللفظ)، بما في ذلك عملية التصويت، وهو الجانب النفسي من عملية الكلام الذي يحدد تغير اللغة وتطورها، وهو الجانب الفردي المنفَّذ من الكلام؛ لأن التنفيذ لا يتم في مستوى الجمهور، وإنما يتم دائمًا في مستوى الأفراد، والفرد هو دائمًا المتحكِّم فيه، ومن ثَمَّ فهو يقوم على الإرادة والذكاء. ويحسن التمييز فيه بين شيئين يحتوي عليهما: أولًا: التوليفات اللفظية الفردية التي بوساطتها يستعمل المتكلم قانون اللغة ليُعبِّر عن رأيه الشخصي، فهذه التوليفات هي رهينة إرادة المتكلمين. وثانيًا: الإوالية النفسية الفيزيائية التي تُمكِّنه من إبراز تلك التوليفات إلى الخارج، فهي أيضًا عمليات

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص188.

تصويت إرادية وضرورية لإنجاز تلك التوليفات. وبناء على ذلك فإن أكثر خصائص اللفظ خصوصية هي ما يتمتع به المرء من حرية في التوليف بين مختلف العناصر[1]، فليس في اللفظ إذًا أية صفة جماعية؛ إذ إنّ مظاهر تجلِّيه فردية وقتية، وما هو إلا مجموع من الحالات الخاصة حسب الصيغة الآتية: (1+'1+"1+'"1+""1....)[2]، فما يتكوَّن لدى المتكلمين من الارتسامات التي تكاد تبلغ التماثل التام لدى جميع الناس إنما يتم بفضل ملكتين، هما: ملكة التقبُّل وملكة التنسيق[3].

ومن الوجهة الزمنية فإن (اللفظ) هو دائمًا سابق على (اللغة)، وإلا فكيف يمكن أن نتنبَّه فنربط بين فكرة وصورة لفظية، إنْ نحن لم نعثر من قبل على هذا الربط، وقد وجد في عملية من عمليات التلفظ. ومن ثَمَّ فإنه لا يمكن أن يدخل شيء في (اللغة) ما لم يُجرَّب في (اللفظ)، فجميع ظواهر التغير إنما أصلها نطاق الفرد. وهذا مبدأ ينطبق بصورة أخص على الابتكارات القياسية، فقبل أن تصبح صيغة من الصيغ منافسًا من شأنه أن يُعوِّض الصيغة الأخرى، كان لا بد من وجود متكلم أوَّل يرتجلها، ثم يأتي بعده آخرون يحاكونه حتى تفرض تلك الكلمة نفسها في الاستعمال. لكن قَلَّ وندر أن يُكتَب لجميع المبتكرات القياسية مثل هذا الحظ، فنحن نصادف في كل آونة توليفات لغوية لا مستقبل لها، والراجح أنّ اللغة لن تتبنَّاها أبدًا، وكلام الأطفال زاخر بذلك؛ لأنهم لا يتقنون تمامًا قواعد الاستعمال، ولا يزالون غير خاضعين لسلطانه.

---

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص34.

2. تجدر الإشارة هنا إلى أن سوسير يمتلك مقدرة عالية لمقاربة اللغة مقاربة رياضية، وقد صُوِّرت هذه المقدرة في كتاب الدروس بصورة غير كافية على الإطلاق، وأقل حماسة مما هي عليه في الواقع، فالحقُّ أن سوسير كان أول لساني ألحَّ على أن من الممكن تحصيل وصف يتميز بالكفاءة للبنية في أي لغة بإدخال الإجراءات الرياضية إلى التحليل. يُنظَر: إفيتش، مليكا: **اتجاهات البحث اللساني**، ترجمة: سعد مصلوح ووفاء فايد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000م، ص214.

3. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص42.

فاللغة لا تحتفظ إلا بقسط ضئيل جدًّا من المبتكرات الناجمة عن اللفظ، لكن ما يبقى من تلك المبتكرات من الكثرة ما يجعلنا نشاهد من عهد إلى آخر كيف أنّ مجموع الصيغ الجديدة يضفي على معجم اللغة ونحوها صورة مغايرة جدًّا لما كانت عليه(1).

وعلى هذا فإن بذور جميع التغيرات إنما تكمن في (اللفظ)، وكل تغير إنما منطلقه الأول عدد محدود من الأشخاص قبل أن يدخل في الاستعمال العام، لكن ليس كل ما يَجِدُّ في اللفظ من ابتكارات يُكتب له نفس القدر من النجاح. وهذه الابتكارات ما دامت مقصورة على بعض الأفراد فلا فائدة في أخذها بعين الاهتمام، وإذا كُنَّا ندرس اللغة، فلا يمكن أن ندخل هذه الابتكارات مجال دراستنا وملاحظتنا إلا متى قبلتها المجموعة. ولذلك فإن كل ظاهرة من ظواهر التغير تكون دومًا مسبوقة بعدد كبير من الظواهر المماثلة الحاصلة في مجال اللفظ. ولا يُبطِل هذا الاعتبار شيئًا من ذلك التمييز الذي أقامه سوسير بين (لسانيات اللغة) و(لسانيات اللفظ)، بل إنّ ذلك يدعم هذا التمييز، فتاريخ كل تغير لغوي يوجد فيه دائمًا طوران متمايزان، طور أول يبرز فيه التغير لدى الأفراد، وطور ثانٍ يصبح فيه المتغيِّر ظاهرة قارة تابعة للغة، مماثلة في مظهرها الخارجي لما هي عليه في الطور الأول إلا أن المجموعة قد تَبنَّتها(2).

وعليه فإنه يكون من باب الوَهْم بعد ذلك أن ننظر إلى (اللغة) و(اللفظ) معًا من وجهة نظر واحدة، فليس يمكن التعرف على الكلام بتمامه وكماله؛ لأنه غير متجانس المكونات بسبب ما يطاله من تغير دائم عبر الزمن. وبالرغم من ذلك يجب الاعتراف بأن هذين الموضوعين مرتبطان ارتباطًا وثيقًا، ووجود أحدهما يقتضي وجود الآخر، فـ(اللغة) أمر ضروري لكي يكون (اللفظ) واضحًا مفهومًا، ولكي يُحدِث كل تأثيراته. و(اللفظ) كذلك ضروري لتطور (اللغة)، ومن غيره لا تقوم اللغة أبدًا(3)،

---

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص253، 254.
2. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص150، 151.
3. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص41.

فتوسيع حدود ما يراه سوسير يجعل من (اللغة) أمرًا ضروريًا كي يكون تغير الحالات الكلامية مفهومًا، ويجعل من تعاقب الحالات الكلامية أمرًا ضروريًّا لبناء نظام التغير اللغوي، وما التمييز بين (اللغة) و(اللفظ أو الكلام) إلا تفريق بين العمليتين الأساسيتين اللتين تقوم عليهما فكرة التغير السوسيرية، وهما عمليتَا: (التصميم) و(التنفيذ)، ولو تمَّ تجاهل التمييز بين (اللغة) و(الكلام) لمِا عرفنا من أين نبدأ، وعلى أي نحو يمكن للتغير اللغوي أن يحدث. ولذلك ينبغي أن نقرر قبل أي انفصال للغة واللفظ أو الكلام، وما ينشأ عن هذا الانفصال من معطيات تخل بعملية التغير اللغوي، أن نُسنِد إلى (لسانيات اللغة) آليات تصميمها، وأن نُسنِد إلى (لسانيات اللفظ) آليات تنفيذها. وبذلك يكون هذا الارتباط سببًا أساسيًّا في أنه لا وجود في ميدان السياق لحدٍّ فاصل فصلًا مطلقًا بين الحدث المنتمي إلى (اللغة)، الذي هو علامة من علامات الاستعمال الجماعي، والحدث المنتمي إلى (اللفظ / الكلام) الخاضع لحرية الفرد. ويعسر علينا في عدد كبير من الحالات أن ندرج توليفة ما من الوحدات في هذا الصنف أو ذاك، وذلك لأن كلا العاملين – الجماعي والفردي – قد ساهما في إنشائها مساهمة يستحيل تحديد نسبتها[1].

ونتيجة لما سبق يجب أن يُفهم بأن (اللغة)، لدى سوسير، وإن كانت في جوهرها نفسية إلا أنها ليست من المجردات، وإنما هي شيء ذو طبيعة ملموسة، ولا تقل في ذلك عن (اللفظ). فدلائل اللغة هي دلائل ملموسة، إن صح التعبير، ويمكن تقييدها في الخط بعلامات متواضع عليها. بينما (اللفظ) على الرغم من كونه ملموسًا إلا أنه خلاف ذلك؛ إذ يستحيل أن نُصوِّر عمليات التلفظ بجميع جزئياتها، فالنطق بكلمة – مهما صَغُرت – يُمثِّل عددًا لا يُحصى من الحركات العضلية التي تَعسُر معرفتها، ويعسر رسمها عُسْرًا شديدًا، والتلفُّظ من الناحية الزمانية "لا يتوالد أبدًا مرتين مماثلًا

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص188.

لنفسه"[1]. وليس في (اللغة)، على عكس ذلك، إلا الصورة الأكوستيكية، وهي صورة يمكن ترجمتها إلى صورة مرئية قارة. وليست هذه الإمكانية لدى (اللغة) في ضبط التغيرات متأتية إلا بفضل صرف النظر عن ذلك العدد الوافر من الحركات الضرورية لإنجاز الصورة الأكوستيكية في مستوى (اللفظ)، وبفضل هذا الانضباط الذي تفرضه (اللغة) على (اللفظ) فإن الصورة الأكوستيكية تصبح مجموع عدد محدود من العناصر؛ أي من الصواتم التي يمكن أن تُمثَّل في الخط بواسطة عدد من العلامات الموافقة لها. وهذه الإمكانية في ضبط الأشياء التابعة للغة، هي التي تجعل أي معجم أو كتاب نحو للغة معينة يعكسان صورها بصدق وأمانة؛ ذلك أن اللغة مستودع للصور الأكوستيكية بينما الكتابة هي الشكل الملموس لتلك الصور[2].

ويجب الأخذ بعين الاهتمام أن مفهوم (اللغة) بالمعنى السوسيري للكلمة، وعلاقة التغير التي تم عرضها الآن بين (اللفظ) و(اللغة)، كانا بعيدين تمامًا عن كثير من معاصري سوسير، واستمرار فئة من العلماء في إبراز المظهر الفردي للغة، وتأكيدهم على أنه ليس هنالك سوى الكلام الفردي، وأن ما نسميه بـ(اللغة العربية) – على سبيل المثال – ليس سوى خيال محض؛ إذ لا وجود لـ(اللغة العربية)، ولا لأية لغة قَبَلية أو قومية على العموم، فالحقيقة النفسية الوحيدة هي اللغات الفردية، وبشكل أدق الأفكار اللغوية الفردية. فلغة جماعة ما هي إنشاء مُستخرَج من سلسلة كاملة للغات الفردية ذات الوجود الحقيقي؛ إنها متوسط حسابي عرضي للغات الفردية. وباختصار إنّ (اللغة) السوسيرية التي تُعرَف على أنها (متوسط حسابي)، من وجهة نظر المعارضين لسوسير، غير موجودة بالنسبة للمتكلمين، بل هي موجودة في فكر المنظِّر فقط[3]. وأما اللغة عند سوسير فهي حقيقة ملموسة كـ(اللفظ)، فهي موجودة

1. أوريكيوني: **إشكالية التلفظ**، ص74.

2. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص36.

3. يُنظَر: مونان، جورج: **علم اللغة في القرن العشرين**، ترجمة: نجيب غزاوي، وزارة التعليم العالي، دمشق، 1982م، ص28، 73.

في العادات المتغيرة التي تكوِّن النظام الذي يستخدمه الفرد، وبهذا تكون عملية التغير اللغوي بحد ذاتها علاقة متغيرة تربط بين (اللفظ) و(اللغة)، فتَغيُّر قيمة عنصر واحد كفيلة بتغيير المتوسط الحسابي لجميع عناصر المجموعة، فالمتوسط الحسابي يمتلك طبيعة متغيرة بحسب تغير العناصر المتكوِّن منها.

وقد توحي ثنائيتا سوسير: (اللغة / اللفظ) و(اللغة / الكلام)، وما شاع حولهما من تغليب لجانب (اللغة) على جانبَيْ (اللفظ) و(الكلام) بسيطرة نزعة مثالية على لسانياته. فالنزعة المثالية تعد الجانب المادي (اللفظ) والجانب الفردي (الكلام) من اللغة فوضى لا يمكن أن نجني منها سوى القليل مما يمكن الثِّقة به، والشيء الوحيد الموجود حقيقة هو (الأفكار) و(التصورات) الثابتة حول اللغة، أما ما هو موجود في الجانب المادي والفردي منها فلا يعدو أن يكون ظلالًا متغيرة ومشوهة لماهية اللغة الثابتة التي لا تتغير، وبذلك يكون التغير مجرد أوهام مقارنة بالحقيقة الخالصة التي تتسم بالثبات. فالكلام قد يختلف عن بعضه في الواقع، لكن اللغة المثالية الخالصة التي توجد وراء كل هذه الاختلافات هي جوهر ثابت وأزلي، فهي القالب الباقي الذي يصمد في وجه التغيير ويسمو فوق كل اختلاف وتنوع.

فالمثالية تقتضي استبعاد احتمال وجود أي تغير لغوي، ومن البديهي أن (الكلام) في الواقع يحكمه الاختلاف، وهو متغير من جيل إلى جيل، وإذا نظرنا إلى كل أنماط الكلام على أنها أمثلة للغة التي لا تتغير، فإن ذلك ينجر عنه شيئان: أحدهما، أنّ الاختلاف يصبح غير ذي أهمية، والآخر هو أنّ التّغير يغدو من الأمور التي لم تشهدها اللغة، وأنه لن يحدث لها على الإطلاق. وعندما يُنظر إلى الكلام على أنه نُسَخ من صورة مثالية للغة ما، فإنه يصبح من السمات الثابتة للذات الناطقة، وتأتي الآلية التوارثية بعد ذلك لضمان استمرار كل لغة على ما هي عليه.

وفي حقيقة الأمر إنّ لسانيات سوسير بعيدة عن هذه المثالية الأفلاطونية كل البعد، ويظهر ذلك من خلال إشارته إلى أنّ محاولة إرجاع فصيلة من اللغات إلى أنماط لغوية

تنتمي إليها وجوبًا وبصفة نهائية، هي إحدى نتائج المبدأ الضمني الخاطئ الذي يُخضع اللغة مباشرة إلى تفكير الناطقين بها، ففي البحث عن النمط الذي تنتمي إليه مجموعة من اللغات سهو عن أنّ اللغات تتطور دائمًا، واعتراف ضمني بإمكان وجود عنصر ثابت قار في ذلك التطور، وأنَّى لتفكير الناطق باللغة أن يفرض قيودًا على ظواهرها التي لا يُقيِّدها شيء؟! فكثير من الألسنيين إذا تحدَّثوا عن خصائص فصيلة من الفصائل اللغوية مالوا إلى أخذ خصائص اللسان الأصلي بعين الاهتمام أكثر من سواه، متغافلين عن أثر الزمن في تلك الخصائص، فبمجرد أن نفترض وجود سمات أصلية ثابتة لا يُغيِّر منها الزمان ولا المكان شيئًا حتى نصطدم مباشرة بالمبادئ الأساسية التي يقوم عليها التطور اللغوي، فلا وجود في اللغة لأية خصائص ثابتة لا تتغيَّر، وما يبدو أنه دوام لبعض الخصائص إنما هو بمحض الصدفة، فإن ظلت إحدى الخصائص ثابتة على مرور الزمن فيمكنها كذلك أن تنقرض بمروره، فكل ما بناه الزمن يمكن أن يهدمه الزمن، ويمكن أن يحوِّله إلى حالة أخرى.

فعلى سبيل المثال نجد أن ثبات الحروف الثلاثة في أصل الكلمة السامية ليس إلا ثباتًا نسبيًّا، وليس بمطلق في شيء، وحتى لو قيل لنا إنّ هذا الثبات مطلق، فهل ينبغي أن نرى فيه صفة من صفات الجذور الملازمة لها؟ يجيب سوسير بالنفي، ويرى أن غاية ما في الأمر أن عدد التغيرات الصوتية التي أصابت اللغة السامية أقل مما أصاب غيرها من اللغات، وأنهم قد احتفظوا بالحروف كما هي في الفصيلة السامية أكثر مما فعلوا في غيرها من الفصائل. فالأمر إذًا يتعلَّق بظاهرة صوتية متغيرة، لا بظاهرة نحوية، ولا بظاهرة دائمة. أما القول بثبوت الجذور، فمعناه القول بأنها لم تُصبْها تغيرات صوتية لا غير، وليس بوسع أي كان أن يجزم بأن هذه التغيرات لن تحدث أبدًا[1].

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص343 – 347.

خاتمــة:

يُعزى إلى علماء اللغة في القرن التاسع عشر وضع الأُسس المحدِّدة لعملية تغير اللغة وتطورها، وتكمن أهمية سوسير بشكل أكبر في توضيح مضامين علاقة اللغة بالزمن واستتباعاتها في اللسانيات الحديثة، وقد كان للتعديل الذي نال معظم أفكار سوسير على يد البنيويين الأوروبيين والأمريكيين أثر بارز في إقصاء اللسانيات التطورية وإخضاع الأُسس التي تقوم عليها لتشويه كبير أخذها خارج سياقها الذي أراده سوسير. ولذلك كانت قراءة نص (الدروس) المنشور ضرورية، فصورة لسانيات سوسير التي نخرج بها من قراءة متأنية للكتاب هي أكثر وضوحًا وتحديدًا من الصور التي تطالعنا بها الدراسات التي دارت حوله، فنص (الدروس) لا يُشكِّل قطيعة معرفية مع لسانيات القرن التاسع عشر، وإنَّ نظرة عابرة لقائمة محتويات كتاب الدروس تُظهِر أن عدد الصفحات المكرَّسة لـ(اللسانيات التطورية) يفوق عدد الصفحات المكرَّسة لـ(اللسانيات الآنية)، وفي ذلك إشارة إلى أنّ علاقة اللغة بالزمن تبقى جزءًا مُهمًّا من اللسانيات العامة التي أَسَّس لها سوسير. فإسهامه الجديد والثوري يكمن في نظرته الموزَّعة على جانبي الدراسة اللغوية: الزمانية والآنية، وحتى دراسته لحالة اللغة الآنية لا يمكن عدُّها بالموضوع اللازماني، فالطبيعة العلمية للسانيات سوسير العامة تعني ضمنًا أنها لا بد أن تكون زمانية وآنية بشكل أصيل.

وإن تركيز المجتمع الأكاديمي على بعض أفكار سوسير، التي بدت وكأنها جديدة ومثيرة وغير مألوفة في المناخ الفكري المتبدِّل مع بدايات القرن العشرين، أدَّى إلى كثير من سوء الفهم، ونتج عن ذلك تفسير صارم للغاية لأفكار سوسير، ومثال ذلك عَدُّ تمييزه بين البُعد الزماني والبُعد الآني في دراسة اللغة وثيقة لتحرير اللسانيات البنيوية من اللسانيات التاريخية. وفي حقيقة الأمر يجد الباحث أنّ سيطرة فكرة تغير اللغة وتطورها على دروس سوسير كانت هي الباعث على القول بتقسيم اللسانيات إلى قسمين هما: (اللسانيات الزمانية) و(اللسانيات الآنية)، وهذا التقسيم الذي سار

عليه سوسير لم يَتَعدَّ مقتضيات البحث والدراسة التي تُمليها الظاهرة اللغوية على كل من يتصدَّى لها، فحرص سوسير على العلاقة التكاملية بين قسمَيْ اللسانيات لا يَشي بانحيازه لأحدهما ضد الآخر.

والقول بالتضاد بين تقسيمات سوسير الشهيرة: (اللغة / الكلام) و(اللغة / اللفظ) و(الآني / الزماني) ...إلخ هو بمثابة طواحين الهواء لكثير من الدارسين الذين اكتفوا بهذا القول، ولم يجعلوا من تقسيمات سوسير نقاط عبور متقابلة؛ لإلقاء نظرات متكاملة على ظواهر اللغة. فهنالك عُرى لا تنفصم بين (اللسانيات التطورية) و(اللسانيات الآنية)، وهما نتيجة لذلك لا تُمثِّلان اتجاهين متضادين بقدر ما هما بُعدان مختلفان لدراسة جوانب متعلقة بالشيء نفسه. وليس هنالك ما يُشير إلى تأكيد سوسير على أنّ من واجب اللسانيات كعلم اجتماعي أن تتجاهل الجانب التطوري من اللغة، كما أنه ليس هنالك أيضًا ما يُشير إلى تأكيده على الجانب الوصفي من اللغة، فما عُدَّ حاجزًا بين (اللسانيات التطورية) و(اللسانيات الآنية) لا وجود له أساسًا في فكر سوسير، وفِعْل الهدم لهذا الحاجز الذي نُسب إلى الاتجاهات اللاحقة لسوسير لم يكن سوى فعل من أفعال الوَهْم، وبما أنّ الأمر كذلك، فإنه من المتوقَّع مع قابل الأيام أن يتزايد الشَّبَه بين أساليب التحليل اللغوي الزماني والآني.

وإنَّ ما أتى سوسير على ذكره في ما يتعلَّق بسيرورة اللغة يتضمن تقريبًا كل المعايير التي تفصل بين مادة التغير اللغوي وموضوعه، والكثير من ذلك يتلاءم مع أُسُس تفكيره اللساني عندما يكون مصاغًا بوصفه توضيحًا للتقابل بين (اللغة) و(اللفظ/ الكلام). فسوسير يقرن في بحثه بين (تنفيذ) التغير و(تصميمه)؛ إذ يدرس الأول تغير (اللفظ)، بينما يدرس الثاني تغير (اللغة)، ولذلك فإنّ معالجته جاءت لتصف تقريبًا كل مظاهر التغير التي تعتري لغة من اللغات من غير أن يسمح لنفسه أن يخلط بين مستوياتها، فهو يجمع في مقاربته بين وصف الظاهرة وتفسيرها. وإنّ التغير اللغوي

على الرغم من طابعه الخفي، فإنه يتحقق دائمًا في (اللفظ) و(الكلام). ومهما تعددت العوامل التي يُقدِّمها تاريخ التغير اللغوي للفظة ما، فإن كل تغيُّر لغوي له طابع فردي، وهو بذلك يُعدُّ تحولًا يشهد على أن مصدر كل تغير تابع لـ(الكلام)، وحينما يكف المتغيِّر عن أن يكون تجديدًا، فإنه يُصبح عبارة متداولة، ثم عبارة جاهزة، وحينئذٍ تنقطع حلقة الوصل بـ(الكلام)، ويدخل المتغيِّر في نطاق (اللغة) بمفهومها السوسيري.

الفصل الثاني

خصائص التغير اللغوي

مقدمة:

لقد كان هدف سوسير الواضح في درسه اللغوي هو تقديم اللسانيات بوصفها علمًا مستقلًّا بمناهجه ومواضيعه الخاصة، ففي الفترة التي سبقت ظهور لسانياته كان وضع اللغة كمادة للدراسة العلمية لا يزال يُعدُّ مشكلة حقيقية، وقد عيب على سوسير من بعض الأوساط البحثية إلحاحه الشديد على الجانب العلمي والمنهجي على حساب أمور أخرى، وربما كان عُذْره في ذلك أن هذا الهدف الذي سعى إليه يُمثِّل مقصدًا مشروعًا في زمانه. فمواضيع اللغة وقضاياها كانت تَتَقسَّمها الفلسفة وعلوم أخرى عديدة، ولهذا فقد سيطرت على سوسير نزعة علمية، وهو يحاول وضع أُسس دقيقة لدراسة اللغة بوجه عام، وكان لهذه النزعة دور في انتماء اللسانيات فعلًا إلى منظومة المعارف التي تتشارك في كل مميزات العلم الدقيق، وقد قيل: "إن المفاهيم المؤسِّسة لنظرة سوسير تُشكِّل اختراقًا معرفيًا بفتح قارة اللغة أمام العلم"[1].

وقد جاء هذا الفصل ليُبيِّن أنَّ من بين ما قام به سوسير في هذا الصدد، هو وصفه الدقيق لعملية التغير اللغوي، مع تحديد واضح للخصائص العامة التي تُحرِّكها، ففي كتاب (الدروس) تفسيرات علمية قلَّما نقف على مِثلها، ويمكن لها أن تُقدِّم لنا فهمًا حقيقيًا لكينونة اللغة الخاصة وسيرورتها المتجدِّدة. فالغاية من اللسانيات لدى سوسير ليست دراسة الكُلِّ المكتمل والمجرَّد للغة، فمثل هذه الغاية لا تَتَحقَّق إلا إذا توقَّفتْ اللغة عن سيرورتها، وهو ما لا يُمكِن بحال، فسيرورة اللغة مستمرة، ونزوعها الدائم نحو التغير هو دَفْعة لها نحو الأمام. ومن هنا جاء اهتمام سوسير بعمليات اللغة الواقعة وسماتها الخاصة، مُناهضًا في ذلك البُعد التاريخي المسيطر على علماء عصره، فاللساني الذي يجعل من التاريخ منهجًا لن ينجو من المشاركة في صنع هذا التاريخ؛ لأنه غير مُستطيع التجرُّد من وجهات النظر المسبَقة، التي هي من صنع عقله، فاللغة

---

1. لوسركل، جان جاك: **عنف اللغة**، ترجمة: محمد بدوي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005م، ص68.

لها معاييرها الموضوعية المستقلة عن نشاط العقل ومعاييره الذهنية. وهكذا كان لسوسير دور بارز في وضع حدٍّ فاصل بين الدراسة التاريخية والدراسة العلمية للغة، فالتاريخ في لسانياته ليس له كيان، إنما هو الزمن فقط، بوصفه مفهومًا علائقيًا يُحِيط بكينونة اللغة ويُنظِّمها، وبالتالي فإن التغير اللغوي ليس تبدُّلات تاريخية، وإنّما هو سيرورة حية تعيشها اللغة فعلًا عبر سيرها الطويل.

فإظهار مثل هذه التوضيحات، والاستجابة لدراسة تغير اللغة، سرعان ما يحتلان لدى سوسير المقام الأول، ثم إنّ هذا المغزى قد تحقَّق لسوسير وبدقة عالية؛ نتيجة مقارنته لما تَوصَّل إليه مع ما قدَّمته ثقافة العصر في ذات المجال، وكانت النتيجة أنَّ ما أقدم عليه سوسير يزيد عن أن يكون خطوة أولى نحو معرفة اللغة، بل هي المعرفة الفعلية لها. فالبحث في كينونة اللغة، دون النظر في سيرورتها وخصائص تغيُّرها، يُشبه ما يُطلق عليه (هيغل) اسم: (الحيلة) للدوران حول الشيء، فتَجْمعُ بين مظهر العمل الجاد وحقيقة إهماله الفعلي، أو هي بمثابة تَوَقٍّ للشيء بدل أن تُمْعنَ النظر فيه، فمثل هذه الطريقة لا تُقارِب كينونة اللغة، وإنما تتناول شيئًا آخر وبتصورات مُسبَقة عنه.

وإنه لمن السهولة بمكان أن نجمع آراء سوسير فيما انطوت عليه أقواله من محتوى جوهري متماسك عن سيرورة اللغة وخصائص تغيرها، والأقلُّ سهولة من ذلك هو إدراك مراميه، وإبرازها للقارئ مُفسَّرة تفسيرًا علميًا. وعلى الرغم من كثرة الدراسات العربية التي تناولت جوانب تفكير سوسير، إلا أن هذا المحور من تفكيره لم يحظ بعدُ بدراسة تقف على جميع جزئياته، ولهذا فقد تكفَّلت الدراسة بإسقاط الضوء على هذا الجانب من دروس سوسير، معتمدًا في جمع المادة العلمية على الترجمة التونسية لنص الكتاب، الذي لم يكتبه المعلِّم سوسير، والذي ربما لم يُفكِّر أبدًا في كتابته، وربما رفض خلال حياته نشر النص الذي صاغه أحد أهم تلاميذه عن دروسه. فسوسير الذي كان نشيطًا ومنتجًا في باريس قد انغلق على نفسه تدريجيًا في جنيف إلى درجة الصَّمْت شبه التام، وأعلن أنه مصاب بمرض أسماه (الخوف

من البحث)، أمام أفكار مبعثرة يحتاج إعدادها إلى كثير من الوقت. وقد كتب سوسير، عام 1894م، رسالة إلى (ماييه) تُعبِّر عن يأسه الفكري، فقد انهار أمام عدم الفهم الذي أحسَّ به أو اكتشفه عندما حاول شرح أفكاره الثورية، التي بدأت بذرتها مع بداية تسعينات القرن التاسع عشر، وجعله ذلك الأمر مفتقرًا إلى الثقة الكافية ليقوم بنشرها أو إعطائها الآخرين. وحاول (ماييه) نفسه تفسير عقدة النقص، شِبْه المرَضية التي هيمنت على أعمال سوسير في جينيف، بوسواس الكمال الذي سيطر على باحث كان همُّه تقديم القضايا بشكل تامّ ونهائي.

وظهرت أفكار سوسير إلى الناس عندما قام ناشرا دروسه بتطوير نصوص أمالي تلاميذه إلى درجة من الإتقان بدت خلالها التعابير الغامضة أو غير المناسبة وكأنّها من صُنْع سوسير نفسه، فالكتاب الذي ظهر للناس عام 1916م، ليس سوى تحرير لتعليم شفوي سريع، لا يُعرَف إذا كانت تفاصيله التي تستحق النقد عائدة للمعلم أم للناشرَيْن، فمن المعروف أنّ العبارة الأخيرة من كتاب الدروس، والتي تُعتبر الجملة البرنامج: "إن موضوع علم اللغة الوحيد والحقيقي هو اللغة في ذاتها ولذاتها"[1]، غير موجودة في أيٍّ من الأمالي المعروفة لتلاميذ سوسير، ولا نعثر أيضًا في أيٍّ من الأمليات على إحدى أجمل العبارات المنهجية وأكثرها وضوحًا في كتاب الدروس: (إن كشف حقيقة هو أسهل في الغالب من وضعها في مكانها المناسب)[2]. وكثيرة هي تلك العبارات المحكمة التي سحرت القرّاء والباحثين في نص الدروس جاءت لمن تَتَبَّعها مُقابِلة لعبارات ضعيفة وركيكة في أمالي التلاميذ، ويبدو أن هذا الأمر كان سببًا لرفض ناشرَيْ الدروس أن يكتفيا بالمقتطفات الحَرْفية لـ(سوسير) كما جاءت في أمالي تلاميذه، فصلابة الأساس الذي قام عليه نص الدروس المنشور توحي بأن

---

1. دي سوسير، فردينان: **دروس في الألسنية العامة**، تعريب: صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، تونس، 1985م، ص347.

2. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص112.

مصادر الناشرين لم تقتصر على أمالي التلاميذ فقط، بل ربما تجاوزتها إلى الاستفادة من مواد معينة، كانت باقية بخط سوسير، ومن أحاديثه التي كان يُشيعها خارج فصول الدراسة مع رفاقه وزملائه والمقربين إليه ممن لهم عناية بالشأن اللغوي، ومن غيرهم من أهل الثقافة في زمانه ممن كانوا يواظبون على حضور لقاءاته وحواراته العامة، وإنْ لم يُؤْخَذ هذا الأمر بعين الاعتبار، فإن الناقد لنص الدروس سيكون أمام صعوبة بالغة إذا أراد أن يُعيد إلى سوسير ما يخصه بالذات.

وإذا لم يُكتَب للطاقة الكلامية لعبارات سوسير أن تنجو من ركاكة أساليب الأمالي، فإنها حتمًا لم تنجُ أيضًا من التعديل الذي مارسه ناشرا الدروس بإضعافهما أحيانًا من حيوية تعابير الأمالي دون إزالتها تمامًا، وذلك باحتذائهما أسلوب الرصانة الأكاديمية للغة الكتابة، وسعيهم لمقاومة كل نزعة للانحراف عما هو ثابت تمامًا من خلال عرض مُبسَّط لتعليم سوسير. ومهما قيل وسيقال من نقد حول مدى أصالة وصدق انتساب ما جاء في نص الدروس المنشور إلى فكر سوسير، فإن هذا النص – لا شك – استطاع أن يُغيِّر وجه عصر كامل من العلم، وما التشكيك في قيمته وقيمة ما جاء فيه من أفكار أصيلة، كتحميل الناشرين على سبيل المثال مسؤولية التمييز بين (اللغة) و(الكلام)، سوى وجه من وجوه مقاومة فكرة انحصار ظاهرة اللغة في حدود كتاب واحد لم يؤلِّفه صاحبه.

وفي حقيقة الأمر إنَّ ما قدَّمه كتاب الدروس من منهج وتبصُّرات جديدة كان محل نقد ونقاش على الدوام، فقد أحصى المختصون بسوسير قائمة طويلة من النقاط للنص المحرر بالمقارنة مع أمالي التلاميذ، فأشاروا إلى حذف بعض التفاصيل والتردُّدات، وكذلك أشاروا إلى بعض الصياغات المصْطنعة، وإلى التعديلات غير الدقيقة، والتشويهات الخطيرة على مستوى الفكرة، وعلى الرغم من ذلك فقد كانت حالات الخطأ الفعلي بعد المقارنة نادرة. وتجدر الإشارة إلى أن الكتابات المختصة بالمسائل السوسيرية، والتي قدَّمت تحليلًا فقهيًا بارعًا لنصوص سوسير المتاحة، جازفت

بالانتقال من التحليل الثابت إلى التفسيرات والتعديلات الشخصية التي تصف ما تم استنتاجه من سوسير أكثر من وصفها لسوسير نفسه، وبهذا تكون قد وقعت في شرّ ما وقع فيه ناشرا الدروس، فسعت لتقديم نسخة من (سوسير) أكثر تناسقًا وكمالًا من (سوسير) الحقيقي، وذلك بمحاولة وضع تفكيرٍ لا يزال في طور النمو في قالب مكتمل ونهائي، بالانطلاق من قناعة مفادها: إنَّه كَمَا الثمرة تحتوي شجرة السنديان، فإن كل ما كان على سوسير قوله موجود بشكل ضمني فيما قاله[1].

خصائص التغير اللغوي:

يُطلِق سوسير على سيرورة اللغة التي تَتَبدَّى في تعاقب الحالات اسم (التغير)، والتغير الذي هو حركة اللغة في تجاوزها لحالة ما، يُكوِّن الموضوع الرئيس لـ(اللسانيات الزمانية)، ويبدو أن اللسانيات الزمانية تندفع بوعي نحو تحقيق غاية لم تلتفت إليها (اللسانيات التاريخية) قبل سوسير، مع أنها زاخرة بالمعاني، فهي تكشف في اللغة تغيرًا ذا دلالة. وتناولُ سوسير لعملية تغير اللغة يُمَثِّل تصوُّرًا سعى من خلاله إلى التغلَّب على المنهج الذَّري السائد في اللسانيات التاريخية عن طريق وعيه بإقامة منهج آخر يُظهِر البنية المنتظمة لتغيرات اللغة وتحوُّلاتها، فإزالةُ الأوهام التي علقت بعملية التغير اللغوي، والسعي إلى طرح مسألة تغير الشكل بدلًا من تغير العنصر، هما محاولة من سوسير لإبراز وتفسير النظام اللغوي المنبثق من حالات اللغة المتتابعة. وهكذا فقد شكَّل هذا المنهج نقطة بَدْء للسانيات الحديثة، فسار بها في اتجاه نسقي انتهى إلى ما يُعرَف اليوم باللسانيات البنيوية، ولذلك فإن اللسانيات الزمانية هي بمثابة مفتاح للمنهج البنيوي، يُستعمَل في عرض عملية التغير اللغوي وخصائصه.

---

1. يُنظَر: مونان، جورج: **علم اللغة في القرن العشرين**، ترجمة: نجيب غزاوي، وزارة التعليم العالي، دمشق، 1982م، ص40 – 67؛ روبنز: **موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)**، ترجمة: أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة (227)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997م، ص287؛ سامسون، جفري: **مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)**، ترجمة: محمد زياد كبة، جامعة الملك سعود، الرياض، 1417هـ، ص27.

وفي لسانيات سوسير الزمانية يكمن تَحَقُّقُ (الكلام) في تغيره، ولا وجود لحالة من الكلام لا تكون مستقرة تمامًا في حدود الحاضر، وفي الوقت نفسه لا يمكن لتلك الحالة أن تبقى كما هي مع الحاضر الذي يمر، ف(اللغة) تستمر في الوجود مع خضوعها للتغير، فهي مع كونها حاضرة كليًا بوصفها راهنة وبوصفها مفترضة، تكون مستقبلية باستمرار، وتَبَدُّل حالة من حالاتها في فترة من الزمن لا يؤثر فيها إلا بقسط ضئيل وعلى مدى بعيد. وهكذا فإنه مع سوسير أصبح لدينا نظرية للتغير اللغوي، ونظرة إلى اللغة محكومة بالتحول، فاللغة تَبْقَى نشاطًا مضبوطًا بحالات مُتغيِّرة على الدوام، ولهذا نجده يقول: "لما كان ثبوت اللغة على حالها ثبوتًا مطلقًا أمرًا لا وجود له، فإن اللغة بعد مضي حقبة ما من الزمن، لن تظل مماثلة لحالها السابقة"[1]. فليس هنالك شيء ثابت في اللغة، بل هنالك دائمًا تغيرات تُسجَّل، ليس فقط على المستوى الصوتي والدلالي، بل وعلى مستوى بنية التركيب نفسه، واللغة ليست مُعطى يأتينا دفعة واحدة، فهنالك معطيات تظهر وهي في طريقها إلى التغير، وهنالك معطيات أخرى تتغير وهي في طريقها إلى الظهور، فاللغة دائمًا بين ظاهر متغير وتغير ظاهر.

فسوسير إذًا ينطلق في رؤيته للظواهر اللغوية من كونها ظواهر ليست دائمة، ووجودها ليس وجودًا أزليًا، فهي متجددة ومتغيِّرة، تنبعث في حقبة وتتغير في حقبة أخرى، وإنَّ من أعظم ما قد يقع فيه المرء من خطأ في المنهج، كما يقول سوسير، هو أن يصوغ القوانين اللغوية باستعمال المضارع الدال على الزمن المطلق، وتلك لعمري هي الفوضى بعينها؛ لأن تلك الصياغة الخاطئة تقضي على كل تعاقب زمني للأحداث[2].

1. دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص297.
2. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص222.

ومع سوسير أيضًا أصبح للغة كينونة خاصة قابلة للوصف الموضوعي، شأنها في ذلك شأن الأشياء الموجودة في الطبيعة، فكينونة اللغة هي البنية الزمنية للغة، وهذه البنية عادة ما يَتمُّ تصوُّرها ضمن ثلاث صفات أساسية، الأولى: أنها حاضرة، والثانية: أنها منتظمة، والثالثة: أنها مستمرة. ومع الصفة الأولى يمكن أن تُفرَد فترة متميزة هي الحاضر في التحليل؛ لإجراء دراسة عمَّا حقَّقته البنية الكلية من تغير، وهذه الدراسة للتغير تُظهِر (حالة خاصة للغة)، فالحالة هي توقُّف للتغير المستمر لكينونة اللغة من أجل الكشف عن بنيتها الداخلية. وسوف يظهر وشيكًا أن بناء سوسير المفهومي لعملية التغير اللغوي يمكن أن يُختَزل في عدد محدد من الخصائص التي تُمِّيز سيرورة اللغة، وتجعل القارئ يجد نفسه – ولأول مرة – مُستشعرًا الحركة الخفيَّة للغة عبر الزمن، فليس هنالك من شك في أن خصائص عملية التغير اللغوي التي أشار إليها سوسير تُفضي إلى وضعنا في قلب كينونة اللغة تمامًا، فكينونة اللغة ليست شيئًا مُعطى، أو شيئًا مباشرًا بما هو كذلك، إنما هي سيرورتها الذاتية، التي لا تتحقَّق تحققًا فعليًا إلا من خلال تمفصلها إلى حالات متتابعة، أو بعبارة أخرى، وبعيدًا عن فكرة التتابع الخطي المسيطر على عقولنا، هي الدائرة التي تَفْترض بدايتَها في منتهاها.

وتجدر الإشارة إلى أن بعضًا من خصائص التغير اللغوي التي أتى على ذكرها سوسير قد وُجدت لدى علماء سابقين، إلا أن القيمة العلمية للتفسيرات التي وضعها سوسير في هذا المجال قدَّمتْ تبصُّرات جديدة في حقل اللسانيات الزمانية، ونتج عن ذلك تحسُّن كبير في مناهجها وطرق بحثها. فهذه اللسانيات تقوم اليوم على أَساس من حقائق نظرية قرَّرها سوسير في وصفه لعملية التغير اللغوي، وإنَّ من أبرزها أن دراسة عملية التغير اللغوي لا ينبغي لها في الحقيقة أن تُعنَى بتغير كل عنصر بمعزل عن غيره، ولكن عليها أن تُعنَى بمصير النظام الذي يجمع هذا العنصر المتغير بغيره. ومثل هذه النظرة، وغيرها من النظرات الأخرى، أسهمت في اكتشاف السببية

الحقيقية التي تُنظِّم ميدان اللسانيات، وفي العرض الآتي لخصائص عملية التغير اللغوي بيان ذلك.

ويجدر التنبيه أيضًا إلى أن هذه الخصائص فيها من التعالق والتداخل ما يجعل من كل محاولة تتغيًّا وضع ترتيب تسلسلي لها ضربًا من العبث، فما أَقَمتُ ترتيبًا لها إلا ووجدت من الأسباب ما ينقضه، وما كان مني إلا أن تركتها على هذا النحو، ولا يزال في النفس شيء.

1. غياب الوعي بالتغير اللغوي:

إن اللغة هي شيء في وعي الإنسان، وهي تعبير في الوقت نفسه عن الطبيعة التاريخية لوعيه، وبالتالي فهي قديمة قِدَم الشعور الواعي لذاته[1]، فوعي المرء بلغته هو انعكاس لمقدرته على استعمالها، وإدراك عملي لدورها الفاعل في حياته، وليس إدراكًا ذاتيًّا لكيانها، فالإنسان يمضي شطرًا كبيرًا من حياته في استعمال اللغة دون أن يصطدم بوحداتها أو يُدرِك وجود عناصرها من أول وهلة، والأمر مع العلوم الأخرى بخلاف ذلك كما يرى سوسير، فقضية الوحدات التي هي موضوع علم من العلوم في أغلب الميادين لا تُطرَح حتى مجرد طرحٍ، وذلك لأنها من المعطيات الحاصلة سلفًا، من ذلك أنك في علم الحيوانات مثلًا تظفر بالحيوان منذ البداية، وفي علم الفلك أيضًا تُباشر وحدات منفصلة بعضها عن بعض في الفضاء هي الكواكب. وإذا تعذَّر علينا الوقوف على وحدات ملموسة يمكن إدراكها إدراكًا فوريًا في علم من العلوم، فمعنى ذلك أنه ليس لها أهمية أساسية في ذلك العلم، ويضرب سوسير مثالًا على ذلك بعلم التاريخ، فهل الوحدة فيه هي (الفرد) أم (العهد) أم (الأمة)؟ لسنا ندري، لكن لا ضير؛ إذ بوسعنا أن نقوم بعمل المؤرخ دون أن تكون هذه النقطة قد اتَّضحت في أذهاننا.

---

1. يُنظَر: فيكوتسكي، ليف: **الفكر واللغة (النظرية الثقافية التاريخية)**، ترجمة: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2003م، ص271.

وهنا يقارن سوسير بين قِطَع لعبة الشطرنج ووحدات اللغة – وهي مقارنة أثيرة لديه دائمًا – فكما أن لعبة الشطرنج تنحصر بأكملها فيما يكون بين مختلف القطع من توليفات، فكذلك اللغة، فهي تتَّصف بكونها نظامًا يقوم بأسره على التقابل الذي بين وحداته المتواجدة، على نحو ما تُظهِره لنا اللسانيات القارة، وبالتالي لا يمكننا في هذه اللسانيات أن نستغني عن معرفة تلك الوحدات، ولا أن نَتقدَّم خطوة واحدة بدون أن نعمد إلى استعمالها. ومع ذلك فإننا نجد في تعيين حدودها من اللُّطف والدقة ما يُصعِّب الأمر على هذه اللسانيات، ويجعلنا نتساءل إنْ كانت من المعطيات الحاصلة بالفعل، فأصحاب العلوم الأخرى يباشرون أشياء معطاة سلفًا، يمكنهم أن يفحصوها من زوايا مختلفة، أما في مجال اللسانيات فلا شيء من هذا القبيل. فللغة إذًا صفة غريبة تسترعي الانتباه، وهي أنها لا تُوفِّر لنا كيانات يمكن إدراكها من أوَّل وهلة، مع أنّه لا يمكننا أن نشك في وجود هذه الكيانات، وفي أنّ تكاملها هو الذي تتكوَّن منه اللغة[1].

وهكذا فإن اللسانيين أبعد ما يكونون عن القول بأن الشيء سابق لوجهة النظر، بل قد يبدو أن وجهة النظر هي التي تخلق الشيء، على أنه ليس ثمة ما يُخبرنا سلفًا بأن إحدى هذه الطُّرق في النظر بالذات سابقة لغيرها أو أفضل منها. فوجهة النظر المسبَقة عن الشيء "هي فكرة اجتماعية؛ لأن المجتمع، واللغة التي تنقل منه الأوامر، يُعطياننا وجهات نظر مُسبَقة لمشكلات جاهزة، وأكثر من ذلك، إنَّ الفكرة المسبَقة صبيانية ومدرسية، فالمعلم هو الذي يعطي مشكلات جاهزة، ومُهمَّة التلميذ أن يكتشف حلها"[2]. ويبدو أن سوسير مُتنبِّه لذلك المزلق المنهجي الذي وقع فيه غيره من اللسانيين، عندما كان لوجهات نظرهم المسبَقة دور في وضع مشكلات بعيدة

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص27، 165، 166.

2. دولوز، جيل: **البرغسونية**، تعريب: أسامة الحاج، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1997م، ص8.

عن نظام اللغة، فنجده دائمًا ما يحتاط لأنْ تكون مشكلات اللسانيات نابعة من طبيعة اللغة ذاتها، فهذه المقدرة الفكرية التي استطاع أن يمتلكها سوسير، والمتمثلة باكتشاف المشكلات المتصلة بنظام اللغة، أسهمت في ظهور المشكلات الحقيقية للسانيات، مثلما أسهمت أيضًا في اختفاء كثير من المشكلات الزائفة، ففي الواقع إن الأمر لدى سوسير يتعلَّق دائمًا بإيجاد المشكلات الحقيقية للسانيات، وبعد ذلك تأتي المقدرة على طرحها بشكل جيِّد.

ولذلك يقول سوسير: "إن اللسانيات تعتمد في عملها على مُتصوِّرات يصطنعها اللسانيون، ولا نعلم إن كانت توافق بالفعل مُكوِّنًا من مكونات نظام اللغة، ولتجنُّب مثل هذه الشكوك ينبغي أن نقتنع منذ البداية بأن الوحدات الملموسة في اللغة لا تبرز للعيان من تلقاء نفسها، فلا نلمس الواقع اللغوي إلا متى اجتهدنا في طلب تلك الوحدات، وحتى عندما يُمارِس اللساني نشاطه لتحديد وحدات اللغة، فإن هذا التحديد يُعدُّ عملية مُعقَّدة وغير مباشرة، وتتطلَّب أكثر من الإحساس اللساني المباشر، فالوقوف على وحدات اللغة لا يزال يُشكِّل عقبة، وذلك لأنها لا تملك ظهورًا ماديًا مباشرًا بوضوح. وانطلاقًا من ذلك يمكننا أن نضع جميع التصنيفات التي تحتاجها اللسانيات لترتيب الظواهر والأحداث، ثم إذا نحن أقمنا هذه التصنيفات على غير قاعدة الوحدات الملموسة، كأن نقول مثلًا: إن أقسام الكلام هي من مقومات اللغة لمجرَّد أنها توافق مقولات منطقية، يكون قد غاب عنَّا أنه لا وجود لأحداث لغوية مستقلة عن مادة صوتية ما تقطع إلى عناصر دلالية"[1].

وبالتالي فإن مباشرة اللسانيات الآنية (القارة) التي مجالها قيم الوحدات وعلاقاتها المتواجدة في الزمن أشد صعوبة وأضنى بكثير من مباشرة اللسانيات الزمانية (التطورية)؛ ذلك أن ظواهر تغيُّر اللغة ظواهر ملموسة بالنسبة للدارس أكثر من غيرها، وصورتها أشدُّ إثارة لمخيلتنا، وما نلاحظه فيها من علاقات، إنما

---

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص170.

هي علاقات تنعقد بين عناصر متتالية في الزمن، ندركها بدون مشقَّة أو عناء. كما أن من اليسير علينا، بل ومن الممْتِع في أحايين كثيرة أن نَتتبَّع تطور سلسلة من التحولات، وذلك بخلاف العسر المتأتي من تعيين الحدود الدقيقة بين الوحدات الآنية للغة من اللغات[1]. فالكلمة، على سبيل المثال، هي بمثابة بيت يُغيِّر تنسيق هيئته ووجه استعماله مرات عديدة، والمحلِّل الموضوعي يجمع هذه الهيئات المتعاقبة، ويُركِّب بعضها على بعض، من خلال استحضار كل تغيُّرات الكلمة الواحدة عبر عصور مختلفة ليضعها على سطح واحد، وهو تحليل يرمي إلى معرفة الهيئات التي تَشكَّلت منها الكلمة؛ قَصْد الوصول إلى أقدمها، أما بالنسبة إلى ساكني البيت فلا وجود إلا لهيئة واحدة في كل فترة[2].

وقد يميل المرء من أول وهلة إلى أن يعد الدوال اللغوية بمثابة الأشكال المرئية التي يمكنها أن تتواجد في المكان نفسه، دون أن يختلط بعضها ببعض، فيَتوهَّم أن الفصل بين العناصر الدالة يمكن أن يَتمَّ على النحو نفسه؛ أي دون أن يضطر في ذلك إلى القيام بأية عملية ذهنية. ومما يُساهم في استمرار ذلك الخطأ في أذهاننا وجود ما يُسمَّى بمصطلح (صيغة)، فتمييزنا بين صيغة اسمية وأخرى فعلية يوهمنا بأن هذه الصيغ مرئية ومنفصلة عن بعضها بعضًا، دون أي جهد ذهني؛ لِكون كل واحدة منها تملك طابعًا صوتيًا خاصًا، لكن أول صفة من صفات السلسلة الصوتية هي أنّها خطية، فهي إنْ اعتبرناها في حدِّ ذاتها ليست سوى خط أو شريط من النطق المتواصل، لا تُدرِك فيه الأُذن أي تقسيم واضح الأجزاء، ولتحديد معالم هذه السلسلة المبهَمة، فإننا يجب أن نترك الجانب الصوتي لنستعين بالدلالات، ويضرب سوسير مثالًا على ذلك سماعنا للغة لا نعرفها؛ إذ يَتعذَّر علينا تحليل سلسلتها الصوتية المتتالية، إنْ نحن اقتصرنا على الجانب الصوتي من الظاهرة اللغوية، ومتى استطعنا أن

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص157.
2. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص276.

نسند إلى كل جزء من أجزاء تلك السلسلة معنى ودورًا وظيفيًا، فإننا عندئذ نشاهد انفصال تلك الأجزاء بعضها عن بعض شيئًا فشيئًا، ونشاهد تجزُّؤ ذلك الشريط المبهم جزءًا فجزءًا، وهذه العملية التي نقوم بها ما هي إلا تحليل ذهني لا علاقة له بما هو مادي في شيء. وبالتالي يَخْلُص سوسير إلى أن اللغة لا تبدو لنا في صورة مجموعة من الدوال المعيَّنة الحدود سلفًا، وما علينا سوى أن ندرس دلالاتها وصور انتظامها، بل هي كتلة صوتية غير واضحة المعالم والحدود، ولا يمكن أن نقف فيها على عناصر بأعيانها إلا عن طريق الانتباه والعادة[1].

وإدراك اللساني لنتائج التغير اللغوي لا يعني أن بإمكانه أيضًا إدراك عمليات التحول التي تحصل بين حالات اللغة المتتابعة، وإنما يمكنه استيعاب تحقُّقها، وفي هذا الصدد يُميِّز سوسير في عملية التغيُّر اللغوي بين ثلاثة مكونات أساسية، وهي أولًا: حالة الانتظام السابقة، وثانيًا: حالة الانتظام اللاحقة، وثالثًا: التحول الذي يجري بينهما. وكل واحد من هذه المكونات الثلاثة متميز عن الآخر، فالتحوُّل هو عملية تَخلُّص لا تنتمي إلى الحالة السابقة ولا إلى الحالة اللاحقة لها مباشرة، وكأنَّ التحول بذلك عملية وهمية لا تُدرك، وإنما نَرى نتائجها فقط من خلال الفرق الحاصل بين حالتين، والشيء الوحيد المهم هو فقط هاتان الحالتان، فاللفظ أساسًا يقوم على حالة من حالات اللغة، والتحول هو أمر طارئ ليس له محل فيه. فـ(التحوُّل) لدى سوسير يُشبه فكرة (التباين) لدى (هيغل)، فهو فصل بين حالات اللغة المتباينة، أو هو نقطة تقع حيث تنتهي الحالة السابقة، فهو ما خرج منها وليس إياها، وهو كذلك نقطة تقع حيث تبتدئ الحالة اللاحقة، فهو ما دخل فيها وليس إياها[2].

---

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص161، 162.

2. يُنظَر: هيغل، غورغ فيلهلم فريدريش: **علم ظهور العقل**، المجلد الاول، ترجمة: مصطفى صفوان، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط3، 2001م، ص12.

ولتوضيح ذلك يعمد سوسير إلى مقارنة ذلك بلعبة الشطرنج، "فتحويل قطعة من مكان إلى آخر يُعَدُّ عملًا متميزًا تميزًا مطلقًا عن حالة التوازن السابقة وحالة التوازن اللاحقة لها مباشرة، والتحويل الحاصل هكذا لا ينتمي إلى هذه الحالة ولا إلى تلك، ونحن نعلم أن الحالات هي الشيء الوحيد المهم، ولكل وضع تكون عليه القطع أثناء مقابلة في الشطرنج طابعه الذي ينفرد به، وهو أنه وضعٌ تَخَلَّص من ربقة ما سبقه من الأوضاع الأخرى، وليس يهمُّنا أن نكون قد وصلنا إليه من هذه السبيل أو من تلك، وليس للذي يكون قد تَتبَّع جميع أطوار المقابلة أدنى فضل في فهمها على أحد الفضوليين، جاء ينظر إلى ما وصلت إليه حالة اللعبة في الفترة الحاسمة، وإذا أردنا أن نصف وضع القطع في هذه المرحلة لم نكن في حاجة البتة إلى أن نذكر بما حصل قبل ذلك بلحظات معدودات، وكل هذا ينطبق كذلك على اللغة، ويُقرُّ نهائيًا مبدأ التمييز الجذري بين الدراسة الزمانية والدراسة الآنية"[1].

ولهذا فإن اللسانيات الزمانية تُعنَى في دراستها لعملية التغير اللغوي بالعلاقات الرابطة بين عناصر متتالية يعوِّض بعضها بعضًا، دون أن تُكوِّن فيما بينها نظامًا قائمًا، يمكن لوعي جماعي واحد أن يدركه. وذلك بخلاف اللسانيات الآنية التي تهتم بالعلاقات المنطقية والنفسية الرابطة بين عناصر متواجدة مُكوِّنة لنظام قائم، كما يدركها وعي جماعي واحد[2]، فاللسانيات الآنية لها وجهة نظر واحدة، هي وجهة نظر جمهور المتكلمين، ويقوم منهجها بأكمله على جمع شهاداتهم. وإذا أردنا أن نعرف إلى أي حدٍّ يكون الأمر أمرًا واقعًا بالفعل، يكفي أن ننظر إلى مدى وجوده في وعي المتكلمين، فغياب الوعي في المظهر التطوري وحضوره في المظهر القار، يجعل المظهر الثاني يطغى على المظهر الأول؛ لأنه يُمثِّل عند جمهور المتكلمين الواقع اللغوي الحقيقي الوحيد، وهو كذلك بالنسبة إلى اللساني أيضًا.

---

1. دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص139.
2. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص152.

فإذا نظر اللساني إلى اللغة من الوجهة الزمانية، فإن ما يلوح له ليس اللغة، وإنما سلسلة من الأحداث التي تَسبَّبت في تغيُّرها، فتعاقب هذه الأحداث في الزمن أمر لا وجود له بالنسبة للمتكلم، فالمتكلم وجد نفسه دائمًا تجاه حالة لغوية ما، ولذلك يجب على اللساني الذي يريد أن يدرك حقيقة هذه الحالة أن يضرب صفحًا عن جميع الأمور التي أحدثتها؛ أي أن يتجاهل مفعول الزمن في تغيُّرها، وهو لا يستطيع أن يدرك ما في أذهان المتكلمين إلا إذا ألغى الماضي إلغاء، وذلك أنه ليس من شأن تَدَخُّل التاريخ والزمن إلا أن ينجرفا بأحكامه عن الصواب، فأنت لا تستطيع وصف اللغة ولا ضبط قواعد استعمالها إلا إذا قصرت نظرك على حالة معينة من حالاتها.

ولتوضيح هذه الفكرة يورد سوسير هذا المثال: فكما أنه يكون من قبيل العبث أن تحاول رسم منظر جامع لسلسلة (جبال الألب) بالتقاطه، وأنت تنظر إليها في الوقت نفسه من قمم متعددة من (جبال جورا)؛ إذ ينبغي أن يُرسم المنظر الجامع من نقطة واحدة. وكذلك شأن اللساني فإن مَثَله في تتبُّع تطور اللغة كمَثَل الملاحظ يتحرَّك متنقلًا من طرف (جبال جورا) إلى طرفها الآخر لملاحظة ما يُحدِثه تغيُّر موضع الملاحظة من تحول في أبعاد عمق الصورة[1]. ولكن بالرغم من ذلك فإن اللسانيات الزمانية تبقى لها قيمتها؛ إذ ليس ثمة ما هو أهمُّ من معرفة ظروف نشأة حالة لغوية معينة، فالظروف التي كَوَّنت هذه الحالة تكشف لنا بكل وضوح عن طبيعتها الحقيقية، وتجعلنا في مأمن من الوقوع في كثير من الأوهام[2].

2. عفوية التغير اللغوي:

لقد كان للنظرية البيولوجية، مع منتصف القرن التاسع عشر، دور بأن يكون للسانيات مكان بين العلوم الطبيعية، فماضي اللغات لا ينبغي أن يُنظَر إليه على أنه حَدَث تاريخي، وإنما هو عملية تلقائية من عمليات النمو، تشترك فيها جميع الظواهر

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص129.
2. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص140.

الطبيعية، فاللغة كائن طبيعي ينمو، وتَطوُّرها في الأساس له الصورة نفسها التي نجدها في أي مكان آخر من الطبيعة، ولهذا فإن التطور اللغوي مشروط بقوانين طبيعية، ومن ثَمَّ فهو غير خاضع لسيطرة الإرادة البشرية. وقد لقيت هذه الفكرة قبولًا لدى أبرز اللسانيين في ذلك العصر، وخصوصًا لدى (النحاة الجُدُد)، ووافق سوسير هؤلاء النحاة، كواحد منهم، بأن ظواهر التغير اللغوي تقع خارج إرادة البشر، إلا أن المنطلق لديه في ذلك مختلف تمامًا عمّا تراه النظرية البيولوجية[1].

فاللغة من وجهة نظر سوسير، مَهْما كان العصر الذي نُعنَى بالنظر فيه، ومهما أوغلنا في الرجوع إلى الماضي، تبدو دائمًا إرثًا ورثناه عن عصر سابق، فالعملية التي بفضلها وزِّعت الأسماء على الأشياء في وقت ما، والتي بفضلها أُقيم عقد بين الدال والمتصورات الذهنية، لم يُشاهدها مشاهد قط. فشعورنا القوي باعتباطية الدليل، وكون هذا الدليل لا يخضع لمشيئتنا، هما أمران يوحيان لنا بأن الأمور قد حدثت على هذا النحو، فجميع المجتمعات لم تعرف اللغة ولا تعرفها إلا في صورة نتاج موروث عن الأجيال السابقة، وما على هذه الأجيال إلا أن تَتَقبَّلها كما هي. ولئن بدا الدال محكومًا بعلاقة حُرَّة في ارتباطه بالفكرة التي يُصوِّرها، فإن الدليل المتكوِّن منهما مفروض على المجموعة البشرية التي تستعمله؛ أي لا حُرية لها في اختياره، ولا يحدث استفتاء الجمهور في شأنه البتة، ولا يمكن أن يُعوِّض دليلًا اختارته اللغة دليلٌ آخر.

وليس الفرد فقط عاجز – حتى ولو رام ذلك – عن إلحاق أي تغيير بالاختيار الذي وقع، بل وكذلك جمهور الناطقين نفسه، فإنه عاجز عن أن يُسلِّط نفوذه وإنْ على كلمة واحدة، فهو مرتبط باللغة كما هي، وبالتالي لا يمكن عدّ اللغة مجرد عقد بسيط فحسب، وهذا ما يجعل التغير اللغوي جديرًا بالدراسة من هذه الوجهة

1. يُنظَر: إفيتش، مليكا: **اتجاهات البحث اللساني**، ترجمة: سعد مصلوح ووفاء فايد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000م، ص57 – 60.

بالذات، فالتغير اللغوي بالنسبة لسوسير هو (عملية) وليس (طريقة)، فكلمة (طريقة) تقتضي وجود نِيَّة وعزم، والحال أن غياب التعمُّد صفة من الصفات الجوهرية التي يختص بها التغير اللغوي[1]. فعملية التغير دائمًا ما ترتبط بضرورة داخلية للغة، وكأنَّ اللغة تمتلك إرادة واعية لتغيير ذاتها، أما تلك المعالجات التي تتم بإرادة البشر الواعية؛ كتلك التي تكون جهدًا تبذله مجموعة من الناس بغية أن يفهمها الأجانب، أو أن تكون قرارًا يتَّخذه القواعديون الذين يسعون لتطهير اللغة، أو أن تكون خَلْقًا لكلمات جديدة للدلالة على أفكار جديدة[2]، فما كل ذلك سوى إجراءات منعزلة وتعديلات خاصة ليس لها صلة بنظام اللغة ومفهوم تغيرها.

وبهذا الصدد يعقد سوسير مقارنة بين اللغة ولعبة الشطرنج، وهذه المقارنة هي النقطة الوحيدة التي تختل فيها صحة وجه الشبه بينهما، ولتلافي هذا الاختلال ينبغي أن نفترض وجود لاعب، لا وعيَ له ولا ذكاء، حتى تُشبِه مقابلة الشطرنج قيام اللغة بعملها شَبهًا كليًا، على أن هذا الفرق الوحيد بين اللغة ولعبة الشطرنج يجعل المقارنة أكثر إفادة للناظر، فلاعب الشطرنج يُحوِّل القطع ويُحدِث في النظام أثرًا عن قصد، أما التغيُّر الحاصل في اللغة، فهو خال من كل قصد وكل سابق إضمار؛ إذ تَتَحوَّل عناصر اللغة، أو بالأحرى تَتغيَّر تلقائيًا وبحكم الصدفة[3].

وإنَّ عدم ارتباط عملية التغير اللغوي بنظام ما، على الرغم من دورها في تكيُّف ذلك النظام بصورة غير مباشرة، يجعل منها حوادث عفوية دومًا، ليست ذات دلالة، ولا يحركها أي مقصد، وهي عادة ما تتعلَّق بعنصر واحد، فلكي تظهر صيغة جديدة يجب أن تتنازل لها الصيغة القديمة عن مكانها، دون أن يكون هنالك قصد من الحالة الجديدة للتعبير عما تتضمنه من معان، فالحالة الجديدة ليست أوفق من سابقتها

---

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص116، 117، 264.
2. يُنظَر: ديكرو، أوزوالد وسشايفر، جان ماري: **القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان**، ترجمة: منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2003م، ص26.
3. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص139.

في التعبير عن ذلك المعنى، والمعنى بالنسبة إلى كل حالة هو عادة ما ينفخه فكر الإنسان في مادة معينة ويبعث فيها الحياة. أما الظواهر الآنية (القارة)، فهي على عكس ذلك تمامًا، فهي ذات دلالة دائمًا، ومرتبطة بنظام ما، يستوجب دائمًا وجود عنصرين متزامنين فأكثر؛ لإظهار قيمة ما. فالذي يُعبِّر عن الجمع مثلًا ليس كلمة: (رجال) بمفردها، وإنما تُعبِّر عنه المقابلة بين كلمتَيْ: (رجُل) و(رجال)، وإذًا فإن محاولة الجمع بين الظواهر الزمانية والظواهر الآنية، من وجهة نظر سوسير، لهو من باب الإقدام على عمل من الأعمال الوهمية[1].

3. ذاتية التغير اللغوي:

إن الذي دعا سوسير إلى استعمال مصطلح (الحالة اللغوية) هو ما وجده من وضع منتظم للغة، عادة ما تكشف عنه اللحظة الحاضرة في الوصف، وهذا بدوره عائد إلى انتظام البنية الزمنية الكلية التي تَتَّصف بها كينونة اللغة، وإلى قابلية الحاضر للقراءة كحَدَث في حالة خاصة، فالحاضر هو الوجود ذاته للحالة الخاصة، وهكذا إنْ كانت الحالة اللغوية هي الشكل الوحيد لحاضر اللغة الحقيقي، فإن هذا الحاضر سيحتوي في داخله إسقاطًا للماضي وتوقُّعًا للمستقبل. وبعكس ذلك ينتفي وجود مصطلح (الحالة اللغوية)، ويعود غير ممكن، فاللحظة الحاضرة لن تكشف عن وضع ذي انتظام، وإنما ستكشف عن ظرف تضربه الفوضى، حيث يصبح لدينا زمن متفاوت – فيظهر لكل مستوى زمنه الخاص بحسب إيقاعه الخاص – وصورة كلية متقطعة وغير متجانسة[2].

وقد جاء اقتران (التغير اللغوي) بمصطلح (الحالة) لدى سوسير؛ لأنه يرتبط باللغة في ذاتها دون التفات إلى الظروف الخارجية التي تُحيط بها أو بتكيُّفها، ومن الناحية العملية فإن إطلاق مصطلح (حالة) على أي مرحلة من مراحل التغير اللغوي، يجعل

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص134.

2. يُنظَر: لوسركل: **عنف اللغة**، ص357، 365.

ما يُسمَّى بـ(حالة) من حالات اللغة ليس نقطة في الزمن، إنما هي مدة زمنية قد تطول وقد تقصر، ويكون مجموع ما طرأ في أثنائها من تغيُّرات طفيفًا جدًا، فقد تبلغ تلك المدة عشر سنوات أو جيلًا أو قرنًا، بل وأكثر من ذلك، وقد لا تتغيَّر لغة من اللغات إلا قليلًا، وذلك خلال حقبة طويلة من الزمن، ثم إذا بك تراها قد أصابتها بعد ذلك تغيُّرات أساسية في بضع سنين، فخُذْ مثلًا لغتين متعايشتين في فترة زمنية واحدة، فقد تتطوَّر إحداهما تطورًا كبيرًا، بينما لا يكاد يحدث في الأخرى شيء من ذلك.

وإقران التغيرات اللغوية بمصطلح (الحالة) يمنع الدارس أيضًا من التماهي مع الامتداد الخطي لطرفي العملية اللغوية، فيلغي من حسابه وجود حدٍّ لحالة مطلقة ينعدم معها التغير، ويضع في اعتباره بالمقابل إهمال تلك التغيرات المتناهية الصغر التي تجري في الطرف الآخر. فاللغة تَتَغيَّر رغم كل شيء، مهما يكن ذلك التغيُّر ضئيلًا، ودراسة حالة من حالات اللغة يؤول بنا عمليًا إلى إهمال تلك التغيرات الطفيفة؛ منعًا من إصابة الدارس أو الملاحظ بما يمكن أن يُسمَّى بـ(الوسوسة في التماهي مع امتداد التغير)، وللغويين في الرياضيين أسوة حسنة، فقد نأى الرياضيون بأنفسهم – وهم أصحاب علم دقيق – عن مثل هذا الهوس في تَتَبُّع الكميات المتناهية الصغر في عملياتهم الحسابية، كما هو الشأن في حساب أنساب الأعداد (الخوارزميات)[1].

4. التغير اللغوي يُكيِّف نظام اللغة:

يجب الأخذ بعين الاعتبار بأن الانطباعات النظرية المثلى في حقل اللغة ليست دومًا تلك التي تفرضها نتائج مقتضيات التطبيق، وهذه المقتضيات في حقل اللغة – إذا ما خالفنا سوسير – أقلُّ إلزامًا منها في أي ميدان آخر، وهي تُبرِّر – إلى حد ما – ما يسود الأبحاث اللسانية من خلط واضطراب[2]، ومن الأمثلة على ذلك

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص158.
2. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص151.

الاضطراب تعاطي اللسانيين مع ظاهرة التغيُّر اللغوي، فطبيعة هذه الظاهرة لم تُفهَم قديمًا فهمًا حقيقيًا، فقد أُنزِلت منزلة الخطأ في الاستعمال، وعُدَّت كل صيغة تخرج عن النظام القائم صيغة شاذة، وانتهاكًا لحُرمة صيغة مُثلى. فقد سيطر على اللسانيين الأوائل وَهْمٌ، كان من أبرز خصائص عصرهم، يرى في حالة ما قبل التغير حالة أصلية أو حالة راقية ومُثلَى، متغافلين عن كون هذه الحالة التي اكتسبت صفة الأصالة قد سُبِقت بحالة أخرى، كانت تُعدُّ هي بالنسبة إليها، من وجهة النظر هذه، خروجًا عن القاعدة وشذوذًا في الاستعمال.

ولسنا كذلك مع الطرف الآخر (بعض اللسانيين المحدثين) الذي أعلى من قيمة التغيُّرات اللغوية، وجعل منها تطورًا ورُقيًّا تَسعى إليه اللغة ضمن مشوارها الطويل، فنحن مع اللغة في الحقيقة أمام تغيُّر فقط، ولسنا أمام تدهور أو ارتقاء، ما دامت اللغة تنتقل في كل مرحلة من مراحلها من حالة انتظام إلى حالة انتظام أخرى. وفي هذا الوضع يُمكن أن يُقبل مصطلح (التطور) في الحديث عن تغيرات اللغة إذا أردنا به الانتقال من طور إلى طور آخر، دون أن نضفي عليه صفة الرُّقي أو أن نُحمِّله بأدنى شحنة قيمية. فدراسة التغير اللغوي "تكتسب معناها الحقيقي إذا ما نظرنا إلى تطور اللغة على أنه تغير لمجمل النظام؛ أي أنه لا يُعنَى على وجه الحصر بوصف خصائص لغوية معينة منفصلًا بعضها عن بعض، فالنظام لا بد أن يكون ماثلًا دائمًا أمام النظر في كل وصف زماني"(1).

فالتغير اللغوي على الرغم من كونه مبدأ من مبادئ اللغة، ووسيلة تلجأ إليها كل اللغات في تجدُّدها، إلا أنه مع ذلك لم يحظَ دائمًا باحترام اللسانيين، فمن ذا الذي في إمكانه أن يؤكد أن عنصرًا من عناصر اللغة عندما يتغير وينحرف عن مساره لن يُصبِح عنصرًا نظاميًا ضمن حالة أخرى خلال ثلاثة أجيال قادمة؟ إن اللغة في تغيرها الدائم تفتح مسالك جديدة لأنظمة متكاملة من الاستعمال، ومهما حاول اللساني

1. إفيتش: **اتجاهات البحث اللساني**، ص248.

من جهد، فإنه لن يستطيع أن يوقف عنصرًا في طريقه إلى التغيُّر؛ فهنالك دائمًا في المقابل نظام آخر يجذبه، لكن اللساني يستطيع أن يحوِّل موقفه، فلا ينظر إلى هذه التغيرات على أنها أخطاء، وإنما يجعل منها نقاط تنبُّؤ بالنظام الجديد الذي تتجه إليه اللغة.

ولهذا فإنه من وجهة نظر سوسير لا يمكن بحال أن توسم العناصر المتغيرة بسمة الخطأ، فمثل هذه العناصر ليست خارجة على نظام اللغة، بل إنها لا تمتلك حتى حق الوجود المسبق على هذا النظام، والسبب في ذلك أن علاقات النظام لا تضاف إليها، بل إن علاقات النظام هي التي تكوِّنها وتشكِّلها، وبالتالي فإنه ليس لتلك العناصر واقع لساني خارج العلاقات المتبادلة لنظام اللغة، وليس لها قيمة إلا تلك التي يُضفيها عليها النظام، فالعناصر المتغيرة هي عناصر نظامية لا تُهدِّد العلاقات التي تحكم نظام اللغة، ولا تمتلك فيه أي سمة خاصة بمعزل عن تلك العلاقات المسيطرة على البنية الكلية للغة. ولهذا فإن التغير اللغوي، بشكل عام، ليس عملية فوضوية تُهدِّد نظام اللغة، فاللغة لها مقدرة عالية على أن تُقدِّم نفسها في كل لحظة من لحظات سيرورتها بوصفها نظامًا متكاملًا[1].

5. التغير اللغوي ليس قانونًا:

لقد دخلت كلمة (قانون) منذ زمن في مجال اللسانيات مُتَّخِذة في استعمالها معاني متعددة، ومن علم الفيزياء اقتبس فقهاء اللغة فكرة وصف تاريخ تبدُّل الأصوات في اللغة وفق قوانين تنطبق بالطريقة نفسها على سلسلة كاملة من الأمثلة، بدلًا من مناقشة كلمات منفصلة بسرد مستقل لكل حالة. ولم تكن تلك القوانين التي وضعها فقهاء اللغة الأوائل سوى تعبير عن اتجاهات عامة، بحيث لم يروا ضرورة لتفسير الحالات التي تخالف القاعدة. لكن مفهوم القوانين اللغوية، باعتبارها قوانين علمية حقيقية تشبه قوانين الفيزياء، ازداد صرامة مع مرور الزمن، وما إنْ حلَّ الرُّبع

1. يُنظَر: ديكرو: **القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان**، ص38.

الأخير من القرن التاسع عشر حتى فتح الباب على مصراعيه أمام الأمثلة المضادة لقانون الأصوات، شريطة أن تكون قابلة للتفسير وفق قوانين فرعية خاصة بها، وما ظهر على أنه شاذ أو استثناء فهو ليس كذلك إلا نتيجة قوانين لم تُعرف بعد [1].

وقد تحدَّث سوسير عن طبيعة مفهوم ما يُسمَّى بـ(قانون لغوي)، ومدى صدق تطبيقه على ظواهر اللغة، وذهب إلى أن وجود ظواهر لغوية تفرض نفسها على المتكلمين عن طريق ضغط الاستعمال الجماعي يوحي بأن هنالك قانونًا ما يُحرِّك هذه الظواهر، لكن سرعان ما يتلاشى هذا الاعتقاد عندما نرى نقطة من اللغة تبدو وكأنها خاضعة لاطِّراد قانون ما، ونعلم في الوقت نفسه أنه لا وجود لأية قوة تضمن المحافظة على ذلك الاطراد. فما يمكن أن يُسمَّى بـ(قانون لغوي)، عادة ما ينتج عن نظام عابر وغير ثابت، فاستعمال كلمة (قانون) في الظواهر اللغوية الآنية لا يتعدَّى قصد وجود تنظيم ما؛ أي مبدأ يقوم على انتظام أو اطراد ما، يقتصر على ملاحظة حالة معينة من الحالات في اللغة. أما في الظواهر الزمانية فيقتضي استعمال كلمة (قانون) وجود عامل حركي، به يحدث أثر معين وينجز عمل ما، ولكون الظواهر الزمانية تأخذ طابعًا خصوصيًا وعَرَضيًا يمنعها من أن تخضع لقاعدة واحدة، فإن ذلك يبدو أمرًا مقنعًا لأنْ نقول بعدم وجود قانون يحكم تلك الظواهر [2].

وكثيرًا ما يتحدَّث الدارسون عن وجود قوانين في اللسانيات، ولكن هل الظواهر اللغوية خاضعة حقًا للقوانين؟ وما عسى أن تكون طبيعة تلك القوانين؟ لما كانت اللغة مؤسسة من المؤسسات الاجتماعية، فإنه يجوز لنا أن نذهب مسبقًا إلى أن اللغة تخضع لتقنيات مماثلة لتلك التي تخضع لها المجموعات البشرية، فكل قانون اجتماعي يتميَّز بخاصيتين أساسيتين هما: اللزومية والشمولية، فالقانون الاجتماعي يفرض نفسه،

---

1. يُنظَر: سامسون: **مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)**، ص4؛ بارتشت، بريجيته: **مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي**، ترجمة: سعيد بحيري، القاهرة، مؤسسة المختار، 2004م، ص43.

2. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص143، 144.

ويشمل جميع الحالات، وذلك في نطاق حدود زمانية ومكانية بكل تأكيد. ولكن ما الشأن في القانون اللغوي، الذي يقول عنه سوسير: إن الذي يتحدَّث عن القانون اللغوي بصورة عامة لكمن يحاول القبض على شَبَح[1].

ولا ينتهي الأمر عند سوسير بالتوقُّف عند هذا الإعلان، بل نجده يتساءل عن مدى وجود قوانين في اللغة على غرار تلك القوانين الموجودة في العلوم الطبيعية والفيزيائية، وهذا التساؤل مرتبط لديه بإمكانية وجود علاقات في اللغة تثبت صحتها في كل زمان ومكان؛ أي علاقات يمكن إخضاعها لوجهة نظر سرمدية. إجراء مثل هذه الدراسة بالنسبة لسوسير أمر ممكن، ويستدل على ذلك بعملية التغيرات الصوتية، فهي عملية حدثت وستحدث دائمًا، وبالتالي فإنها تُعَدُّ بصورة عامة مظهرًا من المظاهر القارة في الكلام البشري، إلا أن ذلك لا يكفي لأنْ تُعدَّ قانونًا من قوانينه، وإنما يمكن عدُّها مبدأ عامًّا، فكل تغيُّر صوتي - مَهْما يكن امتداده - فإنه مُقيَّد بزمان ومكان معلومين، ولا يمكن لأي منها أن يحدث في جميع الأزمنة وفي جميع الأمكنة، فوجوده وجود زماني لا غير.

فإلحاق مبادئ اللغة بقوانين العلوم الدقيقة لا يمكن أن يكون تامًّا، فالبرهنة على نظرية في الهندسة، على سبيل المثال، تستند على فرضيات موضوعة مُسبَقًا، ومثل هذه الفرضيات مفقودة في اللسانيات، أو تقتصر على وقائع جد عامة لتحديد وقائع خاصة، مثل: (أصوات اللغة في تغيُّر دائم) أو (الكل يتماسك في اللغة). ومن هنا تأتي خطورة البنيات المسبَقة واللجوء إلى الحدس، فالقوانين التي يضعها اللساني ليست لها خاصية عدم النقاش التي تميز البديهة، فالقوانين اللسانية تستمد حقيقتها من الوقائع، فهي تعتمد على ملاحظة تلك الوقائع بعد حدوثها، وتستدعي

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص142.

مراجعة مستمرة على ضوئها، وهكذا يتجلّى وجود قائمة عامة للإجراءات اللسانية وشروط تطور الأبواب النحوية في اللغات التي يمكن ملاحظتها(1).

وهذه نقطة أساسية ينطلق منها سوسير في التمييز بين القانون والمبدأ، فالمبدأ مستقل عن الظواهر الملموسة، ولذلك يمكن أن تُعدَّ عملية التغيرات الصوتية مبدأ من مبادئ اللغة دون أن تخضع بالضرورة لوجهة نظر سرمدية، فتعلُّق التغيرات الصوتية بظواهر خاصة ملموسة يمنعها من ذلك. ويُمثِّل هذا الأمر بالذات معيارًا يمكن به أن نُميِّز ما هو من اللغة مما ليس منها، فكل ظاهرة ملموسة من شأنها أن تُفسَّر تفسيرًا سرمديًا لا يمكن أن تنتسب إلى اللغة، فوجهة النظر السرمدية لا تنطبق أبدًا على الظواهر اللغوية الخاصة. والأمر لا يقتصر على ظاهرة التغيرات الصوتية فحسب، وإنما يشمل جميع الظواهر الآنية والظواهر الزمانية. فالظواهر الآنية، مهما يكن لها من الانتظام والاطراد، إلا أنها تخلو من كل طابع لزومي، والظواهر الزمانية، مهما يكن لها من صبغة حتمية تفرض نفسها على اللغة، إلا أنها لا تتصف بأي طابع شمولي. وخلاصة القول، لا الظواهر الآنية ولا الظواهر الزمانية بخاضعة للقوانين بالمعنى المحدد سابقًا، وإنْ استُعملت كلمة (قانون) في حقل اللسانيات، فإن لها مدلولًا مختلفًا كل الاختلاف عمّا سبق، وذلك حسب تعلُّقها بظواهر تابعة للبُعد (الآني) أو بظواهر تابعة للبُعد (الزماني)(2).

وبذلك فإن سوسير يكون قد وقف في وجه مَدِّ لسانيات القرن التاسع عشر التي سلكت طريق البحث عن قوانين عامة في اللغة، وأعاد للسانيات وجهتها الحقيقية، والمتمثلة بالبحث في وقائع اللغة، وبذلك يكون قد قطع الطريق عليها، وقضى

---

1. يُنظَر: بيرو، جان: **اللسانيات**، ترجمة: الحواس مسعودي ومفتاح بن عروس، دار الآفاق، الجزائر، 2001م، ص134.

2. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص146.

على تلك النبوءة التي تقول: "إن (لسانيات الوقائع) ما هي إلا مرحلة نحو (لسانيات القوانين)"[1].

6. التغير اللغوي صوتي:

لقد طغت الفونولوجيا على الدراسات التاريخية في القرن التاسع عشر إلى السنوات الأولى من القرن العشرين[2]، ولذلك نجد أن الجانب الصوتي في دروس سوسير قد أخذ مساحة واسعة من مجال التغيرات التي تصيب اللغة. فاللغة، كما يرى سوسير، لا تفرض علينا أن تكون للصوت صفة قارة؛ لأن الصوت بالنسبة إليها هو شيء ثانوي، ومادة تستعملها فحسب، ودلالة اللفظ مرتبطة بالدال كله لا بأصواته المفردة، والدال اللغوي في جوهره ليس أمرًا صوتيًا، ويستحيل أن يتشكَّل من الصوت - ذلك العنصر المادي — بذاته وحده، إنما هو أمر مُجرَّد لا يتجسد، وهو يتكوَّن لا من جوهره المادي، إنما من مجرد الفروق التي تُمِيِّز صورته الأكوستيكية من سائر الصور الأكوستيكية الأخرى، ولجميع القيم التواضعية هذه الخاصية المتمثلة في أنها لا تستوي بالعنصر الملموس الذي هو عماد حامل لها.

ولهذا المبدأ من الأهمية ما يجعله ينطبق على جميع العناصر المادية التابعة للغة بما في ذلك الصواتم، فكل لسان تُركَّب فيه الكلمات على أساس مكون من نظام من العناصر الصوتية، عددها مضبوط ضبطًا، ويكوِّن كل عنصر منها وحدة معينة الحدود بوضوح. إلا أن ما تختص به هذه العناصر ليس ما في طبيعتها من خصائص ذاتية إيجابية، كما قد يتبادر إلى الذهن، بل هو مجرد كونها لا تختلط فيما بينها، ولا يستوي بعضها في بعض. فالصواتم قبل كل شيء هي كيانات تقابلية تعالقية سالبة، والذي يدل على ذلك ما يتمتع به المتكلم من حرية نسبية في صورة نطقه ببعض الأصوات ما دامت تلك الأصوات متميزة بعضها من بعض، فالوحدة الصوتية

---

1. بيرو: **اللسانيات**، ص136.
2. يُنظَر: كولينج: **اللغة كما تطورت (تتبع أشكالها وعائلاتها)**، ص912.

تضم جميع درجات النُّطق الممكنة الطارئة على أحد الأصوات، ومدى تحرّك هذه الدرجات واسع ما دامت تقف عند تخوم الحد الفاصل الذي يمنع من الانتقال إلى وحدة صوتية مختلفة.

فالصوت المسموع الذي يكون حاضرًا عندما نتلفَّظ به يكون مسكونًا بدرجات أخرى ممكنة لم نتلفَّظ بها، وما نتلفَّظ به يمكن أن يؤدي دورًا دالًا، حال انطوائه على درجة من هذه الدرجات فحسب. فالاستعمال الشائع المتمثل في نطق الفرنسيين للراء كالغين، لم يمنع عددًا كبيرًا منهم من نطقها راء مكررة دون أن يضطرب لذلك عمل اللغة البتة، وكذلك الشأن في نطق صوت القاف في اللغة العربية، فتعدد نطقه لم يمنعه من أداء وظيفته، بل إن هنالك من ينطقه كالهمزة وهنالك من ينطقه كالغين دون أن يحدث أي اضطراب. ولذلك فإن اللغة لا تتطلب إلا وجود الاختلافات، وهي لا تفرض علينا أن تكون للصوت صفة قارة ثابتة، فنُشدان الاختلافات، ورفع الحصانة عن الأصوات، هما من الأسباب التي تُتيح للوحدة الصوتية مجالًا واسعًا للحركة في حقل التغيرات التي تصيب اللغة. وتبرز هذه الخاصية بوضوح لدى سوسير من خلال المقارنات التالية المستمدة من حوادث تقع خارج مجال الكلام:

أولًا: يقارن سوسير هذه الخاصية بالقطعة النقدية، فالذي يُحدِّد قيمتها ليس المعدن الذي سُكَّت منه، فالريال الفرنسي قديمًا، الذي قيمته الاسمية خمسة فرنكات، ليس فيه من معدن الفضة إلا نصف هذه القيمة، وقيمته تزيد وتنقص حسب الصورة المنقوشة عليه، وباختلاف البلاد التي يتعامل به فيها(1).

ثانيًا: أنْ نعتبر أن هنالك اتحادًا بين قطارين سريعين من نوع: (جنيف – باريس / الساعة الثامنة وخمس وأربعون دقيقة مساء)، يفصل بين انطلاق هذا القطار وانطلاق

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص181، 182.

ذاك أربع وعشرون ساعة، فيُخيَّل إلينا أنه القطار السريع نفسه، ومع ذلك من المحتمل أن يكون قد وقع تغيير القاطرة والعربات والطاقم بأكمله.

ثالثًا: قد يُهدَم شارع هدمًا تامًّا ثم يُعَاد بناؤه، ومع ذلك فنحن نعده الشارع نفسه، في حين أنه لم يبق من مادة الشارع القديمة أي أثر، فتُرى لماذا يجوز إعادة بناء شارع بصورة جذرية، ويبقى الشارع مع ذلك هو هو؟ ذلك أن الكيان الذي يُمثِّله هذا الشارع ليس كيانًا ماديًا صرفًا، بل هو كيان يقوم على وجود ظروف معينة لا تمت إليها مادته العَرَضية بصلة، من ذلك مثلًا موقعه من غيره من الشوارع الأخرى. وكذلك الأمر بالنسبة إلى القطار السريع، فحدُّه ساعةُ انطلاقه ومساره، وبصورة عامة جميع الظروف التي تميزه من سائر القطارات السريعة، فكلَّما توفَّرت الظروف نفسها كانت لنا الكيانات نفسها، ومع ذلك فإن هذه الكيانات ليست من المجردات؛ إذ يتعذَّر علينا أن نتصوَّر شارعًا أو قطارًا سريعًا إن لم يتحققا تحققًا ماديًا ما[1].

وحتى تتَّضح الفكرة أكثر، نجد سوسير يجمع المقارنة الثانية والثالثة بمثال يختلف عنهما اختلافًا تامًا، وصورته أن ثوبًا سُرق منك، ثم تجده معروضًا عند بائع الأطمار، فالأمر يتعلَّق هاهنا بكيان مادي يتمثَّل في مادة الثوب الجامدة وحدها كالقماش والبطانة والزركشة وغيرها. وأي ثوب آخر لن يكون ثوبك مهما عظُم شبهه به، فالاتحاد اللغوي ليس شأنه شأن الثوب، وإنما شأنه شأن القطار السريع أو الشارع[2]. فإوالية اللغة إذًا تدور كلها على طائفة من الاتحادات والفروق، وليست هذه سوى الوجه المقابل لتلك، فقضية الاتحادات قضية تعترضنا في كل نقطة، لكنها من ناحية أخرى تختلط اختلاطًا جزئيًا بمشكل الكيانات والوحدات، وما هي إلا تعقيد لهذا المشكل، على أنه تعقيد خصب[3].

---

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص168.
2. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص169.
3. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص168.

فالتغيرات الصوتية التي تُصيب عناصر اللغة تُعدُّ ظواهر خاصة، فما يُصيب نظامًا من الأنظمة من تحوُّل، إنما يقع بفعل أحداث ليست غريبة عن ذلك النظام فحسب بل ومنعزلة، ولا تكوِّن نظامًا فيما بينها، ولذلك فإن هذه التغيرات لا يمكن أن تنال من جوهر الوحدات المكوِّنة لنظام اللغة. فالكلمة، بوصفها وحدة أساسية في نظام اللغة، ليست هي المعنية بالأمر عند حصول التغيرات الصوتية، وحجة سوسير في ذلك بسيطة للغاية، ومفادها أن مثل تلك التغيرات لا صلة لها بالكلمات، ولا يمكن أن تنال منها في وحدتها؛ لأن وحدة الكلمة لا تتكوَّن من مجموع أصواتها فحسب، بل هي موقوفة أيضًا على خصائص أخرى دون صفتها المادية.

ويضرب سوسير للتدليل على حجته المقارنة الآتية: هَبْ أن وترًا من أوتار آلة (البيانو) قد نَشَز، فإننا كلَّما لمسنا ذلك الوتر أثناء عزف لحن ما، سمعنا صوتًا ناشزًا، ولكن أين حدث ذلك؟ أهو في (ميلوديا) القطعة؟ كلا، فليست هي التي اختلَّت، بل إن آلة البيانو وحدها هي التي أصابها العطب. وكذلك الأمر في علم الأصوات، فنظام الصواتم هو الآلة التي عليها نعزف لتقطيع الكلمات التي منها تتكون اللغة، فإذا اتفق أن تغيَّر عنصر من هذه العناصر الصوتية، فقد تَنجرُّ عن ذلك نتائج شتى، لكن عملية التغير في حد ذاتها لا تَتعلَّق بالكلمات التي هي – إن صح التشبيه – بمثابة الميلوديا في الموسيقى، وإنما تتعلَّق بالأصوات فقط. فكل ظاهرة من ظواهر التغير الصوتي تُعدُّ منعزلة ومستقلة عن سائر الظواهر الأخرى التي من القبيل نفسه، وهي مستقلة أيضًا عن الكلمات التي فيها حدث ذلك التغير، فقد تغيرت هذه الكلمات بصورة طبيعية من حيث مادتها الصوتية، ولكن هذا لا ينبغي، كما يرى سوسير، أن يجعلنا نَغترَّ فنخطئ في شأن الحكم على الطبيعة الحقيقية لهذه الظاهرة[1].

ويجب ألا يدفعنا ما سبق إلى القول بأن الأصوات هي فقط التي تَتغيَّر بمفعول الزمن، فالكلمات يتغيَّر مدلولها، وأبواب النحو تتطور، بل إن بعضها يندثر باندثار

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص145، 146.

الصيغ التي كانت تُستَعمل للتعبير عنها[1]، كما هي الحال بالنسبة إلى المثنَّى في أغلب لهجات عربية اليوم. وإذا تجاوزنا البدايات الأولى من القرن العشرين نجد أن دراسات الآلية النحوية الموجودة في أزمان مختلفة قد وسَّعت مدارك الباحثين في الغرب حول كيفية ظهور الأفعال المساعدة وكيف استُغلَّت؟ وكيف تطوَّرت حروف الجر عن طريق الظروف؟ وكيف عُولجت استخدامات العناصر التي تأتي قبل الاسم، والعناصر التي تأتي قبل الفعل وبعده؟ وغير ذلك من المسائل النحوية التي طغت على الدراسات التاريخية مؤخرًا[2].

وعلى الرغم من أن العلماء الذين جاءوا بعد سوسير لم يوافقوه صراحة على أنّ النحو قضية تتعلَّق بالكلام، إلا أن الحقيقة الباقية تُشير إلى عدم نجاحهم قبل أن تظهر لسانيات تشومسكي في العثور على وسائل لإدخال التحليل النحوي ضمن الدراسة العلمية للغة[3]، فـ(سوسير) عندما لم يَعدّ النحو جزءًا من المقدرة اللغوية؛ أي جزءًا من بنية لغة معينة، فإنه بذلك ينفي عنه سمة التطور والتغير، ويقذف به في دوائر التشابه والاختلاف، فترتيب الكلمات في جُمَل هو عمل يقوم به الأفراد في مناسبات معينة وعلى أنحاء مختلفة لا حصر لها من الأنماط الممكنة، وليس شيئًا تُؤدِّيه اللغة مرة واحدة فحسب، ثم تتركه بعد ذلك نَهْبًا لسنن التطور والتغير. فالنظرة الفونولوجية الطاغية على الدراسات التاريخية في القرن التاسع عشر جعلت سوسير يلاحظ بأن عددًا كبيرًا من التغيرات التي يَعدُّها بعض الدارسين نحوية، يمكن إرجاعها في النهاية إلى تغيرات صوتية[4]، فالعامل الصوتي يأخذ مساحة واسعة من مجال

---

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص214.

2. يُنظَر: ن. ي. كولينج: **اللغة كما تطورت (تتبع أشكالها وعائلاتها)**، ترجمة: محيي الدين حميدي وعبد الله الحميدان، ضمن كتاب (الموسوعة اللغوية)، المجلد الثالث (بعض المظاهر الخاصة باللغة)، جامعة الملك سعود، الرياض، 1421هـ، ص912.

3. يُنظَر: سامسون: **مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)**، ص136.

4. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص215.

التغيرات التي تصيب اللغة، ومجرد طرحه جانبًا يُبقي رواسب تبدو كأنها تبرِّر تلك الفكرة القائلة بشرعية دراسة النحو دراسة تاريخية، وهنا، كما يقول سوسير: تكمن الصعوبة الحقيقية[1].

فتطور اللغة يكاد يكون مقصورًا على تغير أصواتها، وقد جعل سوسير من ذلك عاملًا واضحًا وجليًا في تمييز موضوع اللسانيات الآنية من موضوع اللسانيات الزمانية، فالصبغة الزمنية التي يختص بها علم الاصوات تتلاءم جيدًا مع ذلك المبدأ القائل بأن كل ما هو صوتي، فهو خارج عن النطاق الدلالي أو النحوي، فإذا أردنا أن ندرس تاريخ أصوات كلمة من الكلمات أمكننا أن نتجاهل معناها، وأن نقصر اهتمامنا على غلافها المادي، وأن نقتطع منه شرائح صوتية دون أن نتساءل إن كان لها دلالة ما. ف(الزماني) إذًا يوافق ما هو غير نحوي، و(الآني) يوافق ما هو نحوي، وبذلك يمكن أن نطلق على اللسانيات الآنية؛ أي وصف حالة من حالات اللغة، اسم: (نحو) بالمعنى الدقيق جدًا لهذه الكلمة، وهو في الواقع ذلك المعنى المتداول الذي نجده في عبارات: (نحو لعبة الشطرنج)، و(نحو البورصة) وغيرها، حيث يتعلَّق الأمر بشيء مُتشعِّب ومنتظم يقوم على تعامل جملة من القيم المتواجدة.

ويُعنَى النحو بدراسة اللغة من حيث هي نظام مُتكوِّن من وسائل التعبير، فقولك: (نحوي) يضاهي قولك: (آني)، ولذلك يتم النظر إلى النحو بوصفه مُكوَّنًا من عناصر ذات نظام ثابت متزامن؛ أي نظام يُرى في حالة واحدة مثالية مفارقة للتغير، لتنطبق الضوابط التي تحكمه انطباقًا مطردًا على سبيل الوجوب والصواب، أو لا تنطبق أبدًا. ولما كان سوسير لا يجد أي نظام يتجاوز حدود العصر الواحد إلى عصرين أو أكثر، فإنه لا وجود في نظره لما يُسمَّى: (نحوًا تاريخيًا)، وما سُمِّي بهذا الاسم ليس في الواقع إلا اللسانيات الزمانية[2].

---

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص217.
2. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص201، 214.

7. تَشعُّب التغير اللغوي:

إنّ ما فعله أتباع البنيوية وكان له أثر كبير في الابتعاد عن تعاليم سوسير، هو تدعيم أهمية الدال على حساب أهمية المدلول، فالدال بالنسبة لهم هو ما نستطيع الثقة به؛ لأنّه مادي، أما المدلول فيبقى مسألة فيها نظر، والدال الواحد لا بُدَّ من أن ينتج مدلولات مختلفة لشخصين مختلفين، مدلولات تحمل مكانًا دلاليًا مختلف الحدود بسبب اختلال التجارب الفردية، وكذلك سينتج الدال الواحد مدلولات مختلفة للشخص الواحد في أوقات مختلفة؛ لأن تركيب العلاقات القائمة في المكان الدلالي غير ثابت[1]. ويبدو أن الذي أبعد المسافة بين سوسير وأتباعه هنا، هو التباين الحاصل في الفكرة المسيطرة على كل طرف، فأتباع سوسير فيما ذهبوا إليه كانت تسيطر عليهم فكرة (الاختلاف)، أما أستاذهم فكانت تُسيطر عليه فكرة (التغيُّر). وما هو غير منظور من عملية التغير يفوق في حجمه ما هو غير ظاهر في عملية الاختلاف، وهذا فرق يُلقي على كاهل المرء مسؤولية إرهاف أدواته البحثية ليقف على الجوانب المستترة والمتشعبة من عملية التغير اللغوي، والتي ستُفضي به حتمًا إلى أمور لعل من أبرزها فقدان الثقة بكلا طرفيْ الدليل اللغوي: الدال والمدلول، على حد سواء تقريبًا، وخصوصًا أن فكرة التغير اللغوي التي يعرض لها سوسير متماشية مع البديهة السوسيرية حول طبيعة الدليل اللغوي وتغيره الحادث نتيجة تزحزح العلاقة القائمة بين طرفَيْه: الدال والمدلول.

فوجود اللغة بين جمهور المستعملين وفي الزمن معًا أمر من المفروض أن يمنع من أن يَلْحق بها أي تغير، وعلى الرغم من ذلك لا يوجد شيء أكثر تَشعُّبًا من تغيُّر اللغة، فالمتكلِّم الفرد يَتحرَّك بين عدة لغات يستعملها خلال اليوم، ومع ذلك يُقال إنه

1. يُنظَر: ستروك، جون: **البنيوية وما بعدها (من ليفي شتراوس إلى دريدا)**، ترجمة: محمد عصفور، سلسلة عالم المعرفة (206)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1996م، ص20.

يتكلَّم لغة واحدة، فهو يُغيِّر كلامه تبعًا للصفة أو المركز الذي يشغله حال الكلام، سواء كان أبًا أو أخًا أو رَبَّ عمل أو حالمِا ...إلخ. فالتغير بالرغم من كونه يلحق الجوانب الصوتية والنحوية والدلالية للغة ما، إلا أن هذه اللغة تبقى هي نفسها على نحو ما، وهذا عائد إلى كون اللغة لا تَتَحدَّد بواسطة قواعدها ووحداتها الثابتة، وإنما تتحدَّد بوصفها شبكة من المتغيرات [1].

وقد يبلغ التشعُّب حدَّه الأقصى في التغيرات التي تطرأ على الكلمة الواحدة عند تكرارها من سياق إلى آخر، فإذا سمعت محاضرًا يعيد كلمة: (سادتي) مرات عديدة، خُيِّل إليك أنك في كل مرَّة تسمع العبارة نفسها، والحال أن تغير سرعة التلفُّظ بها، وتنوُّع النغمة فيها، يضفيان عليها من موضع إلى آخر فوارق صوتية ذات بال، لها من الأهمية ما لتلك الفوارق التي تصلح في مواضع أخرى للتمييز بين كلمات عدة. ولا يقف الأمر عند هذا الحد؛ ذلك أنه لا وجود أيضًا لاتِّحاد مطلق من وجهة النظر الدلالية بين ما تفيده كلمة (سادتي) من فقرة إلى أخرى من درس محاضرنا، تمامًا كما يمكن للكلمة الواحدة أن تدل على معان عدة شيئًا ما، بدون أن ينال ذلك كثيرًا من هُويَّتها؛ أي من كونها كلمة واحدة، نحو قولك: (تبني فكرة) و(تبني طفلًا)، أو قولك: (زهرة التفاح) و(زهرة العمر). فكلَّما استعملت كلمة (سادتي) جدَّدت مادتها؛ ذلك أنها عملية تصويت جديدة، وعملية نفسية جديدة أيضًا، فظواهر الكلام، كما يقول ماكس مولر: "تموت في لحظة النطق ذاته"[2]. فالرابط بين استعمالَيْك للكلمة نفسها لا يقوم على اتحادها في المادة الصوتية، ولا على تماثلها التام من حيث المعنى، إنما يقوم على عناصر ينبغي البحث عنها، وهي التي بفضلها نقترب من معرفة كُنْه الوحدات اللغوية الحقيقي اقترابًا كبيرًا[3].

---

1. يُنظَر: لوسركل: **عنف اللغة**، ص330.
2. إفيتش: **اتجاهات البحث اللساني**، ص60.
3. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص166، 167.

وربما يُلمِح سوسير هنا إلى ضرورة البحث في الكفاءة العقلية التي تُمكِّن الناطق باللغة من تلافي هذا التشعُّب الكبير في التغيرات الصوتية والدلالية، بإضفاء نوع دائم من الشعور الموحَّد الذي يحافظ على هُويَّة البنية اللغوية دون المساس بكُنْهها الجوهري، فهذا الشعور يرافق المتكلم في كل مرَّة يُسفِر فيها تلفُّظه للكلمة نفسها عن إعطاء حالة نطقية جديدة، لكن دون أي تحديد يذكر في أصوات الكلمة الأساسية، وهذه الكفاءة هي التي تجعل من اللغة إوالية يتواصل عملها رغم ما يلحق بها من التغير والاضطراب[1].

فهنالك نظام مُتخيَّل يفترض المرء وجوده في البنية الصوتية لكل لغة يسمعها، فكفاءة المواءمة الصوتية لدى الطفل، وهي الخاصية التي تسمح لفونيم أو عنصر فونولوجي بأن يضمن وظيفة تمييزية في لسان معين، وذلك بتعارضها مع الوحدات الأخرى ذات المستوى نفسه، فهذه الكفاءة لها دور بارز في تطوير الوظيفة التمييزية لمجموعة أصوات لغة ما، فالطفل الذي يسمع كلام والدَيْه للمرة الأولى يواجه مجموعة مضطربة من الأصوات التي تختلف عن بعضها بعضًا اختلافًا يسيرًا، وكفاءته اللغوية تُحتِّم عليه أن يكتشف ذلك النظام الذي يحكمها، فعقل الطفل يبدأ دائمًا بافتراض أن هنالك نظامًا يُسيطر على الأصوات الوظيفية البسيطة جدًا أو غير الموسومة، والاستراتيجية المعقولة التي يعتمد عليها في بناء هذا النظام تكمن في تجاهله للتعقيدات الظاهرية التي تعود إلى الاختلاف دون الفونيمي، والتي لا يُشكِّل تجاهلها ضررًا يُذكَر، ويتراجع اعتماد الطفل على هذه الاستراتيجية شيئًا فشيئًا كلما زادت كفاءة المواءمة الصوتية وقويت الوظيفة التمييزية لديه بحيث يتبيَّن له من خلال الدلائل أن بعض الاختلافات الصوتية مميزة في لغة الكبار[2].

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص136.

2. يُنظَر: سامسون: **مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)**، ص219. ومارتينه، أندريه: **وظيفة الألسن وديناميتها**، ترجمة: نادر سراج، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009م، ص32.

8. بنيوية التغير اللغوي:

يدين الدرس اللساني اليوم إلى مفهوم ذي صبغة (سوسيرية)، ساعد كثيرًا بعض الاتجاهات البحثية في تنظيم فكرها اللغوي، إن هذا المفهوم يَتعلّق بنظرة سوسير إلى اللسانيات بوصفها دراسة للأشكال، وأن كل لغة إنما هي شكل وليست جوهرًا أو مادة، وأن كل لغة تُشكِّل نظامًا من الوحدات ذات قيمة تعارضية؛ أي أنها لا تعمل كرموز لغوية إلا من خلال ما يُميِّزها من بعضها بعضًا. ولهذا فإن الفروق التي تُنظِّم وحدات اللغة تُمثِّل عادة المنوال الذي يسيطر على تفكير سوسير في دراسته لظواهر اللغة، وكان هذا المنوال غائبًا عن اللسانيين نتيجة لعدم إدراكهم للنظام الذي يحكم وحدات اللغة، وبخلاف ذلك فقد أدرك سوسير أن وراء كل وحدة لغوية منعزلة نظامًا مستترًا ينبغي اكتشافه، فخلف صخب الأصوات هنالك بنية كاملة يُمكن إظهارها.

حول هذه الفكرة قام تقليد بنيوي يرى أن ما له أهمية في اللسانيات هو ذلك النظام الذي يقف خلف العناصر الصغيرة المكوِّنة للغة، فلسانيات سوسير تهدف إلى إحلال فكرة النظام محل فكرة الفوضى المسيطرة في زمانه، أو على الأقل سعى إلى أن يجعل النظام والفوضى في وضع حواري داخل البحث اللساني الحديث، ونتج عن ذلك أن المعرفة اللسانية لا يمكن أن تكون وتُعرَض إلا بوصفها علمًا أو بوصفها نسقًا. وكان لهذا التفكير الجديد في عصره عطاء ثرٌّ في جميع ميادين البحث اللساني الحديث، إذا ما قورن بأثر الممارسات المعاصرة لسوسير، والتي كانت تبحث كل واقعة لغوية بشكل منعزل، يقود إلى عدد هائل من التفسيرات غير المنتظمة[1].

وقد لفتت هذه الطريقةُ العلماء إلى أن الدرس اللساني، قبل سوسير، في تناوله عملية التغير اللغوي كان يسير وفقًا لمنهج ذرّي مناقض للبحث النَّسَقي الذي أرسى دعائمه رائد اللسانيات الحديثة، ولهذا نجد سوسير يرى أن اللغة لا تقوم على مجرَّد

1. يُنظَر: مونان: **علم اللغة في القرن العشرين**، ص42، 51.

أصوات منعزلة عن بعضها، بل هي امتدادات من الأصوات الملفوظة. فالتحليل، بوصفه أداة لبناء تصوُّر حقيقي عن اللغة، يُظهِر أن الصوت المنعزل ليس أوَّل ما نقف عليه، بل إننا نَتبيَّن المقطع الصوتي بصورة مباشرة قبل أن نَتبيَّن الأصوات التي تُكوِّنه. وقد كانت الكتابات البدائية التي اعتمدت المقاطع وحدات بناء في رسمها وهجائها أقرب إلى طبيعة اللغة من تلك الكتابات اللاحقة التي بُنِيت على أساس الصوت المنعزل، ولربما عُدَّ ذلك مثالًا بارزًا على التعمية الناتجة عن هوس الدِّقة ونشدان الوضوح المبالغ فيه في رسم الأصوات، وأوَّل من عُمِّي عليهم هم اللسانيون، فأغلبهم تناول اللغة وكأنها أصوات منعزلة؛ فلذلك لم يُولُوا ما بين تلك الأصوات من علاقات قدرًا كافيًا من الاهتمام، وهذا أمر واضح يُبيِّن سبب بقاء علم الأصوات لدى أغلب الأمم، مستثنين من ذلك علم الأصوات في التراث العربي، قليل العطاء حتى وقت قريب من العصر الحديث، ففي ذلك الحين كان النظام الصوتي يَعنِي التجميع الآلي لفونيمات منعزلة.

ولن يكون علم الأصوات مفيدًا، من وجهة نظر سوسير، إلا إذا دُرِس النظام الصوتي بوصفه بنية عضوية — مفهوم العضوية محدد لدى سوسير بعلاقة الجزء بالكل – تُكوِّن الفونيمات عناصره، وتخضع بنيته لعلاقات محددة، فالنظام الصوتي خاضع إلى حدٍّ ما لقوانين البنى العامة التي تستبعد بعض التراكيب وتُشجِّع بعضها الآخر، فهو ينزع دومًا نحو غاية ما، ومن وجهة النظر هذه يصبح للتغيرات الصوتية مبرر ومعنى للوجود. ولهذا فإنه من المستحيل، كما يرى تروبتزكوي، تفسير التطور الصوتي إذا لم يُقبَل هذا المبدأ الغائي، فلهذا التطور معنى ومنطق داخلي على اللسانيات الزمانية إبرازه، فالتغيرات اللغوية ليست إصابات مُدمِّرة تحدث صدفة، كما أن من غير المنطقي اعتبارها منعزلة من وجهة نظر بنيوية، فاللغة إذا كانت نظامًا مترابطًا

في لحظة معينة، فإن الانتقال من حالة لغوية إلى أخرى لا يمكن أن يتمَّ عن طريق تغيرات منعزلة خالية من كل معنى[1].

فاللسانيات الزمانية إذًا تعالج النظام الصوتي على أنه كيان بنيوي في حالة تغير، ولن تكون هذه اللسانيات ذات نفع إلا إذا درست التغيرات البنيوية الحاصلة بين عنصرين صوتيين فأكثر، فمجرد وجود عنصرين معًا ينتج عنه قيام علاقة تبعية داخلية؛ لأن تَغيُّرات أحدهما تكون مقيَّدة ومحصورة بالعنصر الآخر، وهذا أمر يختلف كثيرًا عن مجرد ملاحظة وجود الظاهرة، فبالرغم مما للوحدات الصوتية المفردة من أهمية أساسية إلا أن الواجب يقتضي أن يتم تناول مسألة التغير اللغوي من وجهة نظر القيمة الناتجة عن تجاور عنصرين أو أكثر. فإذا افترضنا مثلًا أن صوت الفتحة في لغة ما وفي زمن معين انقلب ضمة نصف منغلقة، فلن ينجرَّ عن ذلك التغيُّر أي شيء، وبذلك نكون قد اقتصرنا على ملاحظة وجود الظاهرة دون أن نبحث لها عن تفسير. ولذلك فإن عناية اللسانيات بالتغيرات البنيوية المحكومة بمبدأ يُفسِّرها، يُمثِّل دليلًا قاطعًا على أنها تنحو منحى صحيحًا في طريقها لأنْ تكون علمًا دقيقًا، فالاشتغال باللغة من دون نسق لا يمكن أن يكون علميًا[2].

9. التغير اللغوي ليس مطلقًا:

إن التغيرات الصوتية على الرغم من كونها مُنتظَمة إلا أن الظواهر الصوتية ليست البتة ظواهر مطلقة دائمًا، بل إنها تخضع لقيود معينة، فليس جنس الصوت هو الذي يتغيَّر، إنما الذي يتغيَّر هو تشكيل الصوت كما يرد في ظروف معينة تَتَعلَّق بالجوار الصوتي وبالتنبير وغيرهما من الظروف الأخرى. فالتغيرات الصوتية المطلقة إذًا نادرة جدًا، وإنْ بدت في أغلب الأحيان مطلقة فالأمر راجع إلى الظروف الحافَّة بذلك التغير، فهي إما محجوبة عنَّا، أو تصطبغ بصبغة عمومية مفرطة.

---

1. يُنظَر: مونان: **علم اللغة في القرن العشرين**، ص106.
2. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص85.

ويستتبع تقسيم التغيرات الصوتية، بحسب سوسير، إلى مطلقة ومقيَّدة القول – على نحو أعمق – بوجود ظواهر صوتية تلقائية وأخرى تعاملية (بنيوية)، فالتلقائية تكون ناتجة عن علة داخلية تتعلَّق بالصوت في حال انعزاله، وأما التعاملية فهي التي تكون ناتجة عن وجود صوت آخر فأكثر، فإذا كانت الظاهرة الصوتية ظاهرة تعاملية أو بنيوية كانت دومًا مُقيَّدة، أما إذا كانت تلقائية أو منعزلة، فهي ليست مطلقة بالضرورة؛ لأنها يمكن أن تكون مقيدة تقييدًا سلبيًا بغياب بعض عوامل التغير[1].

10. التغير اللغوي ليس شاملًا:

إن اللغة نظام يجب أن تُعتَبَر جميع أجزائه في تضامنها الآني على مستوى الظواهر القارة، التي هي عبارة عن علاقة بين عناصر متزامنة تمس كامل نظام اللغة. أما ظواهر اللغة المتغيِّرة، فهي عبارة عن ظواهر جزئية تقوم بتعويض عنصر بعنصر آخر عبر الزمن؛ أي إنها حَدَث. فالتغيرات لا تلحق البتة النظام برمته، بل تلحق هذا العنصر أو ذاك من عناصره فقط، ولهذا فإن دراسة تغيرات اللغة لا تكون إلا خارج هذا النظام. ولا شك أن لكل تغير من هذه التغيرات صداه في النظام، لكن التغير الأول قد أصاب عنصرًا واحدًا فقط، وليس له أية صلة داخلية بالنتائج التي قد تترتَّب عنه بالنسبة إلى مجموع النظام. ولتوضيح هذا المبدأ يعمد سوسير إلى استعمال تشبيهين يقارن بينهما وبين تغير اللغة[2]، وهما:

أولًا: تشبيه تغير عناصر اللغة بالنسبة إلى نظامها بسير الكواكب بالنسبة إلى النظام الشمسي: نقف هنا مرة أخرى على ما سبق ذكره، وهو أن النظام لا يتغير البتة بصورة مباشرة، فهو في حد ذاته ثابت لا يتغيَّر، إنما يلحق التغيُّر بعض العناصر دون بعض بصرف النظر عمَّا يربطها بكامل النظام من تضامن. وهذا الأمر شبيه

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص220، 221.
2. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص136 – 141.

بما قد يحدث لو أن كوكبًا من الكواكب التي تحوم حول الشمس تغير حجمه ووزنه، فقد يُحدِث هذا الحدث المنعزل نتائج عامة ويحوِّل توازن النظام الشمسي بأكمله. فليس المجموع بأكمله هو الذي تَحوَّل، ولم يحدث نظامًا آخر، بل إن عنصرًا من عناصر النظام الأول قد تغيَّر، وكان هذا كافيًا لأن يتولَّد عنه نظام جديد[1].

ثانيًا: تشبيه تغير عناصر اللغة بالنسبة إلى نظامها بحركة قطع الشطرنج بالنسبة إلى نظام اللعبة: يرى سوسير أن مقابلةً من مقابلات الشطرنج هي بمثابة إنجاز اصطناعي لما تُقدِّمه لنا اللغة في صورة طبيعية، فمِنْ بين كل ما يمكن تَصوّره من المقارنات، فإنّ أشدَّها بيانًا وأسطعها برهانًا هي تلك التي يمكن أن نقيمها بين كيفية قيام اللغة بعملها، وكيفية اللعب أثناء مباراة من مباريات الشطرنج، فنحن في كلتا الحالتين أمام نظام من القيم، ونشهد ما يلحقها من تغيرات، فالذي نلاحظه أولًا أن أية مرحلة من مراحل هذه اللعبة توافق كل الموافقة حالة من حالات اللغة، فإذا أردنا أن نمر من حالة توازن في اللعب إلى أخرى، فإنه يكفي لذلك نقل قطعة واحدة لا غير، لا أن نحدث اضطرابًا عامًا في ترتيب القطع، فلاعب الشطرنج لا يحرك عند القيام بكل عملية إلا قطعة واحدة، وكذلك الشأن في اللغة؛ إذ لا تطرأ التغيرات إلا على عناصر مفردة[2]. وعلى الرغم من ذلك فإن لكل عملية تأثيرًا معينًا على كامل النظام، ويستحيل على اللاعب أن يتنبَّأ بالضبط بالحدود التي يقف عندها ذلك التأثير، وتكون التغيرات في القيم بعد كل عملية إما منعدمة أو هامة جدًا أو متوسطة الأهمية، وذلك حسب الظروف، فيمكن لعملية من العمليات أن تُحدِث انقلابًا كاملًا في سير المقابلة بأسرها، وأن يلحق تأثيرها حتى القطع التي كانت لوقت ما خارج نطاق انعكاسات اللعب، وهذا الأمر ينطبق تمامًا على الأثر الذي تُحدِثه

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص133.

2. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص137.

العناصر المتغيرة في اللغة، فظاهرة التغيُّر اللغوي أشبه بقوة عمياء تُسلَّط على نظام اللغة[1].

11. التغير اللغوي ليس تَدرُّجيًّا:

إنّ التغيُّر وما ينتج عنه من تطور أشكال جديدة عن أشكال سابقة أمر يسهل تتبُّعه، ويُمكن تنفيذه على صعيد اللغة أكثر منه على صعيد الكائنات العضوية للنباتات والحيوانات، ودليل ذلك أن ما يؤَكِّده (داروين) فيما يَتعلَّق بتغير الأجناس مع مرور الزمن، وفقًا لمعاصره (أوغست شليشر) عالم اللغات الهندية الأوروبية المشهور، قد تَمَّ الاعتراف بتطبيقاته عامة على أعضاء النطق واللغة منذ زمن بعيد، "فمن الصعوبة بمكان بالنسبة لعالم الأحياء أن يُثبِت بالفعل فرضية بشأن وجود الفصيلة العليا اللازمة لتفسير العلاقات بين السلالات الحالية؛ نظرًا لأنها انقرضت منذ أمد بعيد، ولم تترك سوى مستحاثات ضئيلة. وبما أن المقياس الزمني للتغير في اللغة أقصر بكثير، فإنه من الممكن غالبًا دراسة الحقائق المعنية دراسة مباشرة بدلًا من الاقتصار على الفرضيات"[2].

ولذلك فإن المذهب التاريخي في دراسة اللغة، وهو الحركة المسيطرة على معظم لسانيات القرن التاسع عشر، يُعدُّ المؤسس الحقيقي للنزعة الطبيعية في النظر إلى العالم وفق شروط تطورية، وليس مجرد مثال على هذه النزعة، فاللسانيات أضحت علمية قبل أن تصير العلوم الطبيعية كذلك[3]. ولئن وجد من علماء اللغة وفقهائها من سلَّم لفترة طويلة بصحة بعض الأفكار التي يعتبرها كل من (داروين) ومعارضيه جديدة ومثيرة للجدل، فإن سوسير في سعيه المستمر لاستقلال اللسانيات حاول نقض مثل

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص138.

2. سامسون: **مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)**، ص8.

3. يُنظَر: جاكسون، ليونارد: **بؤس البنيوية (الأدب والنظرية البنيوية)**، ترجمة: ثائر ديب، دار الفرقد، دمشق، ط2، 2008م، ص99.

هذا النوع من السيطرة، فقاوم نظرية المعرفة المسيطرة على لسانيات القرن التاسع عشر، والمتمثلة بدمج اللسانيات في علوم الطبيعة من خلال البحث فيها عن نوع من القوانين يتفق مع نموذج القوانين الطبيعية، وقد بيَّنت أعمال سوسير أن اللسانيات بما أنها علم مستقل فإن لها إذًا أنماطًا من السببية تتميز تمامًا عن تلك الأنماط التي تحكم علوم الطبيعة. وقد قصد في دراسته الزمانية إلى زعزعة النموذج الطبيعي لما يُسمَّى بـ(قوانين) التطور اللغوي، وأعاد تفسير عملية التغير اللغوي معتمدًا في ذلك على أنماط من السببية خاصة بطبيعة اللغة.

فقام بوضع مبادئ أصيلة لعملية التغيُّر اللغوي، استقت معظم مُحدِّداتها من الطبيعة الخاصة باللغة. فاللغة لدى سوسير، بوصفه واحدًا من (النحاة الجُدُد)، ليست كائنًا حيًّا طبيعيًا إلا بالمعنى الذي تعكس فيه علم النفس البشري، فهي أداة ونشاط، وهي لا تحيا إلا داخل حامليها. ويُعدُّ ذلك تحوُّلًا للنحاة الجدد عن سابقيهم، فاللغة لديهم نشاط نفسي فيزيائي، وقد كتب (بودوان): "من يَعدُّ اللغة كائنًا حيًّا، فهو يُشخِّصها، وينظر إليها منفصلة عن حامليها، ويجب أيضًا أن يُعدَّ قَصُّ أحد الفرنسيين مُحتمَلًا، فالكلمات وفقًا له سنة 1812 – عند الانسحاب من روسيا – لا تصل إلى أُذُن السامع؛ لأنها تتجمَّد في منتصف الطريق"[1].

وقد سعى سوسير في تناوله لعملية التغير اللغوي إلى تمييز اللسانيات بشكل أساسي من العلوم الطبيعية، تلك العلوم التي تسعى للسيطرة عليها دون أن يكون لها صلة بها، وإنْ اقتضت الحاجة منه الاستعانة بعلوم الطبيعة، فلا يعدو ذلك أن يكون مجرَّد ضربٍ لأمثلة توضيحية لبعض الأفكار اللسانية التي كانت تبدو غريبة في عصره[2]. وقد تكون المقارنة هي شرط ضروري لبعض العمليات التي تهدف

1. بارتشت: **مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي**، ص66.

2. يُنظَر: لو، فيفن: **اللغة ودارسوها (تاريخ اللغويات)**، ترجمة: محيي الدين حميدي وعبد الله الحميدان، ضمن كتاب (الموسوعة اللغوية)، المجلد الثالث (بعض المظاهر الخاصة باللغة)، جامعة الملك سعود، الرياض، 1421هـ، ص819؛ كولينج: **اللغة كما تطورت (تتبع أشكالها وعائلاتها)**، ص881.

إلى الوقوف على ظواهر التغيُّر اللغوي، ويرى سوسير أن مما أجحف في حق الواقع اللغوي وأعاق عمل المقارنين عن الظفر بنتائج ذات بال في هذا المجال أنهم كانوا يعدون اللغة كائنًا عضويًا يحمل في ذاته قانون تطوره[1]، وأن التغيُّر اللغوي محكوم دائمًا بمبدأ عضوي؛ أي أنهم يعتبرون تطور لغتين من اللغات ضمن المجموعة الواحدة، مثلما يعتبر عالم الطبيعة نموّ نبتتين من النباتات، بحيث تكون التغيرات التي تمر بها لغة ما على حِدة موازية لما يحدث في صلب كل لغة أخرى، مثلما يمر نموّ النباتات التي من النوع نفسه بالأطوار نفسها دون أن يكون نموّ بعضها متعلِّقًا بنمو بعض.

وفي هذه النظرة إلى آلية حدوث عملية التغير اللغوي شيء من التضليل؛ ذلك أن التغير من حالة إلى أخرى لا يشبه بالضرورة الارتقاء من درجة إلى أخرى ضمن سُلَّم نمو واحد، فعملية التغيُّر لا ينتظمها مبدأ عضوي ينتقل بها من درجة إلى أخرى، وبالتالي لا ينبغي أن يُنظَر إليها على أنّها تغير تدريجي ومطرد من وضع لغوي إلى وضع لغوي مغاير، ولهذا فإن أهمَّ هذه التغيرات من الوجهة السوسيرية هي تلك الحالات التي ينشأ عنها تغير في بنية اللغة ونظامها. فالتغير اللغوي إذًا ليس تَدرُّجيًا؛ أي أنه لا يحدث على درجات ضمن سُلَّم واحد، فالحالة التي تنبثق فيها ظواهر لغوية جديدة، بحيث تبدو وقد حقَّقت سيطرة كاملة، لا بد وأنّها قد سُبقت مباشرة بحالة كانت فيها هذه الظواهر اختيارية، مما يعني أنّ هذه الظواهر في تلك الحالة تتعايش جنبًا إلى جنب مع الظواهر القديمة، كأنْ تكون، على سبيل المثال، علاقة مميزة للفرق بين كلام جيلين، فيميل جيل الشيوخ إلى الاحتفاظ بالصيغ الأقدم، ويميل جيل الشباب إلى صيغ أحدث[2].

فغياب سمة التدرُّج عن عملية التغير اللغوي يجعل من تناوب الظواهر القديمة والحديثة أمرًا متاحًا ضمن حالة اللغة الواحدة، والأمر يتعلَّق في كثير من الأحيان،

---

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص347.
2. يُنظَر: إفيتش: **اتجاهات البحث اللساني**، ص265.

لدى سوسير، بتناوب خاص لحالات التغيُّر، يظهر على نحوين مختلفين دون أن يَنجرَّ عن ذلك بالضرورة وجود أي تطابق بين ما ينشأ بسبب التناوب من تأثيرات نحوية في هذه اللغة وفي تلك[1]. وحديث سوسير عن التأثيرات النحوية نابع لديه من أن الاعتقاد الذي مفاده أن التناوب ينتمي إلى الصعيد الصوتي لِمُجرَّد أن الأصوات تُكوِّن مادته ولأن للتغيرات الصوتية دورًا في نشأته، إنما هو اعتقاد خاطئ يشترك فيه عدد كبير من اللسانيين. والواقع أن التناوب، سواء نظرنا في منطلقه أو في منتهاه، ينتمي دومًا إلى المجال النحوي والمجال الآني[2]، فالتناوب يتوزَّع عادة على عدة عناصر من عناصر الكلام توزعًا مُنتظَمًا، وأنه يدل على وجود مقابلة هامة من حيث وظيفة الكلمة ونوعها ومميزاتها.

فيحق لنا أن نتحدَّث عن وجود قوانين نحوية تقوم على عمليات التناوب، إلا أن تلك القوانين ليست سوى نتيجة عَرَضية من نتائج الظواهر الصوتية المتسببة في وجودها، وذلك أن الظواهر الصوتية لما كانت تُحدِث مقابلة صوتية منتظمة بين سلسلتين من الكلمات بينهما مقابلة من حيث القيمة، فإن الذهن يعمد إلى ذلك الفارق المادي المحسوس فيجعله فارقًا دلاليًا ويُحمِّله الفارق الموجود بين المتصورات الذهنية، ولكن قوانين التناوب شأنها شأن سائر القوانين الآنية، إنما هي مجرد مبادئ في نظم الكلام، وليس لها حكم الوجوب[3]. وكل هذا يدعم ما ذهب إليه سوسير من أن مصطلح التناوب له طابع نحوي صِرْف، وقد استعمل بعض اللسانيين مصطلح (الاستبدال) للتعبير عن التناوب، وبالرغم من كونها تسمية محكمة إلا أنه يحسن تجنبها، والسبب في ذلك بالذات أنهم غالبًا ما أطلقوها على التغير الصوتي،

---

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص21.
2. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص239.
3. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص239، 240.

وهي بذلك توهم بفكرة لا أساس لها من الصحة، هي فكرة التعبير عن التحرك في الزمن حيث لا وجود إلا لحالة آنية[1].

12. التغير اللغوي ليس عامًا أو مفاجئًا:

يطرح سوسير تساؤلًا مفاده: لِمَ كان العامل التاريخي في انتقال اللغة، من جيل إلى جيل، مُهيمنًا على مؤسسة اللغة بأكملها؟ ولِمَ ينتفي معه حدوث كل تغير لغوي عام مفاجئ؟ يرى سوسير أن للزمن الذي يحقق استمرارية اللغة مفعولًا في تغير الدلائل اللغوية، ويحدث ذلك بمستويات متفاوتة من السرعة والحجم، ويمكن من بعض الأوجه أن ننسب إلى الدليل اللغوي صفتَيْ: اللاتحول والتحول في آن واحد، والأمران في نهاية المطاف مرتبط أحدهما بالآخر، فالدليل اللغوي قابل للتحول؛ لأنه متواصل في الزمن، وما يسود في كل عملية تغير هو بقاء المادة القديمة ودوامها، فعدم مطابقة اللغة لصورتها الماضية لا يكون إلا أمرًا نسبيًا، وهذا ما يُفسِّر لنا كيف أن مبدأ التغيُّر يقوم على مبدأ الاستمرارية لِمَا كان، دون أن يجنح إلى أن يكون عامًّا أو مفاجئًا، وللتدليل على ذلك يُقدِّم سوسير حججًا عديدة يسردها على النحو التالي[2]:

أولًا: تغيُّرات اللغة لا ترتبط بتعاقب الأجيال: إنَّ ما يطرأ على اللغة من تغيُّرات لا يرتبط مباشرة بتعاقب الأجيال؛ لأن الأجيال لا تتراكم على بعضها تراكم أدراج الصَّوَّان، بل تتداخل وتتشابك، ويضم كل جيل منها أفرادًا متفاوتي الأعمار، وقد يُذكِّر بعضهم بجملة الجهود التي يتطلَّبها تلقين اللغة الأولى للطفل ليستنتج من ذلك استحالة حصول تغير عام في اللغة. فارتباط اللغة بالماضي؛ لكونها إرثًا ورثناه عن عصر سابق، يجعل من حرية الاختيار في إجراء التغييرات أمرًا فاشلًا في كل آن،

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص241.
2. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص117 – 120.

ونحن نقول: (رجل) و(شجرة)؛ لأنهم قالوا قبلنا: (رجل) و(شجرة). وقد يتبادر إلى الذهن أننا عندما نقول بأن اللغة إرث ورثناه عن عصر سابق، بأننا نتحدَّث عن أصل اللغة الأوَّل أو نقطة انطلاقها، لكن ما إن يُفكِّر المرء قليلًا حتى يتبيَّن أنه لا وجود للغة يمكن أن نسند إليها سِنًّا معينة؛ إذ إن أية لغة من اللغات إنما هي مواصلة لما كان يُتكلَّم به قبل ظهورها، فما يصح في الإنسان لا يصح في الكلام، وذلك أن ما في نموّ اللغة من تواصل مطلق يمنعنا من أن نميِّز فيها أجيالًا مختلفة، ولذلك فإن التصور القائل بوجود ما يُسمَّى بـ(لغة أم) و(لغة بنت) لا يستقيم؛ لأنه تصوُّر يفترض وجود جملة من الانقطاعات[1].

فالحالة التي تنطوي عليها لغة ما تُعدُّ نتاجًا لحالات سابقة، ولو أننا شرعنا في النظر إلى الحالات التي يقال إنها تُحدِّد وضع اللغة، فسوف نتبيَّن أن كل حالة قد حَدَّدتها من قبل حالات سابقة عليها فجعلتها ممكنة، فرسم حالة اللغة الحاضرة مُتشكِّل من قبل في حالاتها السابقة، فحالات اللغة نفسها ليست سوى نتاجات على الدوام، ومهما حاولنا الرجوع إلى الوراء لنقف على حالة اللغة الأولى، فسوف نكتشف أن علينا افتراض وجود عملية نظام سابقة؛ أي وجود بدايات لا بَدْئية، فلا وجود لحالة لغوية غير موسوطة، وإذا كانت كل حالة لغوية موسوطة، فلا حالة من حالات اللغة تصلح عندئذ لتكون بداية للغة، ولذلك ليس بالضرورة من أجل معرفة كينونة اللغة أن نعلم كيف كانت بدايتها، وإنما يكفي أن نعلم كيف آلت سيرورتها إلى ما هي عليه؟

ثانيًا: تغيُّرات اللغة لا تقوم على معيار عقلي: إن اللغة لا تخضع مباشرة لتفكير الناطقين بها، ولا شأن للتفكير في استعمال الناس للغة ما؛ أي إن الذين يستعملونها لا يدركون قوانين تلك اللغة إلى حد كبير. فإذا كان الأمر كذلك، فكيف يستطيعون تحويرها أو إجراء تغيير عام عليها؟ وحتى لو كانت درجة وعي الجمهور للقوانين

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص324.

اللغوية أعظم مما هي عليه في الواقع، فإنه عاجز عن مناقشة تلك القوانين، وذلك لأن الشيء لا يمكن أن يصبح محلَّ نظر إلا متى قام على معيار عقلي، فبوسعنا مثلًا أن نتناقش ونتساءل: هل إن الزواج بامرأة واحدة أنسب عقليًا من تعدد الزوجات؟ وأن نقدم الأدلة لصالح هذا أو ذاك، ويمكننا أيضًا أن نتجادل في شأن نظام من الرموز لوجود علاقة عقلية تربط بين الرمز وما يدل عليه. لكن هذا الأساس منعدم في اللغة، وذلك لأنها نظام من الدلائل الاعتباطية، وبانعدامه تزول كل أرضية متينة للنقاش، فلا موجب لتفضيل كلمة (أخت) على (سستر) sister.

ولهذا فإن مزيدًا من التعمُّق يُرينا أن اعتباطية الدليل نفسها تجعل اللغة في مأمن من كل محاولة ترمي إلى تحويرها وتغييرها. يمكن إذًا القول بأن التغير الذي يُصيب الظواهر اللغوية عادة ما يكون ناتجًا عن صدفة مادية تتمثَّل في تعويض عنصر بآخر، بحيث تتم هذه العملية خارج الذهن؛ أي في نطاق تغيُّر الأصوات الذي سرعان ما يفرض على التفكير قيدًا مطلقًا، ويجعله يسلك المسلك الخاص الذي سطَّره له وضع الدلائل المادي. فليس للخصائص النفسية الخاصة بأية مجموعة بشرية ناطقة بلغة ما كبير وزن مقابل ما لظاهرة لغوية ما، من قبيل سقوط حركة أو تغير نبرة أو غير ذلك من الأمور العديدة المماثلة، التي من شأنها في كل آونة أن تُحدِث انقلابًا في علاقة الدليل بالفكرة، وذلك في أي شكل من أشكال اللغة(1).

ثالثًا: رضا كل شعب عن لغته وممانعته لكل تغيير لها: ينبغي أن لا يغيب عنَّا أن الظواهر اللغوية قلَّما تُثير الانتقاد؛ إذ نجد أن كل شعب بصورة عامة راضٍ عن اللغة التي تلقَّاها عن الأجيال السابقة، فهي وديعة أُودِعت فيه من الخارج، وما عليه إلا أن يتقبَّلها راضيًا ومحبًا كما هي(2)، بل إن قوة رضا الناس عن لغتهم تجعل معتقداتهم

---

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص342.

2. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص152.

الصريحة حولها أقلَّ من معتقداتهم حول عناصر ثقافتهم الأخرى(1). واللغة في كل حين وآونة من حياتها قضية تهم جميع أفراد المجموعة الناطقة بها، وهذا الاعتبار أَهمُّ من أي اعتبار آخر، فهي بانتشارها بين الجمهور وبممارستهم لها، تُشكِّل شيئًا يستعمله كل الأفراد طوال اليوم. ومن هذه الناحية لا يمكن أن نقيم أية مقارنة بينها وبين غيرها من المؤسسات الأخرى، فالقواعد التابعة لقانون من القوانين والإشارات البحرية وغيرها إنما هي أمور لا يشتغل بها البتة إلا عدد معين من الأفراد، يستعملونها في وقت محدد ومكان مخصوص، أما اللغة فهي عكس ذلك؛ إذ يشارك كل فرد في استعمالها في كل آونة. ولهذا فإن اللغة من بين جميع المؤسسات الاجتماعية هي المؤسسة الوحيدة الأشدّ صمودًا في وجه بوادر التغيير، فهي ملتحمة بحياة المجموعة التحامًا، ولما كانت المجموعة ذات حماية بالطبع، فإنها تبدو أولًا وبالذات عاملًا من عوامل المحافظة.

رابعًا: وفرة الدلائل التي تكوِّن نظام اللغة: لهذا الاعتبار أثر كبير الأهمية في عدم إلحاق أي تغيير عام على اللغة، فأنت تستطيع على أقصى تقدير، إن شئت، أن تُعوِّض نظامًا من أنظمة الكتابة يتكوَّن من 30 إلى 40 حرفًا بنظام آخر، ولو كانت اللغة محددة العناصر لأمكنك أن تعالجها المعالجة نفسها، لكن الدلائل اللغوية لا يحصرها عدٌّ.

خامسًا: عدم كفاءة جمهور الناطقين والمختصين لإلحاق أي تغيير عام باللغة: إن اللغة عبارة عن نظام، ولئن كانت هذه الخاصية هي ما يجعل اللغة غير اعتباطية تمامًا؛ إذ نلاحظ فيها صبغة عقلية نسبية، فإنها كذلك تمثِّل النقطة التي يظهر فيها عدم كفاءة الجمهور لإلحاق أي تغيير باللغة. وذلك أن هذا النظام يُمثِّل إوالية معقدة، ولا يمكن إدراكه إلا بإعمال الفكر، وحتى أولئك الذين يستعملون اللغة يوميًا يجهلونه كل الجهل. وتَشعُّب النظام اللغوي تشعبًا مفرطًا بَيَّنَ أيضًا أن جميع التدخُّلات

1. يُنظَر: سامسون: **مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)**، ص60.

التي نتجت، حتى عن أولئك الذين هم على دراية بالنظام اللغوي من نحاة ومناطقة وغيرهم، قد باءت بالفشل إلى حد الآن.

خاتمة:

يشكو بعض علماء الغرب اليوم من أن النص الأوَّل لأفكار سوسير (دروس في الألسنية العامة) لا يُقرَأ في الغالب، سواء بالفرنسية أو الإنجليزية أو غيرهما، والمعوَّل عليه عادة هي تلك المصادر الثانوية التي عُنِيت بسوسير، وقد كان لها دور كبير في تعريض فكره لعملية تشويه مُوجَّهة، ناهيك عن اختراع كثير من المواقف التي لم يَقُل بها أو يصدر عنها. وحال سوسير في الدرس اللساني العربي ليست ببعيدة عن ذلك، فالمقولة الشائعة لدينا، والتي لا نملُّ من تكرارها، هي: (إن كتاب الدروس المنشور ليس لسوسير)، نُردِّد هذه العبارة دون أن تُشكِّل لنا مُنطلقًا للبحث عن سوسير الحقيقي، بل كان لنا في تكرارها مَقْنع بأن نكتفي بتسطيح أفكاره، وتناول ما كان منها أقرب مَأْخذًا.

ومن أجل ذلك فقد عُنِيتُ في هذا الفصل بالبحث عن موضوعة من موضوعات سوسير الأثيرة لديه، فتبيَّن لي أن فكرة التغيُّر تُشكِّل إحدى موضوعات اللغة المسيطرة على تفكيره، فرجعت إلى نص الدروس لأَتَتبَّعها، وكان من أبرز النتائج التي خَلَصتُ إليها هي عدم وجود أي تناقض في تناوله لها، فحديثه عن خصائص التغير اللغوي وتفسيره لها جاء مُنسجِمًا مع الطبيعة الذاتية للغة وخاليًا من أي تعارض فيما بينها. وفي ذلك ردٌّ على كل من يرى بأن الأفكار التي يُدافع عنها سوسير ظهرت في كتاب الدروس معقدة ومتناقضة، بل بالغَ بعضُهم فذهب إلى أنه من السَّهل على كل شخص أن يستشهد بأقوال سوسير للدفاع عن وجهة نظره، وفي ذلك تَجنٍّ على سوسير وظلم كبير له، فمِثْل هؤلاء يخلطون بين أفكار سوسير، وبين حديثه عن طبيعة بعض الأبعاد المستعملة في دراسة اللغة، فسوسير نفسه يقول عن الدراسة

الزمانية – على سبيل المثال - بأنها يصدق عليها قولهم في مهنة الصحافة: تُؤدِّي بصاحبها إلى كل ما يمكن تَصوُّره، بشرط أن يعرف كيف يتخلَّص منها[1].

وظهر للباحث أيضًا أن الدراسة الدقيقة والمنظَّمة لخصائص التغير اللغوي بدأت مع سوسير، ولا يعني ذلك أن مُجمَل ما توصَّل إليه في هذا الميدان هو اختراع جديد لا صلة له بالماضي، فمهما قِيل عن سوسير فإنه مع ذلك يبقى ابن عصره، بيد أنه يمكن لنا أن نقول بأن تناول سوسير لعملية التغير اللغوي يُشكِّل حدًّا فاصلًا بين ما يمكن أن يُسمَّى بـ(الدراسة التاريخية) و(الدراسة العلمية) في اللسانيات. فقد ظهرت فكرة التغير اللغوي لدى سوسير في عصر يكاد يختصر فيه مصطلح (اللسانيات التاريخية) مصطلح (اللسانيات)، ولما كانت اللسانيات التاريخية تجزيئية، لا تَتَتبَّع سوى تاريخ تغير العناصر المنعزلة، فقد تعارض ذلك مع خصائص التغير الكلية لدى سوسير؛ مما دفعه إلى تجنب مصطلح (اللسانيات التاريخية)، والاستعاضة عنه بمصطلح (اللسانيات التطورية)، وذلك من أجل الدفاع عن وجهة نظره البنيوية في تناوله لعملية التغير اللغوي.

ولهذا ينبغي أن ننظر إلى ما قدَّمه سوسير بأنه انتقال بالتغير اللغوي من كونه (طريقة) لدراسة العناصر الفردية أو الأصوات الخاضعة لتغيرات منعزلة إلى كونه (عملية) تنتظمها علاقات بنيوية عامة. وهذا الموقف يُعفي سوسير من إقامة أي تعارض بين الدراسة الآنية والدراسة الزمانية، وهذا مظهر أساسي من المظاهر التي تقوم عليها عملية التغير اللغوي لدى سوسير، وهذا التوجه لا يزال مُتَّبعًا حتى أيامنا هذه، فعلماء اللغة لا ينفكون يرون في سكون اللغة حالة خاصة من سيرورتها.

---

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص140.

وفي نهاية المطاف يمكن القول بأن سوسير استطاع أن يُظهِر مقدرة عالية على وضع نتائج شبه دائمة لسيرورة اللغة وخصائص تغيرها، ولذلك فإن ما انتهى إليه يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار اليوم، ونحن بصدد إعادة بَثِّ ما توصَّلت إليه اللسانيات التطورية من وجهات نظر باقية، فما أبداه سوسير من ملحوظات حول سيرورة اللغة وتغيرها ذو أهمية بالغة. وإنْ كان فيما ذكره من مسائل لا زالت تُشكِّل اليوم نقاطًا خلافية، فليس أقل من إعادة تأويلها لتلتقي مع ما هو مُتَّفق عليه، فلكي نوحِّد الوجهات المتنافرة يجب أن ننطلق دائمًا مما تجتمع عليه، وخصوصًا إذا تعلَّق الأمر بنصٍّ يصفه كبار العلماء السابقين بأنه: (يشتمل على مجموعة ملاحظات عبقرية، يتطلَّب بعضها تفسيرًا، ولا يزال بعضها الآخر يثير الجدل)، ويصفون صاحب النص بأنه: (نقطة بداية مُضلِّلة وخارجة عن الموضوع في البحث اللغوي)، وبالرغم من ذلك فإن كثيرًا مما ذهب إليه سوسير وعُدَّ غريبًا لحداثة طرحه، هو اليوم من البديهيات التي لا تقبل الجدل تقريبًا.

الفصل الثالث

المبادئ المُوجِّهة للتغير اللغوي

في اللسانيات الداخلية

مقدّمـة:

لقد شهد القرن العشرون الاتجاهات العلمية لوضع أُسس جديدة في دراسة اللغة، وقاد ذلك إلى أن تَتَّسم اللسانيات الحديثة في عملها بالتنظيم المنهجي والمبالغة في التحديد والوضوح، وبشكل يُلحُّ على أهمية استنباط المبادئ الثابتة غير المتحوّلِة للعملية اللغوية. ولهذا كان من الضروري عند ملاحظة مجموعة من العلاقات تجمعها خصائص معينة، أن يَتمَّ العثور على القوى المحركة لها، فهذه القوى تسمح بإلقاء الضوء على السِّمات الأساسية والمهمة في شبكة العلاقات المتداعية، وتتيح مجالًا لإهمال الظروف الطارئة، وهي الظروف المنعزلة والمتغيرة والخاضعة للمُصادفة، وهكذا بدأت اللسانيات البنيوية لدى سوسير تميل نحو تحديد المبادئ العامة، وتسعى إلى تخليص العملية اللغوية مما هو طارئ عليها.

والحقُّ أنّ مظهر التضاد الأساسي بين لسانيات القرن التاسع عشر ولسانيات القرن العشرين يكمن في أن الاهتمام بالمبادئ الثابتة غير المتحوّلِة قد حلَّ محل الاهتمام — الذي انفرد وحده فيما مضى — بالظروف الطارئة على النظام الذاتي للغة. ولذلك قادت أعمال اللسانيات البنيوية إلى نتائج أكثر قابلية للتطبيق، وهذه النتائج هي التي ضمنت في نهاية الأمر المستوى العلمي الذي بلغته اللسانيات في عصرنا الحديث، وضمنت كذلك للمنهج البنيوي أن يكون حركة مشتركة بين عدة فروع للمعرفة، فالمنهج البنيوي لم يعد طريقة بحث منفصلة باللسانيات، ولكنه أصبح تعبيرًا عن اتجاه عام للفكر.

وقد قدَّم سوسير بتمييزه بين (اللسانيات الداخلية) و(اللسانيات الخارجية) واحدًا من أشد أُطر النقاش النظري لفتًا للانتباه في لسانيات القرن العشرين، وإقدام سوسير على هذه الخطوة يُعدُّ تَبصُّرًا عميقًا للكشف عن المبادئ الأساسية المسيطرة على نظام اللغة، فهدف اللسانيات الداخلية هو دراسة البنية الضمنية لنظام اللغة، وتحديد المبادئ الثابتة والموجِّهة له، ويُسمِّي سوسير مجموع هذه المبادئ شبه المتعالية بالقوى

الفاعلة. وهذا تصور غير مسبوق لعمل اللغات، فقيمة دروس سوسير تكمن في برهنتها الواضحة والصارمة على وجود مبادئ أساسية يقوم عليها نظام اللغة، فقبله لم تكن هذه المبادئ رائجة، وإنْ وُجدت فإنَّ وجودها كان بشكل مُتشظٍّ يفتقر إلى فكر نسقي يجمع بينها. والقيمة الكبيرة لتحديد مثل هذه المبادئ يكمن في نفي كل ما ليس له علاقة بنظام اللغة، ويجعل من عوامل توازن النظام قوى ذاتية لا تمت إلى الظروف الخارجية بصلة، وسوسير بذلك هو أول من أعدّ برنامجًا دقيقًا لعملية التغير اللغوي، لا تُمثِّل فيه الظروف الطارئة سوى جزء صغير.

وبهذا قد منحنا سوسير — بلا شك – القوى الفاعلة المحركة لنظام اللغة، وما صدر عنه في اللسانيات الداخلية شبيه بما فعله (نيتشه) سابقًا بالمنهج الجينالوجي و(ماركس) بالبنية التحتية، وكذلك ما فعله (فوكو) لاحقًا في الأركيولوجيا، حيث كفُّوا عن مواجهة نسق بنسق أو تركيب بتركيب، فحفروا تحت السطح لفرز ما يمكن من المبادئ الأساسية والقوى الفاعلة. وكذلك فعلت اللسانيات الداخلية عندما وضعت منهجًا لتحديد القوى الكامنة وراء العملية اللغوية، تلك القوى الفاعلة التي تمارس تأثيرها في النظام بشكل غير مرئي. فمن الممكن الآن تصور برنامج يسمح بالكشف عن علاقات التداعي والاقتران، وهي علاقات تختلف عن علاقات التركيب في كونها لا تَظْهر مباشرة في مجال الملاحظة ولا في وعي الذات المتكلمة، وحتى العلماء لم يقعوا عليها قبل أن يُعلن عنها سوسير.

وهكذا وجدت اللسانيات الداخلية نفسها متجاوزة لأشياء كثيرة ليست من صلب موضوعها، فاللغة هي المسألة الأساسية بالنسبة لها، ولكن ليس من حيث كونها فعلًا لذات متكلمة، بل من حيث كونها نظامًا ذاتيًا لعلاقات داخلية تقوم على التداعي والاقتران. فالذي يُميِّز اللسانيات الداخلية بهذا المعنى العام هو اهتمامها الكبير بالعلاقات التي تربط بين علامات اللغة أكثر من اهتمامها بالعلامات نفسها، وهذا

ما يجعل الصلة قائمة بينها وبين العلوم الرياضية، ويبدو الآن أن مجال العمليات اللغوية أصبح بفضل اللسانيات الداخلية جهازًا ضمنيًا قابلًا للبرمجة الذاتية.

وبالتالي فإن هذا الفصل يسعى لتبيين أن البحوث المألوفة حول عوامل التغير اللغوي قبل سوسير كانت عبارة عن دراسات تُحِّلل أثر الظروف الخارجية في تراكيب اللغات، وأنه وبصرف النظر عن المزايا التي تَتمتَّع بها مثل هذه التحليلات، إلا أنها كما يرى سوسير لا تُسهم في إثراء معرفتنا بكيفية عمل اللغة. أضف إلى ذلك أن من يحصر أسباب التغير اللغوي في الظروف الخارجية يفرض على عملية التغير اللغوي نوعًا من المزاجية والعشوائية في تحديد الأسباب وانتقائها، وما ذلك إلا تجسيد ذاتي لأفكار كل لساني عن اللغة التي يدرسها، وهو ما يُظهِر لنا أن اللسانيين، بسبب كِبر حجم التناقض الذي يسكنهم، هم الذين يتغيرون وليست اللغة. وأما من يُحلِّل عوامل التغير تحليلًا داخليًا يستند إلى المبادئ الأساسية الموجهة لنظام اللغة، فإنه يجد نفسه أمام توليفة من القوى المحدَّدة والواضحة، تفرض عليه أخذها جميعًا وليست أشتاتًا، فلهذه القوى عمل متراتب وسمات مُنتظَمة لا تتوفَّر عليها الأسباب الخارجية التي هي في غالبها مُنفصلة ومُضلِّلة. وفي اللحظة التي يضع فيها اللساني يده على هذه القوى، فإن عملية التغير تبقى تحت الملاحظة الموضوعية، ولا يزحف إليه شيء من الشك في أن اللغة فعلًا هي التي تُدِير تغيُّرها بذاتها، حتى عندما تكون الظروف المحيطة بها شديدة الوطأة.

فهذه السمات الملتصقة بالظروف الخارجية لم تمنع الدرس اللساني العربي من الاستمرار في جعلها هي العوامل الوحيدة والأكيدة في عملية التغير اللغوي حتى يومنا هذا، ومع مرور ما يزيد على ثلاثين عامًا من نشر دروس سوسير باللغة العربية، فإن هذا الجانب من فكره لم يحظ بعدُ بالعناية التي يستحقها، فالباحث وهو يُجيل نظره فيما كُتِب عن سوسير من دراسات وبحوث قد وقف على ما يُشير إلى المبادئ الأساسية لعمل اللغة في لسانيات سوسير على نحو ما هو موجود في دراسة حنون

مبارك: (مدخل إلى لسانيات سوسير)[1]، ودراسة محمد حسن عبد العزيز: (سوسير رائد علم اللغة الحديث) تحت مبحث: (التعريف بنظرية سوسير اللغوية)[2]، وكذلك دراسة مختار زواوي الموسومة بـ(دو سوسير من جديد: مدخل إلى اللسانيات)[3]. فجميع هذه الدراسات لم تتناول في حديثها ما يُظهِر أثر مبادئ اللغة الأساسية وقواها الفاعلة في توجيه عملية التغير اللغوي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن (عبد العزيز) في دراسته آنفة الذكر قد تناول أسباب التغير الصوتي تحت مبحث: (التغير اللغوي)، وأتى فيه على ذكر سبعة منها، مُلخِّصًا بذلك ما ورد بشأنها في دروس سوسير، وجميع ما ذكره منها يندرج ضمن الأسباب الموجِّهة للتغير اللغوي في اللسانيات الخارجية، وهو ما يبتعد بها عن دائرة اهتمامنا[4].

وأما الدراسة التي قام بها مصطفى زكي التوني تحت عنوان: (علل التغيير اللغوي)[5]، فقد أفرد الباحث فيها للعلل البنيوية فصلًا من فصول دراسته الستة، وإنَّ في إطلاق تسمية (علل) على هذا الفصل وباقي فصول دراسته ما يخلق قطيعة تامة بين الدراستين. فالمنهج البنيوي، وهو منهج مناوئ للسببية، لا يبحث عن علل الأشياء ومُسبِّباتها، وهذه بغير شك نتيجة نابعة من الموقف المعارض للتفسيرات

---

1. يُنظَر: مبارك، حنون: **مدخل إلى لسانيات سوسير**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1987م، ص35 – 43، ص85 – 90، ص90 – 106، ص115 – 120.

2. يُنظَر: عبد العزيز، محمد حسن: **سوسير رائد علم اللغة الحديث**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1990م، ص30 – 43.

3. يُنظَر: زواوي، مختار: **دو سوسير من جديد (مدخل إلى اللسانيات)**، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017م، ص116 – 122، ص182 – 186.

4. يُنظَر: عبد العزيز: **سوسير رائد علم اللغة الحديث**، ص61 – 64.

5. يُنظَر: التوني، مصطفى زكي: **علل التغيير اللغوي**، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية الثالثة عشر، الرسالة الرابعة والثمانون، 1993م، ص33 - 55.

التاريخية أو البحث عن الأصول[1]. ويبدو أن الذي أوقع الباحث في هذا المزلق المنهجي، فجعله يُعادِل بين مصطلح (العلل) ومصطلح (العوامل)، هو ابتعاده عن تناول المبادئ الأساسية الموجِّهة لعلاقات التداعي والاقتران داخل شبكة نظام اللغة، واتكاؤه كثيراً على علاقات التركيب المتعلِّقة بالعمليات النحوية، والتي هي بطبيعتها علاقات مُعلَّلة تقع خارج نظام اللغة بالمعنى السوسيري.

تمهيد: التغير اللغوي بين اللسانيات الداخلية واللسانيات الخارجية:

يذهب سوسير إلى أن اللغة تتكوَّن من مجموع عمليات الترابط بين الدال والمدلول التي يُقرُّها الجمهور ويرتضيها، ومع أن عمليات الترابط هذه التي تتكون منها علامات اللغة مقرها الدماغ، فإن هذه العلامات ليست من المجردات، وإنما هي أشياء حقيقية ملموسة، وهذا غُنْم كبير لدراسة اللغة وتغيراتها، فتلك العلامات مع ما بينها من علاقات هي موضوع اللسانيات، ويطلق عليها سوسير اسم الكيانات الملموسة لهذا العلم. فالكيان اللغوي موجود بفضل اقتران الدال بالمدلول، وما أن يتم الاقتصار على أحدهما دون الآخر حتى يتلاشى ذلك الكيان ويضمحل، فيخرج عن كونه شيئًا ملموسًا ويدخل في عداد محض المجردات، والمرء عُرضة في كل آونة لئلا يدرك إلا جزءًا من ذلك الكيان، معتقدًا أنه قد أحاط به بأكمله، وهو ما يحدث مثلًا إن نحن قَطَّعنا السلسلة المنطوقة إلى مقاطعها، فالمقطع لا قيمة له إلا في الفونولوجيا، كما أن المجموعة من الأصوات المتتالية لا تُعدُّ ذات قيمة لغوية إلا متى كانت عمادًا لفكرة من الأفكار، وأما إذا اعتبرناها في حد ذاتها فإنها لا تكون عندئذ سوى مادة لدراسة فيزيولوجية. وكذلك الشأن تمامًا بالنسبة للمدلول متى فصلته عن داله، فإن متصورات من قبيل (دار) و(أبيض) و(رأى) وغيرها إذا اعتبرناها في حد ذاتها، فهي من مشمولات علم النفس، ولا تصبح كيانات لغوية إلا إذا اقترنت بصور

1. يُنظَر: أبو زيد، أحمد: **المدخل إلى البنائية**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1995م، ص117.

أكوستيكية، فالمتصور الذهني في اللغة هو صفة من صفات المادة الصوتية، كما أن تصويتًا معينًا من التصويتات هو صفة من صفات المتصور الذهني[1].

ويجب هنا تحديد المفهوم الذي يقوم عليه مصطلح (التغيُّر) في لسانيات سوسير، وتعريف الشيء بما ليس هو، يجعل من الخطأ أن نعتقد بأن مصطلح التغيُّر يتعلَّق خاصة بما يُصيب الدال من تغيرات صوتية وما يلحق المتصوَّر المدلول عليه من تغيرات معنوية، وكأن الثانية نتيجة للأولى ومترتبة عليها. ففي هذه النظرة إلى مفهوم التغير بعض القصور، فمهما كانت دواعي التغير، وسواء أعمل كل واحد منها على حدّة أم عملت معًا، فإنها تفضي دائمًا إلى تزحزح في العلاقة القائمة بين الدال والمدلول، فإذا كان للعامل الصوتي في غالب الأحيان دور ما في حالة التغيُّر، فإنه غير كاف بمفرده لتفسير ذلك التغير برمته، وإنْ تمَّ إدخال العامل المعنوي وجُعِل تابعًا للتغيرات الصوتية، فإن ذلك أيضًا غير كافٍ لتفسير حالة التغيُّر. فالتغير يُعدُّ فعلًا واحدًا يُصيب الدال والمدلول معًا، فالمدلول لا يوجد خارج علاقته بالدال، فهو ليس قبله ولا بعده، ولا في أي جهة مفترضة، فهما مفهومان، ومن المحال التفكير في أحدهما دون الآخر.

فالأمر إذًا يتعلق بنظرة واحدة، تُحاذِي بين التغيرات التي تصيب الدال، وتلك التي تُصيب المدلول، والتزحزح هنا يُمثِّل أشكالًا متفاوتة في طبيعة العلاقة الرابطة بين الدال والمدلول، بحيث تتدرَّج من التغيرات الطفيفة إلى تلك التي تُعدُّ ذات بال، وعمله لا حدَّ له ولا حصر من جهة أنه يمكن أن يطرأ على أي نوع من أنواع العلامات، سواء كان ذلك صفة أو اسمًا أو جذرًا أو لاحقة أو علامة إعراب ... إلخ. وفي المجمل فإن التزحزح مردُّه إلى تغيُّر الحالة اللغوية ومحكوم بتجمُّع طرفي العلامة، وبهذا يمكن تعريف (التغير) بأنه ضرب من تزحزح العلاقة القائمة بين الدال والمدلول،

1. يُنظَر: دي سوسير، فردينان: **دروس في الألسنية العامة**، تعريب: صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، تونس، 1985م، ص36، 160.

وهذا التعريف لدى سوسير لا ينطبق على (تغيُّر) عناصر النظام فقط، بل وكذلك أيضًا على (تطور) النظام نفسه[1]. وفي جميع أبواب (الدروس) نجد أن سوسير لا يُميِّز بين مصطلحَيْ: (التغيُّر) و(التطور)، فكلاهما يُمثِّل لديه علاقة تزحزحٍ بين الدال والمدلول، وهذا لا ينفي القول بأن لكل من الدال والمدلول حقَّ الاحتفاظ بحياته الخاصة، وأن اللغة تتغير وتتطور بتأثير جميع العوامل التي من شأنها أن تؤثر إما في الأصوات وإما في المعاني، ولكن بمجرد أن تبدأ حالة التغير والتطور حتى نجد أن أثرها يطال كلا مُكوِّنَيْ العلامة اللغوية: الدال والمدلول.

ويمكن إجمال ما سبق عن مفهوم التغيُّر اللغوي بتصور سوسير الآتي للوحدة اللغوية، فكثيرًا ما شبَّه الدارسون هذه الوحدة بوجهيها: (الدال) و(المدلول) بوحدة الذات البشرية المركبة من (الروح) و(الجسد). ولكن هذا التشبيه لا يُرضي سوسير تمام الرضا، فذهب إلى أن تمثيل الوحدة اللغوية بمادة كيميائية مركبة من عنصرين كالماء، على سبيل المثال، أقرب إلى الصواب، وأقرب إلى توضيح عملية التغيُّر اللغوي من غيرها، فالعلاقة بين عنصرين كيميائيين متفاوتة ومُتدرِّجة، تبدأ بالتغيرات الطفيفة، وقد تنتهي بتوليد مركبات كيميائي مختلفة، فهي علاقة دائمة وحدود التغير فيها واسعة. أما العلاقة التي تربط الروح بالجسد فلا يحكمها سوى علاقة الاتصال أو الانفصال، وإن بدا أن بينهما ما يشبه علاقة التزحزح، فإن هذه العلاقة لا تفضي إلا إلى شيء واحد هو الفناء، بينما إذا انفصل العنصران، وهما في مركب الماء: الهيدروجين والأكسجين، وتمَّ اعتبار كل منهما على حِدة، فإن كل واحد يحتفظ بحياته الخاصة دون أن يكون له أية خاصية من خصائص الماء، وكذلك الشأن في الدال والمدلول، فمتى انفصل أحدهما عن الآخر، فإن كل واحد منهما يحتفظ بحياته الخاصة، وليس الأمر كذلك بالنسبة للروح والجسد، فإن انفصال أحدهما

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص270.

عن الآخر يفتك بالجسد ويذهب بالروح إلى عالم آخر[1]. فوجود الدال بدون المدلول هو عبارة عن الشيء بمفرده؛ إذ في هذه الحالة يكون للشيء صفة الوجود فقط، فلا يدل ولا يعني أمرًا زائدًا عن هذا الحد، وبالمثل فإن المدلول بدون وجود الدال هو ما لا يمكن وصفه، ولا التفكير فيه، إنه عدم محض[2].

ولعملية التزحزح من الصحة ما يجعلها تنطبق حتى على اللغات الاصطناعية، فمن يخترع منها واحدة يبقى زمامها بيده ما دامت لم تصبح متداولة بين الناس، لكن بمجرد أن تبدأ تلك اللغة في القيام بدورها، وتصبح مِلكًا مشاعًا للجميع، فإن زمامها يفلت من يده. فاللغة المسماة بالإسبرانتو Esperanto، كما يقول سوسير، هي محاولة من هذا القبيل، فتُرى هل ستفلت من تأثير هذا المبدأ الحتمي إن كُتِب لها النجاح يومًا؟ إن اللغة بعد مرور الفترة الأولى من نشأتها ستدخل على الأرجح في طور حياتها العلاماتية، وستتوارثها الأجيال حسب قوانين لا تمت بصلة إلى قوانين عمليات الخلق القائمة على التفكير والروية، وعندئذ تنعدم إمكانية العودة بها إلى الوراء. وإنَّ مَثَل هذا الذي يدَّعي إنشاء لغة ثابتة، على الخَلَف أن يقبلها كما هي، كمثل الدجاجة تحضن بيضة البطة، فاللغة التي وضعها واخترعها سيجرفها تيار التطور الذي يجرف جميع اللغات أحب ذلك أم كرهه[3].

ويذهب سوسير في بدايات دروسه إلى التأكيد على أن كل ما في اللغة في نهاية الأمر هو نفسي، ولا يستثني من ذلك حتى مظاهر اللغة المادية والميكانيكية، مثل تغيُّر الأصوات[4]، فالتغيُّر اللغوي لديه عمومًا بوصفه قائمًا على العلاقة المتزحزحة بين الدال والمدلول هو بحد ذاته عملية نفسية؛ ذلك أن العنصرين اللذين يُشكِّلان

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص161.

2. يُنظَر: وتزيفان، أزولد: **الدلالة والمرجع دراسة معجمية**، ضمن كتاب: المرجع والدلالة في الفكر اللساني الحديث، ترجمة: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2000م، ص25.

3. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص122.

4. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص25.

العلامة اللغوية، ويحكمان عملية التغير، إنما هما عنصران نفسيان معًا، ويصل بينهما في دماغ الإنسان صلة الجمع والترابط. فالعلامة اللغوية لا تجمع بين شيء واسم، بل بين متصوَّر ذهني وصورة أكوستيكية، وليست الصور الأكوستيكية هي الصوت المادي؛ أي ذلك الأمر الفيزيائي المحض، بل هي الأثر النفسي لهذا الصوت؛ أي الصورة التي تصوِّرها لنا حواسنا، وهي صورة حسية لدى سوسير، وإن صادف وأن نعتها بأنها مادية فبالمعنى الذي ذُكِر فقط. ويظهر الطابع النفسي للصور الأكوستيكية بصورة جلية عندما يتأمل المرء كلامه الشخصي، فباستطاعته أن يناجي نفسه أو أن يستعرض ذهنيًا مقطوعة من الشعر دون أن تتحرك له شفة أو لسان. فالعلامة اللغوية إذًا كيان نفسي ذو وجهين مُلتحمين التحامًا شديدًا، يستدعي وجود أحدهما وجود الآخر، وهذا الأمر يجعل من الخطأ أن نتصوَّر بأن التغيُّر اللغوي مرتبط بشكل خاص بما يعتري الدال من تغيرات صوتية وما يلحق المدلول عليه من تغيرات معنوية، وكأنهما بذلك عمليتان متمايزتان، إحداهما مترتبة على الأخرى ونتيجة لها، وإنما التغير اللغوي هو عملية نفسية واحدة، تتزحزح فيها العلاقة التي تربط بين الدال والمدلول[1].

ويرى سوسير أن البحث في أسباب التغيرات الصوتية لمن أشد المسائل اللسانية صعوبة، وقد سلك الباحثون في هذا المجال مسالك عديدة، إلا أنه لا يوجد من بينها تفسير واحد ينير مسألة التغير إنارة تامة، وأغلب هذه الأسباب التي يُشير إليها سوسير هي ظروف خارجية بالنسبة للظاهرة اللغوية من نحو: الكتابة، واستعدادات الجنس البشري، والتأقلم مع ظروف التربة والمناخ، والنزعة إلى المجهود الأدنى، وما نتلقاه في طفولتنا من دربة صوتية، والعامل السياسي، وتأثير لغة السكان الأصليين على لغة السكان الوافدين، والتقليد والمحاكاة (تغيرات الموضة).

---

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص110.

فيذهب سوسير إلى أن بعض الدارسين قد زعموا أنه من غير الممكن الفصل بين جميع هذه العوامل الخارجية وبين دراسة تغير اللغة في حد ذاته، وقد سادت وجهة النظر هذه خاصة منذ أن أصبح الإلحاح شديدًا على هذه العوامل الملموسة، فمثلما يتغيَّر جهاز النبتة الداخلي بفعل عوامل خارجية كالتربة والمناخ ...إلخ، أفلا يصح القول أيضًا بأن جهاز اللغة يتغيَّر دائمًا كذلك بمفعول العوامل الخارجية؟ في اعتقاد سوسير أن دراسة العوامل الخارجية ذات جدوى كبيرة، ولكن من الخطأ القول: إنه بدونها لا يمكن معرفة الجهاز اللساني الداخلي، فبعض العوامل الخارجية ليست عنصرًا قارًّا في حياة لغة من اللغات، فهل سنقول: إن هذه الألسن خارجة عن الظروف التي تحف بالكلام، وعاجزة عن أن تُقدِّم لنا فكرة عن عملية التغير اللغوي؟

وعلى العموم ليس من الضروري لدى سوسير دومًا أن نعرف الملابسات الخارجية التي تحف بتغير لغة من اللغات، فبالنسبة إلى بعض الألسن التي لا نعرف معرفة دقيقة حتى عن أي الشعوب تكلمت بها، فإن هذا الجهل لا يُمثِّل عائقًا في سبيل دراستنا لها من الداخل والوقوف على ما أصابها من التغيرات. إضافة إلى أن بعض هذه الظروف الخارجية لا تكاد تستحق أن يطلق عليها اسم تفسير، إما لغموضها وإبهامها على نحو ما نجده في تأثير لغة السكان الأصليين، وإما لأنها تُدخِلنا في نطاق مشكلة أعمّ وأشمل على نحو ما نجده في تغيرات الموضة. وباقي هذه الظروف لها ضلع فيما يجد من تغيرات صوتية، وكثير منها موجود وجودًا دائمًا ومستمرًا، ومع ذلك نراها تعمل عملها في النظام الفونولوجي على نحو مُتقطِّع، مرة في هذه النقطة ومرة في تلك. وقد كان من اللازم أن يكون لأي حدث تاريخي سبب موجب، إلا أن كثيرًا من اللسانيين لم يذكروا لنا ما الذي يُحدِث في كل حالة من الحالات تغيرًا ما، مع أن سببه العام كان موجودًا مُسبقًا منذ زمن طويل؟ وهنا يرى سوسير أن هذه النقطة بالذات لهي أعسر ما يجب توضيحه.

فمثل هذه الأمور وغيرها هي التي دعت سوسير إلى أن يفصل بين مجالين من مجالات اللسانيات، أحدهما أطلق عليه اسم (اللسانيات الداخلية) والآخر سماه بـ(اللسانيات الخارجية)، وخير دليل على قيمة هذا الفصل هو أن كلًّا منهما يخلق منهجًا متميزًا، ولهذا كلما كان احترام الدارس لهذا الفصل والتمييز دقيقًا كان ذلك أفضل لنتائج البحث والدراسة. فاللسانيات الخارجية يمكنها أن تُكدِّس التفاصيل دون أن يحصر أصحابها أنفسهم بين فكَّيْ إطار دراسة نظام ما، وإنْ نَظَّم الدارسُ المسائل تنظيمًا فيه قدر ما من المنهجية، فإن ذلك لن يكون إلا لضرورة البيان والتوضيح، وأما بالنسبة إلى اللسانيات الداخلية، فالأمر مخالف لذلك تمام المخالفة، فهي لا ترتضي أي نظام اتفق، فاللغة نظام لا يخضع لغير منطقه الخاص. والمقارنة مع لعبة الشطرنج توضِّح ذلك، ففيها يسهل نسبيًا التمييز بين ما هو خارجي وما هو داخلي؛ فأنْ تكون هذه اللعبة قد انتقلت من بلاد فارس إلى أوروبا فإنما هو أمر خارجي، وأما الداخلي منها فهو كل ما يتعلَّق بنظام هذه اللعبة وقواعدها[1].

وإن عدم أخذ هذا التمييز السوسيري بين اللسانيات الداخلية واللسانيات الخارجية بعين الاعتبار، جعل فئة من الباحثين ترى أن ثمة نقاط ضعف جوهرية في نموذج اللغة لدى سوسير، وأنه عاجز منطقيًا عن تقديم نظرية وافية في اللغات البشرية. وفي حقيقة الأمر إن مثل هذه الأقوال لا تصدر إلا عن نظرة مُتعجِّلة للنموذج البنيوي، فسوسير، وهو يُولي عناية خاصة باللسانيات الداخلية، يجب أن لا يُوصف نموذجه بالضعف لعدم اشتماله على تَصوُّر وافٍ للنحو أو التراكيب، وذلك لأمر بسيط، وهو أن العلاقات النحوية والتراكيب هي من مشمولات اللسانيات الخارجية، وبالتالي فمن الإجحاف بحقه القول بأن نموذجه لا يستطيع أن يُقدِّم على مستوى التركيب تبريرًا – على سبيل المثال – للعلاقة بين الجمل المبنية للمعلوم والجمل المبنية للمجهول، أو للعلاقة بين صيغ الاستفهام والإجابات الموافقة لها، فالبحث عن مثل هذه

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص45 – 47، ص223 – 229.

التعليلات يبتعد به عن مقصده الأساسي، وهو دراسة النظام الداخلي للغة والكشف عن المبادئ الموجِّهة له. فالنموذج البنيوي مناوئ للسببية، وسمة التغير أو التحول المسيطرة على علاقات النظام بالنسبة له غير مُبرَّرة، وهكذا لا يكون هنالك قيمة لأي جهاز تعليل يسعى إلى تبريرها، وكل جهد يسير في هذا الاتجاه لا طائل من ورائه.

فاللغة لدى سوسير هي نظام من العلامات التي تقوم على علاقات التداعي أو الاقتران، وليست تتابعًا من التراكيب، فحينما تكون العلامة خارج التركيب وتأخذ موقعها داخل النظام، فإنها تأخذ قيمتها من مجال واسع من التداعيات والاقترانات المحمولة في الدماغ، وأما علاقات التركيب فهي علاقات خطية ثابتة، تستمد فيها الكلمات جزءًا من قوتها بوجودها في تجاور ملحوظ مع ما يسبقها أو ما يليها في التركيب، وهي لدى سوسير متعلقة باستعمال الفرد للغته؛ أي أنها قضية متعلقة بالأداء الخارجي للغة. وفي المقابل فإن سوسير عندما يعد اللغة نظامًا من العلامات المتداعية والمتقابلة، فإنه يكون بذلك مُضطرًا لدراستها ضمن علاقاتها الداخلية، ومن المعقول أن نُعلل علاقات التركيب في لغة معينة، ولكن ليس ثمة من يتقن تبرير علاقات التداعي والتقابل التي تحدد نظام اللغة.

ولقد أَخلَّت اللسانيات اللاحقة لسوسير بفكرته هذه عندما استعاضت عن علاقات (التداعي) بعلاقات (الاستبدال)، لتصبح الأخيرة هي المقابلة لعلاقات التركيب، فمفهوم (الاستبدال) أضيق من مفهوم (التداعي) الذي تندرج تحته جميع ضروب الاقتران. وهكذا فإن حديث سوسير عن اللسانيات الداخلية واللسانيات الخارجية هو تمييز لنظام اللغة الداخلي من نظامها الخارجي، ولما كانت عناصر النظام الداخلي غير مُبرَّرة (اعتباطية)، فإن القيمة الأساسية لدراسة هذا النظام تكمن بالكشف عن القوى الفاعلة والمسؤولة عن توازنه، وليس الأمر على هذا النحو في اللسانيات الخارجية؛ ذلك أنه من اليسير تقديم تعليل منطقي للعلاقات التي تحكمها، فهي مُبرَّرة وإعمال شيء من الفكر يكشف ذلك.

وما قام به سوسير من تحديدٍ عام لمبادئ اللغة هو بحد ذاته وصف لنظام اللغة الداخلي، الذي هو اللغة في ذاتها وليس شيئًا آخر، ونجد في نظام اللغة هذا مميزات الموضوع الحقيقي للسانيات الداخلية، فوصفه يتطلَّب عمليات من الفصل والإبعاد لكل ما يقع خارجه؛ أي هو متميِّز من جميع الملابسات الطارئة، فهو متطابق مع اللغة في ذاتها، ولذلك فهو نظام مستقل أساسًا، بحيث يجري إهمال أية ظروف خارجية يُظنُّ أنها تُلحق تغييرًا به. وهكذا فإن نظام اللغة الداخلي هو البنية النسقية التي تُمثِّل واقع اللغة بشكل منتظم لا لبس فيه، فهذا النظام تُحرِّكه قوى تنطبق على جميع اللغات التي نتكلَّمها، فهي مبادئ صحيحة ومنتظمة ومتمايزة، وهذا ما يجعل منه نظامًا مستقلًا عن كل محاولة تسعى لفرض السيطرة عليه بالاستناد إلى أسباب تغيير خارجية.

ولذلك فإن اللسانيات الداخلية لدى سوسير هي بالضبط وصف دقيق ومُحدَّد لتلك المبادئ الأساسية التي تُنظِّم بنية اللغة وتُسيطر على عملية تغيرها، وتكاد تكون دراستها لديه هي الموضوع الحقيقي للسانيات، ولا تُحقِّق اللسانيات الداخلية غايتها إلا بإبعاد كل الظروف الخارجية التي لا علاقة لها بنظام اللغة، مثل الذات المتكلِّمة؛ إذ ليس لها أي دور تضطلع به داخل نظام اللغة. وهكذا لا يمكن أن نَرُدَّ خصائص نظام اللغة إلى خصائص البشر الناطقين باللغة، فاللغة لا تتطابق مع أي من الناطقين بها ولا مع جميعهم، والقوى الفاعلة فيها والموجِّهة لنظامها لا تتطابق بالضرورة مع غاياتهم، فليس ثمة وعي جَمْعي من أي نوع لكي تكون له غايات مؤثرة في نظام اللغة الداخلي، فنظام اللغة قائم بذاته، وله مبادئ واضحة ومباشرة، تُحرِّكه وتحفظ توازنه في آن معًا.

ونتيجة لذلك يذهب سوسير إلى أن من مهام اللساني البحث عن المبادئ العاملة عملًا دائمًا مستمرًا في جميع اللغات، وأن يُحدِّد موضوعها ويعرف ماهيتها، ومن أبرز المبادئ التي لها صفة الثبات والديمومة هي تلك التي لا تنفك تُحدِث تغيرات مستمرة

في نظام اللغة، فتنقله من حالة إلى أخرى، وقد حصر سوسير هذه المبادئ في ثلاثة هي: مبدأ الاعتباطية ومبدأ الاختلاف ومبدأ القيمة. فهذه المبادئ لعبت دورًا بارزًا في تطوير نظرتنا المجملة عن عملية التغير اللغوي، وقدَّمت لنا تحديدًا دقيقًا للقوى الحقيقية الموجِّهة لهذه العملية بشكل خاص، وهو ما سنتناوله مُفصَّلًا الآن[1].

1. مبدأ الاعتباطية:

يرى سوسير أنه غالبًا ما يكون اكتشاف حقيقة من الحقائق أقل عناء من إحلالها المحل الذي يليق بها، ومن هذه الحقائق التي أثارت جدلًا واسعًا في لسانيات القرن العشرين مبدأ اعتباطية العلامة اللغوية، فقد اعتنق سوسير تصور (وتني) للغة بوصفها مؤسسة تتألف من علامات اعتباطية، فابتكار العلامة اللغوية ليس أكثر من تأسيس لعلاقة اعتباطية بين نمط صوتي (الدال) ومفهوم ما (المدلول). ولكي يوضح (وتني) أن اللغات مؤسسات بحتة أصرَّ على اعتباطية العلامة اللغوية، وهو بذلك يكون قد وضع اللسانيات في محورها الحقيقي، غير أن سوسير لم يتبعه حتى نهاية الطريق، ولم ير أن هذه الاعتباطية تفصل اللغة عن باقي المؤسسات الأخرى.

ولم يسبق لهذا المبدأ أن احتلَّ موقعًا بارزًا في قلب النظريات اللسانية كما ظهر لدى سوسير في دروسه، حتى ارتبط به بشكل نهائي، فمع أن تفكير سوسير في اعتباطية العلامة اللغوية لا يحتل أكثر من أربع صفحات من نصه الشهير، إلا أنه من المدهش أن نرى كم كان هذا المبدأ ثريًا ومثيرًا، فقد وُفِّق سوسير في وضع لبنات لسانيات القرن العشرين سالكًا طريق البحث في اللغة باعتبارها نسقًا اعتباطيًا لا ترتبط فيها الدوال بشكل اعتباطي بالمدلولات فحسب، ولكن المدلولات أيضًا غير مقيدة بأي حال من الأحوال بمفردات العالم الحقيقي التي تصورها. ولهذا فقد سيطر مبدأ الاعتباطية على اللسانيات البنيوية، وكانت نتائجه لا تُحصى في الدرس اللساني

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص24.

الحديث، وهذه النتائج لا تبدو من أول وهلة وبنفس الدرجة من البداهة، ولا تتكشَّف إلا بعد عناء ومراوغة، ولكن بانكشافها ندرك ما لهذا المبدأ من أهمية أساسية. فالاعتباطية في دروس سوسير تبقى مفهومًا رئيسًا، فسوسير لا يذكر هذا المبدأ إلا عندما يتناول مفهومًا مُهمًا؛ مما يجعله مؤشِّرًا حاسمًا في نظرته إلى اللغة وفي تحديد نظامها.

فالاعتباطية والمؤسسية هي الحد الفاصل بين الإنسان والطبيعة، واللغة لا تكون مؤسسة إلا بابتدائها مع الاعتباطية، بل إن التفكير بمصير الإشارة اللغوية وباعتباطيتها ينتشل الإنسان من ثبات الطبيعة الأبدي، فلو كانت الإشارة اللغوية تصور العالم الخارجي بالمعنى الحسي؛ أي تُظهِره للعيان أو تبعثه إلى الوجود كما هو لما كانت لدينا سوى إشارة لسانية واحدة لكل شيء من أشياء الطبيعة، ولبقيت اللغة ثابتة بثبات الطبيعة نفسها. ولكن الإشارة اللغوية متغيرة؛ أي اعتباطية، فهي ليست مطابقة لما تُشير إليه، كما أن اللغة لا تُطابق العالم الخارجي؛ إذ شتان ما بين التغني بالقهوة واحتساء فنجان منها، وإذا لم نُسلِّم بصحة اعتباطية الإشارة اللغوية ونجعلها من بداهات الأمور، فإننا حتمًا سنلج عالمًا سحريًا لا يكاد المرء يذكر فيه شيئًا حتى يمثُل بين يديه[1].

وتحديد نظام اللغة لدى سوسير مُتعلِّق كذلك بالخاصية الأساسية لاعتباطية العلامة، فهي في الواقع تأكيد على أنه لا وجود لنظام آخر غير نظام اللغة قادر

1. يُنظر: أورو سيلفان وديشان جاك وكولوغلي جمال: **فلسفة اللغة**، ترجمة: بسام بركة، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2012م، ص174. فاندولواز، كلود: **استقلال اللغة والعرفان**، ضمن كتاب: إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، ترجمة: ثامر الغزي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون (بيت الحكمة)، تونس، 2012م، ص374. إيلوار، رونالد: **مدخل إلى اللسانيات**، ترجمة: بدر الدين القاسم، وزارة التعليم العالي، دمشق، 1980م، ص57 – 60. جوزيف، جون: **اللغة والهوية (قومية، إثنية، دينية)**، ترجمة: عبد النور خراقي، سلسلة عالم المعرفة (342)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2007م، ص62.

على تحديد ما يحدث في بنية اللغة، فاعتباطية العلامة تُبيّن أن اللغة تُشكِّل نسقًا، وأنها تملك تنظيمًا داخليًا، فإذا كانت كل علامة هي بالفعل محاكاة لموضوعها؛ أي أنها غير اعتباطية، بحيث يرتبط الدال بعلاقة مُبرَّرة مع مدلوله، فإنها ستُفسِّر نفسها بنفسها بشكل مستقل عن العلامات الأخرى، ودون حاجة لوجود نظام داخلي، وقد لا يحتاج أيضًا إلى علاقة ضرورية مع ما يَتبقَّى من نظام اللغة الخارجي المتمثِّل بالعمليات النحوية، فتوضع العلامات جنبًا إلى جنب بطريقة عشوائية دون وجود نظام لترتيبها. ولهذا السبب فإن القواعديين الذين يبحثون منذ القِدم عن الاضطرار في داخل اللسان قد انتصروا لمبدأ الاعتباطية، كما انتصرت له اللسانيات البنيوية في عصرنا الحاضر، وعلى العكس من ذلك فقد كانت اللغة بالنسبة إلى معظم الاشتقاقيين تُمثِّل فوضى محضة أو شذوذًا[1].

ومفهوم الاعتباطية مرتبط أيضًا بمظهرين آخرين أساسيين لدى سوسير وهما، المظهر الاجتماعي للغة: فبما أن العلامات اعتباطية، فإن التصديق على النسق هو التوافق الاجتماعي، والمظهر الآخر هو ما يتعلق بالتغيرات اللغوية: فبما أن العلاقة بين الدال والمدلول ليست طبيعية، فإن العلامة يمكن أن تتغيَّر[2]. وما نريد أن نناقشه من نتائج مبدأ الاعتباطية هو أثره في بناء نظام اللغة الداخلي بوصفه مبدأ من المبادئ الموجِّهة لعملية التغيُّر اللغوي، وفي البداية يمكننا القول بأن مصطلح (الاعتباطية) الذي يُؤسِّس لمقولة: (اللغة علتها فيها، ولا يُحدِّدها شيء آخر سوى ذاتها)، يُشير إلى كل ما هو غير مُبرَّر. فالعلامة اللغوية، على سبيل المثال، تختص بكونها اعتباطية، ويعني سوسير بالعلامة اللغوية المجموع الناتج عن الجمع بين الدال (الصورة الصوتية) والمدلول (الصورة الذهنية)، فالرابط الذي يجمع بينهما هو رابط غير مُبرَّر، فالدال والمدلول

---

1. يُنظَر: ديكرو، أوزوالد وسشايفر، جان ماري: **القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان**، ترجمة: منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2003م، ص293.

2. يُنظَر: بافو، ماري آن وسرفاتي، جورج إليا: **النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية**، ترجمة: محمد الراضي، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2012م، ص124.

كلاهما من طبيعة مغايرة، ولا يُعقَل أن تكون سلسلة متوالية من الخط أو الأصوات تشبه في شيء المفهوم، ونحن حين نتعلَّم لغة ما فإن ما نتعلَّمه هو هذا القِران الاعتباطي لصور صوتية وصور ذهنية. والبرهان التجريبي على عدم وجود أي صلة ضرورية بين الدال والمدلول هو أن كلمة (حصان) لا تشتمل على ما يُشبه الحصان، وأن كلمة (شرطي) لا تشتمل على ما هو سلطوي، وأسماء الجموع لا تشتمل على ما هو جمعي. ولذلك فإن العلامة اللغوية اعتباطية، ولتوضيح ذلك يضرب سوسير مثالًا على المتصور الذهني (أُخْت)، فهذا المتصور لا تربطه أية علاقة داخلية بتتابع الأصوات التالية: (الهمزة والضمة والخاء والتاء) الذي يقوم له دالًا، كما أنه من الممكن أن تُمثِّله أية مجموعة أخرى من الأصوات، ويؤيد ذلك ما يوجد بين اللغات من فوارق في تسمية الأشياء، بل واختلاف اللغات نفسه، فالمدلول (بقرة) دالة بقرة (الباء والفتحة و...إلخ) في العربية يقابله boeuf (بوف) في الفرنسية و Ochs (أوكس) في الألمانية[1].

والمثال الذي يرغب اللسانيون أن يعطوه للتمثيل على مبدأ الاعتباطية هو دلائل الألوان، فألوان الطيف مع كونها ظاهرة طبيعية تُشكِّل سلسلة متصلة تَتحدَّد بواسطة ذبذبات موجاتها، فإنه ليس لها تقسيم طبيعي في لغات العالم، فدلائلها مختلفة بشكل كبير من لغة إلى أخرى، وتقسيم تدرُّجاتها متنوعة من ثقافة إلى أخرى. فإذا حَدَّدت الفيزياء ألوان الطيف كسُلَّم متواصل لا يوجد فيه فروق، وإنما هو الاسترسال فقط، فإن اللغة تُقطِّع هذا المسترسِل تقطيعًا مختلفًا حسب الألسنة، ولا تُشير إلا إلى أجزاء مختلفة من هذا السُّلَّم وبشكل عشوائي، فكل ثقافة تُعيِّن حدودها الخاصة على ألوان الطيف بطريقة عشوائية، والطريقة التي نُحلِّل بها طيف الألوان لا تُطابِق حقيقة صالحة كونيًا، وإنما هي سنة ثقافية ينقلها اللسان الذي نتكلمه منذ الطفولة. فاللغة إذًا لا تنظر إلى ألوان الطيف بوصفها سُلَّمًا، وإنما تنظر إليها بوصفها كتلة لا شكل

---

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص111، 112.

لها، وإذا كانت اللغة ترتكز فعلًا على وحدة هذه الكتلة، فإن تقطيعها المتغير إلى ما لا نهاية يفتح وحده المجال أمام الاعتباطية اللامحدودة. فقَبْل سوسير كان يُؤوَّل عدم توفُّر اللغات على العدد نفسه من أسماء الألوان على اعتبار أن اللغات البدائية لم تَكْتشف بعد كل هذه الأسماء، فقد كان هنالك اتفاق على أن هذه اللغات لا يمكنها أن تقول كل شيء، وأما في التصور السوسيري فسيُقال بكل بساطة ووضوح: إن اللغات، وبشكل متساو، لا تُقطِّع طيف الألوان بنفس الكيفية[1].

ومصطلح (اعتباطي) يستوجب في هذا المقام إبداء ملاحظة تكشف عن أنه لا ينبغي أن يُفهَم منه أن الدال خاضع لمحض اختيار المتكلم؛ إذ ليس بوسع الفرد أن يُلحق أي تغيير بعلامة قد اتفقت عليها مجموعة لغوية ما، إنما يعني أن الدال أمر غير مُبرَّر؛ أي أنه اعتباطي بالنسبة إلى المدلول، وليس له به أي رابط طبيعي موجود في الواقع[2]. وقد يتساءل المرء: هل تخلو اللغة من أية دوال تربطها علاقة طبيعية بمدلولاتها، فيكون اختيار الدال اعتباطيًا دائمًا؟ فقد يجيب بعضهم بذكر الكلمات المحاكية للصوت، فيقول: إن اختيار الدال ليس دائمًا اعتباطيًا، لكن سوسير يرى أن هذه العناصر ليست أبدًا عناصر عضوية في أي نظام من الأنظمة اللغوية، وكأنه بذلك يجعلها أجزاء غريبة عن نظام اللغة، بالإضافة إلى أن عددها أقل بكثير مما نعتقد، ثُمَّ إن خصائصها الصوتية أو ما ننسبه إليها من تلك الخصائص، إنما

---

1. يُنظَر: ستروك، جون: **البنيوية وما بعدها (من ليفي شتراوس إلى دريدا)**، ترجمة: محمد عصفور، سلسلة عالم المعرفة (206)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1996م، ص14. مارتيني، أندري: **مبادئ في اللسانيات العامة**، ضمن كتاب: إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، ترجمة: عز الدين المجدوب، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون (بيت الحكمة)، تونس، 2012م، ص40، 41. فاندولواز: **استقلال اللغة والعرفان**، ص376. دويتشر، غاي: **عبر منظار اللغة (لِمَ يبدو العالم مختلفًا بلغات أخرى؟)**، ترجمة: حنان عبد المحسن مظفر، سلسلة عالم المعرفة (429)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2015م، ص101. أورو، سيلفان: **فلسفة اللغة**، ترجمة: عبد المجيد جحفة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت،2010م، ص104.

2. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص113.

هي نتيجة عَرَضية عفوية لتطورها الصوتي. وليس ذلك فحسب، بل إن اختيار هذه العناصر لا يخلو من اعتباطية ولو بمقدار، فالكلمات المستمدة من محاكاة الصوت الطبيعي تختلف من لغة إلى أخرى، فصياح الديك في الإنجليزية هو: (كوك — أدودل — دو) وأما في الإسبانية فهو: (كوكوريكو)[1]، فهي إذًا محاكاة تقريبية، وبالتالي شبه تواضعية لبعض الأصوات، أضف إلى ذلك أنها بعد دخولها في اللغة يجرُّها تيار التطور الصوتي والصرفي ...إلخ، إنْ قليلًا وإنْ كثيرًا. والتغير اللغوي الذي يُصيبها دليل قاطع على كونها قد فقدت بعضًا من طابعها الأول القائم على العلاقة الضرورية بين الدال والمدلول، فاكتسبت طابع العلامة اللغوية بالمعنى العام الذي يختص بكونها اعتباطية وغير مُبرَّرة.

ولا يقتصر الأمر على الكلمات المحاكية للصوت، فصيغ التعجب تثير أيضًا ملاحظات مماثلة، لكنها ليست بأكبر خطرًا بالنسبة إلى مبدأ الاعتباطية، فهي بحسب سوسير طرائق تلقائية للتعبير عن الواقع، تُمليها علينا طبيعتنا البشرية، إلا أنه باستطاعتنا أن ننفي وجود رابط ضروري بين الدال والمدلول، بالنسبة إلى معظمها، ويكفي لذلك مقارنة لغتين في هذا المضمار لإدراك مدى اختلاف طرائق التعبير عن التعجب فيها. وخلاصة القول لدى سوسير هي أن الكلمات المحاكية للصوت وصيغ التعجب قيمتها في اللغة قيمة ثانوية، ولا تُمثِّل إلا جانبًا هامشيًا تمامًا من جوانب اللغة، وإن ما كان فيها من صبغة الرمز في البداية فأمر قابل للنقاش جزئيًا[2].

فأصوات التعجب كما يقول (سابير): هي أقل عناصر الكلام أهمية، لكن مناقشتها مهمة بالأساس؛ لأنها كفيلة بتوضيح أن هذه الأصوات ليست ذات طبيعة

---

1. يُنظَر: بيكرتون، ديريك: **اللغة وسلوك الإنسان**، ترجمة: محمد زياد كبة، جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع، الرياض، 2001م، ص11.

2. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص113.

غريزية إلا من وجهة نظر سطحية فقط، رغم أنها أقرب أصوات اللغة إلى النطق الغريزي، فأصوات التعجب لا تُشكِّل إلا نسبة قليلة العدد من مفردات اللغة وغير دالة وظيفيًا. ولم نرَ لها في أي زمان أو مكان لغوي إحكامًا بلحمة اللغة وسداها؛ أي أنها كما يقول سوسير تقع خارج نظام اللغة، فهي ليست أكثر من زينة في المبنى الواسع المعقد، ولذلك يُحذِّر (سابير) من ارتكاب الخطأ في اعتبار أصوات التعجب العُرفية مثل: (أوه! oh، آه! Ah ، اش! Sha) شيئًا واحدًا متماثلًا مع الصيحات الغريزية، فأصوات التعجب هذه هي مجرد تثبيتات عُرفية لأصوات طبيعية، ولهذا فهي تختلف اختلافًا كبيرًا من لغة إلى أخرى تبعًا للعبقرية الصوتية الخاصة بكل لغة، وإنْ كانت أصوات التعجب بالنسبة إلى سوسير تُمثِّل جانبًا هامشيًا من جوانب اللغة، فهي لدى سابير تُعدُّ جزءًا تكميليًا للكلام، بالمعنى الثقافي المناسب للكلمة. ويتابع سابير قوله بأنه قد يعترض أحد على هذا الكلام بأن أصوات التعجب مع أنها تختلف نوعًا ما بانتقالها من لغة إلى أخرى إلا أنها تشتمل على أوجه شَبَه كبيرة، وأنها يمكن أن يُنظَر إليها على أنها نابعة من أساس غريزي مشترك، فمثل هذا القول صحيح، فأصوات التعجب قد أوحى بها نموذج أولي طبيعي مشترك هو الصيحات الغريزية، وهكذا فهما يوحيان ببعضهما بعلاقة ضرورية(1).

ومهما يكن من أمر فإن الكلمات المحاكية للصوت وصيغ التعجب يمكن أن تُعدَّ من إشارات التأسيس في لغة البشر، فالإشارات بشكل عام يمكن أن تُعطى من قِبل الطبيعة، أو أن تتكون من قبل الإنسان؛ أي يمكن أن تكون إشارات طبيعية أو إشارات تواضعية. فالإشارات الطبيعية تُؤسِّس من بعيد كل الإشارات الأخرى، ولذلك يذهب (فوكو) إلى أن الإشارات التواضعية لا تدين بقدرتها إلا لأمانتها للإشارات الطبيعية، فباعتبار الإشارة طبيعية فهي ليست أكثر من عنصر مقتطع

---

1. يُنظَر: سابير، إدوارد: **مدخل للتعريف باللغة**، اختيار وترجمة: سعيد الغانمي، ضمن كتاب: اللغة والخطاب الأدبي (مقالات لغوية في الأدب)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1993م، ص9 – 12.

من الأشياء ومكون كإشارة بالمعرفة، فهي مفروضة وصلبة وصعبة ولا يستطيع العقل أن يصبح سيدها. وأمام هذه الصفات القاسية فليس أمام العقل سوى إقامة إشارة اتفاق؛ إذ من الممكن دومًا اختيارها بحيث تكون بسيطة وسهلة على التذكر، قابلة للتطبيق على عدد لا محدود من العناصر، قادرة على أن تُقسِّم نفسها وأن تُركِّب نفسها. فالإشارات الطبيعية ليست بالنسبة لإشارات الاتفاق هذه سوى المسَوَّدة البدائية والرسم البعيد الذي لن يتم إلا بإقامة الاعتباطي، فالإشارات الاعتباطية الخاصة باللغة والكتابة تعطي البشر الوسيلة للتأكد من امتلاك أفكارهم، وإيصالها إلى الآخرين، ومن حيازة تراث يزداد دومًا باكتشافات كل قرن. إلا أن هذا الاعتباطي يقاس بوظيفته وقواعدها التي يُحدِّدها النظام على وجه الدقة، فالنسق الاعتباطي يجب أن يسمح بتحليل الأشياء في أبسط عناصرها، وعليه أن يفكك حتى الأصل، وعليه أن يبين أيضًا كيف أن تمازجات هذه العناصر ممكنة، وأن يسمح بالتكون النظامي لتعقد الأشياء. فالاعتباطي هو شبكة التحليل والمكان التركيبي اللذان عبرهما سيقدم النظام نفسه بما هو عليه، والاعتباطي لا يتعارض مع الطبيعي إلا إذا شئنا الإشارة إلى الطريقة التي تمتْ بها إقامة الإشارات(1).

وطغيان الصفة الاعتباطية على العلامة اللغوية مرده إلى أن اللغة نظام من القيم المحضة؛ أي القيم غير المادية التي لا يُحدِّد حقيقتها أمر باستثناء الوضع الذي تكون عليه عناصر ذلك النظام في زمن معين، وذلك خلافًا للقيم المادية الضاربة بجذورها في الأشياء وفيما بين تلك الأشياء من علاقات طبيعية ومُبرَّرة؛ أي غير اعتباطية. كما هو الشأن في علم الاقتصاد حيث تكون قيمة العقار (وهو شيء) مناسبة طردًا لمردوده الذي هو شيء أيضًا، وبالتالي فإن علاقة القيمة بالأشياء تجعلها قائمة على أساس طبيعي، وبالتالي فإن درجة تغيرها درجة محدودة، وهي بخلاف نظام القيم

---

1. يُنظَر: فوكو، ميشيل: **الكلمات والأشياء**، ترجمة: مطاع صفدي وآخرين، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1990م، ص72، 73، 109.

المحض الذي تقوم عليه اللغة، فإن تغيرها غير محدود بسبب غياب المعطيات الطبيعية المبرَّرة، فاللسانيات وعلم الاقتصاد كلاهما يجابه مفهوم القيمة، ففي هذين العلمين يتعلق الأمر بنظام من الموافقات بين أمور من أضرب مختلفة؛ أي في الأول يجابه قيمة محضة بين الدال والمدلول، وفي الثاني يجابه قيمة مادية بين العمل والأجر[1].

فمبدأ الاعتباطية جعل من التغير عملية حتمية لا مناص منها؛ إذ ليس ثمة مثال واحد للغةٍ صمدت في وجهه، ويمكن للمرء بعد مضي فترة معينة من الزمن أن يلاحظ دائمًا حدوث تزحزحات محسوسة في اللغة، فاللغة عاجزة كل العجز عن حماية نفسها من العوامل التي تزحزح حينًا فحينًا علاقة الدال بالمدلول. وهذه إحدى نتائج اعتباطية العلامة التي تُميِّز اللغة عن غيرها من المؤسسات الإنسانية الأخرى، مثل العادات والقوانين وغيرها، فإنها تقوم كلها وبنسب متفاوتة على العلاقات الطبيعية بين الأشياء، وهي تتضمن تناسبًا لازمًا بين ما تستعمله من وسائل وما ترمي إليه من غايات. ألا ترى أن الموضة نفسها التي تُقيِّد أزياء الناس ليست اعتباطية كل الاعتباطية؛ إذ لا تستطيع أن تَحيد أكثر من قدر معيَّن عما يمليه شكل جسم الإنسان من قيود. وعلى العكس من ذلك فإن اللغة ليست مقيدة بشيء في اختيار وسائلها؛ إذ ليس ثمة ما يمنع أية فكرة من الأفكار أن تقترن بأية سلسلة من الأصوات[2].

فالصفة الاعتباطية للعلامة اللغوية تجعلنا غير قادرين على أن نتنبأ بغايات التغيرات الصوتية ومنتهاها، فمن السذاجة، كما يقول سوسير، الاعتقاد بأن العلامة اللغوية إنما تتطوَّر إلى حد معين ثم تقف عنده لا تتجاوزه، كما لو كانت تحتوي في ذاتها على ما يمنعها من ذلك. إن هذه الخاصية التي تتميز بها التغيرات الصوتية تتصل بما في طبيعة العلامة اللغوية من صفة اعتباطية، وهي صفة ليست لها أية علاقة بالدلالة، و"هذا ما يجعل من تغير الدال وتغير المدلول أمرًا ممكنًا لكن دون أن يؤثر

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص128.

2. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص122.

أحدهما في الآخر، ولو كان الرباط بينهما طبيعيًا وضروريًا، كما يقول (وتني)، لنتج عن كل تغير في المدلول تغير مماثل في الدال"[1]. فصحيح أنه يمكننا في وقت ما أن نلاحظ أن أصوات كلمة من الكلمات قد أصابها اختلال وأن نتعرَّف على صدى ذلك الاختلال، ولكننا لا نستطيع أن نعلم مسبقًا إلى أي مدى ستصبح تلك الكلمة ممسوخة لا تُعرف[2].

ولذلك يبدو أن (لاكان) لم يتجاوز سوسير في تحليله، عندما استبدل بالاعتباطية مصطلح (العوارضية) في الحلقة الدراسية العشرين (1972 / 1973): "ليس هناك دال ينتج على أنه أبدي، وهنا بلا شك كان بإمكان سوسير أن يحاول صياغة أخرى غير الدال، وأن يقترب به من مقولة العارض، بدلًا من أن يصفه بأنه اعتباطي، فالدال يرفض مقولة الأبدي، ومع ذلك فإنه كذلك بنفسه"[3]. ولكن شاءت الظروف أن يختار سوسير الاعتباطية: ليس هناك دال ينتج على أنه ثابت، وكأنه بذلك يحاول صياغة أخرى للدال مقتربًا به من مقولة المتغير، وهذا ما يعادل وصفه بأنه اعتباطي.

فنظام اللغة يقوم كاملًا على مبدأ اللامعقول المتمثِّل في اعتباطية العلامة، والذي يؤدي إلى أقصى درجات التعقيد إنْ هو طُبِّق تطبيقًا مطلقًا، وسوسير يؤمن بأن كل ما يتعلَّق باللغة من حيث هي نظام يجب أن نتناوله من زاوية لم تستوقف علماء اللغة إلا قليلًا، وهي زاوية الحد من مبدأ الاعتباطية، على أن هذه الغاية لا تكون بأفعال إرادية على نحو ما يفعل الشعراء عندما يعمدون إلى استخدام ألفاظ تُلحُّ بجرسها الموسيقي على الملاءمة بينها وبين الفكرة التي تُعبِّر عنها، فيذهب بهم الحد

1. مونان، جورج: **علم اللغة في القرن العشرين**، ترجمة: نجيب غزاوي، وزارة التعليم العالي، دمشق، 1982م، ص18.

2. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص229.

3. أريفيه، ميشيل: **اللساني واللاوعي**، ترجمة: محمد خير محمود البقاعي، الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2011م، ص199.

إلى المشاكلة الصوتية. فمثل هذا الأمر مرتبط بإرادة الذات المتكلمة التي تسعى إلى إنشاء الشبه بين الفكرة والصوت، فهو من بنات أفكارها، ولا وجود له قبل هذا الإبداع، ولا هو سابق اللغة بحد ذاتها، فهو خَلْق طارئ على اللغة غير متعلق بنظامها الداخلي[1]. فالحاكية الصوتية، كما يقول فوكو: "ليست تعبيرًا عفويًا، وإنما نطق إرادي بإشارة مشابهة: أن يُحدِث المرء بصوته الضجة ذاتها التي يُحدِثها الشيء الذي يريد تسميته، وباستخدام تشابه مدرك في الأحاسيس: سيكون الشعور باللون الأحمر الذي هو حي سريع ومتعب للنظر، مترجمًا بأمانة بواسطة الصوت R الذي يولد في السمع تأثيرًا مماثلًا. ثم إنه في فَرْضنا على أعضاء الصوت حركات مماثلة لتلك التي ننوي التدليل عليها، بحيث يغدو الصوت الذي ينجم عن شكل العضو وحركته الطبيعية الموضوعة في هذه الحالة، يغدو هو اسم الشيء، يتنحنح الحلق للتدليل على احتكاك جسم بآخر، ويتجوَّف داخليًا للإشارة إلى مساحة مقعرة"[2].

فإذا كانت الإشارة اللغوية اعتباطية إلى أقصى حدّ، فهي أيضًا غير بريئة تمامًا، فالإنسان عادة ما "يشعر بأن ثمة شيئًا طبيعيًا في علامات اللغة، على غرار شعوره بأن هنالك ما هو (فيلي) ضخم في كلمة (فيل)، وربما كان سبب ذلك هو أننا نفكر عمليًا عن طريق استخدام العلامات، وهو الأمر الذي يعمل على تعزيز العلاقة بين الدال والمدلول وإظهارها كعلاقة طبيعية على نحو مطرد"[3]؛ أي على معنى أن المدلول لا يمكن أن يوجد بدون الدال والعكس صحيح. ولا ريب أن الشعور لدى الأطفال أشد من ذلك، فالإشارات اللغوية تثير في روعهم أصداء مفاجئة بعيدة الأثر، ولها وقع

1. يُنظَر: إيلوار: **مدخل إلى اللسانيات**، ص58.

2. فوكو، ميشيل: **الكلمات والأشياء**، ص106.

3. جاكسون، ليونارد: **بؤس البنيوية (الأدب والنظرية البنيوية)**، ترجمة: ثائر ديب، دار الفرقد، دمشق، ط2، 2008م، ص84.

أشد من وقعها في نفوس البالغين، وهذا ما يقتضي الحيطة والحذر ممن يتعاملون معهم[1].

والأمر بخلاف ذلك فيما يخص (الرمز)؛ إذ تكون علاقة الشيء الرامز والشيء المرموز إليه ليست فارغة، كما هي الحال في رمز العدالة، فالرامز والمرموز إليه مستقلان بعضهما عن بعض، ولهذا السبب فإن هنالك بداية لرباط طبيعي، فالعلاقة بينهما لا تكون إلا مُبرَّرة. فرمز العدالة لا يمكن استبدال شيء آخر به على نحو اعتباطي، فلئن جاز لنا أن نرمز إلى العدالة بالميزان أو بالسيف، فلا يصح لنا أن نرمز إليها بحزمة الكرات، فلا بد للرمز إذًا أن يماثل الشيء الذي يرمز إليه، فهنالك كمٌّ كبير من الرموز توجد بينها وبين مدلولاتها علاقة بصرية. ولذلك ليس مدهشًا أن تُظهر اللغات البصرية تماثلًا رمزيًا أكثر من اللغات السمعية طالما أن الأشياء في العالم الخارجي تميل إلى امتلاك إيحاءات بصرية أكثر من امتلاك إيحاءات سمعية.

وأما العلامة اللغوية فليست رمزًا؛ لأنه لا يتحتَّم عليها أن تُشابه ما تدل عليه، فكلمة: (قصير) بأصواتها، على سبيل المثال، ليست أقصر من كلمة: (طويل)، أو (مديد)، أو (واسع) ...إلخ، ومن هنا يتاح لها أن تتغير بلا حدود. والدليل العملي الحاسم الذي يسمح لنا بأن نميز بين (الدلالة) و(الرمز) هو أن نفحص عنصرين تجمعهما علاقة ما، ففي (الدلالة) تكون هذه العناصر من طبيعة مختلفة، بينما في الرمز وجب أن تكون منسجمة، ومع ذلك فإن التواصل اللغوي، وبتواطؤ مع مبدأ الاعتباطية، يُكثِر من استعمال الدلالات بصفة أكثر من استعماله للرموز[2].

---

1. يُنظَر: إيلوار: **مدخل إلى اللسانيات**، ص60.

2. يُنظَر: وتزيفان: **الدلالة والمرجع دراسة معجمية**، ص28. أوغدن، تشارلز كي وريتشاردز، آنفر آرمسترونغ: **معنى المعنى (دراسة لأثر اللغة في الفكر ولعلم الرمزية)**، ترجمة: كيان أحمد حازم يحيى، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ص63. إيلوار: **مدخل إلى اللسانيات**، ص57. وول، بنيس: **لغة الإشارة**، ترجمة: محيي الدين حميدي وعبد الله الحميدان، ضمن كتاب (الموسوعة اللغوية)، المجلد الثالث (بعض المظاهر الخاصة باللغة)، جامعة الملك سعود، الرياض، 1421هـ، ص753.

فاللغة – مع تعقيدها وتشعُّبها – تتصف بالدقة والانضباط على نحو لا مثيل له، فأنت لا تلاحظ في أي ميدان آخر مثل هذه الدقة في القيم المتعاملة، ولا مثل هذا العدد الوفير من العناصر، ولا مثل هذا التنوع فيها، ولا مثل هذا الضبط في ارتباطها المتبادل. فالعقل قادر على إدخال مبدأ نظام وانتظام في بعض أقسام كتلة العلامات، وفي ذلك يكمن دور ما هو مُبرَّر نسبيًا، ولو كانت إوالية اللغة منطقية تمامًا لتسنَّت دراستها في حدِّ ذاتها، لكن بما أن هذه الإوالية ليست سوى تعديل جزئي لنظام فوضوي، فعلينا أن نتبنَّى وجهة النظر التي تمليها طبيعة اللغة ذاتها، وذلك بأن تُدرس هذه الإوالية من حيث هي حَدٌّ من الاعتباطية. "فلما كانت كل علامة بمفردها هي علامة اعتباطية قطعًا، فقد دعت الحاجة الإنسانية للتعليل إلى خلق طبقات من العلامات يهيمن فيها الاعتباط النسبي فقط، وهكذا فإن تنظيم اللغة في فئات من العلامات هو الذي يُحدِّد الاعتباطية، ولكن هذا التنظيم يرتبط باعتباطية العلامة المعزولة"[1].

فمع أن تصوُّر وجود لغة يكون فيها كل شيء مُبرَّرًا أمر مستحيل، فإنه لا وجود أيضًا للغة خالية من كل عنصر مُبرَّر، وبين هذين الطرفين الأقصيين – أي حد أدنى من الانتظام وحد أدنى من الاعتباطية – نجد جميع أنواع الدرجات الممكنة، فمختلف الألسن تشتمل دومًا على عناصر من هذين الصنفين؛ أي عناصر اعتباطية إطلاقًا وأخرى مُبرَّرة نسبيًا، ولكن بنسب تختلف اختلافًا كبيرًا من لسان إلى آخر، وهذه ميزة مهمة أدخلها سوسير في حسابه عند تصنيف الألسن وتبويبها[2]. فاللغات التي يبلغ فيها انعدام التبرير أقصاه لغات أكثر معجمية، واللغات التي ينزل فيها إلى حدّه الأدنى هي لغات أكثر نحوية. وهذا لا يعني أن كلمتَيْ: (معجم) و(اعتباطي) من ناحية، وكلمتَيْ: (نحو) و(تبرير نسبي) من ناحية أخرى مترادفة دائمًا، وإنما يعني أن هناك أمرًا

1. ديكرو: **القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان**، ص293.

2. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص199.

مشتركًا بين كل زوج من هذه الكلمات، فهما (أولًا) من حيث المبدأ بمثابة قطبين يتحرَّك بينهما النظام اللغوي بأجمعه، أو تيارين متقابلين يتنازعان حركة اللغة، يتمثَّل أحدهما في النزوع إلى استعمال الأداة المعجمية، ويتمثَّل ثانيهما في تفضيل الأداة النحوية؛ أي قواعد التركيب. وهما (ثانيًا) بمثابة مؤشر دقيق على مدى قابلية كل صنف منهما للامتثال السريع للتغيرات اللغوية، فاللغات النحوية تأخذ منها التغيرات اللغوية حيِّزًا أكبر من اللغات المعجمية؛ لأن اللغات النحوية تُركِّز على العلاقات التركيبية التي تحكم العناصر المكونة أكثر من تركيزها على العناصر نفسها، وبهذا تكون تلك العناصر أكثر عرضة للتغيرات ما دامت هذه التغيرات لا تمس نظام التركيب. وأما اللغات المعجمية فإن عناصرها غير المحكومة بقواعد التركيب أقل قابلية للتحليل، فهي عناصر بسيطة وجامدة؛ أي غير مُولِّدة، وهي بذلك أقل عرضة للتغير.

ويبدو أن اللغة الإنجليزية مثلًا تولي غير المبرَّر أهمية تفوق بكثير ما توليه إياه اللغة الألمانية، بيد أن أشد النماذج مغالاة في المعجمية هي اللغات الصينية، فجُلُّ كلماتها تحافظ على ذاتها ولا تقبل التحليل، أما الهندو أوروبية والسنسكريتية، فعلى العكس من ذلك، فهما نموذجان من اللغات المغالية في النحوية، حيث معظم الكلمات قابلة للتحليل، والمتكلم بهما حُرٌّ في أنْ ينطلق من جذر معلوم فيصوغ منه كلمات جديدة. وأما اللغة العربية ففيها سمة تلفت نظر الباحثين الغربيين، وهي تلك النزعة المغالية في التبرير، وهذا ما يضفي عليها وضوحًا مثيرًا، فإن وُجِد في دلائل اللغة العربية اعتباطية نسبية، فإنه لا وجود فيها تقريبًا لسمة العشوائية، فمع امتلاكها لمنطق نحوي صارم يجعل من المتاح لكلماتها أن تمتلك حرية كاملة في التحليل، إلا أنّ فيها من الوضوح الاشتقاقي المبرَّر ما لا يوجد في أي لغة أخرى، وأما ما تتَّفق فيه اللغة العربية مع اللغات المغالية في الاعتباطية، فهي المؤامرة التي يقوم بها الصرف لإضعاف

ظاهرة تقليد أصوات الطبيعة[1]. وقد أغرى وضوح اللغة العربية المبرَّر بعض الباحثين أن يزعموا بأن البناء المعماري المنظَّم لها يقف وراءه عقل النحوي أكثر مما تقف وراءه ظواهرها الذاتية، بحيث يبدو كما لو كان مصطنعًا، وقد يغيب عن مثل هؤلاء أنه لا يمكن لأي نحوي مهما علا شأنه أن يُخطط لهذه اللغة التي تعمل بنفسها مُوجَّهة بنظامها الداخلي.

وبناء على ما سبق فإنه يمكن أن تكون حركة التطور – في صلب اللغة الواحدة – مطبوعة بأكملها بطابع المرور المتواصل من المبرَّر إلى الاعتباطي ومن الاعتباطي إلى المبرر، وغالبًا ما يَنْجرُّ عن هذا المد والجزر تحوُّل ملحوظ في نسب هذين الصنفين من العلامات في اللغة الواحدة، فالمبدأ الأساسي المتمثِّل في اعتباطية العلامة لا يمنعنا من أن نُميِّز في كل لغة من اللغات بين ما هو اعتباطي إطلاقًا وبين ما اعتباطيته نسبية. فقد نقف في اللغة العربية على درجات متفاوتة من الاعتباطية، ولكن دون أن تنتفي بذلك الاعتباطية تمامًا، فكلمة (مائة) غير مُبرَّرة، أما (تسعة عشر)، فليست غير مبررة بالدرجة نفسها؛ لأنها توحي إلى الذهن بالعنصرين اللذين تتكوَّن منهما، وتوحي إلينا كذلك بعناصر أخرى مرتبطة بها مثل (تسعة) و(عشرة) و(تسعة وعشرون) و(ثمانية عشر) وغيرها، فإذا اعتبرنا (تسعة) و(عشرة) كلًا على حدة، استوتا في درجة الاعتباطية بـ(مائة)، أما (تسعة عشر) فهي حالة من حالات التبرير النسبي[2]. وهكذا نجد أن اللغة يحكمها التوتر المستمر القائم بين الاعتباطية التي نجدها في الكلمات المفردة البسيطة، والسببية التي نجدها في الكلمات والإشارات اللغوية المركبة وفي أشباه الجُمَل، بل في قواعد النحو أيضًا، فالقول بوجود نحو كلّي

---

1. يُنظَر: جستس، ديفيد: **محاسن العربية في المرآة الغربية أو دلالة الشكل في العربية في ضوء اللغات الأوروبية**، ترجمة: حمزة قبلان المزيني، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 1425هـ، ص267.

2. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص197 – 199.

أو مبادئ عامة مشتركة بين جميع اللغات يجعل من العمليات النحوية عمليات غير اعتباطية، فهي مرتبطة بالاستعمال المبرَّر الذي بات إراديًا[1].

وبناء على ما سبق يذهب سوسير إلى أن العلامة المتصفة بالاعتباطية التامة تُمثِّل نظام العلامات بصورة أحسن من غيرها، ولذلك كانت اللغة، وهي أكثر أنظمة التعبير تعقُّدًا وأوسعها انتشارًا، هي أيضًا أشدها تمثيلًا للخصائص العلاماتية. وفي هذا المعنى يمكن للسانيات أن تُصبِح منوالًا عامًّا لكل علم العلامات، مع أن اللغة ليست سوى نظام خاص من بين الأنظمة العلاماتية. فطرائق التعبير التي تقوم على الدليل الطبيعي الصرف، كالتعبير الكلي بالإشارات، هي أيضًا من مشمولات علم العلامات إلا أن موضوعه الأساسي سيبقى لا محالة مجموع الأنظمة القائمة على اعتباطية العلامة، فالعلامة الاعتباطية لها قيمة في حد ذاتها دون نظر إلى ما يحيط بها من ملابسات الاستعمال. ولتوضيح ذلك يُشير سوسير إلى أن كل وسيلة من وسائل التعبير يرثها المرء في مجتمع من المجتمعات تعتمد مبدئيًا على عادة جماعية متواضع عليها، فالإشارات الدالة على آداب السلوك مثلًا، وهي غالبًا ما تظهر بصيغة طبيعية، على نحو ما يفعل الصينيون إذا حيّوا أباطرتهم فإنهم يسجدون لهم تسع سجدات، فهذا السلوك لا محالة يبقى مضبوطًا بقاعدة جماعية لا تتغيَّر، والذي يفرض استعمال تلك الإشارات هو هذه القاعدة، وليس قيمة تلك الإشارات في حد ذاتها[2].

وقد أثار مبدأ الاعتباطية انتباه علماء السيميولوجيا، فجعلوا منه إطارًا نظريًا يسعون من خلاله إلى نزع صفة الطبيعية عن الصور القائمة على العُرف، فكشفوا على سبيل المثال أن الصور التقليدية للمرأة ليست حقائق طبيعية، وإنما دلائل قائمة على العرف

1. يُنظَر: لوسركل، جان جاك: **عنف اللغة**، ترجمة: محمد بدوي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005م، ص86. ليونز، جون: **اللغة واللغويات**، ترجمة: محمد إسحاق العناني، مؤسسة رلي للنشر، عمّان، 1991م، ص293.

2. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص112.

والتقليد ضمن نظام للدلائل شبيه باللغة. وسوسير نفسه هو الذي أجاز مثل هذا التوسيع لأفكاره، وذلك حين استشرف علمًا جديدًا هو علم العلامات، لا تُشكِّل فيه اللسانيات سوى جزء معين[1].

2. مبدأ الاختلاف:

لقد أثَّر تطور المنطق بقوة في النظريات اللسانية الحديثة عندما تمَّ توجيه الدراسات المتعلقة بالمنطق إلى وجهة جديدة بواسطة (بحوث منطقية) لـ(هوسرل)، الذي ظهر مجلدها الأول قبل ظهور نص دروس سوسير بست عشرة سنة؛ أي في حدود عام 1900م، فهوسرل انطلاقًا من دفاعه عن كون الحقيقة المنطقية شكلية وليست مادية، يضع المنطق في نفس المسار الذي سارت فيه اللسانيات البنيوية التي تبحث عن تفسير لكيفية عمل اللغات باعتبارها نظامًا من العلاقات[2]. فمن الركائز الأساسية التي تقوم عليها لسانيات سوسير ذهابه إلى أن (اللغة شكل وليست مادة)، ويدعو سوسير إلى التشبُّع بهذه الحقيقة بما فيه الكفاية، فجميع ما في مصطلحاتنا من خلل، وجميع طرائقنا الفاسدة في نعت الأمور التابعة للغة، مُنجرَّة عن ذلك الافتراض اللاإرادي القائل بوجود جانب مادي في الظاهرة اللغوية. والظاهرة اللغوية في حقيقة الأمر ليست سوى شبكة من توازنات مُتشعِّبة قائمة على عناصر متقابلة يُكيِّف بعضها بعضًا، فالشكل هو تلك الشبكة من العلاقات التي تُحدِّد عناصر اللغة. وكل شيء في اللغة إنما هو تقابل واختلاف، فكل اختلاف معنوي يدركه الذهن يسعى المرء إلى التعبير عنه بدوال متميزة، وكل معنيين لم يعد الذهن يميز بينهما ينزع المرء إلى الخلط بينهما والتعبير عنهما بالدال نفسه، فإوالية الكلام البشري تقوم بأكملها على التقابلات، وعلى ما تقتضيه من اختلافات صوتية وأخرى مُتصوَّرية. ونستطيع

---

1. يُنظَر: جاكسون: **بؤس البنيوية (الأدب والنظرية البنيوية)**، ص84.

2. يُنظَر: بيرو، جان: **اللسانيات**، ترجمة: الحواس مسعودي ومفتاح بن عروس، دار الآفاق، الجزائر، 2001م، ص106.

أن نُعبِّر عن هذه العلاقة بصيغة جبرية هي أ / ب، حيث لا يمثل فيها (أ) و(ب) عنصرين بسيطين، وإنما كلاهما ناتج عن مجموعة من العلاقات، ولهذا فاللغة لدى سوسير علم جبر لا يتضمن إلا عناصر متشعبة.

وبذلك يُعلن سوسير بأن السمة الأكثر دقة لوحدات اللغة هي أن تكون ما لا تكونه السمات الأخرى، فالوحدة ليست ما يكونه النظام، ولكنها لا شيء آخر غير ما لا تكونه الوحدات الأخرى، وبقول آخر: فإن الوحدة لا تتحدَّد إلا باختلافاتها، ومن هنا تأتي سماتها الاختلافية، فهي لا تتأسس على شيء إلّا على تطابقها مع ما تبقَّى، فهي إذًا سلبية محضة وتعالقية، ومكوَّنة فقط من مكانها في شبكة العلاقات التي تُنظِّم اللغة. فتفكير سوسير يتمثَّل في أن يجعل من السلبية المبدأ المؤسِّس للغة، وإنه ليطرح هذا المبدأ في لسانياته بكل ما يتمتع به من دقة صارمة، حيث تتمثل اللغة في ترابط سلسلتين من الوقائع، فأولًا: لا تتمثل أي منهما إلا في تعارضات سلبية أو في اختلافات، وليس في مصطلحات تنطوي في ذواتها على سلبية معينة. وثانيًا: لا توجد أي منهما في سلبيتها ذاتها، إلا عندما يأتي في كل لحظة اختلاف من النسق الأول ليلتحق باختلاف من النسق الثاني، والعكس بالعكس، وبذلك نرى أن السلبية عند سوسير ليست شيئًا آخر إلا ما يُكوِّن اللغة بوصفها لغة(1). وإننا لنحظى حينئذ بمبدأ التعارض، والذي يجب تبعًا له ألا نعزو إلى العلامة إلا العناصر الصوتية أو الدلالية التي تتميز بها من العلامات الأخرى، فالعلامة مصنوعة فقط مما يجعلها تتعارض مع علامة أخرى.

ونجد أن التفكير حول العلامة هو الذي قاد سوسير إلى أن يعلن بأن اللغة قبل كل شيء هي شكل لا مادة، فعلى أي شيء يشتمل الاختلاف مثلًا بين لغتين من منظور دلالي؟ من المؤكد أن هذا لن يكون في مجموع المعاني التي تسمح بإيصالها كل لغة، فنحن بمقدورنا أن نصل إلى ترجمتها. فالذي يُقيم الاختلاف إذًا هو أن هذه

1. يُنظَر: أريفيه: **اللساني واللاوعي**، ص234.

التلوينة للشبكة أو تلك والتي تُعبِّر عن نفسها في لغة ما باستخدام العلامة ذاتها يجب أن تكون في لغة أخرى مُعبَّرًا عنها عن طريق علامات مختلفة ضمن علاقات مختلفة أيضًا، وهكذا يدخل في الواقع الجوهري للمعنى المنقول انقسام أصلي يكون ناتجًا مباشرة عن شبكة العلاقات التي تُحدِّد عناصر اللغة.

وهذا المظهر هو الذي يُسميه سوسير أحيانًا شكل اللغة، وإذا كان الأمر كذلك فإن الأولوية المعطاة لهذا الشكل إنما تصدر عن مبدأ الاختلاف، وبهذا يُقال إن العلامة تتميز فقط بما يُميِّزها من العلامات الأخرى، واختلافها يعني أن نقول أيضًا إن حدود معناها يُشكِّل الحدث الأول، وهو حدث غير متوقع ويستحيل استخلاصه من معرفة العالم أو من الفكر، وإنما يُستخلص فقط من معرفة نظام اللغة الداخلي. فالعلامة المادية ليست ضرورية للتعبير عن فكرة ما من الأفكار، ويمكن للغة أن تكتفي بالمقابلة بين شيء ولا شيء[1]، وإن هذا ليوجب إذًا النظر إلى شكل اللغة بوصفه موضوعًا لعلم مستقل وغير قابل للاختزال، هو اللسانيات الداخلية[2].

وقد أثار مبدأ الاختلاف نقاشات عديدة لدى أتباع سوسير، تحت عنوان: (هل اللغة شكل أم مادة أم كلاهما؟)، وحُسِم الأمر بشكل خلافي، فقد عرَّفت (حلقة براغ) اللغة بأنها شكل في مادة؛ أي مادة مُشكَّلة، وبذلك عُدَّت اللسانيات منفتحة أيضًا على بحث وحدات معينة وليس البنية فقط. ولكون حلقة براغ متأثرة أيضًا بالشكلانية الروسية وتُعَدُّ امتدادًا لها، فيجب عدم الخلط بين مصطلح (الشكل) لديها وبين مصطلح (البنية). وقد تنبَّه (كلود ليفي شتراوس) لذلك، فأَوْلى أهمية بالغة للتمييز بين المعنى العياني للبنية ومعناها المجرد، مطلقًا على الأول اسم (البنية)، وعلى الثاني اسم (الشكل)، ويذهب شتراوس إلى أنه كثيرًا ما يُتَّهم أنصار التحليل البنيوي بالشكلانية، غير أن هذا الاتهام يَغْفل عن أن الشكلانية مذهب مستقل، وأن البنيوية

---

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص136.

2. يُنظَر: ديكرو: **القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان**، ص44.

منفصلة عن الشكلانية – دون أن تتنكَّر الأخيرة لما تدين لها به — نظرًا للمواقف المتباينة التي تتخذها كلا المدرستين حيال العياني، فالبنيوية بخلاف الشكلانية ترفض أن تضع العياني على تضاد مع المجرد، وأنْ تعزو قيمة مميزة لهذا الأخير؛ ذلك أن الشكل يتحدد بالتضاد مع مادة غير ذاته، أما البنية فلا مضمون مميز لها، فهي المضمون ذاته مُدرَكًا في تنظيم منطقي يتم تصوره بوصفه خاصية للواقعي.

وأما الجلوسماتية (أتباع هيلمسليف)، فقد عرَّفت اللغة بأنها شكل وليست مادة، فأصبحت المادة بالنسبة لهيلمسليف متجاوزة للغة المفردة، ومن ثَمَّ فهي ليست صالحة لبحث النظام اللغوي الخاص بكل لغة مفردة، فإذا وجب على اللغة أن تتميز في الوقت نفسه على مستوى التعبير؛ أي بواسطة الأصوات التي تختارها لكي تنقل الصور الذهنية، وعلى مستوى المضمون؛ أي عن طريق الشبكة التي تُمثِّل المفهوم، فإن ذلك يُكوِّن لها مجموعة من العلامات التي لها وجهان، وتمتلك هيئة مزدوجة: صوتية ودلالية، واختلاف العلامات فيما يتعلَّق بالصوت يبرر وصف اللغة على مستوى التعبير، ولكن أصالة العلامة اللغوية تكمن في جانب المفهوم، والسبب في ذلك هو ندرة وجود معادلات دلالية مطابقة في لغة أخرى، ويعني ذلك أن اللغة ليست قائمة من الألفاظ ولعبة من الملصقات تُستعمل للإشارة إلى أشياء أو مفاهيم مسبقة الوجود، وإن هذا ليجعل وصف اللغة واجبًا على مستوى المضمون. ومع ذلك فإن ما يبقى مشتركًا بين كل أتباع سوسير هو فكرة أن الوحدة اللسانية بوجهيها الصوتي والدلالي تُحيل دائمًا إلى كل الوحدات الأخرى، فالتعرف على العلامة اللغوية وفهمها لا يكون من غير الدخول في اللعبة الإجمالية للغة[1].

---

1. يُنظَر: بارتشت، بريجيته: **مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي**، ترجمة: سعيد بحيري، القاهرة، مؤسسة المختار، 2004م، ص258. جاكسون: **بؤس البنيوية (الأدب والنظرية البنيوية)**، ص50. ديكرو: **القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان**، ص41، 43.

ومن ثَمَّ فإننا لن نقف في اللغة على أي أمر بسيط مهما كان الجانب الذي منه نباشرها، فـ(الوحدة) و(الظاهرة) في لسانيات سوسير ليستا سوى تسميتين مختلفتين للتعبير عن وجهين مختلفين للظاهرة العامة نفسها، سواء تعلَّق الأمر بوحدة صوتية أم بظاهرة صوتية، أو تعلَّق بوحدة نحوية أم بظاهرة نحوية، وحتى المباحث العامة يشملها ذلك، فالوحدة المتغيرة وظاهرة التغيُّر كلاهما تسميتين مختلفتين للتعبير عن وجهين مختلفين للظاهرة العامة نفسها، وتلك الظاهرة هي تعامل التقابلات اللغوية. ولهذه المسألة من الصحة ما يخوِّل للدارس أن يلج باب الوحدات انطلاقًا من الظاهرة، ولو كانت العلامات اللغوية قائمة على شيء آخر غير التقابل والاختلاف لما اختلطت الوحدة بالظاهرة، ولكن لما كانت اللغة هي ما هي، فإننا لن نقف فيها على أمر بسيط مهما كان الجانب الذي ندرسه منها.

ويذهب جاكوبسون إلى أن سوسير قد فهم بصورة تامة السمة التمييزية والسلبية للوحدة الصوتية، التي تختلف عن كل الوحدات اللسانية الأخرى في أنه لا دلالة لها خارج اختلافها عن الوحدات الأخرى، ولكنه بدلًا من أن ينطلق من تضمين هذا لتحليل الوحدة الصوتية، عمَّم بسرعة فائقة هذا الوصف، وسعى لأن يُطبِّقه على جميع الكيانات اللغوية، كالأشكال القواعدية والكلمات، فذهب بعيدًا جدًا كيما يؤكد أن ليس ثمة في اللغة إلا الاختلافات من دون اتفاقات إيجابية، وأنه ما من حدود ثابتة ذات معنى محدد خاص بها خارج نظام اللغة. فمن وجهة النظر السوسيرية، فإن المقولات النحوية هي أيضًا ذاتها قيم سلبية فحسب، فالشيء الدال والوحيد لكل مقولة هو فقدانها التماثل مع غيرها، فهي مقولات تقابلية.

وفي هذه النقطة يرى جاكوبسون أن سوسير يرتكب خطأ خطيرًا في خلط فكرتين مختلفتين، فالمقولات النحوية كيانات نسبية وتحدد معانيها بوساطة نظام كلي لمقولات لغة معينة، وبوساطة دور التقابلات ضمن هذا النظام. فعلى سبيل المثال من الواضح أن المقولة النحوية لصيغة الجمع تفترض مقدمًا وتدل ضمنًا على وجود مقولة مضادة

هي مقولة صيغة المفرد، ولكن ما هو محوري بالنسبة لصيغة الجمع وما يجيز وجودها في اللغة هو قيمتها الحقيقية الخاصة؛ أي تعيين الجمع، ففي التقابل بين كلمة (ليلة) وكلمة (ليالي)، ليس صحيحًا أن هاتين الكلمتين لا تعنيان شيئًا إذا ما أخذتا بصورة منعزلة، وذلك أن لكلمة (ليالي) بالنسبة لجميع الناطقين باللغة العربية دلالة مستقلة ومباشرة على جمع محدد، كما أن لكلمة (قوم) التي ليس لها مقابل مفرد من لفظها دلالة مستقلة على جمع محدد، فعلاقة كلمة (قوم) بالمفرد (شخص) تدخل تحت ما يُسمَّى بظاهرة (الإلحاق)، ويُقصد بها أن تكون الصيغتان على اختلاف تام صوتيًا وتردان في أوثق علاقات الارتباط النحوي. فهذه الظاهرة لها ما يُقابلها في لعبة الشطرنج، فلنتخيل أن واحدًا من أحجار الشطرنج قد فُقِد، فإننا نستطيع أن نستعمل مكانه قطعة من المعدن أو من المطاط أو أيًا مما نرغب في استعماله من أشياء، غير أن علينا أن نتذكَّر أن هذا الشيء الجديد الذي يتخذ شكله المتعين المخصوص سيكتسب في اللغة قيمة القطعة المفقودة، فالقطع التي تُستخدم في لعبة الشطرنج يمكن صنعها من مواد متنوعة واختيار المادة هو اختيار اعتباطي خالص، والشيء الجوهري الوحيد هو القيمة التي تُعزى إلى القطع في اللعبة.

وذلكم هو عين الحال في اللغة، فكل كلمة هي وحدة من وحدات اللغة لها موقعها المخصوص في إطار النظام، وهذا الموقع هو الذي يحدد مفهوم الكلمة، وأحجار الشطرنج إنما تتحرك طبقًا لقواعد مخصوصة لا بد من مراعاتها، ويمتنع على اللاعب أن يقوم بتغيير تحكمي مفاجئ في قيمة القطعة خلال اللعبة. والأمر كذلك في اللغة، فالتوليف الفعلي للصوت من شكل ومفهوم يحدث بطريقة تحكمية نتيجة للمصادفة، ولكنه ما إن يحظى بالثبات حتى يمتنع تغييره تبعًا للمشيئة، وبهذا المعنى تكون كل علامة لغوية تحكمية من جهة وملزمة من جهة أخرى[1].

1. يُنظَر: ياكوبسون، رومان: **ست محاضرات في الصوت والمعنى**، ترجمة: علي حاكم صالح وحسن ناظم، دار الرافدين، بغداد، 2018م، ص95. جاكسون: **بؤس البنيوية (الأدب والنظرية البنيوية)**، ص27، 116.

ومهما يكن من أمر فإن الاختلاف، بوصفه مبدأ من مبادئ لسانيات سوسير، هو الذي تتحدد به خاصية العلامة وكذلك قيمتها ووحدتها، ولئن كان الجانب المتصوري من القيمة اللغوية التابعة لعنصر ما مُتكوِّنًا فقط مما لذلك العنصر من علاقات واختلافات مع سائر عناصر اللغة، فإن هذا الأمر يصح أيضًا بالنسبة إلى الجانب المادي منها، فالذي يهمنا من الكلمة ليس الصوت ذاته، وإنما هو الفوارق الصوتية التي تمكننا من تمييز هذه الكلمة عن جميع الكلمات الأخرى؛ ذلك أن تلك الفوارق هي الحاملة للدلالة، فاللغة لا يتمثل دورها المميز، فيما يتعلَّق بالدلالة، بخلق وسائل صوتية مادية للتعبير عنها، وإنما في القيام بدور الصلة بين الدلالة والصوت، وذلك في ظل شروط تؤدي بالضرورة إلى رسم متبادل لحدود الوحدات، فلا يتكون الجانب المفهومي للقيمة إلا من علاقات واختلافات مع بقية وحدات اللغة، ويمكن قول الشيء ذاته عن جانبها المادي.

فاللغة ليس فيها سوى الاختلافات، والأهم من ذلك أن الاختلاف يقتضي عمومًا وجود حدود ثابتة يقوم بينها، ولكن في اللغة ليس ثمة سوى الاختلافات دون حدود ثابتة، وتبعًا لهذا المتصور فإن الوحدة السلبية المحضة والتعالقية لا تستطيع أن تُحدَّد بذاتها – الشيء المهم الوحيد هو أن تكون مختلفة عن الوحدات الأخرى – ولكن فقط بالعلاقات التي تربطها بوحدات اللغة الأخرى، وإن هذا ليكون كما لو أننا لا نطلب من رموز النسق الشكلي إلا أن تكون متميزة من بعضها بعضًا ومرتبطة فيما بينها بقوانين واضحة بأدائها الوظيفي، إننا نغض الطرف إذًا عن معناها وعن تجليها المدرَك حسًا في الوقت نفسه. فإذا كانت اللغة شكلًا وليست مادة، فإنها لن تكون كذلك إلا لأن وحداتها يجب أن تتحدَّد بالعلاقات التي تبعًا لها نستطيع أن نؤلف فيما بينها، وأن تتحدَّد كذلك بالتمثيل الذي تسمح به، ومن هنا نشأت فكرة تقول:

إفيتش، مليكا: **اتجاهات البحث اللساني**، ترجمة: سعد مصلوح ووفاء فايد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000م، ص216.

إن اللغة تستطيع أن تبقى جوهريًا مطابقة لذاتها، حتى عندما تغير في الوقت ذاته المعاني التي تُعبِّر عنها والأدوات المادية التي تستخدمها[1].

ولهذا فإن الوحدة الصوتية في سعيها الدائب لإحداث الفروقات تبقى عرضة للتغيرات ونهبًا لها، وبناء على ذلك فإن عملية التغير هي تَبَع لمبدأ الاختلاف وهدف من أهدافه لتحقيق التوازن الداخلي لنظام اللغة وشكلها، فالعناصر اللغوية التي تفشل في القيام بدورها في إحداث فرق واختلاف مع العناصر الأخرى المكونة للنظام اللغوي هي عادة ما تكون عرضة للتغير عقب فقدها لهذا الدور؛ لأن ثمة برمجة مسبقة موجودة في نظام اللغة تُغيِّر تلك العناصر عند تلك الظروف من تلقاء ذاتها، ضمن عملية يمكن أن يُطلق عليها اسم: التغير اللغوي المبرمج. وسبب هذه التسمية أن اللغة في تحليلها لشبكة الوحدات المكونة لنظامها لا تبدأ من العناصر المنفردة، وإنما تبدأ من النظام ككل، فالنظام هو المسؤول عن تزحزح العلامة اللغوية في علاقاتها المتشابكة مع العناصر الأخرى، وإذا لم يكن هنالك حاجة للعنصر اللغوي عقب تكوُّن جميع التشابكات اللغوية للنظام، فإن ذلك العنصر لا يبقى طويلًا.

وتبعية التغير اللغوي لمبدأ الاختلاف غير مباشرة، لتوسط مبدأ الاعتباطية بينهما، فعندما يقتضي مبدأ الاعتباطية بأنه لا وجود لصورة صوتية تكون ملائمة أكثر من غيرها لأداء ما وضعت لأدائه، فإنه يفسح المجال أمام التغيرات الصوتية لتمضي في طريقها دون أن يعترضها شيء، سوى ما يفرضه مبدأ الاختلاف بأنه لا بد أن تحافظ تلك التغيرات اللغوية على شرطه المسبق الذي يقتضي في نهاية المطاف بأنه لا يمكن لأي جزء من أجزاء اللغة أن يقوم إلا على عدم مطابقته لبقية الأجزاء الأخرى. فالتغير اللغوي إذًا دليل على تعالق مبدأَيْ الاعتباطية والاختلاف؛ فبما أنه يستحيل أصلًا على عنصرين مثل (أ) و(ب) أن يبلغا على صورتيهما تلك – أي كل على حدة – مجال وعينا وإدراكنا؛ إذ إننا لا ندركهما دومًا إلا في صورة مقابلة أحدهما

1. يُنظَر: ديكرو: **القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان**، ص45.

للآخر على النحو التالي: أ / ب ؛ لذلك بالذات كان كل عنصر منهما قابلًا للتغيُّر حسب قوانين لا تمت إلى وظيفته الدلالية بصلة(1).

فالاعتقاد بالاعتباطية في شكله الأكثر حدة لا يتأسس على قطع الواقع الصوتي أو الدلالي بواسطة اللغات المختلفة، ولكنه يتأسس على فكرة مفادها أن الطبيعة العميقة للعناصر اللسانية هي طبيعة شكلية محضة، وإن هذه الأطروحة لتقوم على التأكيد بأن الوحدة اللسانية تتكون قبل كل شيء من العلاقات التي تُقيمها مع الوحدات الأخرى من اللغة ذاتها، والوحدة من خلال هذا المنظور لا تستطيع أن تُحدَّد إلا بالنسق الذي تُشكِّل جزءًا منه. ولهذا فإنه إذا كان كل عنصر يشتمل في مركزه بالذات على مرجع للنسق اللساني الذي يُشكِّل جزءًا منه، فإن اعتباطية كل لغة من اللغات لن تكون ظاهرة مُحتمَلة، ولكن ظاهرة ضرورية ترتبط بالتحديد نفسه للواقع اللساني(2).

3. مبدأ القيمة:

يُؤدِّي مبدأ القيمة دورًا محوريًا في لسانيات سوسير، فهذا المبدأ يؤكد فكرة سوسير عن النظام، ويجعل عيوب المنهج الذري للنحاة الجدد أكثر وضوحًا(3). فوجود مجموعة بشرية ما، كما يقول سوسير، لَهو أمر ضروري لوضع عدد من القيم ليس لوجودها من مُبرِّر إلا في استعمالها النابع من ارتضاء عموم الناس لها، أما الفرد فإنه عاجز وحده عن أن يضع أي واحدة من هذه القيم أو أن يُغيِّر فيها، فالقيم تظهر في مجموع النظام الذي يُشكِّلها، وليس في العناصر المفردة التي تحملها، وهذا ما يجعلنا نفهم سبب قدرة الظاهرة الاجتماعية بمفردها على إنشاء نظام لغوي ما. والصفة الأساسية لمفهوم القيمة هي أنها لا تتضمن عناصر مفروضة عليها من الخارج، وكل ما يصيبها من

---

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص180 - 185.

2. يُنظَر: ديكرو: **القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان**، ص300، 301.

3. يُنظَر: بارتشت: **مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي**، ص105.

تغيُّرات يُعدُّ من قبيل التعديل في نظام اللغة الداخلي، واعتباطية العلامة هي التي تجعل مفهوم القيمة غير فاقد لهذه الصفة الأساسية[1].

ولا تستوي قيمة العلامة ودلالتها، فالقيمة مشروطة من النظام الداخلي للغة، وتشمل الحد بين كل العلامات اللغوية الأخرى في النظام ذاته، وكما أن العلامة تُحَدُّ بأنها تلك التي تكون مختلفة عن العلامات الأخرى، فإن القيمة أيضًا تُحَدُّ دائمًا بشكل سلبي بأنها قيمة فارقة. وعلى هذا النحو يُشكِّل مبدأ القيمة مع مبدأ الاختلاف الأساس الذي تقوم عليه مقولة سوسير الشهيرة: (اللغة شكل وليست مادة)، وكونها شكل يعني أنها نظام من التقابلات التي تحد القيم، فمادة اللغة تتقهقر خلف شبكة العلاقات التي تحكمها. والبنيوية تتمسك بهذه المقولة البرنامجية، وهي أنها تدرس العلاقات القائمة بين عناصر في نظام يشترط كل منها وجود الآخر، وليس بين عناصر كل منها مستقل بذاته. وباختصار ليس هنالك قيمة دون اختلاف، واللغة التي تتشكَّل من علامة واحدة هي لغة مستحيلة؛ لأن علامتها الواحدة يمكن أن تُطلَق على كل شيء، ولا يمكنها أن تُميِّز شيئًا عن سواه، وهي تحتاج إلى علامة واحدة أخرى على الأقل حتى تتحدَّد قيمتها[2].

ولهذا يُشير سوسير إلى ضرورة التمييز بين (قيمة) العنصر و(دلالته)، فأوَّل ما يتبادر إلى أذهاننا عادة عندما نذكر قيمة العنصر، هو بالذات تمثيله لفكرة ما، وفي هذه الميزة مظهر من مظاهر القيمة اللغوية، إلا أن ذلك لا يعني أن كلمة (قيمة) مرادفة لكلمة (دلالة)، مع سهولة الخلط بينهما، لا سيما أن هذا الخلط ليس ناتجًا عن تشابه الكلمتين بقدر ما هو ناتج عن لطيف التمييز الذي تُشيران إليه. فالقيمة إذا اعتُبرت من حيث مظهرها، هي بلا شك عنصر من عناصر الدلالة، ومن العسير

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص174.
2. يُنظَر: بارتشت: **مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي**، ص105. ستروك، جون: **البنيوية وما بعدها (من ليفي شتراوس إلى دريدا)**، ص15.

جدًا أن ندرك كيف تتميز الدلالة عن القيمة مع كونها في الآن نفسه خاضعة لها، ومع ذلك فمن اللازم توضيح هذه المسألة وإلا انحصرت اللغة في مجرد قائمة من الألفاظ[1].

وهنا يطرح سوسير بعض الأمثلة للتمييز بين مصطلح (القيمة) ومصطلح (الدلالة)، فلئن كان للكلمة الفرنسية mouton؛ أي: (خروف) الدلالة نفسها التي للكلمة الإنجليزية sheep، فإنه ليس لها القيمة نفسها، وذلك لأسباب عديدة، منها بالخصوص أنهم يُسمُّون في الإنجليزية القطعة من اللحم تُطبخ وتُقدَّم للآكلين mutton لا sheep، فالاختلاف بين sheep وmouton من حيث القيمة راجع إلى أن لهم في الإنجليزية بإزاء كلمة sheep كلمة أخرى، وليس الأمر كذلك بالنسبة إلى الكلمة الفرنسية. فالكلمة يمكنها أن تُعطي دلالة بشكل إفرادي من خلال ربطها بفكرة أو مفهوم، أما قيمة الكلمة فتعتمد على الكلمات الأخرى التي حولها في اللغة، فقيمة كلمة (أحمر) في اللغة العربية تُحدَّد بتباينها مع كلمة (بني) و(برتقالي) و(أصفر) و(بنفسجي) إلخ، ولذلك فإن اللغة التي لديها كلمة واحدة فقط للون (البرتقالي) و(الأصفر)، لا يمكنها أن تمتلك كلمة مساوية بالضبط في قيمتها للكلمة العربية (أحمر)، وبالتالي فإنْ كان للكلمة دلالة تتحدد باقترانها بمفهوم، فإن لهذه الكلمة أيضًا قيمة تتحدد بدورها في إطار كلمات أخرى.

وفي نطاق اللغة الواحدة تُحدَّد جميع الكلمات المعبِّرة عن أفكار متقاربة بعضها من بعض من حيث القيمة، فمترادفات من قبيل (هاب) و(خشي) و(خاف) هي تنويعة لقيمة واحدة، فليس لكلمة منها قيمة خاصة بها إلا بتقابلها مع بعضها، ولو انعدمت كلمة (هاب) لانتقل محتواها إلى منافستيها، فليس للكلمة الواحدة حدود ثابتة. وكأن مفهوم القيمة يوحي دائمًا بمعنى مؤجل لكل علامة، فالعلامة اللغوية بطابعها الحركي لها معنى مؤجل دائمًا ما يتم تجاوزها نحوه من غير أن تحتويه أبدًا، ولا تدل كل واحدة

---

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص175.

منها على محتوى إلا بالرجوع إلى مجموع علامات النظام. وبذلك يحفظ مبدأ القيمة توازن أي نظام تَتعرَّض عناصره للتغير أو الاندثار، فتغير العنصر ليس سوى تنويع في عناصر النظام، وهذا التنويع يمكن استبداله بأي تنويع آخر دون خسارة أو فائدة تُذكر، فلا ينجر عن عملية التغير سوى تكرار للقيمة السابقة، وهكذا يحفظ مبدأ القيمة توازن النظام.

فالفكر بدون علامة لغوية تُشير إليه هو شيء نفسي محض، وكما يذهب سوسير، ففكرنا في وجوده النفسي، دون التعبير عنه بكلمات، ليس سوى كتلة لا شكل لها ولا معالم، وطالما اتفق الفلاسفة وعلماء اللغة على أننا لا نستطيع أن نميز تمييزًا واضحًا وقاطعًا ومتسقًا بين فكرتين دون مساعدة علامات اللغة، فالفكر من غير لغة ليس سوى سديم مبهم غائم الحدود. ومن هنا يأتي دور العلامة اللغوية في رسم حدود الفكرة التي تشير إليها، وقد تشترك معها علامات أخرى في هذا الدور كما ظهر في المثال السابق، فتكون لكل علامة دلالة مستقلة بذاتها وقيمة متعارضة مع العلامات الأخرى ضمن الحقل الدلالي الواحد. ولا يقف الأمر عند هذا الحد، فقد تُحمَّل علامة محورية قيمة كبرى تكون جماعًا للقيم الصغرى التي تتوزعها العلامات الأخرى ضمن الكتلة الدلالية الواحدة، وربما تكون هذه الكلمة هي (خاف) في المثال السابق، فيكون لها قيمة كبرى تَظْهر من خلال تعارضها مع الحقول الدلالية الأخرى المجاورة لمجموعتها. إذًا فالذي يُكشف لنا في جميع هذه الحالات ليس جملة من الأفكار الموجودة سلفًا، فما من شيء مميز قبل ظهور اللغة، وإنما هي قيم نابعة عن النظام الداخلي للغة، فقولنا: إن القيم توافق متصورات ذهنية، هو قول تقديره أن تلك المتصورات تخالفية محضة، لا تُعرَّف إيجابيًا بمحتواها، بل تُعرَّف تعريفًا سلبيًا بما لها

من علاقات مع بقية عناصر النظام الأخرى، فأدقُّ خصائص المتصوَّر الذهني كونه يُمثِّل ما لا تُمثِّله المتصوَّرات الأخرى[1].

ويلاحظ سوسير بطريقة ذكية أن جميع القيم، حتى تلك التي نجدها خارج ميدان اللغة، تتكوَّن دائمًا من عاملين: أولًا: شيء مخالف يمكن إبداله مقابل الشيء الذي نريد تحديد قيمته، وهو ما يُسميه جاكوبسون علاقة التغاير. وثانيًا: أشياء متماثلة يمكن مقارنتها بالشيء الذي نحن بصدد النظر في تحديد قيمته، وهي ما يُسميها جاكوبسون علاقة التجانس. وهذان العاملان ضروريان لوجود قيمة من القيم؛ من ذلك أنك إذا أردت أن تُحدِّد قيمة قطعة نقدية ذات خمسة فرنكات مثلًا، وجب أن تعرف أمرين اثنين: الأول أن يكون بإمكانك إعطاؤها مقابل كمية معينة من شيء آخر مختلف عنها كالخبز مثلًا، والثاني: أن يكون بإمكانك مقارنتها بقيمة مماثلة من نفس نظامها كالقطعة ذات الفرنك الواحد، أو بعملة من نظام نقدي آخر كالدولار أو غيره.

وكذلك الشأن بالنسبة إلى الكلمة، فيمكن تعريفها بشيء مختلف عن طبيعتها؛ أي بفكرة، وهي واقع غير لساني، إنه واقع يُبلِّغه توسط المدلول، لكنه أيضًا غريب عن المدلول قدر غرابته عن الدال، وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن نقارنها بشيء آخر مماثل؛ أي بكلمة أخرى، وذلك لأن التنظيم العام للغة يقيم علاقات ثابتة بينها وبين الكلمات الأخرى، وقدرتها على التدليل مشروطة تمامًا بهذه العلاقات. فقيمة الكلمة إذًا تظل متغيرة وغير محددة طالما اقتصرنا على ملاحظة أنه يمكن تعويض تلك الكلمة بمتصور ذهني ما؛ أي أن لها دلالة ما، وينبغي بالإضافة إلى ذلك أن نقارن تلك الكلمة بالقيم المماثلة؛ أي بالكلمات التي يمكن أن تقابلها، ولا يمكن أن نُعيِّن محتوى

---

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص177. ميرلو بونتي، موريس: **تقريظ الفلسفة**، ترجمة: قزحيا خوري، منشورات عويدات، بيروت، 1983م، ص70. ولسون، برندان: **الفلسفة ببساطة**، ترجمة: آصف ناصر، دار الساقي، دمشق، ط2، 2010، ص193.

الكلمة تعيينًا حقيقيًا إلا بالاستعانة بما يوجد خارجها، فكلما كانت الكلمة جزءًا من نظام ما، فهي لا تكتسي دلالة فحسب، بل تكتسي أيضًا وبالخصوص قيمة، وهذا أمر جد مختلف[1].

فهنا يُعبِّر سوسير عن رؤيته الأساسية في قدرة النقود على تفسير التشابه المدرك عقليًا بينها وبين اللغة، فكلاهما تعوزهما القيمة، وإن بشكل مختلف، فلكي تُحقق قيمة النقود غايتها، فإنها يجب أن تكون متساوية لدى الأفراد ومستقلة عنهم. وأما قيمة العلامة اللغوية فهي وإنْ لم تلتزم بالشرط الأول إلا أنها مستقلة داخل نظام اللغة عن الذات الناطقة، فتغير قيمة العلامة اللغوية مرتبط بتبدُّل علاقاتها مع العلامات الأخرى داخل النظام، والقول بقدرة الفرد على إحداث تغيير في قيمة علامة ما، يُشبه القول بقدرة هذا الفرد على إحداث تغيير في قيمة النقود في إمبراطورية معينة، فكما أن النظام الاقتصادي هو المتحكم في قيمة النقود، فإن نظام اللغة والمبادئ التي تُحرِّكه هو المتحكم في قيمة العلامة اللغوية.

والجمع بين اللغة والعملة ليست علاقة ارتباط جديدة أتى به سوسير، فقبله انقسم العلماء والفلاسفة إلى فريقين، فريق لا يوافق على تشبيه اللغة بالنقود، ويرى أن أصول المفهوم لا توجد خارج مادة العلامة اللغوية، ولذلك تفقد العلامة اللغوية قيمتها داخل النظام ولا تحتفظ سوى بدلالتها المفردة، وماركس هو المثال البارز لهؤلاء، فالعقل حسبما يرى محكوم بلعنة تأثره بالمادة. وفريق آخر يرى أن النقود واللغة موضوعان يتسم البحث فيهما بدرجة من العمق والتجريد، توازي عمومية استعمالهما، وهما مرتبطان أحدهما بالآخر بشكل أقوى مما هو متصور، ونظرية أحدهما تُفسِّر نظرية الآخر، فهما يقومان على أسس مشتركة[2].

---

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص176. ياكوبسون: **ست محاضرات في الصوت والمعنى**، ص101. ديكرو: **القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان**، ص38.

2. يُنظر: كولماس، فلوريان: **اللغة والاقتصاد**، ترجمة: أحمد عوض، الكويت، سلسلة عالم المعرفة (263)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000م، ص9 – 11.

ولكن مثل هذه الأقوال قد أُلقيت على عواهنها حتى جاء سوسير وفصَّل بدقة كيف يمكن لنظرية النقود أن تُفسِّر نظرية اللغة، فكما أن قيمة النقود لا تقوم على تجسُّدها المادي، فإن العلامات أيضًا لا تستمد قيمتها من طبيعتها المادية باعتبارها سلسلة من الأصوات، وإنما تستمدها من موقعها داخل النظام. ولئن بدت اللسانيات متأثرة بنظرية النقود فيما يتعلَّق بمبدأ القيمة، فإن سوسير قد استطاع أن يجعل من مبدأ القيمة مفهومًا ألصق بنظام اللغة، من خلال بيانه أن العلامة اللغوية قادرة على التعبير عن كل أنواع القيمة، والأمر ليس كذلك بالنسبة للنقود، ففي نظر الناس "تظل القيمة الاستعمالية للمعدن النفيس هي السائدة، وهذا الأمر يُخفي وظيفة النقود بوصفها معيارًا عامًّا لكل القيم، وهو المعيار المستقل تمامًا عن قيمة المعدن في الصورة التي يظهر بها، فلا تزال الوظيفة الثنائية للعملة بوصفها بديلًا وقيمة بفضل طبيعتها المادية تتجسد في العملات التي تُلبس كحُلي"[1].

ولهذا فإن مفهوم (الاختلاف) الذي تسعى إليه اللغة وتطلبه دائمًا ينبني على الاتحادات والفروق التي تحكم عناصر اللغة ووحداتها، ومفهوم الاختلاف له ارتباط مباشر بمفهوم القيمة، الذي يلعب دورًا أساسيًا في المحافظة على توازن النُّظم العلاماتية أمام التحديات التي تفرضها ظواهر التغيُّر بجميع أشكالها ومستوياتها. ويمكن فهم ذلك بمقارنة أخرى بلعبة الشطرنج – وعادة ما يفعل سوسير ذلك ليتسنَّى له أن يوضح أفكاره بطريقة تتسم بالمباشرة والحيوية – ولنأخذ قطعة هي (الفرس)، فهل هو بمفرده عنصر من عناصر اللعبة؟ من المؤكد أنه ليس كذلك، ألا ترى أنك إذا اعتبرت منه جانبه المادي المحض، وأخرجته من مربعه في الرقعة، وعزلته عن بقية قيود اللعبة، أضحى لا يُمثِّل شيئًا في نظر اللاعب، ولا يُصبح عنصرًا حقيقيًا ملموسًا إلا متى استعاد قيمته والتحم بها، وهبْ أن تلك القطعة أصابها عَطَب أو ضاعت أثناء اللعب فهل يمكن تعويضها بقطعة أخرى معادلة لها؟ أجل ولا يمكننا أن نعوِّضها بفرس آخر

1. كولماس: **اللغة والاقتصاد**، ص9.

فقط، بل إنه من المتاح استعمال شكل آخر لا يشبه الفرس في شيء، ومع ذلك نعتبره والفرس شيئًا واحدًا شريطة أن تُسنَد إليه القيمة نفسها.

فكل حجر من أحجار الشطرنج له قيمته الخاصة تبعًا لقواعد اللعبة، غير أنه في سياق اللعبة تحتل هذه القطع مواقع مختلفة في نسبة بعضها لبعض، وتمنحها المواقع قيمًا جديدة، فهنالك فرق على سبيل المثال بين أن يحتل البيدق موقعًا يمكنه من أن يهاجم قطعة أخرى وبين أن يكون موقعه خارج خطوط القتال، كذلك تتحدَّد القيمة المتعينة لوحدات اللغة باستعمالها الواقعي. فعلى سبيل المثال يلاحظ أن الوحدة A في اللغة الإنجليزية لها قيمة تواصلية واحدة بوصفها أداة للتنكير، وقيمة أخرى إذا ما استعملت استعمال وحدة من وحدات السوابق في مثل Amoral. فنحن نلاحظ إذًا في نطاق النُّظُم العلاماتية مثل نظام اللغة أنه مع كبر حجم التغيرات التي تطال عناصرها ووحداتها، فإن مفهوم القيمة، يبقى محافظًا على توازن العناصر وترابطها ببعضها بعضًا حسب قواعد معلومة[1]. فالقيمة الحالية لأية قطعة في الشطرنج تعتمد على القطع الأخرى إلى حد ما، كما أن تحريك قطعة واحدة أو سقوطها لا يُغيِّر مصيرها وحدها فحسب، وإنما يُعيد تقويم شبكة العلاقات القائمة بين القطع بكاملها. وهذا ما ينطبق على اللغة تمامًا، فلو تغيرت علامة من العلامات أو سقطت من النظام نهائيًا، لأعاد مبدأ القيمة عندئذ تنظيم شبكة العلاقات آليًا ليحفظ توازن النظام بسد الفراغ الناشئ.

فسوسير يدعونا في دراسة عملية التغير اللغوي لأن ننطلق من الكُل لكي نرصد بواسطة التحليل مدى التغيُّر الذي أصاب النظام بأكمله، وبالتالي فإن التزحزحات التي تُصِيب اتحاد دال عنصر ما بمدلوله، مهما بلغ شأوها، فإنها لا تعدو أن تكون ظواهر منفردة ليس لها أثر يُذكَر في النظام الذي ينتمي إليه ذلك العنصر. فمفهوم

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص170. سامسون، جفري: **مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)**، ترجمة: محمد زياد كبة، جامعة الملك سعود، الرياض، 1417هـ، ص21.

القيمة يُبيِّن لنا أنه من فادح الوهم اعتبار عنصر معين مجرد اتحاد صوت ما بمتصوَّر ما، ففي تعريفنا له على هذا النحو عزل له عن النظام الذي ينتمي إليه، وظن بأنه يمكننا أن ننطلق من العناصر فنجمعها وبجملتها نبني النظام، فالخصائص التي يتصف بها نظام ما هي ليست خصائص عناصره؛ إذ يمكن بناء مبنى مربع الشكل، يرتفع أربعين قدمًا، بلبنات مستطيلة الشكل، لا يزيد طولها عن إنشات تسعة. بل إنه ينبغي على العكس أن ننطلق من كُلٍّ متضامن لكي نحصل بواسطة التحليل على ما يضمه من عناصر، فالكل يوجد قبل وجود أجزائه، وإن لم نفعل ذلك فإن اللغة لا تعود تُمثِّل نظامًا دقيقًا محكم البنيان، وإنما تُصبح قائمة من ألفاظ هي نهب لكل تغيُّر يفتقر إلى التوازن[1].

خاتمــة:

لقد انتهى هذا الفصل إلى أن القوى الفاعلة الموجِّهة للنظام اللغوي هي من أكثر المبادئ أهمية في لسانيات سوسير الداخلية، فهي تُخبرنا بدرجة أكبر مما يمكن معرفته عن حقيقة نظام اللغة، ويبدو أثرها الفاعل في الكشف عن سير عملية التغير اللغوي. فعندما يزداد تعقيد عوامل التغير، ويتبين للدارس أن هنالك قوى فاعلة وضمنية تتحكم في سيرورة اللغة، فإن القوى الذاتية الموجِّهة لنظام اللغة تأتي في المقدمة بشكل أكثر قوة، وتنتفي كل الظروف الخارجية التي لا تمت لنظام اللغة بصلة. وهذه القوى بعضها كان غير معروف قبل سوسير وبعضها الآخر معروف إلا أن قيمته محدودة، ومع لسانيات سوسير أصبحت هذه القوى توليفة مجتمعة لتوجيه تغير نظام اللغة وحفظ توازنه، فعملية التغير اللغوي تبدو اليوم أكثر تحديدًا ووضوحًا من ذي قبل.

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص174.

والنتيجة بالغة الأهمية التي يمكن أن نصل إليها هي أن اللغة ليست نظامًا ثابتًا، وإنما هي علامات اعتباطية متزحزحة وعناصر دائمة التحول، إنها نظام من العلاقات بين عناصر يحكمها الاختلاف، وهذه العناصر قيمتها ليست في ذاتها، بل في ما يقابلها من عناصر أخرى، فقيمتها تكمن في موقعها بالنسبة لكامل النظام، وهذه القيمة متغيرة لعدم وجود ما يمسك بها أو يُثبِّتها. وهكذا وفي داخل اللغة أو بالضبط في ثنية علاقات الاقتران تولد الإمكانية الحقيقية واللامحدودة للتغير اللغوي، فالتغير في جذوره ليس حركة تقع من خارج نظام اللغة، وإنما هو نتيجة لتعديل علاقات النظام الداخلي للغة، فمبادئ هذا النظام هي بمثابة قوى ذاتية تُسيطر على عملية التغير وتمنع من أن تكون هذه العملية متعلِّقة برغبة المتكلم أو بأي ظروف أخرى طارئة.

ومن ثَمَّ فإن التغير اللغوي لا يتم عن طريق الهدم والإخلال بالنظام من الخارج؛ بأن تدفع ظروف طارئة إلى أن يحل نظام مكان آخر، بل يكون عبر تعديل في شبكة العلاقات التي تجمع عناصر النظام، فهو تعديل جزئي في العلاقات الداخلية، وليس كارثة عامة تجلبها ظروف منعزلة وطارئة على النظام اللغوي، فالنظام اللغوي له منطقه الداخلي الذي يأبى الانقياد لتطبيق أي عامل خارجي، فهو الذي يضع المبادئ الأساسية الملائمة له. وقد تمسَّك سوسير بهذا المنهج وقدَّم تصورات دقيقة لعوامل التغير اللغوي غير مسبوقة، ولا تزال هذه النظرات ذات قيمة معتبرة حتى يومنا هذا.

فالنظر إلى الظروف الخارجية على أنها القوى الوحيدة والأكيدة التي تُوجِّه عملية التغير اللغوي يجعل منها عملية جزافية تقع على نحو تصادفي أو عشوائي، وهذا ما جلب لها سخرية حادة جرت بها أقلام بعض العلماء من نحو قول أحدهم: (إن سبب التغير في اللغات يُشبه دواعي تركيب زعانف للسيارات في عام ونزعها في العام التالي)، أو قول الآخر: (إننا لا نستطيع أن نقول في أسباب تغير اللغة أكثر مما نستطيع قوله بشأن اشتمال السترة على ثلاثة أزرار في عام، ثم على زرين في العام التالي). وهكذا تكون الدراسة قد كشفت أن الدور الكبير لسوسير يكمن في القضاء

على هذه النظرة السطحية المسيطرة على عوامل التغير اللغوي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، مؤكدًا أن هنالك قوى داخلية تقود عملية التغير اللغوي برمتها، وهي أشبه بنزعات أو ميول متأصلة في كل لغات العالم، تُستثار من مبادئ فاعلة للنظام الداخلي للغة.

فالتغير اللغوي ليس جزافيًا أو عشوائيًا، والسبب في ذلك يعود إلى طبيعة القوى الثابتة التي تُنظِّمه وتجعله على قدر كبير من التكرار والتشابه في جميع لغات العالم، فضلًا عن أن ارتباط هذه القوى بالنظام الداخلي للغة يجعل النظام التركيبي لمفردات اللغة، بوصفه مظهرًا خارجيًا، بمنأى عن تأثيرها، ويمنع من أن يصل أثرها إلى فقدان اللغة لسماتها الأساسية التي تُنظِّم مكوناتها المختلفة. ولو كان التغير اللغوي جزافيًا ويقع كيفما اتفق، إذًا لانهار نظام اللغة برمته وتحوَّل إلى ركام من الوحدات العشوائية، فمع كون العلاقة التي تربط الدال بالمدلول – على مستوى العلامة – علاقة اعتباطية إلا أن علاقة العلامة بغيرها من العلامات – على مستوى التركيب – ليست عشوائية.

وبذلك يمكن أن ندفع عن سوسير سمة التناقض التي تبدو في مقولة: (إن نظام اللغة قائم على المبدأ اللاعقلاني لاعتباطية العلامة)، وقوله بنظامية اللغة وهي شيء عقلاني ومُبرَّر، فعندما نفصل بين النتائج الداخلية والنتائج الخارجية للسانيات البنيوية، فلا يعود هنالك مأزق يتهدَّد هذا النظام، فاللغة على المستوى الداخلي هي نظام طبيعي من علاقات الفوضى، يحاول العقل الإنساني أن يُدخل فيها القليل من التنظيم، الذي هو تصحيح جزئي للوضع، وفي ذلك يكمن دور ما هو مُبرَّر نسبيًا. وهي على المستوى الخارجي تركيب من العلامات، بمقدور العقل أن يُدخِل عليها مبادئ النظام والانتظام، فقواعد التركيب مع كونها لا ترتبط بتقييدات مُسبقة تُمثِّل معيارًا يُميِّز بين ما هو نحوي وما ليس بنحوي، فهي مع ذلك تُعدُّ قواعد مُفسَّرة، وليست مُفسِّرة؛ لأن الممارسة ينبغي، كما يقول فتجنشتاين، أن تتحدَّث عن نفسها،

وفي ذلك يكمن دور ما هو مُبرَّر كليًا، وإذا لم يكن الأمر كذلك فإن اللغة ستخرج برمتها عن السيطرة ويكون مآلها إلى الانهيار.

ومن الأمور التي تُحيِّر اللساني ذلك الإقرار بأن اللامنطقي ضروري للغة، وأن كثيرًا من النظام الداخلي للغة يصدر عن علاقات غير مُبرَّرة، فما هو غير مُبرَّر يحتل موقعًا راسخًا داخل نظام اللغة، وهو الأمر الذي يجعلنا لا نستطيع تخيل نظام للغة دون وجوده، والبسطاء وحدهم هم الذين يمكنهم أن يعتقدوا أنه بالإمكان تحويل اللغة البشرية إلى لغة طبيعية؛ أي محكومة بالضرورة والتبرير، ولو حصل مجرد الاقتراب من هذه الغاية في يوم ما فلكم سيكون هنالك من الأشياء التي سيتم خسرانها، فالإنسان مهما أولع بالضروري والمبرَّر فهو، كما يرى نيتشه، محتاج من حين إلى آخر أن يعود إلى علاقته اللامنطقية الأساسية بكل الأشياء، وكيف يتسنَّى له ذلك إذا كانت أداته منطقية؟

الفصل الرابع

العوامل المُوَجِّهة للتغيُّر اللغوي في اللسانيات الخارجية

مقدّمــة:

لقد بدأت لسانيات ما بعد المنتصف الثاني من القرن العشرين تُعِير دراسة عملية التغير اللغوي عناية متزايدة كردَّة فعل على النماذج الشكلانية المسيطرة، تلك النماذج التي كان موضوعها هو اللسان المصفَّى من أي شوائب اجتماعية أو تاريخية أو ثقافية، ذلك اللسان الذي يُحدِّده مفهوم النظام. والاستغراق في مثل هذا التجريد، كما ترى، من شأنه أن يحجب واقع الألسنة كأنظمة دينامية بفعل الاستعمال. وتذهب هذه اللسانيات إلى أن دراسة عملية التغير لا تتعارض بأي شكل من الأشكال مع مفهوم النظام، ونَفْي مثل هذا التعارض يجعل من إمكانية دراسة عملية التغير من خارج نظام اللغة أمرًا مُتاحًا، وما اعتماد هذه اللسانيات على الظروف الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية وغيرها سوى دليل واضح على ذلك.

وهو ما يتنافى مع الأُسس العلمية التي قامت عليها اللسانيات البنيوية مع بدايات القرن العشرين، فقد تساءل سوسير عن الأشياء التي تقوم عليها ضرورة التغير، وذهب إلى وجوب النظر في عوامل التغير وتمييز بعضها من بعض، وأنْ يُنظر في تَنوّعها لإدراك مدى ضرورتها. فأسباب استمرارية اللغة هي مبدئيًا في متناول الملاحِظ، وليس الأمر كذلك بالنسبة إلى عوامل التغير وأسبابه عبر الزمن، فالزمن ينال من كل شيء فيُغيِّره، ولا مُبرِّر إذن لعدم خضوع اللغة لهذا الناموس الكوني[1].

وعندما ميَّز سوسير بين اللسانيات الداخلية واللسانيات الخارجية أراد من ذلك التمييز أن يُبيِّن أن عملية التغير اللغوي تنتسب إلى اللسانيات الداخلية، وأن هذه العملية بكُلِّيتها تُحرِّكها مبادئ ذاتية، هي كالقوى الثابتة التي تُوجِّه نظام اللغة وتحفظ توازنه في آن معًا. وما قيل بأن هنالك عوامل ثقافية واجتماعية وسياسية ...إلخ، تُؤثِّر بشكل حصري في تغير اللغة ليس دقيقًا، فمثل هذه العوامل لدى سوسير تَتْبَع

1. يُنظَر: دي سوسير، فردينان: **دروس في الألسنية العامة**، تعريب: صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، تونس، 1985م، ص123.

اللسانيات الخارجية، وإنْ كان لها من تأثير في تغير اللغة فهو تأثير مُتقطِّع وبسيط، فهي ليست سوى ظروف طارئة لا يُشكِّل وجودها شيئًا يُذكَر في عملية التغير اللغوي إذا ما قورن بأثر المبادئ الذاتية الموجِّهة لهذه العملية[1].

وبالرغم من هذا التمييز المنهجي المبكِّر، إلا أننا لا نجد هنالك أي نزاع نظري في الوقت الحاضر بين من يُريد أن يُفسِّر عملية التغير اللغوي من وجهة نظر واحدة، كأنْ يرى أن المبادئ الذاتية هي السبب في تغير اللغة فقط، أو أن يُفسِّر العملية مبرزًا الظروف الخارجية دومًا. فاللسانيات البنيوية تتحدَّث بكل تقدير عن المبادئ الذاتية لتغير اللغة: (مبدأ الاعتباطية، ومبدأ الاختلاف، ومبدأ القيمة)، غير أننا نجد أيضًا أصواتًا أخرى تتحدَّث عن حالات تكون فيها المبادئ الذاتية عديمة الفاعلية، فتذهب إلى أنه مَهْما رُفِع من شأن تلك المبادئ، فإنها لن تصل إلى أن تكون مجموعة وصفات تسمح بتفسير كل شيء انطلاقًا من أي شيء[2].

ولهذا فقد حصرت تلك الأصوات عملية التغير اللغوي في الظروف الخارجية، وجعلت منها عوامل تَتَّحِد لتخلق شدَّ أوتار بين ما يُسمِّيه المنظِّر اللساني والناقد الأدبي الروسي (ميخائيل باختين 1895م – 1975م) بـ(قوى اللغة الجاذبة) و(قوى اللغة الطاردة). فباختين هو القائل بأن التجانس اللغوي الذي يفترضه معظم اللغويين والفلاسفة وفقهاء اللغة ليس إلا بناء أيديولوجيًا، يتعلَّق بتطوُّر الدول الأوروبية وعملها على تأسيس هوية وطنية بواسطة لغة مشتركة يُشار إليها باسم واحد: كالألمانية والفرنسية والروسية والإيطالية. وفي الواقع ليس هنالك علاقة بين فكرة اللغة الموحَّدة واستعمال اللغة الفعلي[3].

---

1. يُنظَر: سوسير، **دروس في الألسنية العامة**، ص 45 – 47.

2. يُنظَر: مونان، جورج: **علم اللغة في القرن العشرين**، ترجمة: نجيب غزاوي، وزارة التعليم العالي، دمشق، 1982م، ص248.

3. يُنظَر: دورانتي، ألسندرو: **الأنثروبولوجيا الألسنية**، ترجمة: فرانك درويش، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2013م، ص136.

وقد سعى هذا الفصل إلى تناول أهم القوى الجاذبة التي تحافظ على استقرار اللغة وتُخفِّف من سرعة تغيرها، وتمثَّلت هذه القوى في ثلاث مؤسسات أساسية، وهي: المؤسسة العلمية، والمؤسسة الثقافية، والمؤسسة السياسية. فهذه المؤسسات جميعها أسهمت، بوظائفها المتراتبة بعضها إِثْر بعض، في خلق بيئة آمنة تحفظ للغة توازنها وتُضفي عليها شيئًا من الثبات النسبي؛ لتبقى اللغة محافظة على وظيفتها الجوهرية، وهي أن تظل أداة صالحة للتواصل والتفاهم بين الجماعات البشرية. والدراسة وهي تُطلِق على هذه القوى الجاذبة اسم (مؤسسات)، فإنها تُجاري تقليدًا لسانيًا سار عليه بعض الباحثين المعاصرين(1).

وقد استقت الدراسة مُحدِّداتها، وهي تبني موضوعها، من اللسانيات التقليدية واللسانيات الحديثة على حدّ سواء، واستعانت في تصنيف مادتها بنموذجين: نموذج سوسير الذي يُميِّز بين مواضيع اللسانيات الداخلية واللسانيات الخارجية، ونموذج باختين الذي يُميِّز بين قوى اللغة الجاذبة وقوى اللغة الطاردة. ومن الجدير ذكره أن الباحث وهو يتتبع أثر هذين النموذجين في تصنيف عوامل التغير اللغوي ومعالجتها، لم يقف على دراسة عربية قامت باستثمار هذا التحديد المنهجي الدقيق، فمعظم الدراسات التي تتناول قضايا تغير اللغة وتطورها تخلط بين مواضيع اللسانيات الداخلية والخارجية وبين قوى اللغة الجاذبة والطاردة خلطًا بائنًا، ومن هنا كان لزامًا على الباحث أن يُفرِد هذه الصفحات لمعالجة جوانب متنوعة من عوامل التغير الخارجية ضمن مقاربة مُحدَّدة نظريًا باللسانيات الحديثة، وزمنيًا بالفرضيات والمناويل النظرية التي سادت خلال فترة القرن العشرين، ولذا فإن هذه الدراسة غير معنية بالمعالجة اللسانية التطبيقية، ومن ثَمَّ فإنها دراسة تندرج في تاريخ العلم وليس راهنه.

وبالاتّكاء على المنهج الوصفي التحليلي، حاولت الدراسة، ضمن أهدافها المتعددة، الإجابة عن السؤال الآتي: كيف استطاعت القوى الجاذبة أن تُوحِّد اللغة

1. يُنظَر: دورانتي: **الأنثروبولوجيا الألسنية**، ص137.

وتحفظ توازنها ضد أكثر سماتها (سمة التغير) لصوقًا بها؟ فإنْ استطاعت الدراسة أن تُجيب عن هذا السؤال، فإنها ستكون بذلك قد حقّقت الغاية التي وُضعت من أجلها، والله وليّ التوفيق.

1. قوى اللغة الجاذبة (عوامل ثبات اللغة واستقرارها):

يقتضي تحديد اللغة لدى سوسير أن نطرح جانبًا كل ما هو غريب عن جهازها العضوي وعن نظامها، ولتوضيح ذلك عمد سوسير إلى استعمال مصطلح (اللسانيات الخارجية) ليضع تحته كل ما هو بعيد عن نظام اللغة، والأمر يختلف بالنسبة إلى (اللسانيات الداخلية) التي ترى في اللغة نظامًا لا يعرف سوى نسقه الخاص. وسوسير في حديثه عن اللسانيات الخارجية لا ينكر اشتمالها على أشياء ذات أهمية عادة ما تحضر في الذهن عند دراسة الكلام، ومن هذه الأشياء: علاقة اللغة بالعلوم الأخرى ومجالات الحياة المختلفة، وكذلك علاقة حامليها بتاريخهم وثقافتهم بما في ذلك الأدب وغيره.

وما يُطلق عليه سوسير مصطلح: (اللسانيات الخارجية) له دائمًا صلات بالإثنولوجيا (علم الأجناس البشرية) بدرجة أولى، فجميع النقاط التي بواسطتها تتصل اللسانيات بهذا العلم، وهي جميع العلاقات التي يمكن أن توجد بين تاريخ لغة من اللغات وتاريخ جنس من الأجناس البشرية أو حضارة من الحضارات، فهذان التاريخان يتداخلان ويقيمان علاقات متبادلة؛ إذ عادة ما يكون لأخلاق أمة من الأُمَم انعكاس يَرتدُّ إلى لغتها، ومن جهة أخرى فإن اللغة هي التي تضطلع، إلى حد كبير، بأنْ تجعل من الأُمّة أُمّة.

ويُشير سوسير بدرجة ثانية إلى العلاقات الموجودة بين اللغة والتاريخ السياسي، فإنَّ لبعض الوقائع التاريخية الكبرى من التأثيرات ما لا حصر له في عديد من الظواهر اللغوية، فالاستعمار، على سبيل المثال، ينقل لسانًا من الألسن إلى أوساط مختلفة، وهو ما يُؤدِّي إلى تغيرات في صُلب ذلك اللسان، وليست السياسة الداخلية للدول

دون ذلك أهمية بالنسبة إلى حياة اللغات، فإن بعض الحكومات مثل (سويسرا) ترتضي وجود عدة ألسن في ترابها، بينما نجد بُلدانًا أخرى مثل (فرنسا) تسعى إلى توحيد لغتها.

ويفضي كل ذلك إلى نقطة ثالثة، وهي علاقات اللغة بمؤسسات شتى كالصالونات والبلاطات والمجامع اللغوية والمدارس. فهذه المؤسسات بدورها مرتبطة بالتطور الأدبي في لغة من اللغات ارتباطًا وثيقًا. وأخيرًا فإن كل ما يتصل بانتشار اللغات جغرافيًا أو بتعدد اللهجات يدخل في اللسانيات الخارجية، ولا شك أن التمييز بين اللسانيات الداخلية واللسانيات الخارجية، في هذه النقطة بالذات، يبدو أكثر مدعاة للاستغراب، وذلك لشدة ارتباط الظاهرة الجغرافية بوجود كل لغة، ولكنها في الواقع لا تمس الجهاز الداخلي من اللسان[1].

فاللسانيات الخارجية إذن تصف الروابط التي يمكن للغة أن تُقيمها مع ما هو خارجي عنها، من خلال مُراكَمة معلومات عديدة ومتنوعة، فهي تستطيع أن تُراكِم جزئيات كثيرة من غير أن تكون مُقيَّدة بنسق، ومن غير أن يكون لها صلة بنواة اللغة الداخلية. وهكذا فإن كلا نطاقَيْ اللسانيات الداخلية والخارجية يتجاوران دون واسطة، فكل واحد منهما يجلب معه منهجًا غير الآخر، فاللسانيات الخارجية تنطلق من نظرة شاملة يمكنها أن تحشد كميات ضخمة من التفصيلات من غير أن تهدف إلى وضعها في شبكة نظام ما. وعلى عكس ذلك اللسانيات الداخلية، فهي لا تستعمل أي خطة عشوائية، ولا تجيز سوى ما يتوافق مع نظام اللغة الخاص[2].

---

1. يُنظَر: سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص44، 45.

2. يُنظَر: سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص45 – 47، ص223 – 229؛ بافو، ماري آن وسرفاتي، جورج إليا: **النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية**، ترجمة: محمد الراضي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2012م، ص111؛ بارتشت، بريجيته: **مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي**، ترجمة: سعيد بحيري، مؤسسة المختار، القاهرة، 2004م، ص99.

ومن القضايا اللغوية التي تَوزَّعتها اللسانيات الداخلية واللسانيات الخارجية هو ما يتعلَّق بالبحث في عوامل التغير اللغوي، ولهذا قد نجانب الحقيقة عندما نقول: إن نظريات التغير اللغوي القائم على عوامل خارجية، قد انتهى العمل بها مع ظهور اللسانيات البنيوية وازدهارها. فكل ما في الأمر أن المسألة هنا تتعلق باهتمامات الدارسين وأولوياتهم البحثية، ومن ناحية أخرى قد يشعر المرء أن الحقيقة لا بد أن تظهر، حيث ناقش المفكرون مختلف العلاقات الممكنة بين تغيرات النظام اللغوي وبين عوامل خارجية خلال عشرات السنين؛ وإذْ لم يخرجوا بنظرية مقنعة بشأن هذه العلاقات، فإن من المحتمل أن هذه العلاقات لم تكن موجودة أصلًا، وأن التبدلات اللغوية هي عشوائية في واقع الأمر. وقد شعر اللغوي الأمريكي ليونارد بلومفيلد (1887م – 1949م) أن له الحق في التوصل إلى هذه النتيجة من دراسته الشاملة في هذا المجال، وقد كان له أثر بالغ في العلماء الذين جاءوا بعده، فتمسّكوا بهذا المبدأ ولم يتخلّوا عنه[1].

ومن جهة أخرى، لا يرى اللسانيون المحدثون من أتباع نعوم تشومسكي أن من الضروري وضع نظرية حول التغيرات اللغوية، وقد رفضوا بصفة عامة أفكار معظم من سبقوهم، بمن فيهم اللسانيون في القرن التاسع عشر، بحجة أنهم لم يكونوا سوى جامعي معلومات، ولم يُبدوا اهتمامًا بتقديم تفسيرات كُلِّية حول ما جمعوه منها. ولذلك يجد بعض العلماء أن سبب التغير في اللغات يُشبه سبب تركيب زَعَانِف للسيارات في سنة، ونزعها في السنة التالية، أو تركيب ثلاثة أَزْرار على السترة في سنة وزِرَّين فقط في السنة التالية. فهؤلاء العلماء يُجَارون مبدأ اللسانيات الجديدة الذي يقول: إن التغيرات الصوتية ليست سوى قضية تتعلَّق بالزِّي السائد أكثر من كونها

1. يُنظَر: سامسون، جفري: **مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)**، ترجمة: محمد زياد كبة، جامعة الملك سعود، الرياض، 1417هـ، ص 22.

قانونًا طبيعيًا، ونتيجة لذلك تكون تلك التغيرات اللغوية في العادة تغيرات عشوائية وناقصة[1].

وما دامت نظريات التغير اللغوي القائمة على عوامل خارجية مُقتصِرة على جَمْع المعلومات دون تفسيرها، فإننا في الحقيقة لا نكون واثقين بنجاحها أو فشلها، والواقع أننا قد نُكوِّن فكرة فُضلى عن جدوى هذه النظريات عندما نُعيد صياغتها وفقًا لنماذج مفصلة ودقيقة، ولكن إلى يومنا هذا، لم ينجح العلماء الذين حاولوا تحويل العوامل الخارجية إلى نماذج شاملة وقابلة للتطبيق في تحقيق هذه المهمة، وقد يُعزى ذلك إمّا إلى أن العلاقات بين تغيرات النظام اللغوي والعوامل الخارجية غير موجودة أصلًا كما يرى بلومفيلد، وإمّا إلى أن هذه العوامل غير صالحة للتطبيق ولا حاجة لوضعها؛ لعدم قدرتها على تقديم تفسيرات كُلِّية كما يرى تشومسكي وأتباعه.

وبالرغم من ذلك فقد طوَّر العلماء لاحقًا تفسيرات أكثر دينامية حول العوامل الخارجية الموجهة للتغير اللغوي، ووفقًا للنموذج الذي قدَّمه باختين، يمكن حصر هذه العوامل في مجموعتين: إحداهما تتعلَّق بقوى اللغة الجاذبة، والأخرى تتعلَّق بقوى اللغة الطاردة[2]. فتشمل القوى الجاذبة العوامل الثقافية والسياسية والمؤسساتية التي تسعى إلى فرض نظام شفري واحد أو نوع من الثبات على اللغة في الاستعمال، وتُعدُّ هذه العوامل قوى جاذبة؛ لأنها تسعى إلى إجبار المتكلمين على اعتماد هُوية لغوية مُوحَّدة. وأما القوى الطاردة فتشمل العوامل الاجتماعية والبيولوجية التي تدفع المتكلمين خارج المركز الواحد نحو التنوع والاختلاف، ويُمثِّل هذه القوى عادة الناس الذين نجدهم جغرافيًا وعدديًا واقتصاديًا في محيط النظام الاجتماعي[3].

---

1. يُنظَر: سامسون: **مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)**، ص21، 22.

2. يُنظَر: باختين، ميخائيل: **الكلمة في الرواية**، ترجمة: يوسف حلّاق، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1988م، ص24، 25.

3. يُنظَر: دورانتي: **الأنثروبولوجيا الألسنية**، ص137.

وفي هذه الدراسة يروم الباحث اعتماد هذا النموذج ليقف على الشق الأول من تلك القوى (قوى اللغة الجاذبة)؛ ليُفصِّل القول فيه، ويُبيِّن كيف كان للمؤسسات العلمية والثقافية والسياسية تأثير في فرض نوع من الثبات النسبي على اللغة في الاستعمال، وكيف أنها أسهمت في حثّ المتكلمين على اعتماد هُوية لغوية مُوحَّدة (لغة مشتركة)، فَبَقاء لسان من الألسن ثابتًا ثباتًا نسبيًا يمكن أن يكون ناتجًا عن مثل هذه العوامل الخارجية، فتاريخ اللغة المشتركة وتاريخ تَكوّنها وانتشارها في أي أمة من الأمم يتصل اتصالًا وثيقًا بتاريخ الأمة العلمي والثقافي والسياسي، فلا يُستطاع فهم أحدها دون معرفة الآخر.

وتركيزنا في هذه الدراسة سيكون مُوجَّهًا إلى اللغة المشتركة، وليس إلى اللهجات أو اللغات الخاصة، ونقصد باللغة المشتركة تلك اللغة الوسطى التي تقوم بين لهجات أولئك الذين يتكلمونها جميعًا، فاللغة المشتركة سُمِّيت بذلك؛ لأنها تجمع لهجات كل أُمّة فتُؤلِّف بينها، فهي استعمال مركزي وظيفته التنسيق ما بين اللهجات المتعددة، وذلك بإحالة الجماعة اللغوية الواحدة إلى شكل مُوحَّد ليكون لديها القدرة على التفاهم في ما بينها دون عائق. فتاريخ الأُمم يُخبرنا أنه عادة ما يتكوَّن نمط استعمالي مُشترَك أمام كل تنوِّع لهجي مُدهِش، فالاستعمال المشترك هو جوهر اللغة: هو ما يصنع وحدتها ويعكس ما فيها من ثابت قارّ، وبالرغم من كونه كائنًا في اللغة، إلا أنه ليس اللغة كلها. وتتميَّز اللغة المشتركة عادة بكونها لغة مكتوبة، وهي ليست لغة خاصة؛ أي لا تتطلَّب تهيئة وتثقيفًا مهنيًا.

وسبب تفريقنا بين اللغة المشتركة واللهجات يعود إلى أن أثر العوامل الخارجية في تكوّن اللغة المشتركة مختلف عن أثرها في تَكوّن اللهجات، فاللهجات لا يمكن تحديدها إلا على وجه التقريب، ومهما تكن أهمية العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، فإن اللهجة، أولًا وقبل كل شيء، هي كيان لغوي، وحتى عندما يُحسَب حساب الظروف الخارجية في تكوين اللهجات، تظل هذه الظروف

مُستنِدة جوهريًا إلى التطور الطبيعي لعناصر اللغة. والحال غير ذلك في اللغة المشتركة؛ لأن الظروف الخارجية هي التي تُحدِّدها، وتدين بوجودها إلى انتشار قوة سياسية مُنظّمة، أو إلى تأثير طبقة اجتماعية عالية، أو إلى تفوّق أحد الآداب. ومهما يكن الأصل الذي تُعزى إليه نشأتها فهناك دائمًا أسباب اجتماعية أو ثقافية أو سياسية أو اقتصادية، تبعث على استبقائها، ولا تتفكك اللغة المشتركة إلا إذا تراخت العُرى التي كانت تُمسِكها. والحال فإن اللغة المشتركة تملك ثباتًا نسبيًا، فتغيُّرها وتطوّرها لا يكون إلا بالرويّة [1].

وإذن فمن الممكن أن ندرس على انفراد تكوّن اللغات المشتركة، وأنْ نُبيِّن العوامل التي تبعث على نشوئها واستقرارها وثباتها، وهو ما سنشرع فيه الآن.

1.1. المؤسسة العلمية:

إن التفكير اللغوي الذي هو، بمعنى ما، تفكير الدارسين الذي يُمارَس على ظواهر اللغة، وكذلك آراء النطاقين بها وانطباعاتهم الخاصة عنها، هو من العوامل الخارجية التي كان لها تأثير كبير على حركة استعمال اللغة وسيرورتها، وخصوصًا في ما يتعلّق بفرض حالة من الثبات والاستقرار على أنماطها المتغيّرة. فهنالك ممارسات عقلية، داخل المؤسسة العلمية لدراسة اللغة، تتصف بحالة من الديمومة لوعي مُهيمن سلفًا، لا يستطيع أن يُزيلها أو يُجدِّدها النشاط اللغوي المتغير. فكثير من العلماء، اليوم وفي عصور مضت، كانوا ولا يزالون يفرضون طرائق تفكيرهم المعيارية على اللغة، فهم يسعون إلى وضع قوانين ومبادئ لأنماط من اللغة مجردة، بافتراض أنها استعمالات أَبدية لا تتغير، فالأنماط المجردة تبدو لهم هي الممثِّل الوحيد للغة، وهي وحدها تُشكِّل موضوعات المعرفة الحقيقية للسانيات. وقد غاب عنهم أن التجريد يعني غياب الحركة وتوقف النشاط، وأن البحث عن إجابات لسانية من داخل العقل، أبعد من أن

---

1. يُنظَر: فندريس، جوزيف (ت: 1960م): **اللغة**، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014م، ص326 – 329، ص340، 341.

يكون بحثًا مباشرًا وموضوعيًا؛ ذلك أن تحديد معيار ما لأنماط النشاط اللغوي عادة ما يكون ناتجًا عن عمليات ذهنية، ليس لها ارتباط بوقائع اللغة وأنشطتها.

وأما الأنماط الاستعمالية، الأنماط المتغيرة والمتطورة دائمًا، فهي بالنسبة إليهم أدعى إلى فساد اللسان، ولذلك فهي ليست قابلة للمعرفة والتحليل اللغوي، وكل مظاهر التفكير التي يمكن أن تُطبَّق عليها -إنْ حصل ذلك - إنما هي مُستمَدة من مشاركة مُضلِّلة مع أنماط اللغة المجردة؛ مشاركة ينتج عنها نمط من التفكير الذهني، يفرض على الكلام نوعًا من الاستقرار والثبات المتنافي مع طبيعته المتغيرة.

فحركة التفكير اللساني المنتقل من الانطباع الذهني بقيوده المعيارية إلى الوصف الموضوعي بوقائعه الاستعمالية، تُبيِّن أن ما عمله العلماء بحق اللغة يُغفِل ما يمكن أن يُقال لصالحها؛ ذلك أن هنالك اللغة، التي هي مادة الدارسين المجمدة في العقل أو في الورق ضمن عناصر مجردة، وهنالك كلام الناطقين المتغير في النشاط الحي والمتحرك ضمن سياق متصل، فالكلام يفترض سياقًا: يفترض أحدًا ما يتكلم والآخرين الذين يتكلَّم أمامهم. ولا يسع التفكير اللساني اليوم أن يكون حديثًا ثنائيًا بين الباحث وبين أنماط اللغة المجردة، أن يكون حُكمًا صادرًا من عَلٍ، بعيدًا عن مجريات الاستعمال وتغيراته. فإذا كان الباحث يسمو فوق الاستعمال، ليفرض على اللغة قواعد وقوانين ثابتة، فمرد ذلك إلى تفكيره: مردُّه إلى عقله الذي يُقدِّم للاستعمال قيودًا لا واقعية، قيودًا لا تتفق وطبيعة اللغة المتغيرة، وكأن المعرفة اللسانية يجب أن تكون معرفة بما هو ثابت لا يتغيَّر. ولا يكاد ينحصر ذلك في المشتغلين بميدان اللغة، فـ(الثابت) يُشكِّل مثالًا معتادًا في العلوم؛ إذ يبدأ كل استقصاء بافتراض وجود ثبات واستقرار، ويتم تجاهل التغيُّر واعتباره شاذًّا عن القاعدة أو ثانويًّا.

والمعرفة اللسانية اليوم لا تُؤمِن بوجود ما يُسمَّى بـ(اللغة الصافية)، ولذلك فهي تستعمل كل أدواتها ومناهجها لكي يتم التخلّي عن الاعتقاد: بأنَّ من الأفضل والأسهل أنْ نُبقِي على اللغة في حالة من الثبات والجمود؛ فنتكلم جميعًا بنفس اللغة

وبنفس اللهجة وبنفس الأسلوب. إن اللسانيات اليوم تُؤمِن بأنَّ التنوُّع اللغوي جزء لا يتجزَّأ من ثقافة الإنسان وطبيعته، فهي تنظر إلى التغيُّر بوصفه معيارًا، وبذلك فهي تتقبَّل وجود قوى متفاوتة: جاذبة أو طاردة، تُدير اللغة في الاستعمال، ومثل هذا المنهج سيقودنا إلى طرائق مختلفة لدراسة اللغة؛ طرائق تُساعدنا على فهم اللغة كجزء من حياة الإنسان ووجوده.

والحق أنَّ النحو كان هو السبب الأساس في ما اكتسبته اللسانيات التقليدية من سمعة لا تُحسَد عليها، حين نُعتت بأنها (تخصص ذهني)، فوَصْفُ اللغة الموضوعي هو أشبه بكونه إدراكًا لنشاطها المتغير، كما لو كانت اللغة تتغير أمام عين الباحث، فهو وصفٌ أصوله في النشاط اللغوي، وليس في رأس دارسه.

فما الشاذ إذن في الفكرة القائلة: إنه يمكن لدارس اللغة أن يَتبنَّى منهجًا يُظهِر أو يعكس واقع النشاط اللغوي كما هو؟ وما الغريب في الفكرة التي مفادها: إنه يمكن لطريقة تفكيرنا حول اللغة أن تُبنى على نحو يُلائم طبيعتها المتغيرة؟ فما من ريب أنَّ الرأي الذي يذهب إلى أننا نستطيع الوصول إلى نوع من القوانين والقواعد اللغوية المطلقة هو رأي خاطئ كما أكّد سوسير[1].

فنظام اللغة الذي يقول به سوسير ليس شيئًا ثابتًا مستقرًا، فاللغة يحكمها التوتر المستمر القائم بين (الاعتباطية) التي نجدها في الكلمات المفردة، و(السببية) التي نجدها في قواعد النحو. وهذا هو المأزق الذي يجد نظام اللغة نفسه فيه، فهو نظام طبيعي من الفوضى، بل هو مجال للصِّراع بين قوى متناقضة، وبعبارة أخرى: هو كون صغير يناضل من دون تَوقُّف للانبثاق من الفوضى التي تحكمه بدرجات متفاوتة من النجاح، يحاول فيه العقل الإنساني أن يُدخِل شيئًا من التنظيم والاستقرار باستعمال التحفيز النسبي (القواعد)، الذي هو تصحيح جزئي للوضع. وإذا لم يحصل ذلك فإن

1. يُنظَر: سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص224.

النظام برمته يخرج عن السيطرة، ونظرة سوسير هي أبعد ما تكون عن التصور الوضعي للغة بما هي نظام من القواعد[1].

وتفكيرنا، مهما يبدو واسعًا، فهو يتناهى عند اللحظة الراهنة للغة، والنشاط اللغوي، الذي هو غير متناه، هو أوسع، بشكل غير محدود، من أي منوال يمكن أن يحصره أو يُثبّته، فليس في اللغة شيء ثابت، وليس فيها شيء نهائي، كل ما في اللغة هو نشاط وتغير دائم. وأي تفكير لا يمكنه، بأي حال من الأحوال، أن يُنشئ مرآة موضوعية تعكس النشاط اللغوي لعقود أو قرون من السنين اللاحقة. فنحن قادرون، على الأقل، أن نُميّز جزءًا من بنية النشاط اللغوي خلال مدة محصورة من الزمن فقط.

فالتطور التاريخي للغة وحالتها الراهنة، هما ظاهرتان مختلفتان اختلافًا جوهريًا، وليس من المقبول من حيث المنهج استحضار المعيار التاريخي في تفسير الحالة الحاضرة للغة ما. وقد تكون الملاءمة الكاملة، التي يُصوّرها التفكير اللساني الدقيق خلال مدة مّا، بالغة التفاؤل، ولكنها لن تكون سببًا للتنازل عن فكرة الواقع الموضوعي للنشاط اللغوي، وهو أنه دائم التغير، أو التخلي عن ممارسة التفكير على كل بنية جديدة منه؛ لكونها تُمثّل حالة من الفساد اللغوي.

وقد جاءت اللسانيات الحديثة، مُمثَّلة في جهود سوسير، لردم هذه الهوّة التي سيطرت على التفكير اللغوي طيلة قرون مضت، وربما لم يكن ردمها سهلًا على سوسير، فقد كتب في أحد خطاباته: "إنني في حيرة من أكثر القضايا أهمية؛ بمعنى هل على المرء التفكير في الواقع، أم عليه التفكير في الخيال الجامح للمسألة بالكامل؟"[2].

يبدو أنَّ حيرة سوسير زالت تمامًا عندما أصرّ على إيجاد معايير موضوعية في التحليل اللساني؛ مما ينبغي معها استبعاد المعايير الذهنية، فتفكير الدارسين الذي

---

1. يُنظَر: لوسركل، جان جاك: **عنف اللغة**، ترجمة: محمد بدوي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005م، ص86 - 88.

2. كلر، جوناثان: **فرديناند دي سوسير (أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات)**، ترجمة: عز الدين إسماعيل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2000م، ص126.

يُمارَس على اللغة، وكذلك انطباعات الناطقين الخاصة عن لغاتهم، هما من الأمور التي تَحدُث بشكل مستمر في كل زمن وحين. وكان على سوسير أن يُوجِّه هذين النمطين من التفكير وجهتهما الصحيحة، وقد تحصَّل له ذلك بالنظر إلى تأثيرهما على طبيعة اللغة، بوصفهما من العوامل الخارجية التي تسعى إلى فرض نوع من الثبات والاستقرار على نشاطها المتغير.

فتمييز سوسير بين الظواهر الصوتية والظواهر النحوية يُحيلنا إلى تمييز عام تنبَّه إليه، وهو التمييز بين ما هو داخلي بالنسبة إلى نظام اللغة وبين ما هو خارج عنه، ولهذا يُشير سوسير إلى أنَّ اللغة نظام لا يخضع لغير نسقه الخاص، وفي نظام اللغة يمكن أن نُميِّز بين ما هو داخلي وما هو خارجي، فما هو داخلي في دراسة اللغة هو ما يُغيِّر نظامها بنسبة من النسب دون أدنى نزعة إلى تبديله، فليست الغاية من التغير هي المرور من نظام من العلاقات إلى نظام آخر، أو التعبير عن قيمة من القيم بواسطة دليل آخر جديد، فما هو داخلي تكون شرعية وجوده كامنة في ذاته، وما يترتب عنه من نتائج خارجية خاصة، فهي غريبة عنه، ولا تمت إليه بصلة. ولذلك فإن التغير هنا لا يتعلَّق بترتيب العناصر بالذات، وإنما بالعناصر المرتبة نفسها؛ أي بظواهرها الصوتية. فاللغة تتغيَّر وتتحوَّل دون أن ينال ذلك من نظامها، ودون أيضًا أن يستطيع الناطقون بها استبدالها بغيرها، فالتغير هنا أشبه بعملية تعويض لا يمكن لها – مهما بلغت – أن تنال من نظام اللغة شيئًا[1].

بينما نجد أن ما هو خارجي بالنسبة إلى نظام اللغة، هو ما يتعلَّق بترتيب العناصر أو محاولة الإنقاص منها أو الزيادة فيها، وفي هذا الإجراء نيل من (نحو) اللغة إلى حدٍّ كبير، ولذلك فإن من اليسير على المرء أن يدرك أن التغيرات النحوية تابعة لهذا الضرب من العلل الخارجية، فالظواهر النحوية تتعلَّق دومًا بالفكر بوجه من الوجوه، ويحكمها عادة مبدأ منطقي خارج عن نطاق اللغة، يُطبَّق عليها من الخارج، كما طبَّق

1. يُنظَر: سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص47.

الجغرافيون درجات الطول والعرض على الكرة الأرضية. ولذلك فهي أشد تأثُّرًا بانعكاسات التقلبات الخارجية من غيرها؛ لأنها تُحدِث تأثيرًا في الذهن أشد مباشرة، ويكفي التحلّي بقدر من الانتباه لكي نتمكَّن من تمييزها. ولهذا يمكن القول: إنه مع التغيرات النحوية لم تعد اللغة جهازًا يتطور من تلقاء ذاته، وإنما هي نتاج من نتاجات الفكر الجماعي للمجموعات اللغوية[1]. وبما أن الظواهر الصوتية لا يحدُّها حد، فإنه من المفروض بها أن تُدخِل في الجهاز النحوي اضطرابًا عظيمًا إلا أن التمييز بين ما هو داخلي وما هو خارجي بالنسبة إلى نظام اللغة يجعل من الآثار الناتجة عن أحدهما غريبة عن الآخر ولا صلة لها به.

وبالرغم من ذلك فقد كان لعامل التفكير اللغوي، بوصفه من عوامل التغير التي ترتبط بالظاهرة اللغوية من خارجها، تأثير كبير في الدمج المنهجي لما هو من داخل نظام اللغة مع ما هو من خارجه، وتناولهما بطريقة واحدة. وقد تأتَّى له ذلك من خلال وضع مبادئ وقوانين وقواعد تتحكم في النشاط اللغوي، وتسنده إلى معايير وقيود تَفْرض عليه شيئًا من الثبات الذي يتنافى مع طبيعته. وقد ظهر ذلك بوضوح في ثلاثة حقول هي: علم النحو، وعلم الأصوات، وفقه اللغة.

وقد سعى الباحث إلى أن يقف عليها ليُبيِّن أثر عامل التفكير اللغوي فيها، دون أن يقصد إلى حصر ذلك التأثير فيها، فهنالك، لا شك، حقول أخرى من الدرس اللساني لم تكن بمنأى عن سلطة تفكير الدارسين وتحكُّمهم.

أ. علم النحو:

يرغب الباحث هنا بالاستفاضة في الحديث عن أثر التفكير اللساني في علم النحو، وذلك لسببين أساسيين: أولًا، لتطاول المدة الزمنية التي بقي فيها علم النحو خاضعًا لتفكير الدارسين. وثانيًا، للأثر الكبير الذي أحدثه التفكير العقلي في قواعد النحو

1. يُنظَر: سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص23، 169، 228.

ومقولاته، فليس هنالك علم في حقل الدراسات الإنسانية اصطبغ بالتفكير الذهني أو نُعت بأنه (تخصص ذهني) مثلما هو شأن علم النحو.

وفي البداية يجب الإشارة إلى أن النحو باعتباره خطابًا قديمًا يتناول الألسنة الطبيعية (تركيبها، وصرفها، وأصواتها، ومعجمها) يختلف عن خطاب آخر أحدث منه (اللسانيات)، يتناول الموضوع نفسه. فموضوع النشاطين واحد إلا أن وجهات النظر وطرائق البحث مختلفة، ولذلك لا يمكن الخلط بينهما. ونحن إنْ اقتصرنا على الوقائع، لاحظنا أن ظهور اللسانيات لم يُمثِّل نهاية النشاط النحوي المستقل؛ إذ تَظْهر إلى الآن مؤلفات عديدة تنتسب إلى النحو أكثر من انتسابها إلى اللسانيات، فظهور اللسانيات لم ينشأ عنه استئصال علم النحو؛ ذلك أن أنصاره لا يزالون، حتى اليوم، يقومون بأعمال علمية مفيدة، واهتمام الرأي العام أيضًا بالقضايا النحوية مقارنة بالقضايا اللسانية لا يزال حيًا وأكثر ممارسة.

وبالرغم من ذلك فقد أثّر تطور النظرية اللسانية، منذ أن استقلّت بذاتها، في النشاط النحوي بصفة عامة، وبصفة أخص في طريقة العرض التي ينبغي أن تُعتمَد في النحو. فتطور اللسانيات البنيوية، على سبيل المثال، أدّى بالأنحاء المتأثرة بها إلى اعتماد أسلوب وصفي لا يقوم على القاعدة النحوية، وإنما يقوم على المقابلات الوظيفية، ومنذ ذلك الوقت ثمة في الغرب عدد لا بأس به من الدراسات اللسانية الوصفية المستلهَمة من اللسانيات البنيوية[1].

ومصطلح (وظيفي) هنا يُستعمَل بالمعنى الأكثر رواجًا، حيث يُشير إلى أن الأقوال اللغوية تُحلَّل بالعودة إلى الطريقة التي تؤدي بواسطتها إلى سيرورة التواصل، فاختيار البنيوية، في بعض تياراتها وخصوصًا مدرسة براغ، لوجهة النظر الوظيفية يُستمد من الاعتقاد الراسخ بأن كل بحث علمي يتأسس على إثبات ملاءمة ما، وأن الملاءمة

1. يُنظَر: مارتنيه، أندريه: **وظيفة الألسن وديناميتها**، ترجمة: نادر سراج، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009م، ص142، 143.

التواصلية هي التي تسمح بفهم طبيعة دينامية اللغة على نحو أفضل. وإذا كان على لسان ما أن يُرضي دومًا احتياجات التواصل، وهي تخضع لتغيرات مستمرة، فينبغي على أداة التواصل، التي هي لسان ما، أن تتلاءم مع شروط جديدة. وهذا لا يُعارِض مفهوم لسان ما بوصفه بنية، ولكنه يتضمن أن هذه البنية تُطرَح باستمرار على طاولة البحث ثانية، ويثبت أن هنالك توازنًا على الدوام بين الاحتياجات التواصلية والعادات المتوارثة. وهكذا لا يكون هنالك تناقض قطعًا عندما يُقال: إن لسانًا ما يتغير لأنه يشتغل[1].

وبصورة عامة فإنَّ الأنظمة النحوية تتغير بمرور الزمن دون أن يتوقَّف اللسان، الذي يقع فيه التغير، عن العمل. إلا أن التغيرات التي تطرأ على البنية النحوية هي أقل سرعة من تلك التي تؤثر في أنظمة اللغة الأخرى، وهذا ما دعا النحاة إلى أن يغضوا الطرف عن تلك التحويرات، ويركنوا إلى وضع قواعد معيارية لها سمة الثبات. فقد قرروا قبل كل شيء تقنين اللغة إلى وسيلة مهذبة وبارعة، بحيث يمكن لما يُكتَب بها الآن وفي المستقبل أن يتبع معيارًا واحدًا، كما يمكنه أن يشمل كل الأوقات القادمة. وهذا ما ينتج عنه وجود ما يُسمَّى بـ(اللغة المعيارية)، التي بسبب خضوعها لقواعدهم تبقى مُوحَّدة بالرغم من مرور قرون عديدة عليها، فالنحاة في معالجاتهم النحوية يتناولون عناصر يأملون منها أن تكون شمولية، فعناصر النحو، على عكس العناصر الأخرى، تُؤمِّن ثباتًا ما للمجموع[2].

ولم تَمْض اللسانيات الوظيفية شوطًا بعيدًا حتى ظهرت اللسانيات التوليدية فأعادت الاعتبار من جديد إلى الأسلوب التقعيدي لنحو مّا، وحتى الأنحاء التي آثرت الأسلوب الوصفي على الأسلوب التقعيدي تُعتمد، بشكل ضمني، مميزًا ذا بنية تقعيدية. وقد شاعت نظرةٌ بأن النحو لم يعد من الممكن له أن يُطالِب بلقب (العلم)

---

1. يُنظَر: مارتنيه: **وظيفة الألسن وديناميتها**، ص143 - 145.
2. يُنظَر: مارتنيه: **وظيفة الألسن وديناميتها**، ص145 - 158.

بعد أن ادّعت اللسانيات بأنها العلم الذي يدرس اللغة الإنسانية دراسة علمية، وليس من الممكن له أن يبقى ويستمر إلا في شكل تقنية، أو باعتباره في أفضل الحالات تطبيقًا للحقائق العلمية التي أثبتتها اللسانيات. وفي كل الحالات يُمَثِّل النحو واللسانيات حينئذٍ خطابين منفصلين تمام الانفصال، ويتعلّقان بأصول ومناهج غير متجانسة. لم يكن يحق حينئذٍ لاختصاص غير اللسانيات البنيوية أن يدّعي أنه علم، أما كلمة (نحو) فكانت تعني خطابًا أثَّرت فيه مقتضيات التعليم المادية تأثيرًا غير محمود، وأثقلته الأحكام المسبقة المتولِّدة عن مناويل نظرية عفا عليها الزمن، وبناء على ذلك لم يبق له إلا أن يضمحلّ. وإنْ استمر نشاط نحوي مستقل، رغم ذلك، تحتَّم تفسيره بالنزعة المحافظة للناطقين بذلك اللسان وثِقل العادات في المؤسسات التعليمية[1].

لقد كذّبت المعطيات والوقائع هذه النظرة، فظهور النحو التوليدي غيّر هذا الوضع تغييرًا عميقًا، ويمكن أن نُعدّه إعادة تقييم للنشاط النحوي المستقل، فمن ناحية، تواصل هذا النشاط المستقل (وهو لا يزال متواصلًا)، ومن ناحية ثانية، اتضح أن اللسانيات البنيوية بالمقارنة بالنشاط النحوي لم تكن أفضل حالًا في مجال التركيب، خصوصًا حين عجزت مقدماتها النظرية عن استيعاب كامل المقترحات التجريبية التي صاغتها الأنحاء المستقلة. وحتى على المستوى النظري تَبيَّن أن بعض المفاهيم التي أثمرتها الأنحاء المستقلة هي أكثر ملاءمة، رغم قلة دقتها، من مفاهيم اللسانيات البنيوية الأكثر صرامة.

وهكذا لم يعد النحو واللسانيات يعنيان اختصاصين منفصلين، ولم يعد النحو، في أفضل الحالات، تطبيقًا عمليًا للسانيات. وإنما أصبحت هذه الأخيرة بحكم تعريفها

1. يُنظَر: ملنار، جان كلود: **النحو**، ضمن كتاب: إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، ترجمة: عز الدين المجدوب، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون (بيت الحكمة)، تونس، 2012م، ص306.

تقتضي إنتاج أنحاء كلية أو خاصة، وبصفة عامة تتأكد هذه العلاقة بين النحو واللسانيات في كل النظريات اللسانية المهمة، ولعل فضل النحو التوليدي يكمن في جعلها صريحة.

وإنْ تذكّرنا أن النشاط النحوي ضارب في القِدم، فإنه يمكن القول بعد التروّي: إنه لمن المدهش أن تُكلَّل أعماله بالنجاح، فقد تمكَّن النحاة من وصف الألسنة الطبيعية واقتراح فرضيات معقولة حول اشتغالها، ووَضْع نظم الكتابة وتحسينها، وترجمة الألسنة بعضها إلى بعض، وقد تم ذلك كله مبكرًا. لقد أمكن للبشر دراسة الألسنة واستعمالها بشكل منظم وثابت، بينما ظلت سيطرتهم على النشاط اللغوي الطبيعي وسيرورته جد محدودة. فينبغي إذن أن تلاقي الفرضيات التي أنتجتها عامة الأنحاء خصائص موضوعية في الألسنة الطبيعية، وينبغي التوقف عن التشكيك في قيمة مفاهيمها ومقولاتها. فهذه الأنحاء لا زالت لها قيمة، فقِدمها التاريخي واستمرار حضورها، أتاحا لها التقاط بعض الخصائص الموضوعية للألسنة البشرية؛ خصائص لا يمكن للسانيات أن تستغني عنها، على نقيض ما ادّعته البنيوية، وخصوصًا أنه لا وجود للموت في البنى النحوية لكثير من الألسنة، فالألسنة قواعديًا خالدة.

ولذلك كان من الطبيعي أن يكون الجانب الذي فاتها الإشارة إليه من بين جوانب دراسة اللغة، هو تاريخ النشاط التجريبي للنحو طوال 2500 عام. فالباحثون يتحدَّثون وكأن البنيوية هي التي أسّست التوصيف الألسني التزامني، والحقيقة أن هذا التوصيف كان على الدوام قوام النشاط النحوي، في كثير من جوانبه، آخِذًا شكل القواعد. وهذا التجاهل المتعمَّد لهذا التراث الطويل من التوصيف الموضوعي لبنى اللغة، هو ما يؤدي إلى التشكيك في قيمة النحو. ولذلك يمكن أن تَعتمِد اللسانيات

على ما خلّفته التقاليد النحوية لمختلف الحضارات، بشرط الاقتصار على الجانب التجريبي من الوصف[1].

وبناء على ما سبق فإن النشاط النحوي، من حيث هو نشاط عملي، قديم جدًا وناجع منذ بداياته. وأمّا التنظير المرضِي له فهو حديث؛ ذلك أن النحو هو التخصص الوحيد، في الغرب، الذي لم يبدأ مرحلة التطور المكثَّف حتى بداية القرن العشرين، وكان التقدم البطيء في علم النحو محكومًا بمظاهر ضعف ظاهرة المنهجية. وقد كان علاج هذه المظاهر أقل شمولًا إلى حد كبير مما كانت عليها الحال في منهجية علم الأصوات وعلم الصرف، ولم تظهر أول مظاهر التجديد المهمة في علم النحو حتى الثلاثينات من القرن العشرين، ثم أخذ ميدان الدراسات النحوية في التوسع، فظهر اعتقاد متزايد بأن فهم الجملة والعلاقات القائمة بين أجزائها لا بد له من فحص الأطراف المشاركة في حدث التواصل، وبُذلت محاولات لإلقاء الضوء على الجملة من زاوية مختلفة كل الاختلاف، فحلّت محل تعريفاتها الذهنية تعريفات أخرى أكثر إجرائية، ولم يحظ النحو في تطوره بخطوة حاسمة إلا حين شرع الباحثون في التخلي عن طابعه الذهني، فما تقتضيه هذه الرؤى هو إمكانية قيام النحو، بوصفه علمًا تجريبيًا، في بنى موجودة وجودًا موضوعيًا مستقلًا عن تفكير الباحث[2].

ولهذا فقد أَوْلى العلماء في نقاشاتهم أهمية كبيرة للفرق بين النحو المعياري والنحو التجريبي (الوصفي)، وكثيرًا ما زعموا أن فرقًا في الماهية يفصل بين وجهتي النظر. فيتمثل دور النحو المعياري في النص على القواعد دون مراعاة ما يُثبته الاستعمال الأكثر انتشارًا وتغيرًا. وأما النحو الوصفي فإنه يلتزم بوصف ما يُقال دون أن ينشغل بمفاهيم من قبيل: الخطأ واللحن وخرق القواعد. وإنما سيستعمل مصطلحات أكثر

1. يُنظَر: ملنار: **النحو**، ص289 – 313؛ جاكسون، ليونارد: **بؤس البنيوية (الأدب والنظرية البنيوية)**، ترجمة: ثائر ديب، دار الفرقد، دمشق، ط2، 2008م، ص99.

2. يُنظَر: إفيتش، مليكا: **اتجاهات البحث اللساني**، ترجمة: سعد مصلوح ووفاء فايد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000م، ص377.

حيادًا، وسيعتمد في الغالب مصادر سماع أحدث، وأكثر اتساعًا، فيكون المؤلفون المستشهَد بهم أقرب عهدًا وأكثر عددًا، وأخيرًا سيكون المعيار المختار أقل حصرًا وتضييقًا[1].

ويؤكد العلماء أيضًا على أنَّ وجهة النظر المعيارية قد سادت طويلًا، ولم تعوّضها وجهة النظر الوصفية إلا حديثًا، وخصوصًا مع ظهور اللسانيات. وقد شاع القول بأن للسانيات العلمية، التي أسس لها سوسير، فضل دحض وجهة النظر المعيارية وإبطالها؛ لعدم ارتباطها بالنشاط اللغوي المتجدد، فالنشاط اللغوي يتغير مع الزمن، والزمن ينال من كل شيء فيغيّره، ولا مبرر إذًا لعدم خضوع اللغة لهذا الناموس الكوني، كما يقول سوسير[2]. ومثل هذا الرأي، وإن كان لا يخلوا من بعض العناصر الصحيحة، غير أنه يظل وجهة نظر سطحية. فما يُسمَّى بـ(النحو المعياري) لا يقل ارتباطًا بالاستعمال من النحو الوصفي، فأيّ نحو للغة ما، مهما يكن منواله، فإنه لا يأتي إلى الوجود ولا يُكتب إلا بعد أن يتكلمها الناس مدة طويلة، وإنْ كان من خلاف بينهما فهو أن النحو المعياري يختار من بين الاستعمالات المتاحة استعمالًا واحدًا يكون في العادة ضاربًا في القِدم وأدبيًا[3].

فقد عني النحاة باللغة السائدة في بيئاتهم، وكانوا يجهلون قضايا التفرع والتسلسل التاريخي، فقصروا جهودهم على تحديد نموذج مثالي للغة، يقينًا منهم بأن التهذيب في مجال القول، كما في غيره من المجالات، دليل على حسن السلوك، وإحساسًا منهم بأن تجنُّب التطور اللغوي المتهور، كما كبح النزوات والتخفيف من الغلواء والحد من

1. يُنظَر: ملنار: **النحو**، ص304، 305.
2. يُنظَر: سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص123.
3. يُنظَر: ملنار: **النحو**، ص304، 305.

البدع، من شأنه الإبقاء على الصلة القائمة بين الجدود والأحفاد وصيانة الماضي من الضياع وحماية المجتمع من القوى التي تُهدِّد تماسكه وانسجامه[1].

فالتباين الموجود بين الأنحاء القديمة لا ينفي وجود نواة تاريخية صلبة يمكن التعرف عليها حتى داخل بنيات فكرية مختلفة، وهو ما يتعلَّق بدوره في تثبيت اللغة وتقليل نسبة تغيرها، فالنحو كان ولا يزال يُمثِّل نشاطًا فكريًا موضوعه الألسنة الطبيعية التي تجتاز هي أحداث التاريخ ومنعرجاته دون أن تتأثر بها في كل حال، وهذا ما يُبرز سمته الأساسية، وهي كونه نشاطًا لا تاريخيًا يُقلِّل من أثر الزمن في اللغة[2].

وإنَّ من منطق الأمور أن لا يظل النحو قابعًا رهين قيود جامدة وُضعت منذ القدم إشارة إلى ما يصح أو لا يصح من أساليب القول. وبذلك هل من الملائم أن نستغني عن مفهوم (ثبات النشاط اللغوي) في التفكير اللساني، كما اقترح سوسير؟[3] قد يتعلَّق هذا الموضوع بقرار بريء من المنظور الأخلاقي، ويمكن أن يُعلَّل من المنظور اللساني بالقول: إن بإمكاننا أن نُقرِّر الاستغناء عن مفهوم ثبات الاستعمال؛ للابتعاد عن كل أثر للتفكير يسعى إلى فرض حالة من التقييد على النشاط اللغوي المتغير، وهو تقييد يخضع لشروط خارجية.

وفي الواقع كان للنحو التعليمي تأثير كبير على معظم اللغات من حيث تثبيت استعمالاتها وجعلها ملتصقة بالأشكال الكلاسيكية على نحو لا يُؤهِّل مقولاته التقليدية لوصف عامة حالاتها المتغيرة، وهذا ما يفرض على لغة من اللغات حالة من الجمود ويجعل التغيرات التي تُصيبها تغيرات نسبية. ويعود ذلك بشكل كبير إلى الدور الذي لعبته الأنحاء في العلم ورُقيّ نموذجها؛ إذ صارت معيارًا اجتماعيًا، فالنحو يبني مواضعات حتى لا تكون اللغة مِلكية خاصة للفرد.

---

1. يُنظَر: إيلوار، رونالد: **مدخل إلى اللسانيات**، ترجمة: بدر الدين القاسم، وزارة التعليم العالي، دمشق، 1980م، ص4.
2. يُنظَر: ملنار: **النحو**، ص292.
3. يُنظَر: سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص213.

ولعلنا لا ننكر أن كثيراً من مواضعات النحو هي مواضعات مُتكلَّفة، وتبعًا لذلك داخلتها دلالات خارجة عن اللسان، هي في الغالب دلالات اجتماعية، وكان ذلك سبب غلبة الطابع الاجتماعي المفرط على المصطلحات النحوية السائرة، مثل: الصواب والخطأ، والجواز والمنع، والقيود، والمقبولية، والفساد ...إلخ. فلا بد في النحو من أساس مرجعي، ويتخذ هذا الأساس شكل معيار، إلا أن المعيار اللغوي كثيراً ما يختلط بالمعيار الاجتماعي، وقد ذهب بعضهم بناء على ذلك إلى أن النحو لا يعدو أن يكون مجرد تعبير عن السُّلم الاجتماعي، وأن مُمَيِّزه ليس إلا أثرًا من هذا الهرم، بل إنه كثيراً ما يتم اعتماد قِيَم أخرى أخلاقية أو جمالية لإعطاء مضمون تصوري للقيمة النحوية لمعطى ما، وكل هذه القيم تُشكِّل معايير خارجة عن اللسان[1].

وإنْ كان النشاط النحوي مثله مثل أي نشاط يخضع لمقتضيات الحياة الاجتماعية، فإنه لا يصح القول: إنه لا يشتمل على مبادئ ومعطيات خاصة به ومستقلة عن غيره، ومع ذلك فإن أبرز ما يُمَيِّز النحو، وهي قواعده، لها طبيعة هي أقرب إلى طبيعة العادات الاجتماعية التي لها سلطة تُقاوِم كل مظهر من مظاهر التغيير. وقد استعان التفكير اللساني على تقييد النشاط اللغوي بمفهوم (القاعدة) الذي يعود في أصله إلى عادات المجتمع وأخلاقه.

ولكن ما القاعدة؟ إنها في شكلها الأكثر وضوحًا، هي ذلك المعيار الذي يأتي بشرط يكفيك اتِّباعه لكي تحصل، انطلاقًا من عناصر معطاة، على جملة صحيحة في اللغة المعنية. ومفهوم الصحة هنا مرتبط بمظاهر معيارية ينتج عن مخالفتها وقوع المتكلم في أخطاء تُعزَى إلى عدم اتِّباع القاعدة، ولذلك ميّز النحاة الإغريق بين (اللحن) في الإعراب، الذي يُعدُّ خرقًا لقواعد التركيب، وبين (العُجْمة)، التي هي خرق لقواعد الصرف. والقاعدة بهذا المعنى تُعدُّ شيئًا مصطنعًا. ولهذا عندما نتحدَّث عن نحو لغة

1. يُنظَر: ملنار: **النحو**، ص300، 301.

ما، فإننا نُشير إلى مؤلف نحوي مثلما نُشير إلى البنية الداخلية للغة، فالتقليد يُصرّح ضمنيًا عن الارتباط بين العمل النحوي وإنشاء القواعد[1].

وهكذا فإن مفهوم القاعدة يتلاءم نوعًا ما مع التفكير المعياري، ذلك التفكير الذي يسعى إلى تقديم المعايير التي يجب اتِّباعها للتكلم بطريقة جيدة، فالقواعد النحوية في لغة ما هي ما يُشكِّل المعيار القَبْلي لما يُمكن التكلُّم به بواسطة تلك اللغة. وإذا كان الأمر كذلك، فإن صِدْقية النشاط اللغوي وواقعيته تكون قد علقت في حبال النحو، فعوض أن نتخيَّل – قبليًا – شيئًا ثابتًا في أذهان المتكلمين، ويُتوقَّع ما قد يقع، يُفترَض أن نعلم أنه ليس وراء النشاط اللغوي قواعد ذهنية ثابتة. وعندما يُطلَق مبدأ: (سَلوا الاستعمال، وليس القاعدة)، فإن ذلك لا يعني: ابنوا نظرية ذهنية ثابتة للاستعمال، بل يعني ببساطة: انظروا إلى الاستعمال، ليس هناك ما يُرَى خارجه.

فالمتكلم لا ينظر إلى اللغة إلا بوصفها أداة من أدوات التواصل الاجتماعية، وهي منذ أن وُضعت في خدمة التواصل، فإنها لم تتوقف عن تغيير نظامها الخاص، والأساس العملي الذي يستند إليه النحاة، هو الاعتقاد بأن اللغات تُصاب بفساد تدريجي تحت هيمنة القوانين الصوتية التي ترتبط بالنشاط التواصلي، وهذا هو السبب الأساس لوجود مفهوم القاعدة[2]، ويظهر ذلك جيدًا في طريقة التفكير التي سار عليها نحاة الأمم المختلفة، فالوصف الذي وُجِد في كتبهم ليس وصفًا دقيقًا وتمثيلًا موضوعيًا للنشاط اللغوي، بقدر ما هو محاولة لتثبيت اللغة، تُشبه محاولة إلزام طفل كثير الحركة والنشاط بالهدوء، لذلك لا يعدو النحو لديهم أن يكون تخصصًا ذهنيًا أو إنتاجًا فنيًا (تُفيد كلمة (فنّ) أيَّ ممارسات قابلة للتعميم)، وإن كان إنتاجًا يُشبه في

---

1. أورو، سيلفان: **فلسفة اللغة**، ترجمة: عبد المجيد جحفة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2010م، ص87.

2. يُنظَر: ديكرو، أوزوالد وسشايفر، جان ماري: **القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان**، ترجمة: منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2003م، ص31، 36.

جموده جمود أسلوب النظام التصويري المصري القديم، الذي يُصوِّر الشخصيات في حالة من الجمود[1].

فهل هذا النوع من التفكير الذي سار عليه النحاة ملائم لوصف النشاط اللغوي كما يحدث فعليًا؟ نلاحظ في البداية أنه ليس من البديهي بتاتًا أن النشاط اللغوي يمتثل لقواعد ثابتة، لكون المتكلم يجهل تمامًا القواعد التي يبدو أنها تتصل بكلامه؛ بمعنى أنه غير قادر على صياغة هذه القواعد، وينبغي التنبُّه إلى أن الأفراد هم من يتكلمون، وعلينا أن نتساءل بصورة مشروعة عما يحدث في ذهن الذات التي تتكلّم. تفترض النزعة الذهنية التقليدية، بصورة طبيعية جدًا، أننا نتعلَّم القواعد وأننا نُطبِّقها ذهنيًا، وهذا ما ليس واضحًا تمامًا، ما دمنا لا نُفكِّر في القواعد حين نتكلَّم.

وإننا نبدو في أغلب الأحيان (مُطبِّقين) لهذه القواعد دون أن نكون قادرين على الإتيان بصياغة صحيحة لها، فالمعرفة اللغوية التي يمتلكها الدارس لا يمكن أن تختلط بالمعرفة الداخلية للمتكلمين باللغة، ولو قُدِّر للمتكلم أن يمتلك معرفة لغوية، لظهر له أن القواعد التي تنتظم كلامه هي قواعد وصفية تجعل للملفوظ اللغوي الأولوية، وليس للدارس دور سوى وصف الانتظام الذي يتسم به الملفوظ في زمن معين دون سواه[2].

فقواعد اللغة هي بالتأكيد ليست قوانين فيزيائية طبيعية؛ لأنها تقبل الشذوذ، وإن كان هدف النحوي هو إيجاد القواعد التي تسمح بأقل حالات الشذوذ. وهي ليست قوانين بالمفهوم القضائي؛ ذلك لأنها ليست ذات طبيعة إلزامية: فللمتكلم أن يتّبعها أو لا يتّبعها، فالحُكْم النحوي يتخذ شكل حكم قِيَمي مثلما اتخذ شكل حكم اجتماعي، ويعود ذلك إلى كون ما يستحيل لغويًا قوله، لا يستحيل استحالة مادية؛

1. يُنظَر: جستس، ديفيد: **محاسن العربية في المرآة الغربية أو دلالة الشكل في العربية في ضوء اللغات الأوروبية**، ترجمة: حمزة قبلان المزيني، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 1425هـ، ص231.

2. يُنظَر: أورو سيلفان وديشان جاك وكولوغلي جمال: **فلسفة اللغة**، ترجمة: بسام بركة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2012م، ص467 – 469؛ أورو: **فلسفة اللغة**، ص89، 90.

إذ يمكن أن يُنطَق، ولو على سبيل الهزل، بجملة مُشوَّهة في نظر كل المتكلمين، وفي السياق ذاته يمكن للناطقين بذلك اللسان التلفظ بأي شكل من الأشكال اللغوية، بما في ذلك الأشكال التي تُعدُّ خاطئة دون التعرض لأي خطر مادي، ويتمثل العقاب الوحيد فقط في تقييم هذا القول أو ذاك تقييمًا سلبيًا، فالقاعدة النحوية غير إلزامية، ليس لأن أفرادًا من المتكلمين يستطيعون خرقها، بقدر ما هي خاضعة لسنن التغيير[1].

ويُضاف إلى ذلك أن القوانين التي تحكم تطورها ليست شمولية: فاللغة ليس فيها ما يضمن استمرار الانتظام والاطراد؛ لأن الأحداث التاريخية التي تطرأ عليها هي عَرَضية وخاصة بطبيعتها الاجتماعية. والحال أن كل نحو مُؤرَّخ، ويصف في أحسن الأحوال حالة من حالات اللغة، ولا يصلح أي نحو من الأنحاء للحالات اللاحقة للغة. وبعبارة أخرى: لا يمكن لأي نحو أن يتنبَّأ بما يُمكن أن يحصل في كل التحاورات اللغوية الحقيقية، وقد سُمِّيت هذه الخاصية بـ(اللاتحديد النحوي). فاللغات عبارة عن كائنات تاريخية، تخضع للاتجاه الزمني: إنها تتغير بتأثير الطوارئ الخارجية وبتأثير استعمالها، وهناك أيضًا أسباب داخلية وذاتية صرف لهذا التغير، وإنْ كان من صفة تُميِّز قواعد اللغة عن غيرها، فهي كونها قواعد تزامنية بحسب اصطلاح سوسير[2].

وهكذا لم يُراعِ التفكير اللساني في كثير من جوانبه طبيعة اللغة، وأخذ يسعى إلى تمييز النشاط اللغوي الذي يتبع القواعد (استعمال منضبط قواعديًا) من النشاط غير المنضبط، فالنشاط اللغوي يكون منضبطًا، إذا نتج بطريقة ثابتة يمكن مراقبتها، ويكون مطابقًا للقاعدة إذا كان مماثلًا لما يمكن أن ينتج في حال اتُبعت قاعدة ما. فإذا كنا نتَّبع بعض القواعد كي نتكلَّم، فإن النشاط اللغوي منضبط ومطابق لعدد من القواعد، ولكن كلامنا لا يستقر دائمًا على قواعد معيارية ثابتة.

---

1. يُنظَر: ملنار: **النحو**، ص300.

2. يُنظَر: لوسركل: **عنف اللغة**، ص83.

فهل اللغة هي نتيجة نظام من القواعد الثابتة؟ نرى أن أنماط التفكير اللساني، وعلى وجه الخصوص الأشكال القديمة منه، قد استسلمت لإغراء القاعدة، وافتُتنت باستقرار النحو ومثاليته. ولكن القاعدة يجب أن تكون عنصرًا جوهريًا، ليس فقط لأنها تُكوّن الجزء الأساس لأقدم ما لدينا من معارف لسانية، بل وعلى الأخص لأنها وسيلة لمعرفة كيف أنَّ النشاط اللغوي ليس مجرد تكرار لنماذج ثابتة ومتشابهة بشكل دائم. وليس من العبث القول: إن النشاط اللغوي يتطور باستحداث نظام من القواعد التكوينية المتجددة، فقيمة القاعدة تكمن في قدرة مجاراتها لحالات متغيرة من النشاط اللغوي، وبهذا يمكن الحديث عن قواعد تزامنية مغايرة للقواعد المعيارية. فالقواعد التزامنية تعمل في كل مرة ينتج عنها استعمالات جديدة، وهي صالحة حتى للحالات التي لم نفكر بها، ووجودها لا يُلغي وجود القواعد المعيارية؛ لأن القواعد المعيارية، في حال وُجدت، يجب أن تكون مُستخلصة من قواعد تزامنية تُساير استعمالات محددة للنشاط اللغوي.

ونتيجة لذلك فإن القواعد التزامنية لا تملك الصبغة الإلزامية، بخلاف القواعد المعيارية التي تستلزم وتُقصي، وهي ليست دائمًا ضرورية، ولا تُعدُّ مطلقًا كافية لمعالجة متغيرات النشاط اللغوي، وهي ليست في الحقيقة سوى وصف متأصل للنشاط اللغوي مطروح في شكل قواعد، وإنْ أُطلق عليها اسم (قواعد)، فما ذلك سوى مجاراة للأسلوب الشائع في اللسانيات التقليدية. والقواعد المعيارية لجميع الأنحاء كانت في الوقت الذي وضعت فيه قواعد تزامنية، فنحن لا نستطيع الاستعانة بها لتكلُّم لغة ما أو كتابتها أو قراءتها، إلا لكونها كانت في يوم من الأيام تُمثِّل الواقع الاستعمالي لتلك اللغة تمثيلًا حقيقيًا، وهكذا كانت معظم الدراسات النحوية في أصل نشأتها دراسات تزامنية على الدوام.

وفي ختام هذا المبحث ينبغي التنويه إلى أنه يجب عدم التقليل من شأن التفكير اللساني المرتبط بالأنحاء القديمة جميعها، ويجب أيضًا ألّا يُنظَر إليها بعين واحدة،

فمصطلح (نحو) ينتمي إلى بنيات فكرية جدّ مختلفة، بل متغايرة بصفة كلية. ولذلك تجد أن بعض الأنحاء القديمة لها وضعيات مختلفة، وخصوصًا النحو العربي، الذي ارتبط أصل وضعه بلغة القرآن الكريم، التي يجب أن تُؤدَّى في كل زمن وحين وفقًا لما نطقت به ألسنة العرب وقت نزوله. ففي مثل هذه الحالة لا ضير من تثبيت اللغة العربية الفصيحة بقواعد قيمية تحفظ لآياته الشريفة أن تُتلى بشكل صحيح كما أُنزلت على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

فالقرآن الكريم هو عامل من عوامل استقرار العربية باعتباره مرجعًا لغويًا أساسيًا، بل المرجع اللغوي الأمثل في نظر الذين وصفوا العربية وقنّنوها، وهو ما أدَّى إلى أن يكون التراث النحوي العربي المرتبط بلغة القرآن الكريم عاملًا جوهريًا في استقرار العربية والتزام مستعمليها، على مرّ العصور، بثوابتها التي تُمَثِّل في نهاية الأمر المقومات التي بفضلها تبدو العربية الفصيحة هي هي، لم يطرأ عليها تغيير يُذكر. يمكن تلخيص هذه الثوابت في كيفية صياغة الكلمات، وهو ما يتعلّق بمجموعة محدودة من القواعد الصرفية، وفي كيفية تركيب الجمل وتصنيف مكوّناتها من عُمَد وفضلات وتوابع، وفي كيفية التمييز بين وظائف الكلمات بالإعراب وعلاماته.

لقد فصَّل النحاة القول في هذه المحاور الثلاثة، وحللوا كل واحد منها، وعللوا القواعد التي ترجع إلى كل محور، وسعوا بذلك إلى إبراز ما يربط بين شتاتها، ويُقنِع بتناسقها، معتمدين لذلك طرائق في الوصف، قد تبدو لبعضهم ممن يكتفون في النحو بظاهر الأمور، ولا يتجاوزون حدود النحو التعليمي، من قبيل هندسة اللغة وصناعتها. وهي في حقيقة الأمر ليست كذلك، وإنما هي قواعد مُنبنية على أنماط استعمالية ووقائع متحققة. ولهذا فإن كل تلك الأصوات التي تنفي أن يكون النطق الفصيح قد جرى على ألسنة العرب في يوم من الأيام، أو تنفي وجود سمة إعراب الكلام في نطقهم أو غير ذلك من دلائل الفصاحة، هي مجرد أقوال مجانية ليست لها قيمة في ميزان العلم ومِنْظاره.

ومهما يكن من أمر، فإن ما قام به نحاة العربية هو وصف عملي ودقيق للغة في عصر مبكر، وهو وصف شامل، ضَمِن لها الاستقرار، أو على الأقل استقرار مقوماتها الأساسية. لقد وصفوا اللغة العربية وصفًا يقوم على مدونة من الكلام مُحدَّدة زمنيًا وجغرافيًا، ومن الطبيعي أن يُعتمَد في وصف اللسان، كل لسان، على مدونة محددة بعصر معين ومكان محدد، ويكون ذلك متوافقًا مع الغاية المقصودة من الوصف والتقنين، وغايتهم الأولى كانت حماية القرآن الكريم من اللحن، وضمان تلاوته تلاوة معصومة من الخطأ(1).

ولكن هذه الغاية لا تمنع من تولُّد غايات أخرى، كأن تُدرَس اللغة الدارجة بأشكالها المتغيرة، وأن يوضع لها قواعد تصف نشاطها. وهكذا يجب على التفكير اللساني العربي ألّا ينحصر في النحو المتعلق بقواعد العربية الفصيحة فحسب، وهي قواعد وُضعَت لتثبيت اللغة وفق مستوى معين، قواعد لا نعيها إلى حد بعيد، ووعينا لها يحتاج إلى دراسة وتعلم. وإنما يجب الالتفات أيضًا إلى نمط آخر من النحو التجريبي الذي يحكم اليوم نشاطنا اللغوي، وهو ليس نحوًا سيئًا كما يُشاع في كثير من الدوائر العلمية، بل هو نحو جيد، وخصوصًا إذا كان امتدادًا لتراث النحاة القدماء، فالتراث النحوي بقدر ما ضمن استقرارًا محمودًا للغة العربية، فإنه قد أبقى المجال مفتوحًا ليتصرف فيها مستعملوها تصرفًا يستجيب لمقتضيات المقام.

ب. علم الأصوات:

يتمثَّل تأثير التفكير اللساني في الظواهر الصوتية بإيجاد قوانين يُظن أنها تنطبق على خط ثابت، تسير فيه التغيرات اللغوية، وبعد التمعن والنظر في حالات من اللغة تبيَّن أن عكس ما تُشير إليه هذه القوانين قد يحدث أيضًا، ولن يتم فهم مبادئ أو قوانين التغير اللغوي من غير أن نُميِّز التغير الصوتي من التغير الوظيفي للصوت، فالتغير الأول

1. يُنظَر: المهيري، عبد القادر: **العربية بين الاستقرار والتطور**، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، 1435هـ، ص9، 10.

له أسباب غير لغوية، وهي إما أن تكون متعلقة بوظائف الأعضاء (الحد الأدنى من الجهد)، وإما أن تكون اجتماعية (تقليد مجموعة لمجموعة أخرى). وأما تغير وظائف الأصوات، فهو على العكس من ذلك، لأنه يخضع لسببية من ذات اللغة[1].

وقد استطاع اللغوي الفرنسي (أندريه مارتنيه 1908م – 1999م) أن يُؤسِّس فهمًا حقيقيًا للتمييز بينهما، فاستعان بقانون المجهود الأدنى (الاقتصاد اللغوي) لتفسير ما يجدّ من تغيرات صوتية، ففي المباحث التي ضمَّنها نظرياته عن علم الأصوات التعاقبي، هنالك عنوان ملائم جدًا، ألا وهو: (اقتصاد التبدلات الصوتية)، فالفكرة العلاجية للتبدلات الصوتية هي من بقايا شعار الاقتصاديين عن اليد الخفية التي تجعل قوى التوازن المختلفة، في غياب تدخل الحكومة، يميل نحو تحقيق توازن مثالي[2].

واليد الخفية التي تحفظ التوازن هنا، تقودنا إلى لحديث عن الجانب المخفي من اللغة لدى سوسير؛ أي عن اللاوعي اللغوي لديه، والموضوعات التي تُشكِّله هي عاجزة جذريًا عن الوصول، كما هي، إلى مناطق الوعي، هذه الموضوعات تخضع لقوانين ليس لها أي علاقة مع القوانين التي تنتج، بوصفها تنتمي إلى الوعي، أي تعود إلى تدخل مستمر للعقل. ما طبيعة تلك القوانين اللاوعية؟ إنها هي التي تُحدِّد – بغضّ النظر عن تدخل واعٍ للمتكلم – تطور الموضوعات اللغوية، أو على الأقل تطور قسم منها: تلك التي هي عرضة للتغيرات الصوتية اللاواعية التي تتعارض من هذا الجانب مع تلك التي تخضع لتغيرات مشابهة واعية. فالقول بأن البنية واعية لا يقتضي بالضرورة أن اللاوعي ليس له بنية، فعندما درس سوسير أسباب التغيرات الصوتية، قال: إن مبدأ التغيرات الصوتية هو ظاهرة نفسية بحتة، ولكون العناصر خاضعة هذا الخضوع للتغير، فهي لا واعية، وتغيرها يظهر، والحالة هذه، بمظهر الخاضع لقوانين نفسية هي بالضرورة غير واعية، إنها القوانين الأخرى، غير تلك التي تنتج عن تدخل

1. يُنظَر: ديكرو وسشايفر: **القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان**، ص308.

2. يُنظَر: سامسون: **مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)**، ص117.

مستمر للعقل. ويلتزم سوسير بخصوص هذه القوانين التي يقارنها بتلك التي يخضع لها طراز الملابس بصمت حذر، فيقول: تلك هي النقطة الغامضة. فهل ينبغي أن نلمح في هذا الاعتراف (بالنقطة الغامضة) بداية لإرساء أساس لاوعٍ يتضمن قواعد؛ أي بالضرورة له بنية؟[1].

والنقطة الأساسية التي يُمارِس مبدأ الجهد الأدنى تأثيرًا فيها على المستوى الفونولوجي، هي أن التغير اللغوي هو دائمًا انعكاس لتعارض تخفيض الجهد مع الاتصالية، ولهذا يجب أن يكون استعمال المتكلمين للغة سهلًا واقتصاديًا قدر الإمكان، ولو تأملنا لوجدنا أن الحافز وراء القوانين الصوتية هو هذا الميل إلى الجهد الأدنى، وهو جهد يُضحِّي بوضوح النظام القاعدي رغبة في التواصل غير المكلف[2]، وبشكل أساسي يحتفظ المتكلمون بالمفردات متميزة بأدنى حد ممكن من عدم التشابه، ولذلك تميل السمات غير الضرورية إلى عدم استقطاب أي انتباه.

ولقد طوَّر اللغوي الأمريكي جورج زيف (1902م – 1950م)، بين عامي 1929 و1949، عامل الكسل أو الجهد الأدنى إلى حساب تفاضلي إيجابي وسلبي لاستقرار أصوات الكلام حيث تستطيع أكثر الأصوات ورودًا نبذ السمات وتقليل الجهد النطقي، في حين تحتفظ بها الأصوات المتوسطة، على أن الأصوات الأقل ورودًا تحاول زيادتها لتساعد على إدراكها. فهو، بشكل عام، عامل يدعو إلى تعويض تقطيعين اثنين بتقطيع واحد، أو يدعو إلى تعويض تقطيع صعب بآخر أيسر منه. ومهما يُقال بشأن هذا الرأي، فهو جدير بالفحص والعناية، فلعله يُبيِّن إلى حدٍّ ما سبب ظاهرة التغير هذه، أو يدلنا، على الأقل، على الوجهة التي ينبغي أن نسلكها بحثًا عن ذلك السبب.

---

1. يُنظَر: أريفيه، ميشيل: **اللساني واللاوعي**، ترجمة: محمد خير محمود البقاعي، الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2011م، ص194، 195.

2. يُنظَر: ديكرو وسشايفر: **القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان**، ص31.

فقانون المجهود الأدنى يبدو صالحًا لتفسير جملة من الحالات منها: الانتقال من الصوت الشديد إلى الصوت الرخو، وسقوط كتل عظيمة من المقاطع النهائية في عدد كبير من اللغات، وظواهر الإدغام، وكذلك قلب الحركات المزدوجة إلى حركات بسيطة. إلا أنه بالإمكان أن نسوق عددًا مماثلًا من الحالات يحدث فيها العكس تمامًا. وليس الهدف من هذه الملاحظات دحض قانون المجهود الأدنى بوصفه أثرًا لعامل خارجي من عوامل تغير اللغات، وإنما الهدف هو القول: إنه من الصعب في الواقع أن نحدِّد، على وجه التدقيق، ما هو أيسر وما هو أعسر في النطق بالنسبة إلى كل لغة من اللغات. فلئن صحَّ أنَّ تقصير الأصوات الطويلة يوافقه مجهود أدنى من حيث المدى الزمني، فصحيح كذلك أنَّ الأصوات الطويلة قابلة لأن تنطق بشيء من التهاون بينما يقتضي النطق بأصوات قصيرة قدرًا أكبر من العناية والانتباه.

وهكذا فإنه يمكننا بافتراض وجود استعدادات مسبقة مختلفة أن نعرض ظاهرتين متناقضتين من وجهة نظر واحدة. ولهذا فإن الحذر في استعمال قانون المجهود الأدنى لتفسير التغيرات اللغوية واجب أخذه بعين الاعتبار، ولعل ذلك يعود إلى كون هذا القانون يتوزَّعه جانبان، أحدهما فيزيولوجي يتعلَّق بتقطيع الأصوات، والآخر هو جانب نفسي يتصل بالانتباه(1).

والحديث عن قانون الجهد الأدنى يقودنا إلى الحديث عن نظرية شاملة ينضوي تحتها هذا القانون وغيره من القوانين الصوتية، وأقصد هنا (نظرية السهولة)، فكثيرًا من التغيرات الصوتية تحدث بوضوح ضمن اللغة الواحدة، وفي معزل عن اللغات الأخرى، فالتغير الكبير في (الصوائت) الذي حدث في اللغة الإنجليزية، بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر، على سبيل المثال، يمكن تفسيره في ضوء عامل البساطة، وهو

1. يُنظَر: سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص225، 226؛ ن. ي. كولينج: **اللغة كما تطورت (تتبع أشكالها وعائلاتها)**، ترجمة: محيي الدين حميدي وعبد الله الحميدان، ضمن كتاب (الموسوعة اللغوية)، المجلد3 (بعض المظاهر الخاصة باللغة)، جامعة الملك سعود، الرياض، 1421هـ، ص909.

عامل له مظاهر متعددة من ضمنها: الميل نحو السهولة، فقد تنشأ التغيرات الصوتية عن الميل نحو سهولة النطق، ومثل هذا التفسير ينطبق تمام الانطباق على بعض الحالات، كحذف الصوائت الضعيفة أو خذف الصوامت المخففة.

ولما كان الكثير من التغيرات الصوتية قد طرأ على العائلات اللغوية التي بُحثت بالتفصيل، فقد أشارت نظرية السهولة إلى أن اللغات الأولى كانت مليئة بالصعب من الأصوات، سواء أكانت تلك الأصوات بسيطة أو مركبة، وهذا افتراض غير معقول بالتأكيد. فنظرية السهولة لا تُفصح بالطبع عن سبب حدوث أيّ تغيرات معينة تزيد من السهولة، عندما تحدث، وحيثما تحدث، فالتغير القائم على مبدأ السهولة قد يبدو طبيعيًا عندما يقع، لكن تبقى هنالك تساؤلات عالقة حوله نحو: لماذا حدث التغير في هذا الوقت بالذات ولم يحدث قبله؟ ولماذا حدث في هذه اللغة، ولم يحدث في بقية المجموعة اللغوية التي تنتمي إليها؟

ويُضاف إلى ذلك أن هنالك عددًا من الأمثلة المعاكسة التي تناقض نظرية السهولة، فمن المتفق عليه عمومًا أن الصوائت الأمامية الدائرية أصعب نطقًا من الصوائت الخلفية الدائرية، ومع ذلك فإن بعض اللغات طَوَّرت بانتظام صوائت أمامية دائرية عن صوائت خلفية دائرية، كالذي حصل بين الفرنسية واللاتينية[1].

ج. فقه اللغة:

إن محاولة إرجاع فصيلة من اللغات إلى أنماط لغوية تنتمي إليها وجوبًا وبصفة نهائية، هي إحدى نتائج المبدأ الضمني الخاطئ الذي يُخضع اللغة مباشرة إلى تفكير الناطقين بها، ففي البحث عن النمط الذي تنتمي إليه مجموعة من اللغات سهو عن أن اللغات تتطور دائمًا، واعتراف ضمني بإمكان وجود عنصر ثابت قار في ذلك

1. يُنظَر: سامسون: **مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)**، ص19، 20.

التطور، وأنّى لتفكير الناطق باللغة أن يفرض قيودًا على ظواهرها التي لا يُقيِّدها شيء؟!

فكثير من اللسانيين إذا تحدَّثوا عن خصائص فصيلة من الفصائل اللغوية مالوا إلى أخذ خصائص اللسان الأصلي بعين الاعتبار أكثر من سواه، متغافلين عن أثر الزمن في تلك الخصائص، فبمجرد أن نفترض وجود سمات أصلية ثابتة لا يُغيِّر منها الزمان ولا المكان شيئًا، حتى نصطدم مباشرة بالمبادئ الأساسية التي تقوم عليها اللسانيات التطورية، فلا وجود في اللغة لأي خصائص ثابتة لا تتغيَّر، وما يبدو أنه دوام لبعض الخصائص، إنما هو بمحض الصدفة، فإن ظلت إحدى الخصائص ثابتة على مرور الزمان فيمكنها كذلك أن تنقرض بمروره، على حد عبارة سوسير، فكل ما بناه الزمان يمكن أن يهدمه الزمان، وأن يحوِّله إلى حالة أخرى.

فعلى سبيل المثال نجد أن ثبات الحروف الثلاثة في أصل الكلمة السامية ليس إلا ثباتًا نسبيًا، وليس بمطلق في شيء، وحتى لو قيل لنا: إن هذا الثبات مطلق، فهل ينبغي أن نرى فيه صفة من صفات الجذور الملازمة لها؟ يجيب سوسير بالنفي، ويرى أنَّ غاية ما في الأمر أنَّ عدد التغيرات الصوتية التي أصابت اللغة السامية أقل مما أصاب غيرها من اللغات، وأنهم قد احتفظوا بالحروف كما هي في الفصيلة السامية أكثر مما فعلوا في غيرها من الفصائل. فالأمر يتعلَّق إذن بظاهرة تطورية صوتية، لا بظاهرة نحوية، ولا بظاهرة دائمة. أما القول بثبات الجذور، فمعناه القول بأنها لم تصبها تغيرات صوتية لا غير، وليس بوسع أي كان أن يجزم بأن هذه التغيرات لن تحدث أبدًا[1].

وهكذا يظهر لنا في نهاية هذا المبحث كيف بدأ اهتمام اللسانيات الحديثة بمسألة تغير اللغة، وكافحت، بكل السُّبل، قيود أو استبداد التفكير المعياري، فتقبُّل واقع مفاده: أن اللغة تتغير، مكَّن اللسانيين من تقديم حلول جوهرية للمسائل التقليدية.

1. يُنظَر: سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص343 – 347.

ومع ذلك نجد أن وجهات نظر اللسانيين تجاه سمة التغير متضاربة، وخير ما يُمَثِّل ذلك الموقف القول المعروف للغوي الأمريكي إدوارد سابير (1884م – 1939م) في ما يتعلَّق بشدة الأنظمة اللغوية: "مع الأسف، أو من حظنا، لا يوجد هناك أي لغة ثابتة ومُستبِدة، وكل قواعد اللغات غير مستقرة"[1].

وكأن سابير يسعى لأن يتفهَّم كفاح الناطقين ضدّ ما سمَّاه (استبداد) نظام العلامات الموجود في اللغة من داخلها، على نحو ما رأته البنيوية نظامًا مغلقًا على مجموعة من المبادئ الذاتية؛ أي أنها تدين أي تفسير لنظام اللغة بواسطة عوامل غير لغوية، وهكذا تَشكَّل طموح البنيوية في البحث عن الثوابت، كما الأنحاء التقليدية، وبذلت كل جهد لعزل الظواهر ذات الصلة بالنظام عن الظواهر الزائدة عليه. أو يسعى لأن يتفهم كفاح الناطقين ضد ما يمكن تسميته بـ(قيود) القواعد والقوانين المفروضة على نظام اللغة من خارجه، على نحو ما رأته الأنحاء التقليدية نظامًا مفتوحًا على مجموعة من المعايير الذهنية، وهو ما يسمح بإدخال عوامل غير لغوية لتفسيره.

وهكذا فإنْ كُتِب للغة اليوم أن تتخفَّف من قيود الأنحاء التقليدية، فإنها لم تنج بعدُ من استبداد النظريات اللسانية الحديثة، فالسعي لبناء أي نظرية هو بحد ذاته مشروع تسلُّطي بعض الشيء، فهناك ميل لاعتبار أن التفسير العام والوحيد الممكن في مجال ما، يجب أن تُقدّمه لنا أداة نظرية واحدة أو قاعدة واحدة أو مسار واحد. وقد ظهرت خلال القرن العشرين بشكل خاص مظاهر كليانة للنظريات اللسانية، وقد أوهم ذلك بعضها أن تُعرِّف نفسها، كما فعلت البنيوية خلال الأربعينات والخمسينات، أو التوليدية في ما بعد، على أنها المقاربة العلمية الوحيدة للغة. وهكذا لم تكد النظريات التي سبقتها تفرغ من نقد الطابع الذهني للأنحاء التقليدية، والانطباعي للأنحاء المقارنة، حتى أُقصيت بمجملها عن اللسانيات الجادة، فقد استعملت البنيوية، وكذلك النحو التوليدي، في نقد بقيّة النظريات المعاصرة بلاغة

1. دورانتي: **الأنثروبولوجيا الألسنية**، ص108.

عنيفة عنفًا لا مثيل له في تاريخ العلوم. فمثل هذا النقد قد يكون ناجعًا خاصة إذا وُضع في خدمة فرضيات برّاقة تُنير مجالًا كاللغة، حيث يندر اليقين الذي يستطيع المرء أن يتمسك به[1].

2.1. المؤسسة الثقافية:

تُقيم العصور، التي تُسيطر فيها لغات كلاسيكية، علاقات هادئة مع اللغة، فهكذا كان رجال الأكاديمية الفرنسية يتحدثون عن اللغة الملساء في القرن السابع عشر، والتي يبدو كأنها تُزيل كل الفوارق، وتجمع المواقف المتعارضة بفضل تقارب التعبير ووحدة الأسلوب. كان إذن قد تشكَّل بفضل اللغة والأسلوب نوع من الوحدة المتفقة تمامًا مع اختلاف العبقريات، وإذ تترك هذه الوحدة للجميع حرية الشكل الخارجي إلا أنها تَسِمُه بطابع عائلي وقرابة طبيعية، ففي عصور اللغات الكلاسيكية يعلم الجميع ما يجب القيام به للتكلم بشكل ثابت ومُتقن، فالعرف اللغوي والعقل كلاهما عماد للآخر.

وهذا سبب أساس في توجيه الناس إلى نمط من اللغة المشتركة، فقد توفَّرت أدلة استعمال اللغة الموجَّهة إلى مختلف فئات القراء، من فنون الحديث وقواميس أكاديمية وقواعد معيارية وقواعد شعرية وبلاغية، شكَّلت جميعها ذخيرة من القواعد والأصول المتاحة لكل شخص بحسب حاجاته، سواء كانت كلامًا عاديًا أو كلامًا بليغًا، شفهيًا أو كتابيًا.

وفي مجموع هذه الكتابات نستشف إحساسًا بأن اللغة قد عثرت على نقطة توازنها وثباتها، فالإنسان الكلاسيكي مقتنع بأنه حينما يتكلم المرء بدقة وترتيب يكون تفكيره صحيحًا، ففن التفكير كله يقتصر على فن إتقان الكلام، ويفرض علم النحو

---

1. يُنظَر: فاندولواز، كلود: **استقلال اللغة والعرفان**، ضمن كتاب: إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، ترجمة: ثامر الغزي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون (بيت الحكمة)، تونس، 2012م، ص371، 372.

على الكلام أن يكون نسخة منطقية عن الفكر، فتبدو اللغة المشتركة كما لو أنها نهج تحليلي[1].

وصحيح ومقبول أن اللغة والعقل كلاهما عماد للآخر، ولكن الذي لا يُقبَل هو أن يكون شرط التفكير مرتبطًا باللغة المشتركة، فلو نظرنا إلى اللغة العربية في المجتمعات التي تتحدَّث بها، لوجدنا أن لدينا ثلاثة مستويات للعقل، ولكل مستوى منها لغته الخاصة: الأول، مستوى الوعي حيث أهم شيء في هذا المستوى أنني أُفرِّق بين نفسي وأي شيء آخر، وعربية هذا المستوى هي عربية المحادثات اليومية التي غالبًا ما تكون حوارًا فرديًّا (مونولوجًا)، ويمكن أن تُسمَّى هذه اللغة لغة التعبير الذاتي.

والثاني، مستوى المشاركة الاجتماعية، ولهذا المستوى لغته، إنها لغة تقنية نسمعها من المعلمين والمثقفين والسياسيين والدعاة والقانونيين والعلماء. وهذه اللغة ليست لغة مُصطنَعة أو مُنمَّقة بقدر ما هي لغة أصبحت، خلال عهود من التنظيم والصفاء في الاستعمال، لغة عملية. ثُمَّ الثالث، مستوى الخيال الذي يُنتج اللغة الشعرية للقصائد والمسرحيات والروايات. والحقيقة أنَّ هذه الأشكال ليست لغات مختلفة، وإنما هي ثلاثة أسباب مختلفة لاستعمال لغة واحدة[2].

واللغة المشتركة، حتى وهي ثابتة نسبيًا، تظل قابلة لأداء وظيفتها، وهذا لا يمنع من أن تُدخَل عليها بعض التحسينات والتطويرات، فاللغة المشتركة قابلة للتغيير في نقاط تفصيلية محددة لا تُهدِّد قدرتها التنظيمية والتوضيحية، فهي بالرغم من كونها خاضعة للرقابة وقابلة لها، إلا أنها لا ترفض حُسن التوجيه حسب إملاءات الاستعمال السليم والذوق أو العقل السليم[3].

1. يُنظَر: دوفور، فيليب: **فكر اللغة الروائي**، ترجمة: هدى مقنّص، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2011م، ص21 – 23.
2. يُنظَر: فراي، نورثروب: **الخيال الأدبي**، ترجمة: حنّا عبّود، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1995م، ص14.
3. يُنظَر: دوفور: **فكر اللغة الروائي**، ص23 – 25.

وهكذا انبثقت الظاهرة الكبرى والمهمة لتطور اللغة في الأزمنة التاريخية القديمة من اللغات الكلاسيكية الكبيرة مثل: العربية والإغريقية واللاتينية وغيرها، فاختيار شكل من أشكال اللغة لِيُمثِّل لسانًا مشتركًا، له نحو صفوي، هو اختيار موجود في كل التقاليد التي فيها نشاط نحوي، فمن بين جميع أشكال لسان ما، يمكن لشكل منها أن يُقدِّم ذاته بوصفه لسانًا مشتركًا، وحتى يتحصل على هذا الامتياز يجب أن يكون اجتماعيًا ومحل ثقة، ولذلك تُعدُّ خاطئة كل المعطيات التي لا توافق هذا اللسان الذي عادة ما يكون متوافقًا مع لغة بعض الكُتَّاب أو بعض الاستعمالات التي تنتمي في الغالب إلى زمن مضى، وقد يكون مغرقًا في القدم على نحو ما تُظهره الألسنة الكلاسيكية لجميع الأمم.

وهذا اللسان هو في الواقع اللغوي غير مسيطر، بل يمثله بشكل خاص المثقفون والمتعلمون، وأما بقية المجتمع فلديها لهجاتها المحلية، فإلى جانب اللغة المشتركة، التي تُكتَب في كل مكان والتي يَزْعم المثقفون بأنهم يُحقِّقونها في كلامهم، هنالك مجموعة كبيرة من اللهجات يقابلها عدد مساوٍ لها من الجماعات، وهذه اللهجات يختلف بعضها عن بعض إلى حدّ أنه قد يَعْرف المرء إحداها دون أن يفهم الأخريات، ولكن بالرغم من ذلك فإن الروابط المتبادلة بينها تعمل منذ البداية على إضعاف الفروق بينها وتكوين نواة مشتركة.

وإنَّ من بين أولى العقبات التي يجب تخطيها من أجل التأسيس لهوية قومية هي تلك التي تتمثل في وجوب وجود لغة مشتركة، فوجود الأُمة بوصفها رؤية أساسية للعالَم على أنه مُؤلَّف طبيعيًا من الدول، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بفرضية أن اللغات القومية حقيقة متأصلة، فهذه اللغات القومية، التي هي غالبًا لغات مشتركة، أخذت مكان اللهجات المحلية المقيَّدة بكل معنى الكلمة بعوامل جغرافية.

ومن أجل ذلك حاولت الحقبة النازية، على سبيل المثال، تسويغ غزواتها الأولى للدول المجاورة على أساس أن هذه الشعوب الناطقة بالألمانية كانت جزءًا من الأمة

الألمانية على نحو متأصل. وليس مفاجئًا بالقدر الكبير أن تكون الانقسامات السياسية لشبه الجزيرة الإيطالية هي التي أنشأت وحدة وطنية عبر وسائل لغوية. وفي العالَم الناطق باللغات الرومانية زمن الإمبراطورية كانت (اللغة) تعني (اللاتينية)، حيث كانت تُستعمل في كل الغايات الرسمية والمكتوبة، بالرغم من أن ما يَتَكلَّم به الناس في سياقات غير رسمية هو لهجة محلية مرتبطة تاريخيًا باللاتينية، وإنْ كانت مختلفة بشكل واضح من قرية إلى قرية.

وهذه اللهجات المحلية هي الكلام العامّي، ويمكن تحديده بذلك الشكل من اللغة الذي يكتسبه الأطفال بتقليد من حولهم من دون تعلُّم أي قاعدة، ولذلك فإن هذا النوع من اللغة عادة ما يُقابَل بـ(النحو)، الذي يُشير لدى الرومان إلى اللغة الرسمية أو اللغة المعيارية (لغة الكتابة). واللغة الرسمية لدى الشاعر والفيلسوف الإيطالي دانتي ألغييري (1265م – 1321م) في أطروحته (عن فصاحة اللغة العامية)، هي شكل ثانوي من الكلام، من حيث عدد الناطقين بها، فقليل هم، في الواقع، من تمكنوا من استعمالها؛ لأن تعلمها وإتقانها يتطلبان قدرًا كبيرًا من الوقت والدراسة، ولا يكتفي صاحب (الكوميديا الإلهية) بذلك فحسب، بل إنه يذهب إلى أن اللغة العامية هي الأنبل؛ لأنها اللغة الأولى التي استُعملت من قبل الجنس البشري، ولأن العالم كله يستعملها، ولأنها في النهاية طبيعية، في حين تُعد الأخرى مصطنعة ومتكلفة.

وسيبدو أقرب إلى الهرطقة إذا ما اقتُرِح أن اللغة العامية هي أنبل من اللاتينية الكلاسيكية التي هي لغة الكنيسة، فهي لغة مقدسة، ولكن دانتي يُعرِب عن إعجابه بما هو (طبيعي) في مقابل ما هو (اصطناعي)؛ أي ما يصنعه الفن.

وقد فحص دانتي مختلف اللهجات الإيطالية لتحديد أيها أنسب لاستعماله لغة عامية نبيلة؛ أي العامية التي ستكون الناقل الأفضل للشعر والمعارف ضمن سياق الوحدة الإيطالية. فكان رأيه النهائي عدم ملاءمة أي من اللهجات الموجودة في الواقع لهذه الغاية، وعلى العكس من ذلك، فإن العامية النبيلة، كما يرى، هي لغة مثالية

ينبغي إيجادها بالعقل لا بالأُذن، فاللغة الوحيدة الواقعية التي ليست خاصة بأي مدينة من المدن الإيطالية، ويشترك فيها الجميع، هي اللغة اللاتينية، وهي اللغة الوحيدة المستثناة من تعريف دانتي، إنه يُريد شيئًا مشتركًا بين كل الناس، وليس خاصًا بأي من المدن، ما يقوم به كل الناس، وليس ما يقوم به أي واحد منهم.

يبدو كل هذا بمنزلة أُحجية أو خيال، إنه ادّعاء باكتشاف ما سيكون في الواقع صَنْعة دانتي للعامية النيّرة، فإنْ هي وُجدت فلن تكون لها السمات التي حددها، فهي لن تكون أصيلة، ولا مشتركة، ولا طبيعية، ولا تتمتع بالنُبْل الذي يمنحها هذه الصفات. إذن على أي أساس ستكون أفضل من اللاتينية؟[1].

إنّ وجهة النظر التي يمتلكها دانتي بخصوص عدم واقعية اللغة الكلاسيكية وأنها لغة مصطنعة، تُمثِّل رأيًا لا يزال يحظى بتأييد فئة من اللغويين الذين ينزعون إلى عدّ اللغة الكلاسيكية أقل واقعية؛ أي مجرد لغة مشتركة، وهي بخلاف اللهجات المحلية التي يُعتقد أن يكون للأفراد فيها جذور سيكولوجية. ولكن اللغوي الدنماركي أوتو يسبرسن (1860م – 1943م) يذهب في تحليله لوظيفة اللغة المشتركة، في حياة الأفراد الذين يستعملونها بشكل متزايد وخصوصًا في المدن جنبًا إلى جنب مع لهجاتهم المحلية، إلى أن الواقع اللغوي، عندما تنتقل الحياة المدنية من كونها حياة منحصرة في جزء صغير من السكان إلى حياة ممتدة إلى الأغلبية، لا يعود بإمكاننا التعامل فيه مع اللغة المشتركة بوصفها فقط رمزًا في حياة الأمة.

ولذلك لا يمكن الانتقاص من شأن استعمال اللغة المشتركة بوصفها مجرد زخرف في الحياة اللغوية لفرد ما، فالفرد الذي يستعمل أشكالًا من اللغة المشتركة لا يملك أن يُضلل الناس من خلال كلامه، فاللغة المشتركة جزء من هُويّة الفرد اللغوية تمامًا مثل

1. يُنظَر: جوزيف، جون: **اللغة والهوية (قومية، إثنية، دينية)**، ترجمة: عبد النور خراقي، سلسلة عالم المعرفة (342)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2007م، ص126 – 128.

لهجة الأُم، بل أصبح أولئك، الذين لا يعرفون اللغة المشتركة، ذاتهم، موسومين بعلامة هذه الحقيقة؛ أي أنه ينقصهم لاستكمال هُويتهم اللغوية أن يعرفوا اللغة المشتركة[1].

فاللغة المشتركة لغة يمكن اكتشافها ضمن شكل مُتحقِّق من أشكال لغة ما، ولكنه حتمًا لا يمكن اختراعها أو إيجادها من العدم، فاختراع لغة هو من أصعب الأشياء التي قد تواجه الإنسان، فكل أمة من الأمم تسعى إلى إيجاد لغة مشتركة بطرق مختلفة ومتباينة دون أن تُجابه مغامرة الاختراع. فعلى مستوى المبادئ تحرص على أن يكون المعيار النحوي معيارًا اجتماعيًا، وأما على مستوى المعطيات فيمكنها اختيار أساس مرجعي متحقق في الواقع، فاللغات المشتركة محددة اجتماعيًا، ويمكن للمرء أن يُشير إلى اتّحادات سياسية ضخمة تسير وفق مناهج قومية.

فكل أمة تستند إلى تقاليد معينة في تحديد لغتها المشتركة، وتُركِّز على خصائص دقيقة لها: فهذا الأساس ينبغي أن يكون من المدينة لا من الريف، ويجب أن ينتمي إلى العاصمة لا إلى المدن الثانوية، فالنمو الهائل الذي تشهده العواصم والمدن الكبيرة يستقطب قِطاعًا من السكان من الخارج، وبالتالي تُصقَل فيها لهجة النازحين المنتمين إلى أجزاء مختلفة من البلاد عبر اتصالهم بعضهم ببعض، فينجم عن هذا التفاعل شروع السكان ممن ينتمون إلى مدينة كبيرة في التحدث بطريقة لا يتوقع المرء أن تصدر من موقعها الجغرافي.

فاللاتينية، على سبيل المثال، التي صارت قديمًا لغة إيطاليا المشتركة، وأخيرًا لغة العالم الغربي بأسره، كانت لغة روما أولًا وقبل كل شيء؛ أي لغة المدينة في مقابل لغة الريف المجاور واللهجات القاصية على السواء، وقد بدأت لغة المدينة بالتضييق على لغة الريف قبل أن تحل محل اللهجات المجاورة بعد أن غزتها في عُقْر دارها[2].

---

1. يُنظرَ: جوزيف: **اللغة والهوية (قومية، إثنية، دينية)**، ص67 – 69.

2. يُنظَر: فندريس: **اللغة**، ص329.

وإنجلترا كذلك تدين بتوحيد لغتها المشتركة توحيدًا نسبيًا إلى أهمية عاصمتها لندن، فالإنجليزية المشتركة تحمل منذ بداياتها آثار اللهجات المختلفة، وهذا ناتج من موقع مدينة لندن، التي نشأت فيها الإنجليزية المشتركة في نقطة تجعلها ملتقى لمختلف اللهجات. فتكوّن اللغة المشتركة صادف وقوعه فترة نمو لندن المفاجئ، حيث أخذت تتلقى بين أحضانها طوائف النازحين على اختلافهم، يفدون إليها من كل الأقاليم، ويمتزجون بالسكان السابقين، فهذه الهجرة الإقليمية أنعشت تبادل السكان بين العاصمة والأقاليم، ذلك التبادل المفيد الذي أدَّى أجلّ خدمة لانتشار اللغة المشتركة[1].

ويجب أن ينتمي الأساس الذي تقوم عليه اللغة المشتركة إلى الطبقات التي لا تعمل بدلًا من الطبقات الكادحة، وأن ينتمي إلى الطبقات الراقية بدل الطبقات الدنيا. وأن ينتمي إلى الجماعات الضيقة بدل الجماعات الكثيرة، ففي المجتمعات التي تتكون من طبقتين رئيستين: عليا ودنيا، يكون دور تقرير وتقوية التسلسل الهرمي للقيم الأدبية مُناطًا بالطبقة العليا، وما على الطبقة الدنيا سوى أن تتقبله بيسر، وهكذا يتم نقل هذه القيم بين الطبقتين، ولو أن لدينا اليوم قيمة تُثمِّنها الطبقة العليا، فإنها ستتحول غدًا إلى الطبقة الدنيا، وبعد ذلك تعود إلى الأجواء العليا بعد أن يجري تحويلها على نحو ملائم.

فتاريخ الفرنسية المشتركة وتاريخ تكوّنها وانتشارها الجغرافي يتصل اتصالًا وثيقًا بتاريخ فرنسا الاجتماعي قبل تاريخها السياسي والاقتصادي، فالفرنسية خرجت من العاصمة ومن طبقة اجتماعية بعينها من طبقات العاصمة، وهي البرجوازية، وهذه حقيقة أبانها العلماء في وضوح بالغ، عندما ذهبوا إلى أن اللغة الفرنسية المشتركة، على النحو الذي استقرت عليه في القرن السابع عشر، هي لغة البرجوازية الباريسية، برجوازية المدينة، وقد سلَّم بها القصر ثُمَّ الأقاليم. والكتّاب الكبار باستعمالهم إياها

---

1. يُنظَر: فندريس: **اللغة**، ص331، 332.

زوّدوها بالقدرة على فرض نفسها نهائيًا وعلى استمرارها، لذلك لا يكاد يُحس فيها أثر للهجات[1].

وتبدو بعض هذه الاختيارات مرتبطة بالطابع السياسي للنظام الحاكم في المجتمع، كأن تكون الدولة مركزية، تسيطر فيها المدن على الأرياف، وتسيطر العاصمة على المدن الأخرى، وتوجد طبقة ترف ولهو قليلة عدديًا، ولكنها ذات نفوذ وتأثير نوعيًا. وتجدر الإشارة إلى أن الأمر قد لا يسير على هذا النحو تمامًا في بنيات مجتمعية أخرى؛ إذ قد نجد أسبقية المدن على الريف، وقد نجد نفس أسبقية الطبقة المترفة اللاهية على الطبقة الكادحة، ولكن في المقابل لا تتفوق مدينة ما على سائر المدن، وتجد طبقة اللهو والترف حاضرة في عدة مراكز بنفس القدر من النفوذ والجاه.

وهنا تتبادر مجموعة أسئلة مهمة: ما هو أفضل مصدر للسماع في ما يتعلق بتحديد اللغة المشتركة؟ أيكفي تسجيل ما يُقال بالفعل في الحياة اليومية (مواضيع الاستعمال)، أم ينبغي تفضيل المصادر الأدبية (على فرض أنها موجودة)؟ هل تتساوى كل هذه المصادر قيمة؟ يفترض التقليد الذي سارت عليه معظم الأمم توافقًا أساسيًا بين مصدرين للسماع، أما الأول فهو الحياة اليومية لأفراد الطبقة المترفة اللاهية الذين قد يكونون غير متعلمين، إلا أن لهم معرفة تلقائية بالحس اللغوي.

فالمواقف التي تنبني على الحس المشترك (موقف الفيلسوف الإنجليزي جون لوك 1632م – 1704م)، تذهب إلى أن لغة الأفراد الخاصة هي نقطة انطلاق المحادثات التي تولِّد اللغة المشتركة، وهذا الموقف هو الذي يُعيد فيه الفيلسوف النمساوي لودفيغ فتجنشتين (1889م -1951م) النظر. فعندما طرح لوك مفارقته، كان يعتقد أن الحل يكمن في بناء مواضعات حتى لا تكون اللغة ملكية خاصة للفرد. أما فتجنشتين فيبدو أنه يسير في الطريق المعاكس، فالهدف الذي كان يسعى إليه هو تبيان استحالة اللغة الخاصة، فالعشيرة هي التي تضبط اللغة والدلالة. قد

1. يُنظَر: فندريس: **اللغة**، ص330.

تكون لي أحاسيس خاصة (عندما أتألم، فإنني أنا الذي يتألم)، ولكن لكي أُمثِّل ذلك لنفسي أو لأقوله، لا أملك غير اللغة المشتركة، فإن ما هو داخلي بالنسبة إلى فتجنشتين عبارة عن أُسطورة.

وبالطبع يمكن أن نقول: إن مفارقة (اتّباع القاعدة) يُعاد إنتاجها على مستوى العشيرة، وبذلك يُشكِّل هذا مقدمة لحل المفارقة، سيكون ذلك بمثابة إرادة توضيح اشتغال اللغة من أجل إبراز قاعدة مطلقة، ويقينًا مطلقًا بشأن اشتغالها. وإجمالًا سيكون ذلك مواصلة للمشروع العقلاني لأسس الاستعمال اللغوي، والحال أن هذا يرتبط بطبيعة اللغة ذاتها، ويستعمل فتجنشتين للتصدي لهذه الأخيرة إجراء يمنع السير في الاتّجاه العقلاني[1].

وأمّا المصدر الثاني للسماع، فيُمثِّله أفضل الكتاب والشعراء الذين لا ينتمون في الغالب إلى الطبقة اللاهية، فاللغة الإيطالية المشتركة من اللغات التي نشأت من أصل أدبي محض، فقد استقرت ابتداء من القرن الرابع عشر بفضل هيبة الكتاب العظام وتأثيرهم، مثل: دانتي والشاعر الكبير فرانشيسكو بتراركا (1304م – 1374م) وتلميذه الكاتب والشاعر جوفاني بوكاشيو (1313م – 1375م)، وذلك في وقت لم يكن لإيطاليا فيه أي وحدة سياسية، وأغلب الظن أن هؤلاء الكتاب استعملوا اللغة التي كانت تُتكلَّم حولهم، ومن ثَمَّ أُطلِق اسم اللغة التسكانية على اللغة الأدبية الإيطالية، ولكن هذه التسمية لا تفرض أن تكون إيطالية الكُتب قد أتت من انتشار لهجة إقليمية، فاللغة التي رفعها دانتي إلى مرتبة اللغة الأدبية، والتي صارت لغة إيطاليا المشتركة، كانت، أولًا وقبل كل شيء، لغة المدينة هي فلورنسا، ولغة المجتمع الراقي في هذه المدينة.

ومع ذلك فمن الحق أن يُلاحظ أن أسبابًا عديدة مختلفة النواحي جعلت من فلورنسا أرض الميعاد للغة الإيطالية المشتركة، فهذه المدينة، فضلًا عن نبوغ كُتَّابها، كان

1. يُنظَر: أورو: **فلسفة اللغة**، ص94، 95.

لها أهميتها كمركز أدبي واقعة بين بولني وروما، مما رشحها لتكون همزة الوصل بين المدن الثقافية في إيطاليا. ولغة فلورنسا من جهة أخرى كانت مزاياها الذاتية تُرشِّحها أكثر من غيرها للقيام بدور اللغة المشتركة؛ إذ كانت أقرب من غيرها إلى اللاتينية، وبذلك كانت تُيسِّر لكل متعلم الانتقال من لهجته إلى اللغة المشتركة[1].

وقد يكون للبلاط دور في تحديد أفضل الكتاب والشعراء، ويقوم ذلك على افتراض أن المصدرين متفقان أفضل اتفاق بحيث يتكلَّم أفراد الطبقة المترفة تلقائيًا مثلما يكتب أفضل الكتاب، ويكتب أفضل الكتاب مثلما يتكلم أفراد الطبقة المترفة. لقد ظل هذا الافتراض حيًا إلى اليوم؛ لأنه يمكن لهذا المتكلم أو ذاك أن يختار طبقة اللهو هذه ضمن طبقات اجتماعية تُعتبر هامشية، فلا يقتصر على خاصة القوم في المجالس والصالونات، وفي هذا الصدد لم يزد كثير من الكُتَّاب، المعروفين بالكتاب الشعبيين، على مواصلة هذا التقليد بنقله من طبقة اجتماعية إلى أخرى، ولكن يجب التنبيه إلى أن معيار طبقة اللهو (الطبقة التي لها أوقات فراغ) لا يبدو أنه دائمًا يتوافق بنفس القدر مع معيار كبار الكُتَّاب، وعلاوة على ذلك، فإن معيار الكُتَّاب الكبار ليس واحدًا، وهذا ما قد يكون سببًا في ظهور ألسنة أدبية متباينة[2]، وقد يكون سببًا أيضًا في تطور الأذواق الفنية التي تُحيي الكُتَّاب المنسيين الذين يُصبحون بعد ذلك مشاركين في نظام القيم الأدبية لفترة ما، وهذا الفعل يتضمن فهم الزمن على أنه غير مستمر، فالمسيرة الرجعية للزمن تُسهِم في إتاحة مثل هذه العودة إلى الأعمال الكلاسيكية، وتُسهِم أيضًا، في الوقت نفسه، بالتقليل من قيمة الأعمال الأكثر حداثة، فالذخيرة الحديثة تحوي قيمًا فنية، قد تموت دون اعتراف أحد بها أصلًا، فهي بحاجة إلى إحيائها وردّ الاعتبار إليها. وهكذا فإن مثل هذه المسائل تُلقي الضوء على طبيعة الزمن في تطور اللغة، وخصوصًا عندما يتعلَّق الأمر بالتمييز بين اللغة المنطوقة واللغة

1. يُنظَر: فندريس: **اللغة**، ص335.
2. يُنظَر: ملنار: **النحو**، ص301 - 304.

المكتوبة، ومن هذه الزاوية يمكن رؤية أحد الفروق الجوهرية بينهما، فالأولى لها صفة الوقتية في حين تمزج الثانية بين الزمان والمكان(1).

وعندما يُطرح موضوع اللغة المشتركة، فإنه يُطرَح موضوع المراحل المتتابعة للغة وحالات العودة إلى المراحل السابقة، وهنا تظهر مسألة وجود الظواهر اللغوية المشتركة من مراحل مختلفة في تأريخ اللغة، وهذه مسألة من المسائل التي أثارتها نظريات سوسير، فعامل الزمن يبدو وكأنه اتخذ عددًا لا بأس به من الصيغ في اللغة، فالقوة الإبداعية للغة تظهر في هذا التنوع، والأمر الجوهري في اللغة المشتركة يكمن في حقيقة أن اللغة قادرة على نقلنا عبر الزمان والمكان.

ويذهب سوسير إلى أن الوحدة اللغوية قد تتفرقع عندما يتعرَّض لسان طبيعي لتأثير لغة أدبية، وسوسير هنا يقصد بـ(اللغة الأدبية) لا لغة الأدب فقط، وإنما في معنى أعمّ أي نوع مُهذَّب من أنواع اللغة، تستعمله مجموعة بشرية بأكملها، سواء أكانت رسمية أم لا، ونفسها اللغة الأدبية قد تُسمَّى بتسميات أخرى نحو: اللغة الفصيحة، أو اللغة الكلاسيكية، أو اللغة الرسمية، أو اللغة القومية، أو اللغة المشتركة، أو اللغة المعيارية أو النموذجية أو المثلى. فتفرقع الوحدة اللغوية يحدث كلما بلغ شعبٌ من الشعوب درجة معينة من الحضارة. فالحضارة في طورها لما كانت تُكثِر من أسباب التواصل فإن الناس يختارون بناء على نوع من المواضعة الضمنية إحدى اللهجات الموجودة ليجعلوا منها أداة حاملة لكل مآرب الأمة بأجمعها.

وقد أُشتُقَّت جميع اللغات الأدبية العظيمة في العالم أساسًا من اللهجات المحكية لجماعات معينة، فاللغة الأدبية هي لغة في داخل لغة؛ أي أنَّ اللهجات المحكية هي أصل لها، ومع ذلك وحتى عهد قريب كان النحويون غالبًا ما يقصرون اهتمامهم على اللغة الأدبية، ولم يُعطوا لغة الحياة اليومية المنطوقة إلا انتباهًا قليلًا، فهم عادة ما

---

1. يُنظَر: ياكوبسون، رومان: **أفكار وآراء حول اللسانيات والأدب**، ترجمة: فالح صدام الأمارة وعبد الجبار محمد علي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990م، ص73.

يعدّون معايير استعمال اللغة الأدبية هي معايير صحة اللغة نفسها، ويحكمون على الاستعمال المنطوق لها بقدر ما يختلف عن هذه المعايير بأنه غير نحوي أو غير منطقي، وتبلغ حدَّة التعصب لصالح اللغة الأدبية المكتوبة درجة يجد معها المرء صعوبة في إقناع عامة الناس بأن اللهجات المنطوقة ليست عمومًا أقل تناسقًا وانتظامًا من اللغات الأدبية، وأن لهذه اللهجات معايير صحة خاصة بها ومتأصلة في طريقة استعمال الكلام لدى المتحدثين بها، وهكذا تكون طريقة استعمال الكلام في منطقة معينة أو طبقة اجتماعية ما ضروبًا من اللغة أدنى درجة أو دون المقاييس المعيارية[1].

ويُمثِّل موقف سوسير المنحاز إلى اللهجات المحكية ضد اللغة الأدبية، التي يصفها في بعض الأحيان باللغة المصطنعة، موقفًا عامًا لعلماء القرن التاسع عشر، يرى أن اللهجات المحكية تتماهى مع التفكير القائم حول اللغة أكثر مما تتماهى معه اللغات الأدبية، فاللغة الأدبية قد تضرب مقولة: (حسن الكلام لحسن التفكير)، التي ينص عليها علم النحو، وتُبيِّن المسافة بين اللغة والواقع، فاللغات المحلية واللهجات الإقليمية تخدم عملية التفكير القائمة حول اللغة في القرن التاسع عشر؛ إذ تضمن بساطة الكلام الشعبي حصولنا على لغة حقيقية؛ لأنها غير متكلفة، وهكذا تُصبح اللغة المحلية مثالًا للغة المتحركة التي لا يمكن تثبيتها؛ لغة متجددة وذات تغير مستمر، في مقابل لغة اعتُبرت لغة مُجمَّدة؛ لغة منمقة ليست سوى زيف ودمية اصطناعية.

فهذا كله، والقرن التاسع عشر في بداياته، لم يكن ملائمًا لرسم صورة مثالية عن لغات الريف المحكية، فقد تعرَّضت هذه اللغات إلى هجوم شرس في الجمعيات الأكاديمية من قبل أعداء التعددية اللغوية كخيار مجتمعي، فذهب هؤلاء إلى عدّ اللغات المحلية ملجأ للجهل، تُغذِّي الخلافات والتجزئة. بيد أن اللغات المحلية تجد أيضًا من يُدافع عنها، وقد باشر في ذلك الوقت علم متخصص هو علم اللهجات

---

1. يُنظَر: ليونز، جون: **اللغة واللغويات**، ترجمة: محمد إسحاق العناني، مؤسسة رلي للنشر، عمان، 1991م، ص30.

المحكية بوضع خريطة لها بكل دقة واحترام، وتبيَّن أن بعض هذه اللهجات المحكية يُمثِّل شكلًا قديمًا جدًا وشديد الصفاء للغات الكلاسيكية التي تنحدر منها تلك اللهجات، أو يمكن أن يُقال: إنه يمكن لهذه اللهجات أن تُردَّ، بشكل خيالي، إلى شباب اللغة وفُتوّتها، وتصبح بذلك مثالًا للغة المتحركة، بوصفها لغة الأصول، ولكنها متجددة أيضًا وذات أصالة مستمرة. وهذا الامتداد العكسي بين اللهجات المحكية ولغاتها القديمة يعطينا فكرة جوهرية، وهي أن اللغات الكلاسيكية، التي تُعدُّ ظلمًا لغات مفترضة أو مصطنعة، هي أكثر تنوعًا وحيوية في مفرداتها وتراكيبها مما قد يُظن، فهي مرتبطة بواقع استعمالي ما، ومدينة لكثير من اللهجات المحكية زمن تكوّنها، ولهذا فهي لغة طبيعية وحيوية بمنأى عن وهم الصناعة والافتراض[1].

فاللغات الكلاسيكية هي لغات مُختارة وليست مخترعة، ودوافع الاختيار متنوعة، كما سبق، فتارة تُفضَّل لهجة المنطقة التي لها الهيمنة السياسية التي فيها مقرُّ السلطة المركزية، وتارة أخرى نرى بلاطًا من البلاطات يفرض لهجته على الأمة بأجمعها. وعندما ترتقي اللهجة التي نالت الحظوة إلى مرتبة لغة رسمية مشتركة، فإنها نادرًا ما تبقى على صورتها السابقة، وذلك لأنها تمتزج بها عناصر لهجية تابعة لجهات أخرى، وشيئًا فشيئًا تُصبح مُركَّبة من عناصر متباينة، بيد أنها لا تفقد تمامًا طابعها الأصلي، وهذا هو شأن اللغة الإنجليزية كما مرّ سابقًا.

وقد يتبادر إلى الذهن أن هنالك تناقضًا في كلام سوسير؛ إذ كيف يمكن للغة الأدبية، وهي لغة مشتركة، أن تُحْدِث تفرقعًا في وحدة اللغة؟! إن الوحدة اللغوية التي يقصدها سوسير تتمثَّل في احترام الحدود التي تتحرك فيها كل لهجة من لهجات اللسان الطبيعي دون أن يحدث نزاع أو انتهاكات فيما بينها، فاللغة إنْ تُركت وشأنها لا تكون إلا في صورة لهجات لا تنتهك إحداها حدود الأخرى، وهكذا يكون محكوم عليها بأن تتغير وتتجزأ تجزؤًا غير محدود. واللغة الأدبية لا تفرض نفسها بين عشية

1. يُنظَر: دوفور: **فكر اللغة الروائي**، ص282 – 295.

وضحاها؛ إذ نرى قسمًا كبيرًا من السكان يستعملون لغتين: لغة الجميع ولهجتهم المحلية، فاللهجات تبقى مستعملة في كل مكان إلى جانب اللغة الرسمية أو الأدبية[1].

ومن هنا تطرح اللغة الأدبية مشكلًا كبيرًا؛ مشكل النزاع الذي ينشب بينها وبين لغة الخطاب اليومي، وعلى الألسني أن يفحص العلاقات المتبادلة بينهما؛ إذ ليست كل مستويات استعمال اللغة تتساوى في قدر ثباتها وتغيرها، فالتطور غير المنقطع كثيرًا ما يحجبه عنَّا ما يوليه الناس من اهتمام باللغة الأدبية، وخصوصًا المحافظين على مقاييسها؛ إذ يكفي أن نلاحظ هنا أن صفتَيْ عملية التغير اللغوي: العمومية والديمومة، مستمرتان طوال الوقت، إلا أن المحافظين على مقاييس اللغات الأدبية الأوروبية لم ترق لهم الحقائق التي تنص على أن جميع اللغات الحية معرضة لعملية التغير، فحجبوا هذه الحقائق عن جمهور المتكلمين حفاظًا على القواعد التقليدية من أن تمسَّها دعاوى التغيير، فمكانة اللاتينية مهمة في هذا المضمار بوجه خاص، فقد كانت هي اللغة التي بقيت مستعملة لقرون عدة في غرب أوروبا كلغة للبحث العلمي والإدارة والدبلوماسية الدولية[2].

فاللغة الأدبية — وهي نتاج الثقافة – تتراكب مع اللغة العادية، وتكون خاضعة من حيث وجودها لظروف خارجية وملابسات مغايرة، تتمكّن من خلالها أن تفصل مجال وجودها عن المجال الطبيعي؛ أي مجال لغة التخاطب اليومي. ثم تظل اللغة الأدبية، بعد أن تتكوَّن، على قدر كبير من الثبات والاستقرار بوجه عام، ويكون من شأنها أن تنزع إلى أن تبقى هي هي لا تتغيَّر، وفضلًا عن ذلك، فإن خضوعها للكتابة يوفِّر لها ضمانات خاصة تضمن بقاءها على حالها لا تتغير.

وإذن فليست اللغة الأدبية – وهي شكل مُهذَّب من أشكال اللغة – هي التي من شأنها أن تكون مقياسًا على مدى قابلية اللغات الطبيعية للتبدل والتغير. فالتمييز بين

1. يُنظَر: سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص291.

2. يُنظَر: ليونز: **اللغة واللغويات**، ص236.

التغيُّر الطبيعي العضوي في لسان من الألسن عن أشكاله المهذَّبة، وهي أشكال راجعة إلى عوامل خارجية ومن ثَمَّ غير عضوية – هو من الضرورة بمكان لإعطاء صورة أوضح لتغير اللغة[1]. وهكذا اندثر الحلم الكلاسيكي بلغة مستقرة بلغت نقطة الكمال، فالانتقال من النموذج الثباتي للغات الكلاسيكية إلى الفكر التطوري للكلام اليومي يُشكِّل قطيعة كبرى في مخيال اللغة.

وهكذا يتضح لنا في نهاية هذا المبحث أن تأثير المؤسسة الثقافية في تكوّن ما يُسمَّى غالبًا بـ(اللغة المشتركة) كثيرًا ما كان يرجع إلى الاستعمال، فتكوُّن اللغة المشتركة في غالبه يخلو من مظاهر الصنعة أو التحكم، فهي لغة لها سند حقيقي يصدر عن وقائع استعمالية متحققة في الجماعة اللغوية، وكأن هنالك عقدًا ضمنيًا أقامته ضرورات الحياة بين أفراد أمة من الأمم ليحافظوا على لغتهم القومية بصورة مُوحَّدة توجبها معايير محددة، وكثيرًا ما ترجع هذه المعايير إلى وقائع الاستعمال، فالاستعمال غير التحكم، كما يقول اللغوي الفرنسي جوزيف فندريس (1875م – 1960م)، بل هو ضده على خط مستقيم؛ لأن الاستعمال خاضع لمصلحة الأمة، وهي هنا حاجة أفرادها إلى أن يكونوا مفهومي الكلام في المواقف العامة. ولا يمكن لمعايير الاستعمال الموحَّدة أن تمتلك قوة القانون إلا إذا كان أعضاء الجماعة كلهم على استعداد لتقبُّلها؛ أي أن يشعروا بها على أنها قاعدة أو قانون، وفي هذه الحالة تُصبِح مشتركة بينهم، ولا يجوز مخالفتها.

3.1. المؤسسة السياسية:

في عام 1843م كان الفيلسوف والسياسي الفرنسي فكتور كوزان (1792م – 1867م)، وهو أحد أعضاء الأكاديمية الفرنسية، قد انتفض قائلًا لتوّه: (إن انحطاط اللغة الفرنسية قد بدأ في عام 1789م)، وما كان من مُواطِنه الأديب والشاعر فكتور هوغو (1802م – 1885م) إلا أن أجابه: (في أي ساعة من فضلك؟) كان الرد

---

1. يُنظَر: سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص45، 213.

مضحكًا، وفي نيته السخرية من فكرة كانت شائعة آنذاك، وكثيرًا ما حُكي عنها غداة الثورة الفرنسية، فما من وقت لنسيان الانقصاف اللغوي الكبير الذي حل في عام الثورة، وما من أمل حتى تُقبَل لغة إجماعية على أنها لغة.

فكلام كوزان يعكس قلقًا خفيًا يُشتَمُّ منه صعوبة القبول بالتاريخ، فكل شيء قد تغيَّر، كل شيء حتى اللغة، كما لو أن الوضع السياسي الجديد قد مسّ حقًا اللغة وطرائق استعمالها بالسوء. تلك الطرائق التي كانت مستقرة وشبه ثابتة طيلة حُكم أسرة (بوربون)، التي امتد ملكها من عام 1589م إلى 1792م، وهي أسرة ملكية تنتمي إلى (الكابيتيين) الذين حكموا فرنسا ابتداء من عام 987م، فخلال هذه الفترات المتعاقبة بين كل أسرة وأخرى، وقد يمتد حكم بعضها إلى مئات الأعوام، كان لعامل استقرار الحكم تأثير كبير في الحد من سرعة تغير اللغة الفرنسية[1].

ويُعدُّ هذا بالنسبة إلى سوسير عاملًا إيجابيًا؛ لدوره الفاعل في تثبيت اللغة وعدم اضطرابها، وينقلب إلى عامل سلبي في الأوقات غير المستقرة التي تفصل بين نظام حكم وآخر، فيُسهم في بلبلة الألسن وسرعة تغيرها، فتظهر رطانات لغوية متعددة تدَّعي إعادة تأسيس المجتمع، وهي أشكال، كما لو أنها ظهرت من المجهول، وأصبحت فجأة مسموعة.

وهكذا كان التساؤل عن سبب تضرر الفصاحة وتدهورها منذ سنوات الثورة الأولى في فرنسا، فالأوامر والخطب تُرصَف بكلمات غير فصيحة، فهي مرصوفة بنوايا ثورية أيضًا، وكأن الأمر أشبه بقيام انتفاضة فظيعة على النحو، فبلاغة المِنَصَّة مغالية في التقليدية وعاجزة عن حمل الجديد، بينما في الكلمة الشعبية التي تَسلَّمت السلطة ضمانة تغيير في الرؤية. فاللغة، بشكل عام، مؤسسة ينبغي أن تُقلب كما سائر المؤسسات، فأخذت نماذجها بالتفكك، ومعها الفصاحة والمحادثة، وكما الثورة التي تقطع مع الماضي، قَطَعَ إصلاح التهجئة الكلمات عن أصولها وأخفى الصلات

1. يُنظَر: دوفور: **فكر اللغة الروائي**، ص15 – 16.

التأثيلية، وصار أكثر من مهاجر عائد من المنفى يبكي على طرائق الحديث القديمة المنقرضة(1).

وقد اعترض علماء (النحو) على شرذمة اللغة، فهذا الطوفان من الكلمات الجديدة والأساليب الغريبة والعبارات المتكلفة والتراكيب المضحكة والكلمات المحليّة التي يَرُش بها المتحدثون السياسيون خطاباتهم، والتي انزلقت شيئًا فشيئًا من المِنَصَّة إلى الصالونات، يُشوِّه إلى حدّ كبير لغة أمثال: العالِم بليز باسكال (1623م – 1662م)، والمؤرخ جورج دي بوفون (1707م – 1788م)، والشاعر والكاتب المسرحي جان راسين (1639م – 1699)، والكاتب والفيلسوف فولتير (1694م – 1778م). إنه لانطباع غريب يتحدث عن لغة قد أصبحت مُتعثِّرة وذات ثقل برجوازي، ومحشوّة بالمحدَثات التي ينبغي التصدي لها، فقد دخلت اللغة في حالة تنافر الأصوات، وغصَّت بالمحدَثات التي لم تكن محدثات من حيث الشكل بقدر ما هي محدثات من حيث المعنى، فقد حدثت أزمة دلائل، وفقدت الكلمات قدرتها على الانعكاس إلى درجة أن كلمة (الجمهورية) صارت بحاجة إلى صفة لضمان معناها، فيُقال: (الجمهورية الشريفة) عند البعض، و(الجمهورية الديمقراطية) و(الجمهورية الاجتماعية) عند البعض الآخر، وهو ما جعل كثيرًا من مستويات اللغة غير قابلة للتعرف عليها، ففي هذا الوضع الثوري تطاير وهم الثبوتية، وتكشفت اللغة عن مجموعة من الخطب(2).

يحيلنا موضوع الانحطاط اللغوي إلى القناعة القائلة بوجود انحطاط تاريخي، فما من سبيل لفهم القلق الطهراني دائم التزمت، بما يدعو للسخرية، ما لم يُستشف منه رَجْع صدى سياسي، فالكل يعلم أن خيار المجتمع الذي يريده يرتسم في اللغة ويُصادَق عليه فيها؛ لأن الكلمة تُكرِّس الواقع. وهذا ما يؤكد عليه الروائي الفرنسي ستاندال

1. يُنظَر: دوفور: **فكر اللغة الروائي**، ص16 – 17.

2. يُنظَر: دوفور: **فكر اللغة الروائي**، ص17 – 18.

(1783م – 1842م) عندما ذهب إلى أنه لم تشهد ذاكرة مؤرخ قط شعبًا عرف، في عاداته ومصادر مُتعته، تغييرًا أسرع وأشمل من التغيير الذي وقع بين العام 1780 والعام 1823م، ومع ذلك، كما يقول، يريدون إعطاءنا اللغة ذاتها على الدوام[1].

إن بين اللغة والتاريخ السياسي تقوم علاقة مترابطة، فحين يتنقَّل التاريخ تكون رغبة اللغة في تكرار ذاتها عارية عن القيمة، فليس بوسعها أن ترث حالتها القديمة، ولا يمكنها أن تبقى كما هي، لقد فقدت فجأة يقينها وسُحبت حالتها من بين يديها، وعليها أن تستولي على ذاتها من جديد. فكل تغير سياسي يسبقه فورًا تغير بنسبة مماثلة تمامًا في اللغة، فكيف للمجتمع أن يفقد وضعًا سياسيًا ما دون أن يفقد الكلام المعبر عنه، فحالة اللغة تشهد على حالة المجتمع، وألسنة المجتمعات متطابقة مع السياسات التي تحكمها، فالأوضاع السياسية الجديدة لا تُبْقي اللغة على حالها، فحين يُجنُّ التاريخ وحين تَدَّعي فئة جديدة تسلُّم السلطة لا بد أن يُتمتِم اللسان.

لا يهم في الحقيقة أن تكون هذه التأكيدات صحيحة من ناحية فقه اللغة؛ لأنها تُسجِّل على طريقتها واقعة لا يمكن إنكارها، وهي بزوغ وضعٍ كلاميٍّ جديد من رحم الأوضاع السياسية الجديدة، وهو وضع محيِّر عندما يُقرَن بفساد اللغة، ولا يُنظر إليه بوصفه عاملًا أساسيًا من العوامل الخارجية لتغير اللغة. ففي حالة الثورة الفرنسية لن يتكلم أحد كما في السابق بعد الآن، ومن الأرجح أن هوغو كان سيتفق مع كوزان على هذه النقطة، ولكن نقول ببساطة، إنه حيث يرى أحدهما انحطاطًا لسانيًا، يستشف الآخر تغيرًا وتقدُّمًا، فاللغة هي تاريخ سائر، واللسان ليس مُجمَّدًا، ولن يتجمَّد أبدًا، ومسيرة المجتمع السياسية لا تتوقف حركتها، وكذلك هي اللغات التي تصحبها. فـ(هوغو) و(كوزان) يتقاسمان الافتراض المسبق ذاته والحقيقة البديهية ذاتها، وهي أن اللغة تتطور، وتطورها مرتبط، في بعض جوانبه، بالعامل السياسي الذي

1. يُنظَر: دوفور: **فكر اللغة الروائي**، ص21.

يفرض عليها حالة من الثبات المرتهنة بأوضاع المجتمعات وفترات استقرارها، فالاستقرار السياسي عامل مهم في التخفيف من سرعة تغير اللغة(1).

ولكن يجب التنبه هنا إلى قضية أساسية يُشير إليها سوسير، وهي أن تأثير الاستقرار السياسي في اللغة ليس معاكسًا لعدم الاستقرار، فعندما تتسبب حالة الاستقرار السياسي في الحد من سرعة تغير اللغة، فالسبب سبب إيجابي رغم أنه سبب خارجي، بينما لا يمكن لحالة عدم الاستقرار أن تعمل إلا عملًا سلبيًا، وبناء على ذلك فإنه لا يمكن النظر إلى العهود المضطربة على أنها عامل أساسي تخضع له التغيرات اللغوية بوجه عام. ولذلك فإنه لا شيء يُخوِّل لنا القول: إن العصور المضطربة من تاريخ أمة من الأمم توافقها تطورات عاجلة تطرأ على أصوات اللسان الذي تتكلَّم به تلك الأمة. على أنه يتعذَّر علينا أن نجد حتى من بين تلك العصور، التي يبدو لنا أن اللغة بقيت فيها ثابتة لا تتغير، عصرًا واحدًا لم يشهد أي تغير(2).

ليس إذن في اللغة شيء ثابت، وليس فيها شيء نهائي، فكل ما في اللغة هو تغير دائم، ولكن تغيرها إما أن يكون طبيعيًا وعفويًا، وإما أن يكون مبرمجًا وإراديًا تؤثر فيه السياسات اللغوية على وجه التحديد. فاللغة تحتاج إلى هذين النوعين من التغيير لتحيا، فكل شيء حولنا يُبيِّن أن اللغة التي تجمد ولا تتطور تُصبح أقرب إلى الموت، ومن هنا فإن بقاء اللغة رهين حيويتها التي تسعى دائمًا إلى تغيير علاقتها بالمجتمعات التي تتكلمها(3).

وقد أعلن سوسير في (دروسه) أن اللغة حدث اجتماعي، وأن القوة الاجتماعية تعمل على تماسك النسق اللغوي بقوة شديدة إلى درجة لا يستطيع فيها الفرد تغيير اللغة. وكلمة (اجتماعي) ذاتها هي مثال بارز على الكلمات التي نالها التغيير بشكل

---

1. يُنظَر: دوفور: **فكر اللغة الروائي**، ص18 – 21.

2. يُنظَر: سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص227، 228.

3. يُنظَر: كالفي، لويس جان: **حرب اللغات والسياسات اللغوية**، ترجمة: حسن حمزة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2008م، ص10.

مستمر، فهي تدل بحسب رأي سوسير، واستنادًا إلى أصلها اللاتيني، على الرباط بشكل متماسك؛ أي كل ما من شأنه أن يجعل جماعة من الأفراد تتصرف بطريقة مماثلة. وإن قول سوسير: (اللغة حدث اجتماعي)، يرتبط بتأكيده على أن كل عضو من الجماعة الكلامية يمتلك اللغة على نحو مُطابِق.

ولكن سبق لكلمة (اجتماعي) أن استُعملت، خلال الربع الأول من القرن العشرين، في كلام كثير من العلماء بتضمين مختلف، يُناقض فعليًا ما جاء به سوسير، فقد كانت مرتبطة بما يُميِّز مجموعات فرعية محددة داخل جماعة ما، وخلال النصف الثاني من القرن العشرين أصبح هذا المعنى هو السائد. وقد كانت الماركسية قوة حاسمة خلف هذا التغيير؛ إذ تحوَّلت إلى واقع سياسي. وقد جاءت ملاحظات سوسير بخصوص طبيعة اللغة الاجتماعية متناغمة مع النظرة الماركسية التي ترى أن كل مظهر مركزي من التجربة الإنسانية هو اجتماعي في أصله وإجرائه. ومع ذلك فإن (الطابع الاجتماعي) بالنسبة إلى الماركسية يتضمن الطابع السياسي، فالمجموعات الفرعية التي يجري التمييز بينها اجتماعيًا تتنافس في ما بينها لتعزيز مصالحها على حساب الآخرين.

وقد أدرك باختين وأعضاء معه من الدائرة المثقفة التي قادها، أن الحيز الاجتماعي الذي تشغله اللغة بالنسبة إلى سوسير غير سياسي، ولا توجد فرصة لدى أي متكلم لإظهار سلطته على متكلم آخر؛ لأن (اللغة) لا تملك بُعْدًا فرديًا، وإنما (الكلام) هو الذي يملك هذا البُعد. وبالنسبة إلى باختين تُمثِّل دروس سوسير الشكل الأكثر تأثيرًا والأشمل تطورًا لما يُسمَّى بـ(الموضوعية المجردة)، إنها تعرف حدود اللغة، لا لتتضمن علاقة العلامة بالحقيقة الفعلية التي تعكسها، ولكن علاقة العلامة بالعلامة داخل نسق مغلق، وعوض أن تتعامل (الدروس) مع المنطوقات الحقيقية اقتصرت فقط على النسق اللغوي الذي جُرِّد منها.

وبالنسبة إلى هؤلاء تُعدُّ العلامات أيديولوجية في طبيعتها الحقيقية، والوجود الاجتماعي لا ينعكس فيها فحسب، بل تُحدَّد كذلك قوة انكسار أشعته بواسطتها؛ لأن العلامة ليست مثل مرآة صقيلة، ولكنها مرآة ذات سطح مكسور وغير منظم، أحدثته المصالح الاجتماعية ذات التوجه المختلف داخل جماعة علاماتية؛ أي من قِبل الصراع الطبقي. وهكذا عندما أُعلن أن العلامة أصبحت حلبة للصراع الطبقي، وجُعلت اللغة أمرًا مركزيًا بالنسبة إلى القاعدة، وهذا إعلان ماركسي لا يفصل اللغة عن السياسة، واحتمال أنه أيضًا لا يؤمن بإمكان التمييز بينهما تمامًا، فالإبداع اللغوي لا يمكن أن يُفهَم بمعزل عن الدلالات الأيديولوجية والقيم التي تملأها. ليس إذن ثمة فعل كلام فردي، بل إنه دائمًا اجتماعي، وبالتأكيد فإن أي كلمة ننطقها تولد بتفاعل مع جمهور نتخيله داخل أذهاننا، قبل أن يوجد أي جمهور حقيقي يسمعها أو يقرأها. ومن ثَمَّ فإن اللغة تقوم على تحاور جماعي يجري على نحو متأصل، ومن الخطأ والوهم أن يُتصوَّر أنها تعتمد تحاورًا داخليًا أحادي الجانب.

وهكذا يُقدِّم سوسير وباختين، بوضوح، صيغتين مختلفتين لدراسة الطابعين الاجتماعي والسياسي في اللغة؛ إذ ترتكز صيغة سوسير على مفهوم الطابع الاجتماعي الذي يربط الناس على نحو متماسك، في حين تقوم صيغة باختين على مفهوم اجتماعي يعمل على فصل الناس بعضهم عن بعض، وينسجم هذا المفهوم الأخير مع ما يدل عليه (الطابع الاجتماعي) في علم اللغة الاجتماعي والعلوم الاجتماعية عامة. غير أن باختين وأعضاء دائرته يتبنون بقسوة شديدة حجة أن اللغة أيديولوجية من القمة إلى القاعدة، حتى أنهم جعلوا مصطلحي: (اللغة) و(السياسة) يبدوان كأن لهما طابعًا حشويًا، بمعنى أنه لم يعد من الواضح لدى المرء ما يستطيع قوله حول العلاقة التي قد تكون ذات مدلول بينهما، فالوضع البشري سياسي قبل أن يكون طبيعيًا. وسينجح هؤلاء، في ما بعد، في استمالة الناس للأخذ بفكرة أن (سياسة اللغة) ليست مجرد مسألة تتعلق بما يفعله الناس باللغة، وإنما تعتبر اللغة ذاتها

سياسية من القاعدة إلى القمة، وأن العلامة اللغوية تُجسِّد العلاقات الاجتماعية لمستعمليها، وضمن هذا المفهوم فإن الهوية الاجتماعية حاضرة في اللغة ذاتها[1].

وتجدر الإشارة إلى أن الطابع التاريخي للغة هو النافذة التي أطل منها سوسير على علاقة اللغة بالسياسة، فقد جاء حديثه عن السياسة غير مرتبط بالنسق الداخلي للغة، وإنما هو حديث مُتعلِّق بدور السياسة بوصفها عاملًا خارجًا عن نظام اللغة، له تأثير كبير في تخفيف سرعة تغيرها، ومن ثَمَّة يُصبح الاستقرار السياسي عاملًا أساسيًا من عوامل تثبيت اللغة واستقرارها، ولو لفترة محددة من الزمن.

فعلم اللغة لدى سوسير هو علم تاريخي قبل كل شيء، ولتأكيد ذلك ذهب في أحد أقواله المشهورة إلى أنه "لم يتم أبدًا الإبلاغ عن ولادة لسان جديد على سطح الأرض"[2]، فأي لسان وُجد على سطح الأرض لم يكن وجوده قد جاء بين ليلة وضحاها، وينتج عن ذلك أيضًا أنه لم يتم الإبلاغ عن أن لسانًا ما قد مات للتو (حَتْف أنفه). فالألسنة ليست كائنات حية، وولادتها وموتها لا يجريان بالطريقة الطبيعية التي تولد وتحيا وتموت بها الكائنات الحية، فأيُّ تصور يذهب إلى عكس ذلك، فهو تصور يرى الألسنة كأجسام طبيعية لا بل أكثر من طبيعية.

ومقولة سوسير قد جاءت لتدحض وجهة نظر كانت سائدة في زمانه، وهي تلك التي ترى في اللغات كائنات حية طبيعية، فمقابل هذه النظرة يؤكد سوسير بإصرار على أن علم اللغة هو علم تاريخي، ويعني ذلك أنه لا يمكن النظر إلى اللغة بوصفها كائنًا حيًا، ولا يمكن وضع اللسانيات ببساطة في خانة العلوم الطبيعية، فكلما فهمنا فهمًا أفضل حقيقة وقائع اللسان، اتضح أن علم اللسان علم تاريخي، ولا شيء سوى علم تاريخي.

---

1. يُنظرَ: جوزيف: **اللغة والهوية (قومية، إثنية، دينية)**، ص63 - 67.
2. دوبيكير، لويك: **فهم فرديناند دو سوسور وفقًا لمخطوطاته (مفاهيم فكرية في تطور اللسانيات)**، ترجمة: ريما بركة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2015م، ص63.

ولعل ارتباط الألسنة بنا هو الذي جلب لها سوء الفهم، فقُرب وقائعها منّا جلب صعوبات كبيرة لإدراك جوهرها، فالألسنة مرتبطة بمتكلميها: وجودها رهن بوجودهم كجماعة، واختفاؤها متوقف على اختفائهم كجماعة. هذا هو حال الألسنة إذا تُركت وشأنها وبقيت طَوْع وقائعها الداخلية. ولكن كثيرًا ما تطرأ أسباب خارجية، يكون لها دور في إحياء لسان من العدم، أو الإجهاز على لغة موجودة والقضاء عليها بموت مُحتَّم.

فالقوة، وغالبًا ما تكون قوة سياسية، هي الطريقة الوحيدة التي تجعل لسانًا من الألسن يتوقَّف عن الوجود، فهنالك أسباب خارجة تمامًا عن وقائع اللغة يكون لها دور في ذلك، كأن تحدث إبادة كاملة للشعب الذي يتكلمها، كما حدث، في وقت وجيز، مع ألسنة الهنود الحمر في أمريكا الشمالية، أو أن تعود أمة إلى لسانها القديم وتُحييه من العدم، وتجعل منه لسانًا حيًا كما حدث مع العبرية، أو كأن يُفرض لسان جديد ينتمي إلى أمة أقوى.

فكثيرًا ما تحدث التغيرات اللغوية بسبب هذا العامل ضمن أكثر من لغة، وبالاشتراك مع لغات أخرى، كالتفاعل الذي يحدث بين لغة الفاتحين ولغة المهزومين، ومن جملة الآراء المتعلقة بالعامل السياسي ما يمكن تسميته اليوم بـ(نظرية الطبقة التحتية)، فعندما تتبنَّى مجموعة من الناس لغة جديدة (مثل لغة الفاتحين)، فأغلب الظن أن هؤلاء الناس سيحملون عاداتهم اللفظية من اللغة القديمة إلى اللغة الجديدة، وهذه النظرية صحيحة بالتأكيد في كثير من الحالات. فحين ينطق الويلزي باللغة الإنجليزية نجده يتأثر بالنظام الصوتي للغة الويلزية إلى حد بعيد، مع أن غالبية الويلزيين اليوم لا يتكلمون تلك اللغة[1].

وهكذا فإن بقاء لسان من الألسن ثابتًا ثباتًا نسبيًا يمكن أن يكون ناتجًا عن عوامل خارجية لا تمت إلى اللغة بصلة، مثل تأثير بلاط أو مدرسة أو مجمع لغوي أو نظام

1. يُنظَر: سامسون: **مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)**، ص19.

كتابة إلخ. وهذه العوامل بدورها يساعدها التوازن الاجتماعي والسياسي مساعدة إيجابية. وإذا غاب التوازن السياسي، فإن اللغة ترجع إلى حالة من الحرية تتبع فيها مجراها العادي المنتظم المتمثل بتلك التغيرات الدائمة التي تعتري أي لغة من تلقاء نفسها لانعدام بعض الظروف الخارجية[1].

ومسالك التأثير السياسي في مصير الألسنة خاصة وكلية، ولا يوجد حاجز مطلق بين هذين النمطين، فدعم سلطات الدولة أو على الأقل حيادها المتعاطف، يمكن له أن يُيَسِّر التأثير الخاص، إنْ لم يتناوب معه في التأثير بكل بساطة؛ إذ يشهد تاريخ الألسنة في العديد من الدول تأسيس منظمات لإصلاح اللسان أو للحفاظ عليه؛ إذ تُوكَل بهذا الشأن مهام تُناط في العديد من البلدان بلجان من المختصين، وغالبًا ما يتم اتّخاذ القرارات بالتصويت عليها في بعض المؤسسات التشريعية كالبرلمان.

ويأتي إغراء التصميم على التدخل في المجرى الطبيعي للسان في الفترات التي يدرك فيها الوعي القومي بقوة انتمائه إلى ثقافة ما وإلى اللسان الذي يُعبِّر عنها، فكل هذه الأعمال تنتمي بعمق إلى تاريخ الألسنة المعنية، وهي أحداث لا مغامرات طارئة. لكنها مع ذلك تبقى عند تخوم عملية إعادة سبك حقيقية، فهي لا تعدو أن تكون إعادة تنظيم وتحديث، وتُعدُّ خزائن اللسان، مع أن لها بُعدًا سياسيًا وثقافيًا، أنصابًا للسلطة الحاكمة، وضمانة قوية لما هو موجود، لا محاولة تأسيسية، إنها تثبت الماضي وترسم حدود القاعدة أكثر من ممارستها لقطيعة مع الأعراف والعادات.

وهنالك ثلاثة مكونات للغة يُمارس عليها التأثير السياسي دوره وهي: المعجم، وضبط اللغة، والتلفظ:

أولًا: المعجم: يُعدُّ المعجم العنصر الأكثر تغيرًا في اللغة، وهو المجال الذي تُحدَّد فيه بقوة الظروف الخارجية: الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، لحياة اللغة أو للتطور الحضاري الذي تكون هذه اللغة أداته والعاكسة له. فبالرغم من الاحتفاظ الملحوظ

---

1. يُنظَر: سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص227، 228.

بالمعجم الأساسي للغات، فإن المفردات الموروثة من الرصيد المشترك من طرف اللغات المنحدرة من حالة لغة قديمة قد يكون محدودًا خلال زمن طويل نسبيًا من التطور المنفصل[1].

فالمعجم دائمًا هو أكثر المكونات خضوعًا للتغيير، وهو تغيير يطال دلالة الكلمة غالبًا، فالكلمة في حالة هروب دائم، وعلى عكس ذلك حين يذوب النظام الصوتي للغة ما في لغة أخرى، وتصبح جملها صورة لجملها، فإن هذه اللغة تكون حينئذ عُرْضة لخطر الامتصاص، فالأصوات والنحو هما هيكل البناء اللغوي، أما المعجم فليس سوى طلاء يستعمله السياسي، كما اللغوي، بألوانه المتعددة[2].

وما يميز المعجم من النحو هو أننا في الحقيقة نعالج في النحو مظاهر لغوية نستطيع أن نأمل منها أن تكون شمولية، بينما نعهد إلى مُؤلِّف المعاجم بجمع مفردات اللغة من دون حدّ معين، فالمعجم موجود كي يُغطِّي كل احتياجات التواصل البشري؛ أي كل ما يرغب الإنسان بنقله إلى الآخرين حول تجربته عن العالم، أو حتى حول الأيديولوجيات والسياسات التي ترغب المؤسسات بترسيخها في مجتمع ما، وعلى مؤلِّف المعجم إذن أن يتوسَّع باستمرار، إما بإغنائه بوحدات جديدة، وإما باستعماله موارد تعدد الدلالات التي تعمل، في ديناميتها، مدرجة الوحدات القائمة في سياقات جديدة، فالمعجم محكوم عليه بالتوسع، بعكس عناصر النحو التي تُؤمِّن ثباتًا للمجموع[3].

والمعجم يعكس – وبشكل خاص إنْ كان تاريخيًا – جزء من خطابات المجتمعات، وهي خطابات تسكن الوعي وترسم المصير، فيبدو المعجم أداة (اجتماعية – سياسية) لتمثل التاريخ وفق وجهة النظر التي يراد له اعتمادها، أكثر منه عملًا تجديديًا، وأما

1. يُنظَر: بيرو، جان: **اللسانيات**، ترجمة: الحواس مسعودي ومفتاح بن عروس، دار الآفاق، الجزائر، 2001م، ص84.

2. يُنظَر: كالفي: **حرب اللغات والسياسات اللغوية**، ص211.

3. يُنظَر: مارتينه: **وظيفة الألسن وديناميتها**، ص158.

بنية الكلمة، فحتى لو نجح الإصلاح المعجمي في تغييرها، فهو لا ينال سوى الأقسام الأقل بناء. ويجب التنبيه هنا إلى تأثير الصناعة المعجمية في السمة الأساسية لمعجم اللغة، ويمكن أن يُستشفَّ ذلك من تعريف – قد لا نتفق معه إلى حدّ كبير – ينظر إلى كتب المعاجم، وخصوصًا المعاجم غير التاريخية، باعتبارها أداة حرفية مؤذية لشل نمو اللغة وجعلها صعبة وجامدة، فالأمر الأسوأ أن كل كلمة في المعجم تُحدِّدها كلمات أخرى، ولذا فإن المعجم ليس أكثر من حشو هائل بلا طائل[1].

ثانيًا: ضبط اللغة: هناك حقل آخر تُعنى به القرارات السياسية، وهو ضبط اللغة؛ أي اعتماد وسيلة في التعبير اللساني يتم اختيارها من بين غيرها، وتُرفَع إلى مصاف إما اللسان القومي أو الرسمي، أو تصبح اللسان القومي والرسمي معًا. وقد يتعلق الأمر باعتماد لغة محلية كمعيار مُوحَّد، كما حدث في إيطاليا في القرن التاسع عشر، وفي الصين الشعبية منذ عام 1955م. ويكون غياب هذا المعيار أو غياب سلطة موحدة قادرة على ترويجه في بعض المجتمعات ملازمًا لحالة شديدة من عدم الاستقرار، ففي ظل وجود التنوعات اللغوية داخل الدولة الواحدة وفي ظل غياب معيار تفرضه السلطة السياسية أو الأعمال الأدبية، فإن الوضع اللغوي يصبح مجموعة لهجات أكثر منه لسانًا مُوحَّدًا.

ومما يندرج ضمن ضبط اللغة إعادة النظر في علم التراكيب، ومما لا شك فيه أن علم تراكيب البنى قد ساهم في المداخلات، إلا أن مداخلاته كانت محافظة أكثر منها إصلاحية؛ لأن معظم الحالات المعروفة هي عبارة عن إحياء، فعادة ما يكون التأثير على بنى تراكيب لغة معينة مهمة شبه مستحيلة؛ إذ لا وجود للتغيير في البنى النحوية لمعظم اللغات إلا في ما ندر، فنحن قواعديًا خالدون.

---

1. كورباليس، مايكل: **في نشأة اللغة من إشارة اليد إلى نطق الفم**، ترجمة: محمود ماجد عمر، ، سلسلة عالم المعرفة (325)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2006م، ص59.

ولا شك في أن ما استُنبط من خصائص الكلمة ومن خصائص التركيب في اللغة العربية، على سبيل المثال، يُمثِّل ثوابت في نظامها لم تتأثر تأثُّرًا يُذكر بما قد يكون حدث في هذه اللغة من تطور، فمعظم ما استُحدث من الكلمات التُزِم فيه بخصائص الاشتقاق ومتطلبات التصريف ومقتضيات الميزان الصرفي، ويمكن أن نَعُدَّ ما قد يطرأ على الجملة من توسيع وتفريع لم يكن ليتجاوز شكلَيْ الجملة الأساسيين(1).

ثالثًا: التلفظ: وكما هو متوقع يبقى التلفظ خارج النطاق أو يتملص من المساعي الرامية إلى حيازته، فلقد كانت هناك محاولة في العبرية الإسرائيلية لفرض القاعدة الصوتية لليهود الشرقيين، وهي كاللغة العربية، غنية بالأصوات الحلقية، واعتُبرت أقرب إلى العبرية الكلاسيكية، إلا أنها كانت غريبة عن عادات التلفظ عند اليهود الغربيين ممن أسسوا الدولة، وكانت لهم سيطرة تامة عليها حتى عهد قريب، فأدت هيمنتهم إلى فشل تلك المحاولة(2).

وخلاصة لما سبق يمكن القول: إن عامل الاستقرار السياسي قد يُسهم في تخفيف سرعة تغير اللغة ويضفي عليها نوعًا من الثبات، وهذا التأثير قد تُسهم فيه أيضًا عوامل أخرى تجذب اللغة نحو مركز ثابت. ولكن تجدر الإشارة إلى أن اللغة بطبيعتها الذاتية، ودون سند من عوامل خارجية، تبقى في جوهرها كما هي محافظة، فاللغة الفرنسية قبل عام 1789م، هي اللغة الفرنسية ذاتها بعد ذلك العام، وحدها فقط مفرداتها التي أصابها التغيير إلى حد ما؛ بمعنى أنها اغتنت بعدد كبير من التعابير والكلمات الجديدة التي حذت حذو النظام السياسي الجديد والاقتصاد الجديد والثقافة الجديدة.

---

1. يُنظَر: المهيري: **العربية بين الاستقرار والتطور**، ص14.

2. يُنظر: حجاج، كلود: **إنسان الكلام (مساهمة لسانية في العلوم الإنسانية)**، ترجمة: رضوان ظاظا، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2003م، ص251 – 258.

فقد تغير معنى العديد من الكلمات والتعابير، واختفى عدد من الكلمات القديمة من مفرداتها، أما المفردات المعجمية الأساسية والأنظمة النحوية للغة، وهي ما يُشكِّل ماهية اللسان، فقد حافظت على ذاتها بشكل كامل، فاللسان لا يتولد من هذا النظام القديم أو الجديد في المجتمع، وإنما من كامل مسيرة تاريخ المجتمع عبر العصور، ولا تبتدعه طبقة اجتماعية أيًا كانت، وإنما كافة الطبقات الاجتماعية، ولا يخفى على أحد أن كثيرًا من اللغات الحديثة، مثل الروسية، كانت ذاتها قد خدمت الرأسمالية والثقافة البرجوازية، وأنها تخدم اليوم النظام الاشتراكي. فلقد تشكل اللسان تحديدًا لخدمة أفراد المجتمع بغض النظر عن انتمائهم الطبقي، فمن وجهة النظر هذه، لا يوجد لسان طبقي على الرغم من أن اللسان يُتيح استعمالات طبقية له.

وبناء على ما سبق هنالك فرق بين المفردات المعجمية وبين القواعد، فالقواعد تبدو أكثر مقاومة للتغيير العفوي وللتغيير المتفق عليه أيضًا، وهذا لا يعني أن الأجزاء الأكثر ثباتًا في الألسنة غير قادرة بذاتها على التكيف مع التطورات السياسية والاجتماعية والثقافية، فالقواعد قادرة على التكيف مع هذه الأوساط تمامًا كتكيُّف الأجهزة العضوية الحية مع بيئتها. وإذ يُقال ذلك، يبقى صحيحًا أنَّ تطور المفردات المعجمية أسرع، فدينامية المفردات المعجمية ودينامية المجالات الأكثر انتظامًا ليست واحدة، ومن هنا تأتي القيمة التاريخية للمفردات كحافظة للأيديولوجيات. فأسماء المؤسسات الاجتماعية والنشاطات السياسية هي خطاب حول تاريخ المجتمعات، يمكن فكّ رموزه، فخطاب الكلمات هذا هو خطاب تاريخي.

والحقيقة أن بعض الظواهر الواقعة عند تخوم المعجم والقواعد، تستطيع إلقاء بعض الضوء على التمثلات الذهنية في مختلف المجتمعات، لأن التحليل الصرفي لا يزال يعطينا حتى اليوم تماثلات شفافة إلى حد ما. إلا أن رموز الصيغ ليست دائمًا قابلة للفك بسهولة، ففي أغلب الأحيان يزول تحفيز الكلمات عنها، كلما زاد فرق السرعة بين مسيرة الزمن اللساني ومسيرة الزمن الاجتماعي أو السياسي، بتخلصها من

المضامين الأيديولوجية التي كانت تحملها في ما مضى، وتصبح مسألة تنظير الأصل غير مجدية.

ونتيجة لما سبق يمكن القول: إن الأجزاء الأكثر قابلية للتغير في اللسان والأكثر قبولًا للمبادرات، تبقى مع ذلك حقولًا ثابتة نسبيًا، كما لو أن الألسنة من خلال الاستقرار الذي توفره لمستعمليها قد تشكَّلت هكذا تحت تأثير لا وعي جَمْعي لِتقيهم من مخاطر التغيير، وكأن الألسنة البشرية إرث وصي على الجنس البشري. وبالرغم من ذلك فإن الألسنة تتغير، وإن كان ذلك ببطء عند مقارنة ديناميتها بالتغيرات الاجتماعية، فما من شك في أن الصدمات التي تهز المجموعات البشرية، والتي تؤدي إلى قلب الأوضاع، لا تترك في العالم كله أثرًا مباشرًا؛ إذ تبدو بعض المجتمعات في حالة جمود دائم[1].

وهكذا يتبيَّن في نهاية هذا المبحث أن العلاقة التي تربط بين اللغة وبين الأحداث السياسية هي علاقة تبادلية، فاللغة هي التي تُسمِّي المفاهيم التي يقوم عليها نظام ساسي ما، بحيث يمكن أن يخلق انطباعًا بأن ما قيل بهذه اللغة هو صحيح جوهريًا لمجرد أن اللغة وُجِدت لتقوله فحسب. فتسميات من مثل: حرية، ديمقراطية، مساواة ...إلخ، هي جميعها أمثلة جيدة تُظهِر كيف أن اللغة بمجرد أن تُسمِّي تلك المفاهيم، تُصبح جزءًا من النظام السياسي وعمادًا من أعمدة استقراره. والأحداث السياسية حين تدخل سجلّ اللغة، فإنها، في البداية، تُغيّر في اللغة وتُحدِث فيها شيئًا من الاضطراب، ولكنها حين تُثابر وتستمر فيه بعد ذلك، فإنها تحفظ للغة توازنها واستقرارها. فوجود الاضطراب اللغوي مرتبط بغياب الوحدة السياسية لأمة ما، ووجود الوحدة السياسية كفيل بتوحيد التنوعات اللغوية ليخرج منها بلغة قومية موحدة.

1. يُنظر: حجاج: **إنسان الكلام (مساهمة لسانية في العلوم الإنسانية)**، ص358 – 363.

فاللغة القومية ينبغي لها على النطاق الخارجي ألّا تستعير الشيء الكثير من اللغات المجاورة، وعلى النطاق الداخلي ينبغي لها اختيار لغة مشتركة من مجموع اللهجات المحلية المقيدة بعوامل جغرافية. فهاتان الخطوتان هما المسؤولتان عن استقرار اللغة وبقاء ديمومتها المرتهن بعدم قيام أحداث سياسية مستجدة قد تزعزع توازنها وتُدخِل إليها الاضطراب من جديد.

خاتمــة:

وفي نهاية الفصل وبعد الحديث عن دور كل من: المؤسسة العلمية والمؤسسة الثقافية والمؤسسة السياسية، وما انبثق عنها من عوامل خارجية كان لها تأثير كبير في حفظ توازن اللغة والتخفيف من سرعة تغيرها وحِدّة اضطرابها، فإنَّ الدراسة قد خلُصت إلى ثلاث نتائج أساسية وتوصية، وهي كما يلي:

1. إنَّ التفكير اللغوي بوصفه من العوامل التي ترتبط بالظاهرة اللغوية من خارجها، له تأثير كبير في الدمج المنهجي لما هو من داخل نظام اللغة مع ما هو من خارجه، وتناولهما بطريقة واحدة. ويظهر ذلك جيدًا في طريقة تفكير العلماء، فالوصف الذي وُجِد في دراساتهم ليس وصفًا دقيقًا وتمثيلًا موضوعيًا للنشاط اللغوي، بقدر ما هو محاولة لتثبيت اللغة. وقد تأتَّى لهم ذلك من خلال وضع قوانين وقواعد تتحكم في النشاط اللغوي، وتسنده إلى معايير وقيود تَفْرض عليه شيئًا من الثبات الذي يتنافى مع طبيعته. وقد ظهر ذلك بوضوح في ثلاثة حقول هي:

أ. علم النحو: فالنحو كان ولا يزال يُمثِّل نشاطًا فكريًا موضوعه الألسنة الطبيعية التي تجتاز أحداث التاريخ دون أن تتأثر بها في كل حال، وهذا ما يُبرز سِمته الأساسية، وهي كونه نشاطًا لا تاريخيًا يُقلِّل من أثر الزمن في اللغة. فتفكيرنا، مهما يبدو واسعًا، فهو يتناهى عند اللحظة الراهنة، والنشاط اللغوي، الذي هو غير متناه، هو أوسع، بشكل غير محدود، من أي منوال نحوي يمكن أن يحصره أو يُثبِّته. فنحن

قادرون، على الأقل، أن نُميّز جزءًا من بنية النشاط اللغوي خلال مدة محصورة من الزمن فقط. فالأنظمة النحوية تتغير بمرور الزمن دون أن يتوقَّف اللسان، الذي يقع فيه التغير، عن العمل. إلا أن التغيرات التي تطرأ على البنية النحوية هي أقل سرعة من تلك التي تُؤثِّر في أنظمة اللغة الأخرى، وهذا ما دعا النحاة إلى أن يغضوا الطرف عن تلك التغيرات، ويركنوا إلى وضع قواعد معيارية لها سِمة الثبات.

ب. علم الأصوات: يتمثَّل تأثير التفكير اللغوي في الظواهر الصوتية بإيجاد قوانين يُظن أنها تنطبق على خط ثابت، تسير فيه التغيرات الصوتية، وبعد التمعن والنظر في حالات من اللغة تبيَّن أن عكس ما تُشير إليه هذه القوانين قد يحدث أيضًا، ولن يتم فهم مبادئ أو قوانين التغير اللغوي من غير أن نُميِّز التغير الصوتي من التغير الوظيفي للصوت، فالتغير الأول له أسباب غير لغوية، وأما تغير وظائف الأصوات، فهو على العكس من ذلك؛ لأنه يخضع لسببية من ذات اللغة. وهكذا فإنه يمكننا بافتراض وجود استعدادات مسبقة مختلفة أن نعرض ظاهرتين متناقضتين من وجهة نظر واحدة، ولهذا فإن الحذر في استعمال القوانين الصوتية لتفسير التغيرات اللغوية واجب أخذه بعين الاعتبار.

ج. فقه اللغة: إنَّ محاولة إرجاع فصيلة من اللغات إلى أنماط لغوية تنتمي إليها وجوبًا وبصفة نهائية، هي إحدى نتائج المبدأ الضمني الذي يُخضع اللغة مباشرة إلى تفكير الناطقين بها، ففي البحث عن النمط الذي تنتمي إليه مجموعة من اللغات سهو عن أن اللغات تتطور دائمًا، واعتراف ضمني بإمكان وجود عنصر قارّ في ذلك التطور، فبمجرد أن نفترض وجود سمات أصلية ثابتة لا يُغيِّر منها الزمان ولا المكان شيئًا، حتى نصطدم مباشرة بالمبادئ الأساسية التي تقوم عليها اللسانيات التطورية، فلا وجود في اللغة لأي خصائص ثابتة لا تتغيَّر، وما يبدو أنه دوام لبعض الخصائص،

فإنما هو بمحض الصدفة، فإن ظلَّت إحدى الخصائص ثابتة على مرور الزمان فيمكنها كذلك أن تنقرض بمروره.

2. إنَّ اختيار شكل مُهذَّب من أشكال اللغة لِيُمثِّل لسانًا مشتركًا هو اختيار موجود في كل التقاليد التي فيها نشاط نحوي؛ إذ يمكن اكتشافه ضمن شكل مُتحقِّق من أشكال لغة ما، ولكنه حتمًا لا يمكن اختراعه أو إيجاده من العدم، فمن بين جميع أشكال لسان ما، يمكن لشكل منها أن يُقدِّم ذاته بوصفه لسانًا مشتركًا، وحتى يتحصَّل على هذا الامتياز يجب أن يكون اجتماعيًا ومحلّ ثقة. وهذا اللسان هو في الواقع اللغوي غير مسيطر، بل يُمثِّله بشكل خاص المثقفون والمتعلِّمون، وأما بقية المجتمع فلديها لهجاتها المحلية. فاللغة المشتركة — وهي نتاج الثقافة - تتراكب مع اللهجات المحلية، وتَكون خاضعة من حيث وجودها لظروف خارجية وملابسات مغايرة، تتمكَّن من خلالها أن تفصل مجال وجودها عن المجال الطبيعي؛ أي مجال لغة التخاطب اليومي. ثم تظل اللغة المشتركة، بعد أن تَتَشكَّل، على قدر كبير من الثبات والاستقرار بوجه عام، ويكون من شأنها أن تنزع إلى أن تبقى هي هي لا تتغيَّر. وهكذا فليست اللغة المشتركة هي التي من شأنها أن تكون مقياسًا لمدى قابلية اللغات الطبيعية للتبدل والتغير. فالتمييز بين التغيُّر الطبيعي العضوي في لسان من الألسن عن أشكاله المهذَّبة هو من الضرورة بمكان لإعطاء صورة أوضح لتغير اللغة.

3. إنَّ بين اللغة والتاريخ السياسي تقوم علاقة مُترابطة، فحين يتنقَّل التاريخ تكون رغبة اللغة في تكرار ذاتها عارية عن القيمة، فليس بوسعها أن ترث حالتها القديمة، ولا يمكنها أن تبقى كما هي. فالعامل السياسي يُعدُّ عاملًا إيجابيًا؛ لدوره الفاعل في تثبيت اللغة ومنع اضطرابها، وينقلب إلى عامل سلبي في الأوقات غير المستقرة، فكل تغير سياسي يسبقه فورًا تغير بنسبة مماثلة تمامًا في اللغة. وهكذا فإن بقاء لسان من الألسن ثابتًا ثباتًا نسبيًا يمكن أن يكون ناتجًا عن عوامل خارجية لا تمت إلى اللغة

بصلة، مثل تأثير بلاط أو مدرسة أو مجمع لغوي أو نظام كتابة إلخ. وهذه العوامل بدورها يساعدها التوازن الاجتماعي والسياسي مساعدة إيجابية. وإذا غاب التوازن السياسي، فإن اللغة ترجع إلى حالة من الحرية تتبع فيها مجراها العادي المنتظم المتمثل بتلك التغيرات الدائمة التي تعتري أي لغة من تلقاء ذاتها.

وجُملة القول: إن اللغة المشتركة لا تملك ثباتًا مطلقًا، وإنما ثباتها هو ثبات نسبي، فهي نواة عُليا لا يزيدها الزمن إلا بُعدًا عمّا في صورة التكلُّم الدارج من اتجاهات، وفيها مجهود مُتجِّدد دائم للتوفيق بين اتجاهات التطور اللغوي الطبيعي وبين هذه النواة. فهي لغة فيها نوع من التوازن دائم التقلُّب بين الثبات والتطور، والمحافظة على هذا التوازن أمر عسير، فهي قبل أن تتصدَّع أو تموت تُقاوم التغير أزمانًا طويلة، وتساعدها في ذلك مبادئ ذاتية وعوامل خارجية، وما المؤسسات التي وقفنا عندها سوى مثال على تلك العوامل الكثيرة.

وأما التوصية التي خرجت بها الدراسة، فهي ضرورة مدّ خيوط البحث، باستلهام نموذجَيْ: سوسير وباختين، لتصل إلى المؤسسات الأخرى التي لم تأت على ذكرها، فهنالك مؤسسات أيضًا تُشكِّل قوى جذب تجمع اللغة حول مركز واحد، وهي المؤسسة الدينية والمؤسسة التعليمية والمؤسسة الاقتصادية. فأثر الدين والكُتب المقدسة ظاهر في توحيد اللغة ولَمِّ أطرافها، وما وجود اللغات الفصيحة سوى مظهر من مظاهر هذا العامل الخارجي الكبير. وأما المؤسسة التعليمية فهي متعلقة بدور المدارس والمجامع والأكاديميات اللغوية، التي هي أيضًا عامل خارجي من عوامل وحدة اللغة والدفاع عنها ضد مظاهر التفتت والاضطراب. وبخصوص المؤسسة الاقتصادية، فيكفي أن نعلم بأن صياغة سياسة لغوية رشيدة في دولة متعددة اللغات هي في ذاتها مسألة اقتصادية.

الفصل الخامس

القياس ومحافظة اللغة

مقدّمــة:

تجدر الإشارة منذ البداية إلى أنه لا توجد حضارة من الحضارات القديمة قد عُنيتْ بظاهرة القياس على نحو ما عُني بها تراثنا العربي، فالقياس بحد ذاته مبدأ مقبول ومشروع في العلوم العربية والإسلامية، وهو في علم النحو الأصل الثاني من أصول النظر، فهو المرآة التي تعكس النظام والتناسق المتمثل في الكفاية اللغوية المختزنة لدى أبناء اللغة، شريطة أن يكون قياساً طبيعياً يصدر عن الحس اللغوي والعُرف الاستعمالي لدى المتكلمين، والنحاة دون غيرهم من علماء العربية أميل إلى القياس في مسائلهم، يطمئنون إليه، ويَتقبَّلون منهجه وطُرُقه.

والقياس أيضًا من الظواهر اللغوية التي حظيت في الدرس العربي الحديث ببحوث كثيرة بدءًا من كتاب: (القياس في اللغة العربية) لمحمد خضر حسين[1]، ومرورًا بـ(مدرسة القياس في اللغة) لأحمد أمين[2]، والفصل المخصَّص له في كتاب: (اللغة والنحو بين القديم والحديث) لعباس حسن[3]، والمبحث الأول المخصص له ضمن الفصل الأول من كتاب: (من أسرار اللغة) لإبراهيم أنيس[4]، و(مشكلات القياس في اللغة العربية) لعبد الصبور شاهين[5]، و(التطور اللغوي بين القوانين الصوتية والقياس) لرمضان عبد التواب[6]، و(القياس اللغوي وأهميته في تطوير اللغة) لشاكر طوفان

---

1. يُنظَر: حسين، محمد الخضر: **القياس في اللغة العربية**، المطبعة السلفية، القاهرة، 1353هـ.
2. يُنظَر: أمين، أحمد: **مدرسة القياس في اللغة**، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، المجلد7، 1953م، ص351 – 358.
3. يُنظَر: حسن، عباس: **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، دار المعارف، القاهرة، 1966، ص13 – 45.
4. يُنظَر: أنيس، إبراهيم: **من أسرار اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1966م، ص9 – 45.
5. يُنظَر: شاهين، عبد الصبور: **مشكلات القياس في اللغة العربية**، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، المجلد1، العدد3، 1970م، ص185 – 230. وقد ضمنها أيضًا كتابه: **دراسات لغوية (القياس في الفصحى – الدخيل في العامية)**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1986م.
6. يُنظَر: عبد التواب، رمضان: **التطور اللغوي بين القوانين الصوتية والقياس**، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، المجلد 33، 1974م، ص109 – 126.

العيساوي[1]، و(القياس اللغوي وتنمية الألفاظ) لحامد صادق قنيبي[2]، و(القياس في اللغة العربية) لمحمد حسن عبد العزيز[3]، وغيرها كثير من البحوث والدراسات القيّمة التي كان لها دور كبير في إضاءة جوانب متعددة من الظاهرة.

وهذا التناول لظاهرة القياس، قديمًا وحديثًا، يُقوِّي شعورنا الحيّ بتراثنا الخالد، ويجعل المرء شديد الإعجاب بما دار حولها من دراسات وبحوث، ولكنه مع ذلك يجب الاعتراف بأن هنالك جانبًا مُهمًّا لم تتطرَّق إليه أي واحدة من هذه الدراسات السابقة، وهو ما يتعلَّق بتفسير ظاهرة القياس اللغوي في ضوء توليفة من خصائصها الأساسية التي تُحدِّد عملها، وتبني تصوُّرًا ملائمًا لأثرها الفاعل في تطور اللغات وتنمية ألفاظها.

وقد التمس الباحث طريقه لتحقيق هذه الغاية في اللسانيات الحديثة، وخصوصًا في ما أثاره سوسير حول هذه الظاهرة، فألفيناه يُرَكِّز على القياس اللغوي بوصفه نزعة فاعلة في بناء الأنظمة وتأويل عناصر تطورها، وهذا ما دعاه إلى أن يُخصَّص لهذا الحقل بابًا مُشوِّقًا في دروسه، ولكنَّه غالبًا – وللأسف – لا يَلْقَى عناية مُستحقَّة من الباحثين.

وسيُحاول هذا الفصل أن يُبيِّن أن ظاهرة القياس إذا ما دفعنا بها إلى حدّ مُنتهاها، فإنها حتمًا تُشكِّل محورًا أساسيًا في عمل اللغات وتطوّرها. والباحث يُدرك تمامًا أن الإقدام على مثل هذه الخطوة ليس أمرًا سهلًا؛ ذلك أن محاولة تأويل عملية التطور اللغوي بغير المبادئ الذاتية الموجِّهة لها، هي أشبه بتدعيم نظام اللغة بدعامات من خارجه، وهو الأمر الذي يُنذِر بإحداث زعزعة قد يصعب تَخطِّيها.

---

1. يُنظَر: العيساوي، شاكر طوفان: **القياس اللغوي وأهميته في تطوير اللغة**، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، المجلد 14، العدد1، 1976م، ص23 – 52.
2. يُنظَر: قنيبي، حامد صادق: **القياس اللغوي وتنمية الألفاظ**، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد37، 1993م، ص9 – 33.
3. يُنظَر: عبد العزيز، محمد حسن: **القياس في اللغة العربية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1995م.

وقد وضعت الدراسة ضمن أهدافها الإجابة عن بعض الأسئلة من نحو: هل يُعدُّ عمل القياس في اللغات ظاهرة طبيعية؟ وهل توجد حقًّا خصائص أساسية يتَّسم بها القياس اللغوي؟ وما أثر هذه الخصائص في عمله ودوره في بناء اللغات وتطوّرها؟ وكيف يؤدّي القياس وظيفته إزاء وجود التغيرات الصوتية؟ وكيف للقياس أن يُشكِّل مبدأ من مبادئ المحافظة في حياة اللغات؟ وللإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي في معالجة ما تفرَّق من مادة علمية حول خصائص القياس اللغوي وآليات عمله، ويجدر التنبيه إلى أن مقتضيات الخطة التي سار عليها الباحث قد حَدَّتْ مادة الدراسة بما دار حول ظاهرة القياس من مناقشات وآراء في اللسانيات الحديثة فقط.

وتأمل الدراسة أن يكون في ما قدَّمته إضافة علمية إلى حقل اللسانيات العربية، وخصوصًا أنه لما توجد بعدُ دراسة، بحسب اطِّلاع الباحث، قد تكفَّلت بإحصاء خصائص القياس اللغوي وتفصيل القول فيها، وهكذا بيَّنت الدراسة أن ظاهرة القياس اللغوي تقوم على خمس خصائص أساسية، هي على النحو الآتي:

1. عُموميّة القياس:

إن مجمل عمل اللغة يخترقه عدد لا يحصى من حالات التردُّد والتقريبات والتحليل المنقوص، فاللسان لا يشتمل في أي فترة من فترات حياته على نظام من الوحدات ثابت تمام الثبات[1]. فالظاهرة الصوتية بشكل أساسي هي عامل من عوامل اضطرابه، فبالإمكان تفسير التغيرات الصوتية على أنها نتيجة للصراع من أجل تحقيق توازن مثالي، أو حلّ لضغوط مختلفة متصارعة، إلا أننا مع ذلك نجد أن توازن النظام الصوتي في أي لغة من اللغات يبقى ناقصًا على الدوام، فحاجة اللغة مثلًا لأنواع كثيرة من الأشكال الصوتية للحفاظ على تمييز مفرداتها بعضها من بعض تصطدم مع

1. يُنظَر: دي سوسير، فردينان: **دروس في الألسنية العامة**، تعريب: صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، تونس، 1985م، ص256.

حاجة الكلام لكونه مفهومًا بالرغم من حتمية عدم الدقة في اللفظ. فبما أن هنالك عوامل جديدة تُؤثِّر في اللغة باستمرار مع تطور الحياة، فإن عملية العلاج المنبثقة عن التغيرات الصوتية لن تنتهي أبدًا، فبينما يشفي تغير ما خللًا معينًا، فإننا نجده يخلق توترات في أماكن أخرى من النظام. فمثلما تَدْرأ حركة ما في لعبة الشطرنج خطرًا معينًا، فإنها تُسبِّب في الوقت عينه خطرًا آخر، ولهذا فإن التغير الصوتي سوف يستمر دون توقف(1).

وهكذا فإن التغيرات اللغوية مستمرة على الدوام، فهنالك ضرورة تُولِّد ضرورة أخرى، وهنالك قوى تدفعها للأمام، حتى إنها وقد غدت مرغمة على الاستمرار لدرجة قد تشيع فيها الفوضى ويحل الاضطراب والتخلخل محل الانتظام، تُصادِف عند هذا الحد قوة قصوى تعلو على تلك التي تدفعها للاضطراب، إنها القوة التي لا تُقهر للعمليات التي تحفظ للغة انتظامها، وتجعل من سيرورتها توازنًا مُتحرِّكًا، فحين تصل التغيرات اللغوية إلى حد معين، حيث لا يبقى لديها من وسيلة للتقدُّم أو أنْ تعود القهقرى، تُسخِّر هذه القوة عمليات أخرى مضادة للتغير اللغوي.

ونتيجة لذلك يظهر القياس اللغوي بوصفه واحدًا من هذه المبادئ المحافظة، فيتولَّى العودة إلى صيغ اللغة السابقة ليقوم بتأويلها وإعادة إنتاجها في صيغ جديدة، تُتيح للتغيرات اللغوية أن تبدأ معها دورتها من جديد. فبعض صيغ اللغة التي باتت قديمة فقط لأنها استُعملت في ما مضى، ستُظهِر كيف أن القياس يُثير لدى المتكلمين الذين يريدون التواصل العودة إلى صور تلك الصيغ المخزونة داخل اللغة، لتوليد صيغ جديدة لم يَجْرِ بها الاستعمال، فهنالك دائمًا شكل معين يولِّد شكلًا مناظرًا؛ ليتم الإعلان عن سيرورة اللغة، وبهذا يحمل القياس منطقًا عنيدًا يخترق العمليات التي تستنزف اللغة وتهدر طاقاتها وتُعرِّض توازنها للاضطراب.

---

1. يُنظَر: سامسون، جفري: **مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)**، ترجمة: محمد زياد كبة، جامعة الملك سعود، الرياض، 1417هـ، ص115، 116.

فاللغة لا تستسلم لهذا الاضطراب الذي تخلقه التغيرات الصوتية، فهنالك قوى تحدُّ من مفعوله وتعدِّله، والقياس اللغوي مثال على ذلك. فهو وإنْ كان ذا نزوات وأطوار – بحسب عبارة سوسير – إلا أنه يوحِّد بين الصيغ من جديد، ويُعيد (اللا انتظام) إلى سالف نصابه؛ لأنه يعمل في صالح الانتظام، وينزع إلى توحيد أساليب صياغة الكلمات وصور إعرابها، وهو بذلك يقوم بعمل موازٍ؛ تعديلًا لعمل التغير الصوتي الذي من شأنه تنويع الصيغ والتكثير منها، فالقياس لا يطمس آثار تنوع صوتي موجود، ولكنه عادة ما يُعمِّم ضربًا من ضروب الصياغة [1].

وهكذا يكون القياس هو تلك القدرة على تكوين حكم ما بشأن حالة معينة بالنظر إلى حالات مناظرة لها، فهو يقوم على تكوين صيغ جديدة عبر تقريب الأشكال من بعضها بعضًا، وهو بهذا المفهوم يُمثِّل خصيصة أساسية للغة الإنسانية[2]. فالقياس بذاته هو وجه من وجوه ظاهرة التأويل التي تقوم بتحليل النشاط اللغوي العام؛ للتمييز بين أشكال اللغة من أجل ابتكار أشكال جديدة صالحة للاستعمال في ما بعد، ففعل التجديد وتحليل النشاط اللغوي الذي يُؤسِّس لهذا الفعل هما أمران لا ينفصلان عن بعضهما لدى المتكلِّم. فالقياس يقوم على قدرة آليات اللغة الخلَّاقة على ابتكار أشكال جديدة من خلال إعادة اختبار وتحليل أشكال أصيلة، دون أن يستدعي ذلك تجاوزها أو إلغاءها، والتشابه بين أشكال اللغة هو الذي يُمكِّن لهذه الآليات أن تقوم بعملها، وهو الذي يجعل من وجود أشكال جديدة في اللغة متعايشة مع أشكال أخرى أمرًا ممكنًا.

فالقياس ظاهرة عامة تابعة لعمل اللغة العادي، وإليه ترجع جميع أسباب التغيرات العادية التي ليست ذات طبيعة صوتية، وتُصيب من الكلمة مظهرها الخارجي. فمهما

---

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص244، 245.

2. يُنظَر: إتشسن، جين: **اللسانيات (مقدمة إلى المقدمات)**، ترجمة: عبد الكريم محمد جبل، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2006م، ص330؛ دوبيكير، لويك: **فهم فرديناند دو سوسور وفقًا لمخطوطاته (مفاهيم فكرية في تطور اللسانيات)**، ترجمة: ريما بركة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2015م، ص76.

يكن أصل التغيرات في التأويل، فإنها تتجلّى دومًا بظهور صيغ قياسية، وفعلًا فلئن كانت الوحدات المستعملة التي يشعر بها المتكلمون في وقت ما قادرة بمفردها على توليد صيغ قياسية، فمعكوس ذلك صحيح؛ إذ إن كل توزيع معين للعناصر يقتضي توسيع مجال استعماله، فالقياس إذًا هو الحجة القاطعة على أن عنصرًا من العناصر الصياغية موجود في وقت ما في صورة وحدة معنوية[1].

وقد تطرَّق سوسير في دروسه إلى أهمية القياس اللغوي في تطور الألسنة، فنحن إذا نظرنا إلى تفاصيل تاريخ كل لسان لوجدنا أنه ليس سوى عدد كبير من الظواهر القياسية المتراكمة إحداها فوق الأخرى، وأن لسانًا ما في وقت محدّد ليس سوى تداخل ضخم لتكوينات قياسية، يكون بعضها جديدًا تمامًا، وبعضها يعود بعيدًا جدًا في الزمن بحيث لا يمكن كشفه. فالقياس يُفسِّر بشكل خاص تواصل الألسنة عبر الزمن؛ إذ إنه يُعوِّض عن التآكل الصوتي الذي يُغيِّر الأشكال، وهكذا فإن التجدد القياسي لا يقوم سوى بمتابعة سلسلة العناصر المنقولة منذ منشأ الألسنة من دون أن يتمكَّن من كسرها[2].

وكما أن القياس له دور في الحد من مفعول التغيرات اللغوية، فإنه أيضًا يساعد جميع القوى التي تُحوِّر على الدوام بنية لسان من الألسن مساعدة فعَّالة، وهو بهذا عامل قوي من عوامل تطور اللغة. فلئن لم يكن القياس في حدِّ ذاته ظاهرة تطورية، فإنه – على الأقل – يعكس من حين لآخر التغيرات التي تطرأ على ما يقوم عليه نظام اللغة من اقتصاد، ويُقرُّها في الاستعمال بواسطة توليفات جديدة[3].

وبالتالي فإن القياس يحتل بذلك منزلة قوية في عمق نظرية تطور اللغة من خلال عمليتين أساسيتين يؤكد عليهما سوسير وهما:

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص255.

2. يُنظَر: دوبيكير: **فهم فرديناند دو سوسور وفقًا لمخطوطاته (مفاهيم فكرية في تطور اللسانيات)**، ص76، 77.

3. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص256، 257.

1. التناوب: ويعني بذلك أن هنالك تناسبًا بين صيغتين أو مجموعة من الصيغ المعينة التي تُتَداول باطراد بين سلاسل من الأشكال المتواجدة[1]. وفي جميع الحالات التي لا تُحدِث فيها الظاهرة اللغوية عمليات تناوب، فإن ذلك يُسِهم في ارتخاء الروابط النحوية التي تشد الكلمات بعضها إلى بعض، فيتضاعف لذلك مجموع الصيغ بلا داع، وتصبح آلية اللغة غامضة ومعقدة، وذلك بقدر ما تتغلب الصور الناجمة عن التغيرات اللغوية على الصيغ التي يجمعونها في أضرب صرفية عامة مطردة، أو بعبارة أخرى: بقدر ما يتغلَّب الاعتباط المطلق على الاعتباط النسبي[2].

2. التعويض والاستبدال: إن أبرز أثر من آثار القياس وأهمها هو استبداله صيغًا قديمة شاذة آيلة إلى السقوط بأخرى أشد اطرادًا، متألفة من عناصر يجري بها الاستعمال. فتلك العملية التي تحدث باستمرار والمتمثلة في تعويض صيغ قديمة بأخرى جديدة هي مظهر من أبرز مظاهر تطور اللغات. فكلما وجدنا أن ابتكارًا ما قد استقر نهائيًا، وقضى على منافسه، حُقَّ لنا أن نقول بأن شيئًا ما قد نشأ، وأن شيئًا آخر قد أُهمِل، وبهذا الوجه فإن القياس يحتل منزلة مرموقة في صلب نظرية التطور[3].

فالتكوينات القياسية المستحدَثة التي تُوجِد توازنًا في نظام اللغة أمام شيوع التغيرات الصوتية تُعد سببًا رئيسًا في إنقاذ نظام اللغة من الاضطراب، وفي إطار الصراع الدائم بين القياس والتغير الصوتي قد يكون من الصواب وضع ظاهرة القياس في جهة التطور، فالتطور لا يكون قطعيًّا على الدوام؛ أي أنه لا ينتقل بالضرورة من الحالة (ا) إلى الحالة (ب) ضمن خط متتابع، بل يمكن أن يُؤدِّي إلى تعدد الحالات وتناوبها ضمن فضاء واحد، فيكون هنالك (ا) و(ا') و(ا'') و(ا''') ...إلخ.

---

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص238.
2. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص243.
3. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص254، 256.

وقد برهن سوسير على نحو مؤكد أنه فقيه بارع من فقهاء اللغة الجدد (النحاة الجدد)، وهم جماعة من اللسانيين الموهوبين الذين ظهروا في سبعينيات القرن التاسع عشر في جامعة ليبزيج بألمانيا، فكان من ضمنهم: أوجست لزكين (1840 – 1916م)، وكارل بروجمان (1849 – 1919م)، وهرمان بول (1846 – 1921م)، وتأثير هؤلاء العلماء في تطور الدراسات اللسانية كان على درجة بالغة الأهمية، فهم الذين أضفوا الانضباط التام على المنهج التاريخي المقارن، وأظهروا مخالفة واضحة لعلماء عصرهم عندما ذهبوا إلى أن اللغة ليست كائنًا حيًّا بل هي نشاط نفسي فيزيائي، والمفهوم المفتاح لديهم هو مفهوم القانون الصوتي، فقد استخدموا هذا المفهوم للارتفاع بعلم اللغة إلى مصاف علم القوانين، مقررين بذلك الاطِّراد الذي يبدو في تجليات القوانين الصوتية، وقد قادهم الدور المحوري للإنسان المتكلم إلى إدخال مبدأ تأثير القياس تكملة لمفهوم القانون الصوتي[1].

ولهذا فقد أُعجِب سوسير بمنجزاتهم في كثير من المسائل، وأثنى عليهم؛ لأنهم رأوا أن الظاهرة المعروفة لدى علماء اللغة الأوائل باسم (القياس الخاطئ)، ما كان ينبغي الاستخفاف بها، بل إنها كانت مهمة في ما يتعلّق بالتطور اللغوي بوصفها على وجه الخصوص معادلًا لأثر التغير الصوتي. فعلماء اللغة الأوائل، كما يقول، لم يفهموا طبيعة ظاهرة القياس، وكانوا يُطلقون عليه: (قياس الخطأ)، فقد كانوا يعتقدون أن أولئك الذين يستحدثون صيغًا جديدة في اللغة قد أخطأوا في حق النموذج الأصلي، فكل صيغة تخرج عن النظام القائم هي في نظرهم شذوذ وانتهاك لحُرمة صيغة مُثْلى، وذلك أنهم لما كانوا متأثرين بوَهْم كان من أبرز خصائص عصرهم، عدوا الحالة الأصلية للغة حالة راقية مُثْلى من دون أن يتساءلوا حتى عن إمكانية أن تكون سُبقت بحالة

1. يُنظَر: إفيتش، مليكا: **اتجاهات البحث اللساني**، ترجمة: سعد مصلوح ووفاء فايد، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2000م، ص83 – 90. بارتشت، بريجيته: **مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي**، ترجمة: سعيد بحيري، القاهرة، مؤسسة المختار، 2004م، ص31 – 51.

أخرى، فعدّوا كل تنصُّل منها شذوذًا. والذين أنزلوا القياس منزلته اللائقة به للمرة الأولى هم النحاة الجدد، فقد بيّنوا أن القياس إلى جانب التغيرات الصوتية هو العامل الكبير المتسبب في تطور اللغات، والعملية التي تنتقل بها اللغات من حالة انتظام معين إلى أخرى[1].

فعندما أكَّد النحاة الجدد على قوة التحولات التي لا استثناء فيها، فإنهم قد اعترفوا بوجود قوة على قدر من الأهمية هي القياس، وقبل ذلك كان المصطلح الأقدم هو (القياس الخاطئ)، وكأن التغير النظامي كان وحده الصحيح فقط. فقد زعم بعض العلماء أن قوانين التحوُّل نظامية، ولكن تُحاول إيجاد صيغة للصرف غير النظامية، وأن القياس على العكس من ذلك هو قوة غير نظامية تحاول تحقيق الموازاة. إلا أن الحقيقة أكثر تعقيدًا من ذلك، فليس من الضروري أن تكون القوة المتعلقة بالربط المعجمي أقوى من تلك الموجودة في صنف الكلمة. وقد فُهِمت أخيرًا العملية القياسية على أنها عملية طبيعية ومؤثرة وكثيرة الحدوث[2].

ولذلك فإن القياس يُعدُّ واحدًا من أكثر الدوافع اللسانية الأساسية، فهو أداة من أدوات السيرورة اللسانية الرئيسة التي تؤثِّر في كل مستويات الاستعمال، فهو يعمل في اللهجات التي يقال عنها: إنها متطابقة مع المعيار الرسمي، بمقدار ما يعمل – بل أكثر في معظم الأحيان – في اللهجات التي يُقال عنها: إنها غير صحيحة (الشعبية أو الطِّفْلية)، فالطفل الذي يصرف (أخذ – أن آخذ) قياسًا على (أعاد – أن أعيد)، يكون مقودًا بهذا الميل إلى القياس، وبهذا البحث عن التناسب (بالمعنى الرياضي).

وهكذا فقد انتقد سوسير في بداية القرن العشرين أولئك الذين كانوا يرون في القياس شذوذًا ومخالفة للمعيار المثالي، بينما يُكوِّن القياس إجراء أساسيًا لتطور

---

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص245، 246.

2. يُنظَر: ن. ي. كولينج: **اللغة كما تطورت (تتبع أشكالها وعائلاتها)**، ترجمة: محيي الدين حميدي وعبد الله الحميدان، ضمن كتاب (الموسوعة اللغوية)، المجلد3 (بعض المظاهر الخاصة باللغة)، جامعة الملك سعود، الرياض، 1421هـ، ص899.

اللغات، فهي تَعْبُر به من حالة من حالات النظام إلى حالة أخرى، فهو يُقرِّر صراحة أن اللغة تحتوي في كل لحظة على نسق قائم وعلى تطور له، وأن اللغة تُعدُّ في كل لحظة نظامًا آنيًا ومنتوجًا للماضي على حد سواء. ولهذا يُحسَب لسوسير مقاومة عزل فكرة النظام عن فكرة تطوُّره، فليس ثمة نظام لا يتغير، وعلى عكس ذلك، فإن التغير يفترض جدلًا وجود النظام حتمًا، وإن التطور يمتلك صفة النظامية[1].

وقد حاول تلاميذ سوسير من بعده أن يُظهروا بشكل أكثر تنسيقًا أن ما يُسمَّى بـ(القياس الخاطئ) والأخطاء المزعومة للسان إنْ هي إلا نَتَاج للآليات النفسية ذاتها التي تسمح للسان الذي يتصف بالصواب أن يُتمِّم وظائفه[2]. وإن ذلك ليدعو إلى دراسة ليس فقط اللغة التي يُقال: إنها سليمة، ولكن أيضًا كل ما ينفجر في مقابل اللغة التقليدية، كالأخطاء والتجديد واللسان الشعبي والعامية والحالات الشاذة أو الشرعية والحيرة القاعدية ...إلخ، والاهتمام بهذه الانزياحات يكشف عن ما ينتظره المتكلم من اللغة، وما لا يجده فيها. فهي إذًا معلم لحاجات تتحكم بممارسة الكلام، ويبدو أن أهم تلك الحاجات اللسانية تميل إلى المماثلة التي تُفضِي إلى توحيد نسق العلامات (وهذا ما يُعطي الخَلْق القياسي مجالًا، فهو ينبوع اللفظ المستحدَث)، وتوحيد العناصر التي تتتابع في الخطاب (ومن هنا تنشأ مثلًا ظاهرة التوافق القاعدي). ولقد ينشأ عن هذا خلق مستمر للصور، كما ينشأ انحراف دائم للعلامات والعبارات، فالمتكلم يعطي بواسطتها انطباعًا بأنه يستعيد امتلاك اللغة المشتركة، وهذا ما يشرح ليس الأخطاء فقط، ولكن أيضًا عددًا من وجوه الاستعمال السليم (المتكوِّن من أخطاء الأمس)[3].

---

1. يُنظَر: ليونز، جون: **اللغة واللغويات**، ترجمة: محمد إسحاق العناني، مؤسسة رلي للنشر، عمان، 1991م، ص275.

2. يُنظَر: ديكرو، أوزوالد وسشايفر، جان ماري: **القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان**، ترجمة: منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2003م، ص283.

3. يُنظَر: ديكرو: **القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان**، ص55.

فهنالك نوع من الميل الأكثر تهذيبًا لدى المتكلمين نحو ابتكار أشكال من الكلام متناظرة؛ إذ إن هذه الأشكال وبموجب علاقة تماثل ما، توقظ في الناطق الحس بكل ما هو منتظم ومتماثل في لغته، ففي هذا الميل لا يفعل المتكلِّم سوى التعبير لا إراديًا عن إجلاله للانتظام كمصدر من مصادر ابتهاجه بلغته التي يستعملها. وهنا يذهب سوسير إلى أن ما يتكوَّن لدى المتكلمين من الارتسامات التي تكاد تبلغ التماثل التام لدى جميع الناس إنما يتم بفضل قيام ملكتَيْ: (التقبُّل) و(التنسيق) بعملهما الذي يقوم بأكبر دور في تنظيم اللغة من حيث هي نظام[1]. وبعد ذلك ومع حدوث ما يُشبه حدًّا بعينه من التخمة من هذه البهجة، بحسب عبارة (نيتشه)، ينشأ لدى المتكلم إحساس أكثر رهافة، يمكنه أن يتأتَّى من كسر للتناظر والانتظام، عندما يُحفِّزه ذلك مثلًا على ابتكار أشكال جديدة تشذ عن القاعدة ومألوف الكلام.

والذي يستمر في معاينة ظواهر اللغة يدرك أن المتكلِّم سيظل مُتردِّدًا بين هذين الميلين اللذين يشكلان فرضين يمكن من خلالهما تفسير المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية الابتكار اللغوي، كما هو ماثل في (القياس)، فالتكوينات القياسية الجديدة تدخل دائرة الاستعمال، وتفلت من المراقبة بسبب تناظرها وتماثلها مع أشكال قديمة موجودة، وما يخرج عن هذه التكوينات ويكسر التناظر لا يفتأ يُجدِّد في اللغة ويقاوم بثبات داخل الدائرة نفسها، فخروجه عنها لا يعني ابتعاده، وإنما إضافة منطقة جديدة للمناطق السابقة من الاستعمال. وتجدر الإشارة هنا إلى أن تردد اللغة بين هذين الميلين ليس متساويًا، فأوجه التماثل اللغوية، كما يقول تشومسكي، أمر أصيل بالأساس، بينما أوجه الشذوذ والخروج عن مألوف الكلام أمر هامشي وعارض[2].

---

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص33، 34.

2. يُنظَر: أبيجنانزي، رتشارد: **نعوم تشومسكي (اللغة والسياسة)**، ترجمة: محيي الدين مزيد، سلسلة أقدم لك، العدد 579، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2003م، ص19.

وهكذا يعمل القياس بشكل نمطي أو نموذجي في تأسيس متسلسلات مطَّردة، وإذا كان القياس يعمل لمصلحة النظام عن طريق تحليل أشكال بحسب ضوابط حقيقية أو موهومة، فإن قُوَّة أخرى هي الميل إلى الشذوذ عن القاعدة هي أيضًا موجودة، فعندما تنتج تراكيب شوهاء، فإن القياس يقوم باختزالها وتطويعها بحسب القواعد الموضوعة، وهو بذلك يُدخِل تغييرات في نظام اللغة باختزال الاستثناءات. فهو قُوَّة غامضة غير واضحة تمامًا، وذلك لأنه دائمًا يحمل احتمال كونه قياسًا خاطئًا أو زائفًا مثل حقل الاشتقاقي الشعبي. ويُظهِر لنا سوسير أنه ليس هناك خيار بين التحليل الموضوعي؛ تحليل عالم اللسانيات أو عالم الاشتقاق، وهو عادة ما يكون صحيحًا من وجهة نظر اشتقاقية، وبين التحليل الشخصي الذي يقوم به المستعمل العادي للغة، والذي غالبًا ما يكون خاطئًا، كما يظهر في الاشتقاق الشعبي، فكلتا العمليتين تُسهم الإسهام ذاته في التحول اللغوي[1].

2. فَرْديّة القياس:

يدخل القياس اللغوي لدى سوسير ضمن باب الظواهر النفسية، ونجده منذ البداية يضع في دروسه ضرورة التمييز بين (اللغة) و(الكلام)، فكل ما يأتي على الشفتين بسبب ضرورات التلفُّظ ضمن فعل معين هو (الكلام)، فالكلام يوجد حيث تستطيع ذاتٌ أن تستعيد في فعلٍ نظامَ العلامات الذي تضعه اللغة تحت تصرفها، هذا النظام يظل بالقوة، ما لم يتم على يد شخص يحققه. وأما كل ما يوجد في ذهن الفرد مُستودَعًا ضمن الأشكال المسموعة والمستعملة فهو (اللغة)، فموضوع اللغة محدد بدقة ضمن مجموع غير متجانس للوقائع اللغوية، فهي القسم المجتمعي للكلام الخارج عن الفرد، الذي لا يستطيع وحده لا خلقها ولا تعديلها، وهي لا توجد إلا بتوافر شبه عقد بين أعضاء الجماعة اللغوية. ولكي يَدخل شكل معين في اللغة يجب أن

---

1. يُنظَر: لوسركل، جان جاك: **عنف اللغة**، ترجمة: محمد بدوي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005م، ص85.

يكون أحد ما قد ارتجله، وأن يكون قد ارتُجِل في مُناسبة الكلام، فكل التغيرات سواء أكانت صوتية أم نحوية (قياسية) تتم حصريًا في الكلام، وليس في (اللغة)، فالأشكال والنحو لا وجود لهما إلا اجتماعيًا، لكن التغيرات تبدأ من فرد من الأفراد، فالفرد أو بالأحرى مجموع كل من الأفراد هو الذي يقوم بتطوير اللغة.

ومشروع سوسير يحتوي تَصوُّرًا عامًّا عن فكرة الإبداع سواء أكان مقيدًا بمبادئ عامة أو كان حُرًّا غير خاضع لقاعدة، فالإبداع الفردي لديه يكون ممكنًا ومقيدًا بمنظومة من المبادئ الذاتية كما يظهر في التغيرات الصوتية التي يندرج موضوعها ضمن ما اصطلح على تسميته بـ(اللسانيات الداخلية). كما أن الإبداع الفردي يكون أيضًا ممكنًا وحُرًّا دون حاجة لمثل هذه المبادئ كما يظهر في عملية القياس التي تندرج لديه ضمن موضوعات (اللسانيات الخارجية).

وإذا أردنا أن نتصور ما يأتي من الفرد وما يأتي من المجتمع الذي يُشكِّله الأفراد يكفي أن نقوم بمقارنة بين (الكلمة) و(الجملة)، فما الذي يُحقِّق الكلام بشكل أفضل غير الجملة التي لا وجود لها من دونه، فقد عدَّ سوسير تشكيل الجملة، في ما يظهر، بوصفه أحد مسائل الكلام وليس اللغة، وذلك يعني أن تشكيل الجملة هو أحد مسائل الخلق الإرادي الحر الذي يقع ضمن اللسانيات الخارجية، وليس متعلِّقًا بقاعدة منتظمة، ومكان الإبداع الخاضع لمبادئ منتظمة وثابتة في مشروع سوسير متعلِّق بالعناصر والوحدات الشبيهة بالكلمات ضمن اللسانيات الداخلية، فالكلمة وِحْدة تعيش – خارج إطار أي خطاب كان – في المكنوز الذهني. فالجملة إذا كانت تتوارى بعدما يُنطَق بها، فإن الكلمة، وهي الوسيط المقايض بين البنية والحدث، تستمر حية،

وحين يُضيف إليها النطق شحنة جديدة تعود إلى المنظومة التي تستفيق من عطالتها لتفسح مجالًا لفرقية جديدة، مجددة بنياها بالكامل[1].

وهكذا يذهب التمييز بين (اللغة) و(الكلام) حتى إلى تأكيد التمييز بين (الكلمة) و(الجملة)، اللتين هما على التوالي: تعبيرُ كل من اللغة والكلام. والواقعة الملفتة هنا هي أنه لا يُنظَر إلى اللغة على أنها كيان مجرد ولا حتى اجتماعي، فاللغة يُنظَر إليها من منظور الشخص المتكلم؛ أي من منظور نفسي، فصحيح أن اللغة اجتماعية ولكن من الأنسب تركيزها في الفرد، فَلِفهمها يجب مراقبتها في استعمال الفرد، وهذا يستلزم البُعد شبه الواعي الذي يجعل اللغة تُحقَّق بشكل ارتجالي من دون أن تخضع لمراجعة واعية من قبل الشخص الذي يتكلَّم. فهنالك بين اللغة والكلام تردُّدات وتفاعلات وتوتُّرات متواصلة، والتفكير في القياس هو أحد الجوانب التي وضعت سوسير على هذا الطريق.

وبهذه الصورة تبدو عملية القياس كإحدى الظواهر الأساسية التي تربط (اللغة) بـ(الكلام)، فبينهما يكمن كل البُعد النفسي للشخص المتكلم في الواقع، فالمبدأ الأساسي للتغير القياسي هو مبدأ نفسي. وبما أن الأشكال تظهر في الكلام، ففي الكلام أيضًا يتم خلق أشكال جديدة، ولما كان الأسلوب القياسي يقضي بوضع كلمة جديدة لم تكن موجودة، فإن ذلك يُفضِي به إلى أن يُكوِّن تقسيمات وأجزاء كلمات وأشياء لم تكن موجودة ككلمات. ومن أجل ذلك يجب افتراض أن العناصر موجودة بالنسبة إلى وعي اللغة؛ أي الوعي الموجود عند الأشخاص المتكلمين حول اللغة والوحدات التي يَتعرَّفون عليها ويُعبِّرون عنها بالكلام، فهُنا يتم ربط أشكال بشكل شبه واعٍ، ولكن هذه الأشكال لا تظهر وتتحقق إلا في الكلام. وهنالك فرق

1. يُنظَر: أوزياس، جان ماري: **البنيوية**، ترجمة: ميخائيل إبراهيم مخوّل، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1972م، ص72؛ يُنظَر: دوبيكير: **فهم فرديناند دو سوسور وفقًا لمخطوطاته (مفاهيم فكرية في تطور اللسانيات)**، ص207.

كبير بين هذه الأشكال التي بالفعل يُثيرها الكلام والأشكال الأخرى الإيحائية المستودعة في اللغة، وهذه الأشكال الأخيرة لا تُتَرجم بالكلام، بل تبقى شبه واعية في أعماق الفكر، في حين أن الشكل الذي يُثيره الكلام يكون ظاهرًا.

فكل وقائع اللغة، ولا سيما الوقائع التطورية، تُجبِر على التموضع أمام الكلام من جهة، ومن جهة أخرى أمام خَزَّان الأشكال المعقولة أو التي يعرفها الذهن. فإذا كان صحيحًا أننا بحاجة دائمًا إلى مخزون اللغة للتكلُّم، فعلى العكس من ذلك، فإن كل ما يدخل في اللغة سَبَق أن جُرِّب أولًا في الكلام عددًا كافيًا من المرات؛ لكي ينتج عنه أَثَر دائم، فاللغة ليست سوى تكريس لما سبق ذكره في الكلام. فهذه واقعة أساسية، وهي أن الكلام لا يظهر بشكله الخارجي فقط، فهو حصيلة تقدُّم داخلي، فلا يحصل هذا البناء الفوري إلا في الكلام؛ أي أنه من الممكن عَدُّ اللغة الداخلية كسبق تصميم للكلام، فالشكل الجديد يترسَّخ في اللغة، ويُصبِح شكلًا مكتسبًا غالبًا بعد انطلاقه في الكلام، فهذا الوجود الممكن لوضع وحدات جديدة يفترض تنظيمًا هو اتباع قواعد التكوين والتركيب، فالابتكارات لا تأتي من العدم، وإنما تنتج من عمليات نفسية مُعقَّدة[1].

وعادة ما يستعمل سوسير كلمتَيْ: (مخزن) و(كنز) في تحديده للغة؛ ليتم إدراكها من وجهة نظر نفسية عند الشخص المتكلم، فبدلًا من أن تكون اللغة كائنًا مُجرَّدًا أو عامًّا أو أسطوريًا، يبقى تعريفها متمحورًا حول الفرد. فاللغة من ناحية الفرد تبدو كما لو كانت (المخزن الفردي)، فهي مجموع الكنوز الموجودة في كل فرد من الأفراد؛ إذ يكفي أخذ مجموع الكنوز الفردية للحصول على اللغة، فهي تكمن في الروح الجماعية، وكل ما يُعدّ ضمن المجال الداخلي للفرد هو دائمًا اجتماعي؛ لأنه لم يدخل

1. يُنظَر: دوبيكير: **فهم فرديناند دو سوسور وفقًا لمخطوطاته (مفاهيم فكرية في تطور اللسانيات)**، ص202 – 208؛ بافو، ماري آن وسرفاتي، جورج إليا: **النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية**، ترجمة: محمد الراضي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2012م، ص112.

في هذا المجال شيء إلا وكُرِّس أولًا من خلال استعماله على يد الجميع في المجال الخارجي للكلام، وانطلاقًا من الفرد تُوسَّع العملية لتشمل ما يحصل جماعيًا عند كل فرد من الأفراد، فلا يوجد أي شيء في اللغة إلا ودخل إليها مباشرة أو بطريقة غير مباشرة من خلال الكلام؛ أي من خلال مجموع العبارات التي تُدرَك.

وفي المقابل ليس هنالك من كلام ممكن إلا عند وضع المنتوج الذي يُسمَّى (اللغة)، والذي يعطي الفرد عناصر يستطيع انطلاقًا منها أن يُكوِّن كلامه، فهي التي تسمح بتعليل الكلام عند كل فرد، و(الكلام) يأتي ليستقي من كنزها الأشكال وقواعد تركيب هذه الأشكال، فالكلام كما يظهر عند كل فرد يتضمن كل عمليات إنتاج الأشكال وتوليدها. وهكذا يكون التمييز السوسيري أساسيًا لتوضيح آليات الابتكار اللغوي، ولا سيما أنه يسمح بتحديد ما ينتمي منها إلى (اللغة) وما ينتمي إلى (الكلام)[1].

وقد بدأ سوسير تمييزه بين (اللغة) و(الكلام) بالاعتراف بوجود نزاع بين الذات الناطقة والجماعة اللغوية التي تنتمي إليها، هذا النزاع الذي أفزع العلماء السابقين ورأوا فيه شذوذًا وانحرافًا في الاستعمال، قد أقرَّه سوسير وعدَّه وسيلة طبيعية لتغير اللغة وتطورها، فلو بقيت اللغة تحت تأثير النزعة الاجتماعية دون وجود أي أثر لنزعة فردية لأدَّى ذلك إلى تبسيطها وركودها، فبقاء اللغة وتطورها مرتهن بهذا المزج بينهما. والنزعة الفردية هي – أساسًا – رغبة المتكلم في امتلاك لغته وفرض نوع من السيطرة عليها، وهذا ما يُحفِّزه على السعي لتطويرها وتجديدها بشكل متواصل.

فاللغة مِلك لمجموع الجماعة المتكلِّمة، ولكنها تتحقَّق فعلًا عن طريق الكلام الفردي، والكلمات المنطوقة بالفعل تنسجم من حيث المبدأ مع المعايير التي تفرضها لغة المجتمع المتكلم، ومع ذلك فإنَّ حَدَث الكلام نفسه يسمح بإمكان تحطيم المعيار

1. يُنظَر: دوبيكير: **فهم فرديناند دو سوسور وفقًا لمخطوطاته (مفاهيم فكرية في تطور اللسانيات)**، ص210، 212.

اللغوي القائم، فالفرد يبدأ تغييرًا، وهذا التغيير ينتشر بعد ذلك عن طريق التقليد، ثم يتَّخذ له في نهاية الأمر مكانًا في قائمة التعبيرات القياسية[1]. فنظريًا يكون تأثير الكلام مُهمًّا في نقطة واحدة تتعلَّق بتفسير تغير اللغة، فكما يقول سوسير: (كل ما هو تطوري في اللغة لا يكون كذلك إلا بواسطة الكلام)، ويقصد سوسير بهذا أن كل تجديد لساني هو فردي أولًا، فلا شيء يدخل في اللسان قبل تجريبه في الكلام، وأصل كل الظواهر التطورية يوجد في دائرة الفرد[2].

ويضرب سوسير مَثَلًا على ذلك بلعبة الشطرنج، فكل حركة فيها تخلق وضعًا جديدًا للرُّقعة، وكل وضع جديد يتم وفقًا لقواعد اللعبة، وكل حركة في لعبة الشطرنج تصنعها قطعة واحدة فحسب، ومع ذلك فقد تكون النتائج المترتبة عليها ذات أهمية ثانوية للمسار الأساسي للعبة، وقد تكون حاسمة. والأمر كذلك في اللغة؛ إذ إن التغيير اللغوي يبدأ فرديًا ويتطور وينتهي، وقد لا تؤثر العملية بكاملها إلا على تفصيلات دقيقة، وقد تُسبِّب إعادة تشكيل لمجمل النظام[3].

وهذه الرؤية التي يمتلكها سوسير متأثرة في جانب منها بموقف النحاة الجدد، فهم يذهبون إلى أنه لا وجود للمجتمع المتكلم، فهو خيال تمامًا، أو بمعنى آخر: إن المجتمع ليس إلا تجسيدًا وهميًا، أو بحسب عبارة (بنتام): "إن المجتمع جسم افتراضي، إنه جماع الأفراد الكثيرين الذين يُكوِّنونه"[4]. ونظرة النحاة الجدد مرتبطة بنظرة أخرى أعم منها شاعت لدى علماء الطبيعة في عصرهم، حيث ذهب هؤلاء إلى أنه لا توجد في الطبيعة سوى كائنات فردية، وأما الأجناس والفصائل والأصناف، فلا وجود لها إلا في

---

1. يُنظَر: إفيتش: **اتجاهات البحث اللساني**، ص220.

2. يُنظَر: مونان، جورج: **سوسير أو أصول البنيوية**، ترجمة وتقديم: جواد بنيس، مؤسسة الرحاب الحديثة، بيروت، 2016م، ص50.

3. يُنظَر: إفيتش: **اتجاهات البحث اللساني**، ص217.

4. كلر، جوناثان: **فرديناند دي سوسير (أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات)**، ترجمة: عز الدين إسماعيل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2000م، ص135.

مخيلتنا، فتقسيماتنا للكائنات تبقى تقسيمات اسمية محضة، لا تُمثِّل سوى وسائل تتعلَّق بحاجاتنا وحدود معرفتنا[1].

فالحقيقة الوحيدة إذًا هي (الفرد المتكلِّم)، وكل ابتكار لغوي يبدأ به، فالتغيرات الفردية التي تُشكِّل التطور اللغوي أو تؤدي إليه هي فقط تلك التغيرات التي تتحرك باتجاه معين، فتطور لغة ما يتكوَّن من الانتقاء غير الواعي للتغيرات الفردية التي تَتَّجه جميعها نحو نقطة معينة، كما هي الحال في خليج ما، فالأمواج التي تتقدَّم في اتجاه محدد هي فقط التي تُشير إلى الجزر، وغالبًا ما يَتَّخذ اتجاه التطور منحى يجد أساسًا له في التاريخ الماضي للغة، وهذا مظهر آخر من مظاهر محافظة اللغة. ويجري الاختيار من بين تلك الابتكارات الفردية المتنوعة بشكل لا إرادي من قِبَل الذين يتكلمون اللغة، وقد يلتقط المجتمع الابتكار اللغوي الذي يبدعه الفرد على نحو أكثر تأكيدًا وكمالًا وسرعة إذا كان مُؤلِّف الابتكار شخصًا ذا أهمية؛ كأنْ يكون صاحب مركز اجتماعي كبير أو له مواهب إبداعية أو حوارية ظاهرة[2].

وهكذا نستطيع أن نعرف كيف تُنفَّذ الابتكارات اللغوية في المجتمع، وذلك انطلاقًا من متكلِّمين فرادى، فما هو واقعي لدى النحاة الجدد ليس إلا كلام الفرد، ولهذا الأمر ارتباط بالأساس النفسي الذي ينطلقون منه، وهو (علم نفس الفرد)؛ إذ إن كل ابتكارات اللغة يُمكن أن تُفهَم وتُحلَّل من خلال الأفراد المتكلمين فقط، ولهذا فإن النشاط النفسي للإنسان عند التعامل مع اللغة واحد في كل الأزمان، ولذلك يمكن للمرء أن يُلحِق ظواهر لغوية في أزمنة سحيقة بالعمليات ذاتها التي يُلحِق بها ظواهر لغوية في الوقت الحاضر[3]. فليس مطلوبًا من اللغوي أن يخترع عمليات اللغة، فهي

1. يُنظَر: فوكو، ميشيل: **الكلمات والأشياء**، ترجمة: مطاع صفدي وآخرين، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1990م، ص136.

2. يُنظَر: مونان، جورج: **علم اللغة في القرن العشرين**، ترجمة: نجيب غزاوي، وزارة التعليم العالي، دمشق، 1982م، ص91؛ إفيتش: **اتجاهات البحث اللساني**، ص152.

3. يُنظَر: بارتشت: **مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي**، ص40.

موجودة بشكل ما أمامه، فالعمليات اللغوية التي يواجهها اللساني، كالتغيرات الصوتية أو القياس، على سبيل المثال، ما تزال هي نفسها بغض النظر عن الإجراءات التفسيرية التي تُلصَق بها، ولذلك فإن كل أشكال الكلام التي تظهر في الاستعمال ليست سوى بدائل سطحية للعمليات اللغوية عينها.

ونتيجة لما سَبَق فإن إرادة المتكلم هي التي تسمح لأداة القياس بتحديد صورة مادة ما، وذلك لأن إرادة المتكلِّم بكل بساطة هي التي تُوَلِّد التكوينات القياسية بناء على الصور المودعة في كنز اللغة، والتي هي الواقع الأول والوحيد الذي ينطلق منه عمل القياس، فلا يمكن اعتبار أن صورة ما تتكرر هي نفسها إلا بتأملها من وجهة نظر ظاهرة القياس، فمفهوم الصورة هو الأساس الضروري لاشتغال القياس الذي يُحدِّد المواد اللغوية في كل مستوى بواسطتها وبالنسبة إليها، فالصورة هي التي تمنح تماسكًا للمواد. وبالتالي تكون الصورة هي الهُوية التي تُحدِّد أشكال اللغة، وبناء على ذلك فإن عمل القياس بشكل مجمل هو تحديد لعلاقة مواد اللغة بصورها، وتكرار لتلك الصور في مواد جديدة.

وهكذا نجد سوسير يذهب إلى أنه من خلال القياس نستطيع أن نميِّز بين (اللغة) و(اللفظ)، فهو يبيِّن لنا أن اللفظ تابع للغة، وهو بوصفه عملية ابتكار لغوي يقتضي أن يكون مسبوقًا بالقيام بمقارنة لا شعورية بين المواد المودعة في كنز اللغة، حيث الصيغ المولَّدة منغمرة بحسب علاقاتها السياقية والترابطية. فأداة القياس تستمر في عملها من خلال القيام بمقارنة بين مواد اللغة غير المتقاربة، وهي مقارنة للصور الشكلية فحسب؛ مقارنة لمختلف العقود الممكنة بين الصورة والمادة، فمن الممكن لمواد اللغة غير المتقاربة أن يكون لها دائمًا صور شكلية متشابهة تمامًا.

وينتج عن ما سبق أن قسمًا لا يُستهان به من ظاهرة القياس يتم قبل أن تبرز الصيغة اللغوية الجديدة إلى الوجود، فالكلام – من حيث هو نشاط متواصل متمثِّل في تحليل الوحدات المتوفرة – عمل لا يحتوي في ذاته على جميع الإمكانيات الموافقة

للاستعمال الشائع في لغة معينة فحسب، بل وكذلك على جميع إمكانيات الصياغات القياسية. وبالتالي من الخطأ الاعتقاد أن عملية توليد الصيغ القياسية لا تحدث إلا عند بروز الكلمة المبتكرة بالضبط، فعناصر هذه العملية موجودة سلفًا؛ أي أن الصيغ القياسية موجودة بالقوة في اللغة مسبقًا، ولذلك فإن إنجازها بالفعل في اللفظ لا وزن له إذا قيس بإمكانية صياغتها المتاحة. إذًا يمكن القول إن اللفظ في عملية القياس لا يُمثِّل سوى الجانب الظاهر من رأس جبل الجليد، والذي يُخفي هذه الحقيقة هو أن الخَلْق والابتكار – وهو الغاية التي ينتهي إليها القياس – لا يمكن أن يكون إلا تابعًا للفظ في بداية الأمر، فإذا أردنا أن نظفر بظاهرة القياس، فعلينا أن نطلبها في العمل العَرَضي الذي يقوم به متكلِّم منعزل؛ أي في مجال (اللفظ) وخارج نطاق (اللغة)[1].

وهذا العمل العَرَضي هو الذي يُحدِّد طبيعة العلاقة بين (البنية) و(الحدث) التي هي معادل موضوعي لعلاقة (اللغة) بـ (الكلام)؛ إذ يمكن النظر إلى اللغة بوصفها (بنية) قواعد وقوانين تقف خلفها تحوُّلات محتملة، وهذه التحولات لا تتحقق واقعيًا إلا بفضل (اللفظ)، ولا تكتسب الأشكال المتحوِّلة وجودها الفعلي إلا من خلال الأحداث التواصلية التي تتداولها الذوات الناطقة، فهذه الأحداث التي هي حالات جزئية قد تتوافق مع قواعد البنية وقوانينها، وقد تَتَحوَّل عنها محدثة بذلك أشكالًا جديدة، غير أن هذا التجديد تجديدٌ عَرَضي لا يُمليه نظام اللغة، فهو ليس مثالًا على اضطرار ما، ولا ينبغي له أن يكون حالة جزئية منه.

فالمسألة هنا مسألة أحداث فردية توحي من حيث المبدأ بتجديد في بنية اللغة، أو هي مُوجَّهة ضد البنى التي ينبغي لها من حيث الأصل أن تحكمها، وقد لا يُحالفها النجاح في ذلك دائمًا، فاللغات لا تعيش إلا من خلال تجديدات متتابعة يُشكِّل كل حدث منها مغامرة تتمثَّل في عدم خروجها سالمة من هذا التجديد، فحيث تكون

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص248 – 250.

الأشكال القديمة صافية ودقيقة ومتجانسة، فإن الأشكال الجديدة تكون ثقيلة وغير متَّفق عليها في غالب الأحيان. وخلاصة القول: "إن القياس إذا نُظِر إليه في ذاته، فهو ليس سوى وجه من وجوه ظاهرة التأويل التي يتجلَّى فيها ذلك النشاط اللغوي العام الذي به نميز بين الوحدات قصد استعمالها في ما بعد"(1).

3. نحويّة القياس:

إنّ الذي يُمعِن النظر في تاريخ اللغات لن يرى سوى سيرورتها، وعلى المرء أن لا ينخدع وهو يبحث عن أصل لغة منها، فيتراءى له في مكان ما أرضًا صلبة على بحر السيرورة، فنحن نستعمل اسم لغة ما، ونطلقه نفسه على كل حالة من حالاتها المتتابعة كما لو كان لها زمن ثابت، ولكن كل حالة من حالات اللغة في واقع الأمر ليست هي الأخرى. ولهذا فإن ما يمكن اكتشافه والوقوف عليه بشكل واضح من خلال دراسة الألسن ليس أُصولها الافتراضية، وإنما سلسلة التطورات التي تلحقها عبر الزمن. فليس للغة أبدًا أي مكان سوى التطور، ولا أي قيمة أخرى إلا فيه، وليس فيها شيء جامد، كما أنه ليس فيها شيء نهائي، فكل ما في اللغة تطورات، ولكن حركتها إما أن تكون اضطرارية ومبرمجة كالتغيرات الصوتية بشكل أساسي، وإما أن تكون اختيارية وعشوائية كالتكوينات القياسية.

ولِفَهْم تواصل الألسنة وتطورها يجب أن نتفحَّص – على الأقل – هذين العاملين اللذين هما: التغيرات الصوتية، والتكوينات القياسية. ومنذ سوسير أصبحنا نرى الخط العريض الفاصل بين التغيرات الصوتية بجانبها الوظائفي، والتكوينات القياسية بجانبها النفسي، ولذلك يمكن القول: إن التطور المتواصل للسان عبر الزمن متعلِّق بعاملين مختلفين، أحدهما لا إرادي ووظائفي يظهر في التغيرات الصوتية، والآخر نفسي إرادي

1. دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص250.

يتمحور حول التكوينات القياسية، فهي تكوينات يعتبر سوسير أنها تتم على المستوى الفكري؛ أي يمكن عدّها ظاهرة من ظواهر التغير الذكي[1].

ولكن على أي شيء يمكن للمرء أن يستند لكي يُقرِّر أن ظاهرة معينة من ظواهر اللغة هي نتاج لعملية التغير أم هي نتاج لمبدأ القياس؟ إن الحلَّ الذي تمَّ الاتجاه إليه في نهاية القرن الثامن عشر، الذي سيُكرس قبوله الجلي للسانيات التاريخية بوصفها علمًا، ليقضي أن لا يُنظَر إلى الاختلاف بوصفه تغيرًا إلا إذا أظهر ضربًا من الاضطرار في داخل اللغة، فالتغير اللغوي تغير مطَّرِد، ويحترم التنظيم الداخلي للغات، ولكي يمتلك التغير اللغوي هذا الاطِّراد، الذي يُمثِّل ضمانته الوحيدة والممكنة، يبدو من الضروري أن يتقيَّد بالتنظيم الذاتي للغة، فلا يختص بالوحدة إلا من خلال بنية النظام الداخلي لها. بينما القياس ليس فيه شيء من الاضطرار، فأينما بحثنا عن عمله، وحتى لو جهلنا سببه، فلا يعدو كونه ما كان يمكن أن لا يوجد، وما يحتاج كي يوجد إلى أن يوضع فقط، ولا يمكن استنتاجه إلا من خلال أشكال سابقة[2].

والمبدأ الذي يقوم عليه القياس لا يعدو أن يكون المبدأ نفسه الذي يقوم عليه الابتكار في اللغة بصفة عامة، فهو نَظْم يحصل دفعة واحدة أثناء عملية من عمليات التلفظ[3]، فلا يرتبط بتحوُّل تدريجي، ولا يوجد فيه إرث لكونه طريقة تلجأ إليها الذات الناطقة في حالة من الوعي الكامل. فالقول: إن الصيغ القياسية تستطيع أن تأتي وراثة من كلمة أخرى، يعني القبول بوجود أسباب طبيعية لمبدأ القياس، وينتج عن ذلك عدم استلزام التشابه والمحاكاة كشرط أساسي له، بينما نجد التغير اللغوي يرتبط بالإرث، وليس بما هو مستعار[4].

---

1. يُنظَر: دوبيكير: **فهم فرديناند دو سوسور وفقًا لمخطوطاته (مفاهيم فكرية في تطور اللسانيات)**، ص76، 77.

2. يُنظَر: ديكرو: **القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان**، ص28، 29.

3. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص248 - 252.

4. يُنظَر: ديكرو: **القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان**، ص27، 28.

ويبدو أن رفض وجود أسباب طبيعية تقوم عليها ظاهرة القياس ليس عامًّا لدى علماء اللغة، فقد ذهب تشومسكي إلى أن بلومفيلد وغيره من العلماء قد لجأوا إلى فكرة القياس في معالجة مشكلة إنتاج المتكلم لأنماط كلامية لم يكن قد سمعها من قبل، فالمتكلِّم يتلفَّظ بها قياسًا على أنماط شبيهة بها، كان قد سمعها. وهذه الفكرة لدى تشومسكي ليست خاطئة بقدر ما هي فارغة، ففكرة القياس بحاجة إلى توضيح أعمق، وبطريقة تُفسِّر لماذا تكون بعض القياسات صحيحة دون بعضها الآخر، وهو هدف يتطلَّب أن يكون المدخل إلى القضية برمتها مختلفًا جذريًا. ويقوِّي تشومسكي الاقتراح عن طريق تفسير القياس في صورة نظام من القواعد والمبادئ التي تُحدِّد للتعبيرات اللغوية ما يماثلها من شكل ومعنى، وخصوصًا أنه لما تُقترَح بعدُ طريقة أخرى لأداء ذلك، ومع هذا التعديل الضروري في الاقتراح يتَّضح أن القياس بشكله الأول هو ببساطة تصوُّر غير ملائم[1].

ولما كانت عملية القياس ليست نتاجًا لمعطيات وراثية، فإن الابتكار الصادر عنها لا يكون إلا تحت تأثير ضغط الاحتياجات المختلفة للذات الناطقة. وبالتالي فإن إدراج القياس ضمن الظواهر النفسية غير كاف لتمييزه من الظاهرة الصوتية؛ لأن هذه الظاهرة ذاتها يمكن اعتبارها هي الأخرى من ضمن الظواهر النفسية. ولذلك نجد سوسير يتجاوز ذلك ليجعل القياس بتمامه وكماله من نوع الظواهر النحوية الآنية أيضًا؛ لأنه يقتضي منَّا أمرين، أحدهما: وجود معنى يربط به الذهن بين الصيغ القياسية التي تكوِّنها التوليفة، فإذا لم يكن للمعنى أي دور في الظاهرة الصوتية، فإن دوره في القياس شرط ضروري.

والأمر الآخر هو وجود وعي وإدراك لعلاقة تجمع صيغًا فرعية بصيغ أخرى تجعل منها وحدة أكبر، وبهذا يقتضي القياس وجود منوال ومحاكاة منتظمة لذلك المنوال،

---

1. يُنظَر: تشومسكي، نوم: **المعرفة اللغوية (طبيعتها وأصولها واستخدامها)**، ترجمة: محمد فتيح، دار الفكر العربي، القاهرة، 1993م، ص94.

فالصيغة القياسية إنما هي صيغة صُنِعت على منوال صيغة أو صيغ أخرى طبقًا لقاعدة معلومة. وبذلك فإن القياس ليس عملية آلية أو تلقائية، بل هو علاقة متبادلة بين واقعة مادية وواقعة عقلية تقتضي عددًا من التحليلات والتوليفات التي تتطلب نشاطًا واعيًا وإرادة وتعمُّدًا. ففعل المحاكاة في عملية القياس لا يكون إلا بتكرار مُتعمَّد للتحليلات والتوليفات المطلوبة للوصول إلى صيغ نهائية تضاهي المنوال المراد محاكاته[1]. وسوسير عندما ينفي عن عملية القياس أن تكون (آلية)، فإنه يقصد ما تعنيه بدقة هذه الكلمة التي وردت في دروسه مضافة إلى (اللغة) على هيئة: (آلية اللغة) ثلاث عشرة مرة، وهو استعمال عتيق متأصِّل في القرن الثامن عشر[2].

وهو الأمر الذي ينفي عن القياس أن يكون ظاهرة تطورية، فهو ليس ناتجًا عن ضرورة داخلية للغة، كما هي حال عملية التغير اللغوي التي تقوم على وِجْهة ترى أن اللغة لا تتغير فقط، ولكنها تُغيِّر ذاتها كذلك، وإنما هو تابع فقط لإرادة واعية؛ كأنْ يكون جهدًا تبذله مجموعة من الناس أو أن يكون قرارًا يتَّخذه القواعديون الذين يسعون إلى تطهير اللغة[3]. فالتمييز بين القياس والتغير وأثرهما في عملية الابتكار اللغوي لم يعد واضحًا إلا مع سوسير، ويمكن للمرء من خلال ما قدَّمه سوسير أن يستنتج بأن التغير اللغوي يتطلب أدوات معرفية أكثر تطورًا من القياس، ولكنها ليست بطبيعة الحال أكثر دقة. وهكذا يمكن الانتهاء إلى أن كل ما يتعلَّق بالقياس ذو طبيعة نحوية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التفسير البنيوي، كما يرى (كلر)، يربط بين ثلاثة مفاهيم متباينة إلى حد بعيد؛ لتُشكِّل نظامًا من المعايير، وهي: فكرة البنية، وفكرة التمثيلات أو المعايير الجمعية الخاصة بمجتمع معين، وفكرة الوعي. فسوسير لم يَعدّ

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص248 – 252.

2. يُنظَر: مونان: **سوسير أو أصول البنيوية**، ص79.

3. يُنظَر: ديكرو: **القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان**، ص26.

اللغة مجرد نظام فحسب، بل ظل يُشدِّد على البعد الشعوري للوقائع اللغوية، فالأهمية التي أولاها للذهن، ومن ثَمَّ شيئًا فشيئًا للوعي وللشخص المتكلم حاسمة؛ فلا وجود لغويًا إلا لما يمكن للوعي أن يدركه؛ أي ما هو أو ما يصبح إشارة. فالذهن هو الذي يعطي وجودًا للإشارة، وهذا الوجود ليس مبدئيًا موجودًا في مكان آخر غير الترابط الذي يقوم به الذهن بين الإشارة وفكرة ما، فكل شيء يصب في وعي الشخص المتكلم، فهو الذي يربط الأشكال بالمعاني، وهو الذي يُفسِّر باستمرار دور القيمة في اللغة، وهو الذي يُعطي الحياة للنظام ويطوره، فلولا وجود الشخص المتكلم لبقي النظام مجرد فكرة.

فتعمُّق سوسير في الآليات التي تعمل في عقل الشخص المتكلم نفى عن الوعي أن يكون مجرد فرضية، بل جعل منه أكثر من كيان ضامن، وإن الذي أقدم عليه سوسير ليُعدُّ وصفًا مذهلًا لعمل اللغة، فهو الذي أدى إلى التمييز بين (اللغة) و(الكلام): (اللغة نتاج عملية استعمال الوحدات في الكلام، والكلام يُغذي كنز اللغة)، ويذهب البحث في هذا الاتجاه إلى دراسة العمل النفسي للغة في الفكر الواعي وغير الواعي للشخص المتكلم، فهنالك دائمًا علاقة ما مع الفكر، وكم كان تبصُّر سوسير رائعًا عندما قال: (سيأخذ علم النفس شيئًا فشيئًا على عاتقه علمَنا، فهو سيلاحظ أن اللغة ليست إحدى تفرعاته، بل هي أساس عمله الخاص)[1].

ومهما يكن من أمر، فإن مفهوم اللاوعي، وإن كان يعود أمر استخلاصه إلى علماء الأصوات بصورة خاصة، إلا أنه موجود من قبل في التقابل الذي أقامه سوسير بين (اللغة) و(الكلام)، فالقوانين اللغوية تدلُّ على مستوى لا واعٍ، واللاوعي بهذا المعنى ليس من مستوى الفكر أو التاريخ، وليس هو ما يقول به فرويد: لا وعي اندفاعة الحياة والرغبة في قدرته على إنشاء الرموز، بل هو بالأحرى لا وعي من

---

1. يُنظَر: دوبيكير: **فهم فرديناند دو سوسور وفقًا لمخطوطاته (مفاهيم فكرية في تطور اللسانيات)**، ص257، 258.

مستوى المقولات وتآلفها في نظام ما، وكون هذا النظام يجهل ذاته، فنحن هنا بصدد منظومة من مستوى المقولات بدون إحالة إلى ذات مفكرة[1].

وهكذا فإن البنيوية في تناولها لمفهوم اللاوعي تُنشئ نوعًا من المعقولية مختلفًا اختلافًا جذريًا عن المعقولية الفكرية والمثالية، بحيث يُشكِّل هذا المفهوم آليات اقتصاد نفسي معين هو طريقة لتفسير الكيفية التي يمكن بها للنظام أن لا يكون مجهولًا، وإنما حاضر على نحو فاعل ومُؤثِّر في الوقت ذاته. وإذا عُدَّ توصيف النظام الألسني تحليلًا للغة، فذلك لأن النظام ليس شيئًا معطى للوعي مباشرة، ولكنه يُرى مع ذلك على أنه حاضر وفاعل دومًا في السلوك الذي يبنيه ويجعله ممكنًا.

وهنا يُطلق (كلر) زعمًا صاعقًا، ويُقدِّم أدلة على وجود اللاوعي في لسانيات سوسير أفضل من تلك التي يُقدِّمها فرويد، فعلى الرغم من أن مفهوم اللاوعي قد ظهر في أعمال فرويد إلا أنه مفهوم أساسي بالنسبة لنمط من التفسير يسعى وراءه صف كامل من الفروع الحديثة، ولا بد أنه كان سيُوجَد لو لم تكن مساهمة فرويد موجودة، ويمكن القول: إن هذا المفهوم يظهر في اللسانيات بشكله الأوضح والأكثر تماسكًا. فاللاوعي هو المفهوم الذي يُعِين المرء على شرح واقعة لا شك فيها: أنني أعرف لغة؛ بمعنى أنني أستطيع أن أُنتج أقوالًا جديدة وأن أفهم مثلها، وأن أُقرِّر ما إذا كان سياق ما يُمثِّل في الواقع جملة تنتمي إلى لغتي أَم لا، ومع ذلك فأنا لا أعرف ما أعرف، فأنا أعرف لغة محددة، لكنني أحتاج إلى ألسني لكي يشرح لي بدقة ما الذي أعرفه. ومفهوم اللاوعي يصل بين هاتين الواقعتين ويُضفي عليهما معنى ويُفسِح مجالًا للفحص والاستكشاف، ولسوف تُفسِّر اللسانيات أفعال المرء شأنها شأن علم النفس وعلم الاجتماع بأن تكشف تفصيلًا عن المعرفة الكامنة التي لم أنقلها أنا نفسي إلى منطقة الوعي[2].

---

1. يُنظَر: أوزياس: **البنيوية**، ص229، 230.

2. يُنظَر: كلر: **فرديناند دي سوسير (أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات)**، ص141.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم اللاوعي الفرويدي بوصفه المكبوت، والذي يجب تفريقه عن ما هو قبل الوعي أو غير الملحوظ، يختلف تمامًا عن فكرة الألسني الخاصة بامتلاك معرفة ضمنية بالقواعد أو فكرته الخاصة بـ(المفردة الأخرى التي لا نستعملها في هذه اللحظة من مفردات مجموعة استبدالية معينة)، كما يختلف كل هذا عن لا وعي (دوركهايم) الجمعي[1]؛ دوركهايم الذي انتقد أسلافه الذين لم يجدوا في المجتمع شيئًا حقيقيًا سوى الفرد الذي هو الحقيقة الملموسة الوحيدة التي يمكن للمراقب التوصُّل إليها[2].

4. محافظة القياس:

تُعدُّ اللغة من أكثر الأشياء محافظة في حياة البشر، ويعود ذلك إلى تعقيد نَسَقها البالغ، ومقاومة الجماعة الناطقة بها لأي تجديد قد يحصل، فاللغة دومًا هي قضية الجميع. وهنالك اعتبار مُقدَّم على أي اعتبار آخر، وهو أن اللغة تقوم في جوهرها على مجموعة مُحدَّدة من العمليات التي يَتولَّد عنها نظام دقيق، لا يكبر ولا يصغر ولا يُستهلك، وإنما هو قابل للتجدد الجزئي فحسب. فاللغة تعمل مثل أجهزة الضبط الذاتي التي تنضبط حركاتها وأعمالها وفقًا لتوازن مُحدَّد سلفًا، وتشبيه اللغة بـ(الجهاز) أو إضافتها إليه، هي من عبارات سوسير المتكررة في دروسه، فقد وردت لديه إحدى عشرة مرة، وهو استعمال هومبولدتي جدًا (نسبة إلى هومبولدت)، يرجع إلى بداية القرن التاسع عشر[3].

ومن هذا المنطلق تكمن وظيفة جهاز الضبط الذاتي في المحافظة على الوضع المعتاد لنظام اللغة تجاه المؤثرات الداخلية والخارجية؛ أي أن عملية الضبط هي ردّ فعل يقوم

---

1. يُنظَر: جاكسون، ليونارد: **بؤس البنيوية (الأدب والنظرية البنيوية)**، ترجمة: ثائر ديب، دار الفرقد، دمشق، ط2، 2008م، ص158 - 160.

2. يُنظَر: كلر: **فرديناند دي سوسير (أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات)**، ص135.

3. يُنظَر: مونان: **سوسير أو أصول البنيوية**، ص79.

به نظام اللغة تجاه مؤثر ما بهدف تحييد آثاره التي يمكن لها أن تُخِلَّ بتوازنه، ولا يقتصر عمل جهاز الضبط الذاتي للغة في المحافظة على الوضع المعتاد لنظامها، بل إنه يسمح أيضاً في نطاق ضيق بإحداث تحوُّلات جزئية عادة ما تجلبها التغيرات الصوتية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لمن سوء الفهم أن تدفعنا سمة المحافظة إلى رؤية اللغة بوصفها ذخيرة من الصور والأشكال والكلمات والتعابير فقط. فاللغة، وإنْ كانت مستودعًا أكثر مما هي نهر، إلا أنها في الواقع أيضًا قوة توليدية تفتح لنا فاعليتُها لا نهائية الكلام، فهي لا تعني دائمًا التمسُّك الشديد بالتقاليد، ولا تعني عبء التخطيط المسبَق الذي تُحمِّلنا إياه، بل تعني أيضًا القوة الإبداعية لجعل هذا الكل مُتدفِّقًا مرة أخرى، وعلى نحو متواصل، فعَجَلة توازن تطور اللغة يجب أن توضع موضع حركة دائبة(1).

وإذا ما أصبح نظام اللغة مُعرَّضًا للاضطراب بفعل التغيرات الصوتية، فإن ذلك يستلزم من جهاز الضبط الذاتي أن يستعين بأداة القياس لمواجهة هذا الخطر المحدق به، فالتطور الذي يُحدِثه القياس يسير في اتجاه محدد يجمع بين تلبية احتياج المؤثرات الخارجية والإبقاء على الوضع المعتاد لنظام اللغة. فالأشكال القياسية الجديدة هي نتاج عاملين هما: عامل داخلي يستند إلى الاتجاه نحو ابتكار أشكال جديدة تحاكي صور أشكال مألوفة، وعامل خارجي يستند إلى حاجة الذات الناطقة لتسمية بعض أنشطتها. وهكذا يتضح أن جانبًا من عمل نموذج الضبط الذاتي لنظام اللغة ليس عملًا ميكانيكيًا تمامًا، وذلك لسبب بسيط هو أن ظاهرة القياس التي تشترك معه في العمل تتم بفعل إرادة حُرَّة وواعية للعنصر البشري.

وبناء على ما سبق يمكن لفكرة توازن نظام اللغة أن تخضع لدراسات العلم التوجيهي، فيغدو للسانيات بذلك وجه آخر يمكن أن يُصطلح عليه بـ(اللسانيات

---

1. يُنظَر: غادامير، هانز جورج: **الحقيقة والمنهج (الخطوط الأساسية لتأويلية فلسفية)**، ترجمة: حسن ناظم وعلي حاكم صالح، دار أويا، طرابلس، 2007م، ص700.

التوجيهية)، ويكون من أولى مهماتها بيان: كيف يمكن للغة أن تضبط ذاتها وهي تتطور؟ فاللغة إذًا، وإن بدت أنها تنمو، إلا أنها في مجموعها تظل دائمًا نظامًا كبيرًا متوازنًا لا يُضاف إليه شيء أو يُؤخَذ منه، إنها نظام واحد وشامل، إنْ تراكم فيه شيء هنا، فإنه في الوقت نفسه يتناقص هناك، وإنْ حصل تَقدُّم في هذا الجانب منه، فإن التراجع حتمًا يحف جانبه الآخر. فأشكال اللغة تتدافع من أبسطها إلى أكثرها تنوُّعًا، ومن أشدِّها سكونًا وجمودًا إلى أكثرها تغيُّرًا وتطوُّرًا، ثم تقفل عائدة من المتنوِّع إلى البسيط ومن المختلف إلى المؤتلف. وهذه العملية في مَدِّها وجَزْرها تستغرق عقودًا من السنين، وهي عادة ما تؤَكِّد ذاتها – في ظل رتابة طُرُقها وأعوامها – برجوعها من جديد بوصفها سيرورة لا تعرف التوقُّف.

وعلى هذا فإن اللغة تبدو وكأنها سلسلة دائرية من عمليات التطور والابتكار الدائمة، أو بالأحرى يمكن القول: إن اللغة نظام مغلق، ليس له فاعل ولا حتى ذات مُغفَلة، فسؤال: (من يتكلَّم؟) لا معنى له على مستوى (اللغة)؛ لأن اللغة آلة محايدة لا تنتمي إلى إنسان، وليست لها هوية إنسانية ما[1]. ومع ذلك ندرك تمامًا أننا نحن الذين نتكلَّم اللغة، واقتناعنا بذلك هو المسيطر على وعينا، وفي اللحظة التي ندرك فيها حقيقة سيطرتنا على اللغة، يزحف إلى وعينا شيء من القلق، فتأتي زلَّة لسان أو لحن في التركيب النحوي أو الالتفات من تركيب إلى تركيب داخل الجملة، يأتي كل ذلك ليُذكِّرنا أن اللغة هي التي تتكلَّم حتى عندما نكون في أصفى حالاتنا العقلية[2].

فاللغة عندما تمنح ذاتها لجماعة الناطقين بها، فإنها تفرض نظامها عليهم بطريقة تجعله خارج متناول أيديهم؛ لتحفظه من أي تغير وتحوُّل مفاجئ أو شامل يمكن أن يطاله، فنظام اللغة ليس نتاج تعاقد مسبق بين اللغة ومستعمليها؛ لأن وجوده دائمًا يسبق وجودهم، وهو الأمر الذي ينتفي معه أن تكون هنالك أي صيغة للتعاقد

1. يُنظَر: أوزياس: **البنيوية**، ص316.
2. يُنظَر: لوسركل: **عنف اللغة**، ص207.

بينهما. فاللغة تستغل لحظات الغياب لتمنح ذاتها حق استعمال كافة الآليات والطرائق التي تحفظها من الأحفاد الطارئين عليها دائمًا، فهي عادة ما تُوجَد قبلهم، وهذا ما يمنحها حق الاستقلال بفرض ذاتها بشروطها هي، فحيث يُنتفَى التوافق الوجودي، فإنه يُنتفَى معه حق التحكُّم، وإنْ ارتأى امرؤ استبدال لغته، فلن يجد نفسه إلا أمام نظام آخر يفرض ذاته بشروطه المسبَقة، أو بالأحرى: إن استبدال المرء للغته لا يعنى سوى انتقاله لنظام آخر، ليس له ما يجعله يفضل النظام الأول الذي يحل محله، وهكذا يبقى المرء في الدائرة نفسها دون أن يجد له مخرجًا.

والنتيجة هي أن المتكلمين يشعرون بأنه ليست هنالك أي قدرة تمنحهم إجراء أي استبدال أو تعديل في نظام اللغة الذي ورثوه عن الأسلاف، سوى ما تتيحه اللغة ذاتها من أدوات وآليات لها سمة المحافظة، تقوم بمنحها لمستعمليها ليُجروا بعض التغييرات، فاللغة تُشبِه جهازًا ذاتي الضبط، ومثل هذا الجهاز المعقَّد التركيب تنضبط حركاته وأعماله حسب توازن مركوز فيه. ولذلك فإن الارتباط الوثيق بين اللغة ومستعمليها لا يعود إلى كونهم محافظين وتقليديين في ما يتعلَّق بقضاياها بقدر ما يعود إلى حفظ اللغة لذاتها من خلال عمليات تُتِيح للناطقين بها صلاحيات الابتكار الجزئي، ولكن بشروطها هي. فالنضال الذي يبذله المتكلمون من أجل الحفاظ على اللغة لا يُعدُّ شيئًا مقارنة بحفظ اللغة لذاتها من التدهور والاضطراب، فحُرمة اللغة لذاتها أكبر من أي حُرمة أخرى يمكن أن تُعطى لها. وبناء على ذلك فإن الابتكار اللغوي هو موضوع يتصل بالتجديد المحافظ، وهو التجديد الذي يجمع بين أسباب تطور نظام اللغة وأسباب الحفاظ عليه في الوقت ذاته، ولذلك فإن روح المحافظة التي تمتلكها اللغة لا تجعلها عاجزة أمام رياح التجديد التي تُلمُّ بها في كل عصر وحين، فمحافظة اللغة عادة ما تصمد أمام تلك الرياح وغيرها.

وفي هذا المقام يمكن لنا أن نُقيم ربطًا بين مفهوم (المحافظة) لدى سوسير، وهو مفهوم يجب أن يُولَى انتباهًا كبيرًا، وبين مفهومين آخرين هما:

1. (الأمان اللغوي): وهو مفهوم ظهر لاحقًا في اللسانيات المعاصرة، فقد كان هذا المصطلح متعلِّقًا منذ البداية بأوضاع التطورات اللغوية الداخلية، ويُقصد بذلك التطورات التي تحدث داخل اللغة ذاتها في إطار العلاقات التي تربط بين البدائل المتعددة التي يسلكها نظام اللغة لتحقيق ذلك الهدف، فنحن هنا بصدد مشكلة الشكل اللغوي في إطار لغة واحدة، فمعيار الأمان اللغوي لدى المتكلمين يَتكوَّن من الأشكال اللغوية التي يعرفونها، وهي تلك النماذج المحفوظة في مخزن اللغة، وعادة ما يسعى هؤلاء إلى أن يكون هنالك توافق بين سلوكهم اللغوي والمعايير التي يعرفونها. ونتيجة لذلك يجب أن يوصف مفهوم الأمان اللغوي في إطار المقابلة بين الاستعمال الشخصي والاستعمال الصحيح، أو بين كلام الفرد والكلام المشترك. وتظهر من وراء كل ذلك فكرة رئيسة تتمثل في أن نظام اللغة ذاته يدعم الأمان اللغوي ويسعى وراءه بكل نجاح، فهو يسمح بنقل الأشكال المودعة فيه لتصبح أشكالًا نموذجية يمكن محاكاتها والقياس عليها لتوليد أشكال جديدة، وخلف هذه الفكرة يوجد تحديد ضمني لعدم الأمان اللغوي، الذي يُعدُّ نتاج صراع بين أشكال مرتبطة بنماذج محددة ومعروفة، عادة ما تكون متولِّدة عن القياس، وبين أشكال أخرى منفلتة من كل نموذج، وهي تلك الأشكال المتولِّدة عن التغيرات الصوتية[1].

2. (الترقيع اللغوي): يتطابق مصطلح (المحافظة) مع مقولة (الترقيع) التي أُخذتْ من عبارة سوسير التي يُشبِّه فيها اللغة بالجُبَّة المرقَّعة برقع من قماشها نفسه [2]، وهو عندما يذهب إلى ذلك، فإنه يقصد بالفعل: إن ما كان من قبل، إنما يأتي الآن إلى الوجود، وهذا هو جوهر فكرة (المحافظة) لديه، فإذا لم تكن عملية القياس موجودة، فإن اللغة كلها بفعل التغيرات الصوتية تَنْحلُّ إلى ضوضاء بلا معنى. فالقياس هو

---

1. يُنظَر: لويس، جون كالفيه: **إيكولوجيا لغات العالم**، ترجمة: باتسي جمال الدين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2004م، ص183 – 186.

2. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص257.

الأداة المحافظة التي تُتِيح للغة تكوين ذاتها من جديد؛ هو التكرار الحديث والابتكار الجديد لما هو موجود مسبقًا. فتقنية ترقيع اللغة تُظهِر أن أشكال الكلام قد وُجِدت لتكون جسر عبور حالما يَتمُّ تكوُّنها، فيسير من فوقها القياس كيما ينشئ على عَقِبها أشكالًا جديدة محاكية لها.

فالقياس، وهو ظاهرة لغوية حاذقة في التأويل، يُعنى بأشكال اللغة السابقة ليقوم بـ(خِرَاطة) أشكال جديدة على منوالها، فهو يعمل بمواد لم ينتجها من أجل الاستعمال الحاضر، ولكن بمجموعة من المواد المحددة، تُرغمه على العمل بالوسائل المتوفرة، وهذه المجموعة مُلفَّقة من صور أشكال اللغة السابقة. فالقياس أداة ناشئة عن وعي وإرادة، تعمل بصور أشكال سبق أن استُعملت، وتعمل دور القسر القبلي تجاه الأنظمة الجديدة، فالقياس يبقى أسير صور الأشكال القديمة التي لا ينفك يُؤوِّلها، ويعيد تأويلها بشكل متكرر؛ كي يبتكر أشكالًا جديدة تُحاكيها. فالتأويل الذي يقوم به القياس يُقيم الأشكال الجديدة من أنقاض الأشكال القديمة، وهو بذلك يُقدِّم نموذجًا للابتكار اللغوي مختلفًا عن النموذج الذي يُقدِّمه التغير الصوتي الذي (يُهندِس) اللغة، ويُعطي أشكالها صورًا حادثة وجديدة. فالقياس يُنشئ أشكال اللغة الجديدة بتنضيد الأشكال القديمة، في حين أن التغيرات الصوتية تخلق أشكال اللغة في صورة حوادث جديدة بفضل البنى التي تصنعها بلا توقُّف.

وكما أن الأشكال الحادثة عن التغيرات الصوتية تلعب في اللغة دور التهديد ودور التداخل والإخلال بنظامها، وتُمثِّل تكتيك إبطال كل ما هو تقليدي واستهلاك كل ما هو حادث، فإن القياس يقاوم تأثير التغيرات الصوتية، ويحدُّ من إخلالها بالنظام، فالقياس يحفظ صور الأشكال حتى بعد سقوط الأشكال ذاتها أمام البنى التي تُحدِثها التغيرات الصوتية. فهنالك جانب من التقليد في ظاهرة القياس يقوم على تنغيم صور الأشكال الجديدة على إيقاع أشكال قديمة، فالقياس يقول كلمته في التعاقبي، ولكن

يقولها في حدود التزامني، فمجرد الاحتفاظ بصور الأشكال القديمة حتى بعد زوالها يعادل تحويل ماضي اللغة إلى حاضر.

ولهذا فإن اللغة تُسخِّر القياس ضد التغير الصوتي لإبطال جانب من عمله المشوِّش لنظامها، فالبنى الشاذة في الاستعمال التزامني سريعة العطب أمام الصور التعاقبية التي يحفظها القياس، ويعمل على إعادة تفعيلها من جديد. وهكذا فإن جوهر محافظة ظاهرة القياس يقوم على ترويض التزامني؛ ليتعاون مع التعاقبي لتلافي خطر الإخلال بنظام اللغة، ونتيجة لذلك فإن سوسير لا يُقابل بين القياس والتغيرات الصوتية إلا ليُقرِّب بينهما، ويبين أثرهما الفاعل في عملية الابتكار اللغوي، فهما نهجان متوازيان تسلكهما اللغة دائمًا.

ويذهب سوسير بتبصُّره النافذ إلى أن التنويعات الفردية و(السيرورة المولِّدة) – وهو مصطلح سيكون له فيما بعد مستقبل زاهر – مشروطة بالإمكانيات الموجودة في نظام اللغة، فكل ابتكار لا بد أن يكون مسبوقًا بمقارنة لا واعية بين المواد الموضوعة في خزان اللغة، حيث تكون صور الأشكال المولِّدة مرتبة فيه[1]. فإذا استطاع المتكلِّم أن يبتكر أشكالًا جديدة، فلا يكون ذلك إلا لأن نظام اللغة يُملِي عليه القياس على صور سابقة مماثلة لها، وهذا هو جوهر المحافظة الذي تقوم عليه ظاهرة القياس، فالاعتقاد بمحافظة المادة عُدَّ معيارًا لجميع عمليات القياس؛ إذ إن ثمة شيئًا يحافظ على نفسه من خلالها.

وهكذا فإن القياس يحد من مفعول التغيرات اللغوية، ولكن كيف له أن يقوم بذلك؟ وتاريخ كل لغة يزخر بظواهر قياسية متراكمة، ومثل هذه التحويرات المستمرة، إنْ اعتبرناها في مجموعها، تلعب دورًا عظيمًا جدًا في تطور اللغة، بل دورًا أعظم من الدور الذي تلعبه التغيرات الصوتية نفسها[2]. ولكنْ ثمة شيء يجب التنبُّه إليه، وهو

1. يُنظَر: مونان: **سوسير أو أصول البنيوية**، ص50.

2. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص257.

أن التجديد الذي يُحدِثه القياس لا يخرج عن إطار زيادة المادة القديمة وتوسيعها، أو بالأحرى هو أداة حركة المادة الأولية التي لا تنقطع، ولذلك فإن عمل القياس المتواصل يتمثل في سَدِّ الفراغ اللغوي الذي يسمح وجوده بإرساء أشكال الكلام الجديدة وانتصارها، فالفراغ اللغوي هو النطاق المثالي اللازم لتحقيق الاضطرار الذي يوجب إحداث تغيرات صوتية تنتج عنها دائمًا أشكال جديدة.

وبناء على ما سبق يكون القياس عملية محافِظة جدًا، تستعمل عناصر ذات دلالة توفِّرها لنا اللغة، وتظهر محافظة القياس لدى سوسير في ثلاثة عوامل أساسية هي:

1. إن القياس يستعمل مادة قديمة في سبيل ما ينتج عنه من ابتكارات لغوية جديدة، ففي خضم ذلك العدد الجمّ من الظواهر القياسية التي تُمثِّلها بضعة قرون من التطور تبقى جميع العناصر تقريبًا أكثر مما هي ابتكارات حقيقية. فاللغة، كما يذهب سوسير، كالجُبَّة المرقَّعة برقع من نفس قماشها، ويضرب مثالًا على ذلك باللغة الفرنسية، فإذا تمَّ اعتبار المادة التي تتكوَّن منها الجمل في اللغة الفرنسية، فإن أربعة أخماسها صيغت من أصل هندي أوروبي. أما الكلمات التي تُنوقلت برمتها من دون أي تغيُّر قائم على القياس، انطلاقًا من اللغة الأولى حتى اللغة الفرنسية الحديثة، فقد لا يشغل أكثر من صفحة واحدة، كأسماء الأعداد مثلًا. وأما الغالبية الغالبة، فهي بوجه أو بآخر توليفات جديدة بين عناصر صوتية انتُزعت من صيغ أقدم منها. وبهذا المعنى يكون القياس عملية محافظة جدًا، ويمكن القول أيضًا: إن القياس يُؤدِّي عمله ليس عند توزيع مواد لغوية موجودة سلفًا على وحدات جديدة فحسب، بل وكذلك عند بقاء الصيغ كما هي بدون تغيُّر، وفي كلتا الحالتين فالعملية الذهنية عملية واحدة، وحَسْب من يبتغي إدراك ذلك أن يتذكَّر أن المبدأ الذي يقوم عليه القياس هو نفس المبدأ الذي تقوم عليه آلية الكلام[1].

---

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص257، 258.

2. إن ثبات الصيغ ودوامها مرتبط بتجديد القياس لها، ما دامت عناصرها لم تتغيَّر، وبعكس ذلك فإن وجودها لا يكون مهددًا إلا بقدر ما تكون عناصرها عرضة للخروج من الاستعمال. أما الصيغ الوحيدة الثابتة دون أن يكون للقياس عليها من سلطان، فهي تلك الكلمات المنعزلة من قبيل أسماء الأعلام وخاصة أسماء المواضع، فهي لا تقبل أي تحليل، وبالتالي لا تقبل أي تأويل للعناصر التي تكوّنها، وبذلك لا تنشأ إزاءها أي صيغة أخرى منافسة لها[1]. فهي لا تندمج كثيرًا في أنظمة اللغة، ومَثَلها في ذلك مثل العناصر ذات درجة التردد العالية، كأدوات النفي البسيطة، فهي لا تُطيع القواعد غالبًا[2]. وهكذا فإن ثبات صيغة من الصيغ يمكن أن يكون رهين عاملين متناقضين تمام التناقض، هما: إما عزلتها التامة، وإما انضواؤها الكامل ضمن نظام ما، بقيت عناصره الأصلية على حالها، فيتمكن بذلك من أن يساعدها على الثبات كما هي. والمجال الذي يمكن للقياس أن يقوم بعمل المجدد المبتكر لكلمات جديدة، إنما هو ذلك المجال الوسط المتكوِّن من صيغ يدعمها جوارها تدعيمًا كافيًا. لكن سواء تعلَّق الأمر بالمحافظة على صيغة تتركب من عناصر عديدة أو بإعادة توزيع للمادة اللغوية على صياغات جديدة، فإن للقياس دورًا عظيمًا، فأنت تصادف عمله في كل مكان[3].

3. إن القياس عبارة عن عملية إحلال صيغة منافسة إلى جانب صيغة تقليدية؛ أي أن القضية في النهاية هي قضية إبداع. في حين أن التغير الصوتي لا يُحدِث صيغة جديدة إلا وقد ألغى الصيغة السابقة لها، فهو يُشكِّل صيغًا متتابعة، وغير مُدرَكة من طرف وعي جماعي واحد، حيث تحل الواحدة محل الأخرى دون أن تُشكِّل نسقًا فيما بينها، ولذلك فإن مجاله هو تحوُّل اللغة. وأما الصيغة الجديدة المتولِّدة عن القياس، فلا

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص258.
2. يُنظَر: ن. ي. كولينج: **اللغة كما تطورت (تتبع أشكالها وعائلاتها)**، ص897.
3. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص258، 259.

تؤدِّي بالضرورة إلى زوال أختها السابقة لها، فالصيغة التقليدية والصيغة الجديدة تتعايشان زمنًا، ويمكن للناس استعمال هذه أو تلك على حد سواء، فلا توجد حقيقة تاريخية توجب تحوُّل أحد الأشكال إلى شكل آخر، وإن لم يُحتفَظ بالصيغ التقليدية، فليس ذلك بسبب القياس، وإنما يعود إلى طبيعة الاقتصاد اللغوي، فاللغة لما كانت تكره الإبقاء على دالين اثنين لمدلول واحد، فإن الصيغة الأصلية، وهي أقلها انتظامًا، تسقط في الأغلب من الاستعمال وتزول، فنسيان الصيغة القديمة أمر ضروري لظهور الصيغة المنافسة لها. وهذه النتيجة بالذات هي التي توهمنا بوجود تحول في عملية القياس من الصيغة التقليدية إلى الصيغة الجديدة، وكأنها بذلك تنحصر في كونها تأويلًا للصيغة التقليدية. فمتى اكتمل عمل القياس بدت لنا الحالة القديمة والحالة الجديدة متقابلتين في الظاهر تقابل حالتين ناتجتين عن التطور الصوتي، على أنه لم يتغير شيء عندما نشأت الصيغة الجديدة؛ لأنها لم تحل محل أي كلمة أخرى، تمامًا كما أن زوال الصيغة القديمة ليس تغيرًا؛ لأن هذه الظاهرة مستقلة عن الأولى. وهكذا يستنتج سوسير أن وهم التغير المتولد عن القياس متأت من أنهم يُقيمون صلة بين كلمة قديمة تكون الجديدة قد أزاحتها، وبالتالي ففي جميع الحالات التي يمكن أن نساير فيها مجرى الأحداث اللغوية نلاحظ أن الابتكار اللغوي الناشئ عن القياس وإلغاء الصيغة القديمة أمران متمايزان، بحيث لا يمكن أن نظفر البتة في أي حالة من الحالات بتحول صوتي[1].

وهكذا فإن عمل سوسير في توضيح فكرة الابتكار اللغوي لا يقتصر على تناول تغير اللغة وتحولها فحسب، وإنما يُثير أيضًا مسألة (الاستبدال اللغوي) في الباب الذي خصصه للقياس، وقد بيَّن كيف أسهم القياس بهذا الدور، فكان لهذا الجانب من تحليلاته مغزى كبير للبحث اللساني عمومًا؛ لأنه أمدَّه بدوافع كي يَعْبر الهوَّة بين المنهج التعاقبي والمنهج التزامني. فكشف بوضوح أن الاستبدالات اللغوية ليست

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص246، 247.

حالات تاريخية فحسب؛ كأن نقول: كانت هنالك (a) أولًا، ثم ظهرت ('a) بعد ذلك مكانها، بل إنه كشف أيضًا أن الاستبدال ظاهرة آنية، فالمشاهد يملك وعيًا حادًّا بشكلين اثنين: الشكل التقليدي والشكل المبتكَر بوصفه منافسًا له، وهذا الشكل المبتكر يُفسَّر على خلفية ذلك الشكل التقليدي، وقد أوضح سوسير أن الحفاظ على الشكل التقليدي واستبداله في ما بعد هو جوهر عملية الابتكار التي يقوم عليها القياس اللغوي.

5. تزامنيّة القياس:

إنّ التفريق بين التغير الصوتي وظاهرة القياس، الذي لم نعهده قبل سوسير إلا لدى النحاة الجدد، له من الأهمية ما يجعلنا نقف على حقيقة الابتكار اللغوي، ويترتب على ذلك خصائص أساسية في ما يتعلَّق باستعمال اللغة. فالتغير الصوتي يوجب أن لا تكون الصيغة القديمة والصيغة الجديدة موجودتين في الوقت ذاته، بينما تتواجد الصيغة التقليدية والصيغة الجديدة في ظاهرة القياس ضمن فضاء واحد من الاستعمال وعلى أبعاد متعددة. وهذا تحليل دقيق يُقابل فيه سوسير بين عمل التغيرات الصوتية حيث تتابع الصيغ، وبين عمل القياس الذي هو مجال تتعايش فيه الصيغ، انطلاقًا من اعتبار أن القياس يستعمل في محاكاته أسلوبًا مختلفًا كليًّا عن التغير الصوتي من حيث إنه يتَّكئ على صور صيغ مجالُها ما هو متزامن (آني)، وأن تلك التي يستعملها التغير الصوتي هي أصوات مجالها ما هو تعاقبي (تتابعي). ولهذا فإن الاستبدال أو الإحلال المتعلِّق بظاهرة القياس له معنى في ذاته؛ لأنه يُعدُّ من وجهة نظر النظام اللغوي استبدالًا أو إحلالًا وظيفيًا، فهو ليس حقيقة تاريخية، وإنما هو حقيقة تزامنية. فعلى الرغم من أنه تنشأ عن ظاهرة القياس أشكال جديدة قياسًا على أشكال قائمة، وهذا

عامل مهم في التغير اللغوي، إلا أن سوسير يذهب إلى أن هذه الظاهرة تزامنية بصفة أساسية؛ لأنها تُشكِّل نسقًا في ما بين هذه الأشكال[1].

فالحقيقة التزامنية ما هي إلا العلاقة القائمة بين الشكلين الموجودين تلقائيًا، أو هي التقابل القائم بينهما، وهو ما يجعلها علاقة دالة تنطوي على معنى داخل نظام اللغة، وهذا ما يؤيد تسميتها بالتزامنية الديناميكية، فهي تتعلق بوجود متزامن لعدد من البدائل ذات ثقل متفاوت من شأنه التأثير بصور مختلفة في عملية التطور، ولا بد من الوقوف على حالات التقلب والتحييد التي يسلكها نظام اللغة؛ لأنها هي التي يستند إليها سلوك المتكلم في تأرجحه بين استعمال هذا الشكل أو ذاك وقت حدوث الاتصال، فالتزامنية الديناميكية مختلفة عن التغير التاريخي الذي لا علاقة له بهذا الوجود المتزامن، حيث يُعنَى بتسلسل الأشكال وتعاقبها على مرّ الزمان، ونتيجة لذلك فإن هذا التمييز بينهما يكون قد أسهم في بيان كيفية قيام نظام اللغة بكبح زمام التطور أو زيادة سرعته؛ أي رصد حركته المستمرة وتردده بين رُكنَيْ: المحافظة والتجديد.

وكلما كان للتغير اللغوي مضاعفات في ما يتعلَّق بالنظام، وجد المرء الموقف وقد اختلطت فيه الحقيقة التاريخية بالحقيقة التزامنية، وأصبح عرضة للخلط بينهما، مع أنهما نوعان مختلفان إلى حد بعيد، ويجب الفصل بينهما. وقد كان النحاة الجدد هم أول من أدرك مدى أهمية ظاهرة القياس في إعادة بناء اللغات، ولكنهم مع ذلك – كما يلاحظ سوسير – قد أخطأوا فيما يتعلَّق بطبيعتها الصحيحة، وخلطوا بين الجوانب التزامنية والتعاقبية. وذهب سوسير إلى أن توليد صيغة جديدة يُعدُّ ظاهرة تزامنية، وفي وسع المرء أن يتذكَّر أنه ليس هناك لدى سوسير أي فارق في النوع بين الترابطات الصرفية والتركيبية، وأنه لهذا تُضاهَى هذه الصياغة الجديدة بتوليد جملة جديدة، ولا تكون مثلًا للتغير المهم في اللغة، والشيء الذي يحدث هو أن الصيغة

---

1. يُنظَر: كلر: **فرديناند دي سوسير (أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات)**، ص98.

الجديدة والصيغة القديمة تستمران في الوجود جنبًا إلى جنب بوصفهما شكلين مختلفين اختياريين، وأنه عندما تختفي الصيغة القديمة آخر الأمر، لا يكون هذا تغيرًا مُهمًا بل مجرد استبعاد صيغة مختلفة. وقد عوَّل النحاة الجدد تعويلًا كبيرًا للغاية على المنظور التاريخي، وأخفقوا في إدراك طبيعة الظواهر النظامية والنحوية (أي التزامنية أساسًا) التي كانوا يدرسونها.

وعلى أي حال فقد ارتكب النحاة الجدد معاصرو سوسير خطأ جوهريًا لإخفاقهم في أن يطرحوا على أنفسهم الأسئلة الأساسية الضرورية: الأسئلة المتعلقة بطبيعة اللغة ذاتها؛ أي الأسئلة التزامنية والتعاقبية على حد سواء[1]. فالدراسة التاريخية التي هي تحليل ومقابلة مراحل لغة ما من خلال مدة مُطوَّلة من الزمن لا يمكن ولا يجوز تحديدها بديناميكيات التغيرات الصوتية وحدها، بل يجب على المرء أن يأخذ العناصر المتعايشة بعين الاعتبار أيضًا. فسوسير لم يُلغِ الرباط بينهما باعتبار نظام اللغة الميدان الوحيد للتزامن وعزو الاستبدال إلى المجال التاريخي فقط، فالصيغ المتعايشة لنظام ما واستبدالاتها ليست منسجمة فحسب، بل ومترابطة بشكل لا يقبل الانفصام.

ومما لا يُصدَّق أن تحدث الاستبدالات في ليلة وضحاها ومرة واحدة في الجماعة اللغوية، فبداية كل تغير ونهايته تُلاحَظ عادة خلال مدة من التواجد بين الصيغ التقليدية والصيغ الجديدة في تلك الجماعة، وربما يتم توزيع نقطة البداية ونقطة النهاية بطرق مختلفة، فقد يكون الشكل التقليدي من سمات الجيل القديم، بينما يكون الشكل الجديد من سمات الجيل الأحدث، وربما يعود كلا الشكلين منذ البداية إلى أسلوبين مختلفين في اللغة، وفي هذه الحالة يمتلك جميع أعضاء الجماعة اللغوية القابلية لفهم واختيار أي من الشكلين المختلفين[2].

1. يُنظَر: كلر: **فرديناند دي سوسير (أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات)**، ص129، 130.

2. يُنظَر: ياكوبسون، رومان: **أفكار وآراء حول اللسانيات والأدب**، ترجمة: فالح صدام الأمارة وعبد الجبار محمد علي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990م، ص64.

ومفهوم الاختيار بين الأشكال المتزامنة في ظاهرة القياس يضطلع بدور مهم في تطور اللغة، ولهذا فإن المتكلم يلجأ إليه أمام البدائل المتعددة التي يتيحها الاستعمال، وليس هذا إلا لأن تعددها من الأبعاد الملازمة لظاهرة القياس، فهي ليست أشكالًا مضافة لأساس ثابت أو تابعة له، وإنما هي بدائل متوازية من الأشكال التقليدية والأشكال الجديدة. وغالبًا ما تحاول واقعة الاختيار أن تُفسِّر البدائل المتاحة بإحالتها إلى متصور التوازي، وتبعًا لذلك فإن شكلين من أشكال الاستعمال يمكن أن يُمثِّلا متغيرين مختلفين، حتى وإن كانا يُحيلان إلى المعنى نفسه، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه لا توجد في الاستعمال حالات توازٍ دقيقة؛ إذ يكفي أن يكون هنالك تواز مجمل، وليس الاختيار المطروح اختيارًا واعيًا بالضرورة، وهو الأمر الذي يُحصِّن المتكلم من الوقوع في (الانفصام اللغوي) عندما يجد نفسه إزاء أكثر من شكل متاح لكلامه، فيتردد بشأن ما يجب أن يتكلمه، وإنه لا يقضي بالاختيار بين شكل حيادي وشكل موسوم، ولكنه يقضي بالاختيار بين أشكال موسومة بالتعايش دائمًا، فتوازي الأشكال يُوجَد في قلب النظام اللغوي ذاته.

وهكذا فإن التعايش والاستبدال لا ينفي أحدهما الآخر، بل إنهما بالإضافة إلى ذلك مرتبطان بصورة لا فكاك منها، و(جاكوبسون) هو من العلماء الذين تابعوا سوسير في ذلك، فقد أبدى ارتيابًا حيال الفصل بين التزامني والتعاقبي، وأشار إلى أن الأشكال القديمة والحديثة قد تتواجد جنبًا إلى جنب في لغة ما، بل إنهما قد تظهران في كلام شخص واحد، والحق أن هذا حتمي بمعنى ما، فالشخص الذي يتعلَّم لغة ما عام 1900 قد يعيش حتى عام 1960 حيث تكون قد طرأت على اللغة تغيرات جوهرية، وسيكون مدعاة للدهشة أن يستعمل هذا الشخص ومعاصروه لغة عام 1900 ولغة عام 1960، وكل الحالات التزامنية الوسيطة للغة الموجودة، وهذا يعني أن ألسنة متعددة راهنة وقديمة تتحكم بكلام الفرد الواحد. وقد تجاوز جاكوبسون

معظم الألسنيين في تناول هذه الظاهرة، ورأى أن التوتر بين الأنظمة المميزة المتواجدة معًا هو واحد من العوامل التي تؤدي إلى التغير اللغوي(1).

وقد طُرِحت فرضيات لإظهار كيف تُؤثِّر الصيغ بعضها ببعض، وفي ما إذا كانت الصيغ المختلفة ذات الوظيفة الواحدة تتقلَّص من حيث العدد، أو يُصبح الوسم أكثر أو أقل تعقيدًا، وفي ما إذا كانت صيغة قديمة أو صيغة قياسية أحدث منها ستصبح النسخة المعيارية، وهكذا دواليك، فمثل هذه الأقوال تُشكِّل محاولات لإظهار كيف يعمل القياس، وليست تنبُّؤات عن وقت وقوعه أو عدمه؛ لأن ذلك يبقى ضربًا من الغموض(2). فنحن "لا يمكننا أن نعرف سلفًا الحد الذي ستمتد إليه محاكاة منوال ما، ولا الأنماط التي من شأنها أن تَجُرَّ إلى تلك المحاكاة"(3). فالقياس وإنْ ارتبط بإرادة المتكلم إلا أن ذلك لا يعني أنه يُحدِث فعله في الكلام أو يُلقَى به كيفما اتفق، فكلمة (إلقاء) تجعلنا ندرك أن الكلام هو شيء مختلف تمامًا، فالإلقاء هو نقيض الكلام، فعندما نلقي فإننا نعرف سلفًا ما يأتي، ويُحال دون أي فائدة ممكنة من أي إلهام مفاجئ، ولا يُمثِّل ذلك كلامًا؛ إذ يكون الكلام كلامًا فقط حين نقبل المغامرة بوضع شيء ومتابعة متضمناته(4).

فمن المجازفة هنا بلوغ صلابة التفسير التي يمكن لها أن تكشف ما سيكون، فوقت حلول القياس خارج عن كل توقُّعية، فلا شيء يسمح بالحكم، ولا شيء يسمح بالتكهن باللاحق، ولا يوجد من يمكن له أن يتصور ما ستكون عليها لغة من اللغات بعد قرن أو قرنين، فللنزعات الأنماطية قوة تفسيرية مؤكدة، ولكنها لا تتكشَّف إلا

1. يُنظَر: جاكسون: **بؤس البنيوية (الأدب والنظرية البنيوية)**، ص83.
2. يُنظَر: ن. ي. كولينج: **اللغة كما تطورت (تتبع أشكالها وعائلاتها)**، ص900.
3. دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص245.
4. يُنظَر: غادامير: **الحقيقة والمنهج (الخطوط الأساسية لتأويلية فلسفية)**، ص700.

بطريقة بعدية، بحيث يصدق عليها قول (غوستاف غيوم): "إن نور النهايات يضيء البدايات"[1].

وبناء على ذلك يمكن تحليل ظاهرة القياس باستعمال مصطلح (التعايش) من أجل الإشارة إلى تمكُّن الأشكال التقليدية من البقاء قيد الاستعمال بعد انتقالها من حالة إلى أخرى؛ إذ بمقدورها أن تتكيَّف مع كل وضع قائم، فتُولِّد أشكالًا جديدة تُلبِّي حاجات الاستعمال، فالقياس يُعدُّ استجابة لمؤثر خارجي تُسفِر دائمًا عن حالة تكيُّف انتقالية. ومن هنا فإن دراسة الكيفية التي تتعايش بها الأشكال التقليدية مع الأشكال الجديدة يُشكِّل موضوعًا للبحث قائمًا بذاته، فمثل هذا الموضوع بمقدوره أن يُبيِّن كيف يمكن للأشكال التقليدية أن تتعايش مع الأشكال الجديدة بشكل مستقل، ودون وجود تتابع خطي بينهما، يُحتِّم إلغاء الأولى وبقاء الثانية.

فتعويض صيغة قديمة بصيغة جديدة من أقل ما يختص به القياس، وقد بلغ في ذلك مبلغًا جعله كثيرًا ما يُحدِث صيغًا لا تُعوِّض شيئًا سبقها البتة، وذلك خلافًا لعملية (الاشتقاق)، فهي عملية منحصرة في كونها تأويلًا لصيغ قديمة، فتذكُّر هذه الصيغ، وإنْ داخله الاضطراب، هو السبب الأصلي في تحريفها. وهذا من بين الاختلافات الجوهرية بين القياس والاشتقاق، إضافة إلى كون الاشتقاق أيضًا لا يعمل عمله إلا في ظروف خاصة تتعلَّق بتلك الصيغ التي لا يتمثَّلها المتكلمون إلا تمثُّلًا ناقصًا نحو: الكلمات النادرة أو الفنية أو الأجنبية، أما القياس فهو، بعكس ذلك، ظاهرة عامة مطلقًا[2].

---

1. مارتان، روبير: **مدخل لفهم اللسانيات**، ترجمة: عبد القادر المهيري، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2007م، ص163.

2. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص246، 262.

خاتمـة:

وأخيرًا فقد انتهى الفصل إلى أن اللسانيات الحديثة في تناولها لظاهرة القياس اللغوي لم تكتف في معالجتها بتحديد قواعد إنتاج أشكال كلامية جديدة قياسًا على أنماط تقليدية شبيهة بها فحسب، فالوقوف عند هذا الحد دون الولوج في تفسير شامل لعمل ظاهرة القياس وعَرْض مُفصَّل لأبرز الخصائص الأساسية التي تقوم عليها هو تسطيح للمسألة برمتها وتبسيط مُخِل لأبرز العمليات الرئيسة التي تحتاج إليها اللغات في تكوين ذاتها وتنمية ألفاظها في كل وقت وحين، ولذلك كان على هذا الفصل أن يتكفَّل بتتبُّع الخصائص الأساسية التي تتسم بها ظاهرة القياس، ويُفسِّر طرائق عملها المتراوحة بين (اللغة) و(الكلام).

وما كان للدراسة أن تنتهي إلى ما انتهت إليه دون أن تتوسَّل بما جاء في اللسانيات المعاصرة من حديث متفرِّق عن أبرز خصائص ظاهرة القياس، فكانت دروس سوسير خير منطلق للوقوف على الأبعاد الحقيقية التي تحف هذه الظاهرة، فاستطاع الباحث من خلال ما ورد فيها، وكان له أثر في ما جاء بعدها من دراسات أخرى أن يُنجِز ما ارتهنت له الدراسة، فتبيَّن أن لظاهرة القياس خمس خصائص أساسية يمكن إجمالها في ما يأتي:

1. القياس ظاهرة عامة تابعة لعمل اللغة العادي، وإليها ترجع جميع أسباب التغيرات العادية التي ليست ذات طبيعة صوتية، والتي تُصيب من الكلمة مظهرها الخارجي، وبهذا فُهِمت على أنها ظاهرة طبيعية ومؤثرة وكثيرة الحدوث، ويمكن مصادفة عملها في كل مكان.

2. القياس ظاهرة ذات نزعة فردية (نفسية) تقتضي أن تكون مسبوقة بالقيام بمقارنة لا شعورية بين المواد المودعة في كنز اللغة، حيث الصيغ المولَّدة منغمرة بحسب علاقاتها السياقية والترابطية، وهكذا فإن قسمًا لا يُستهان به من ظاهرة القياس يتم قبل أن تبرز الصيغة اللغوية الجديدة إلى الوجود، فهي في ذاتها ليست سوى وجه من

وجوه ظاهرة التأويل التي يَتَجلَّى فيها ذلك النشاط اللغوي العام الذي به نميز بين الوحدات قصد استعمالها فيما بعد.

3. القياس ظاهرة نحوية؛ لأنها تقتضي أمرين، أحدهما: وجود معنى يربط به الذهن بين الصيغ القياسية التي تكوّنها التوليفة، والأمر الآخر: وجود وعي وإدراك لعلاقة تجمع صيغًا فرعية بصيغ أخرى تجعل منها وحدة أكبر. وبذلك فإن القياس ليس عملية آلية أو تلقائية، بل هو علاقة متبادلة بين واقعة مادية وواقعة عقلية تقتضي عددًا من التحليلات والتوليفات التي تتطلب نشاطًا واعيًا وإرادة وتعمُّدًا.

4. القياس ظاهرة مُحافِظة تستعمل عناصر ذات دلالة تُوفِّرها لنا اللغة، فهي تستعمل مادة قديمة في سبيل ما ينتج عنها من ابتكارات لغوية جديدة، فثبات الصيغ ودوامها مرتبط بتجديد القياس لها، ما دامت عناصرها لم تتغيَّر. وبعكس ذلك فإن وجودها لا يكون مهددًا إلا بقدر ما تكون عناصرها عرضة للخروج من الاستعمال، فالقياس عبارة عن عملية إحلال صيغة منافسة إلى جانب صيغة تقليدية، والصيغتان التقليدية والجديدة تتعايشان زمنًا، ويمكن للناس استعمال هذه أو تلك على حد سواء.

5. القياس ظاهرة تزامنية، فعلى الرغم من أنه تنشأ عن ظاهرة القياس أشكال جديدة قياسًا على أشكال قائمة، إلا أن هذه الظاهرة تزامنية بصفة أساسية؛ لأنها تُشكِّل نسقًا في ما بين هذه الأشكال، والحقيقة التزامنية ما هي إلا العلاقة القائمة بين الشكلين الموجودين تلقائيًا، أو هي التقابل القائم بينهما، وهذا ما يجعلها علاقة دالة تنطوي على معنى داخل نظام اللغة.

وخلاصة القول: إن اللغة تتطور باستمرار، وتُعيد تشكيل ذاتها بانتظام؛ نتيجة تعدد عمليات الابتكار التي تتناوب عليها، فهنالك تنوُّعٌ في طرائق الابتكار التي ينتج عنها تطور دائم في أشكال اللغة. والابتكار إما أن يكون اضطراريًا وناتجًا عن إحلال أشكال جديدة مكان أشكال قديمة، كما هي الحال في عملية التغيرات الصوتية،

فالأشكال التي تنشأ عنها لم تكن قد وُجدت من قبل، فهي توجد من لحظة الابتكار فصاعدًا، ودلالة ذلك أن تجربة الابتكار في التغيرات الصوتية على النقيض من كل تجربة أخرى، فهي تفتح بُعدًا جديدًا تمامًا لظهور أشكال اللغة.

وإمَّا أن يكون ابتكارًا حُرًّا يستلزم إجراء تأويل للأشكال المودعة في مخزون اللغة؛ ليُعيد إنتاجها في أشكال جديدة دون أن يستدعي ذلك تجاوز الأشكال القديمة أو إلغاءها، كما هو الشأن في عملية القياس، فليس هنالك ابتكار في ذاته ينكشف عنها، وما يُبتكَر من خلالها يبدو وكأنه يظهر مرة أخرى إلى الوجود؛ أي أن آلية ابتكار القياس قائمة على تأويل ما وُجد سابقًا في مخزون اللغة، والابتكار الذي تكون فيه الأشكال التقليدية شريكة للأشكال الجديدة في الاستعمال ليس ابتكارًا كُليًّا بالمعنى الدقيق للكلمة، وهذا هو السبب في النظر إلى القياس على أنه من ظواهر اللغة المحافظة.

وهكذا يمكن أن يقوم الابتكار اللغوي على التغيرات الصوتية أو التكوينات القياسية لأشكال النظام باستمرار، ويمكن أن يُضاف إليهما آليات ابتكار أخرى تُمهِّد الطريق لمزيد من التطورات اللغوية كـ(الاشتقاق)، فالقضية المهمة هنا هي أسلوب اللغة المرن في سلوكه لقنوات متنوعة من الابتكار، ونتيجة لذلك فإن المبادئ التي يقوم عليها الابتكار اللغوي شديدة التنوع ومختلفة بشكل ملحوظ، وهذا التنوع يُعطي قوة لاستمرارية اللغة ويمنحها أسباب البقاء.

الفصل السادس

الاشتقاق ونماء اللغة

مقدّمـة:

لقد سار علم اللغة حتى نهاية القرن التاسع عشر في ثلاثة أطوار متتالية قبل الوصول إلى تعيين موضوعه الحقيقي الوحيد، مع بداية القرن العشرين، على يد سوسير، ففي الطور الأول من تاريخ علم اللغة اشتغل العلماء بما كانوا يُطلِقون عليه اسم (النحو)، وقد كان هذا النوع من الدراسة، الذي شرع فيه اليونانيون قديمًا، قائمًا على المنطق وخاليًا من كل نظرة علمية غايتها دراسة اللغة في حدّ ذاتها، فوجهة النظر فيه ضيقة وقاصرة؛ لأنه كان على الدوام مبحثًا تقعيديًّا غرضه وضع القواعد للتمييز بين الصحيح وغير الصحيح من صيغ الكلام.

ثم ظهر بعد ذلك في الطور الثاني ما يُسمَّى بـ(فقه اللغة)، وقد سبق أن وُجدت قديمًا في الإسكندرية مدرسة فقهية، إلا أن مصطلح (فقه اللغة) يقترن، بشكل خاص، بتلك الحركة العلمية التي ظهرت في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، والتي بقيت محافظة على تواصلها في ما بعد. وتجدر الإشارة إلى أن اللغة لم تكن موضوعها الوحيد؛ إذ إن هَمَّ أصحابها إنما هو ضبط النصوص المكتوبة وتأويلها والتعليق عليها، وإنْ هم انبروا يدرسون المسائل اللغوية، فإنما يفعلون ذلك خاصة للمقارنة بين نصوص من عهود مختلفة لتفسيرها، ولتحديد الأسلوب الخاص بكل كاتب، أو لرفع العجمة عن الكتابات المنقوشة في لغة عتيقة أو غامضة. وكل ذلك العمل الذي قاموا به يعتريه نقص مُتعلِّق بنقطة معينة، وهي أن فقهاء اللغة، بحسب عبارة سوسير، يتشبَّثون باللغة المكتوبة في خنوع مُشِطٍّ ساهين في ذلك عن اللغة الحية، وقد أفضى بهم عملهم هذا إلى اعتماد المنهج النقدي؛ ليعتنوا من خلاله بتاريخ الأدب والأخلاق والمؤسسات وغيرها.

وأما الطور الثالث فقد ظهر فيه ما اصطُلح على تسميته بـ(النحو المقارن)، الذي بدأ مع نهاية القرن الثامن عشر ومستهل القرن التاسع عشر عندما اكتشف بعض العلماء أنه يمكن مقارنة اللغات في ما بينها، فهنالك وشائج تجمع بين اللغات التي

تنحدر من أصل واحد. وتسليط الأضواء على لغة بالاعتماد على لغة أخرى وتفسير صيغ هذه بصيغ تلك هو عمل لم يُسبَق إليه قبل ذلك الوقت، ومن هنا فإن العلاقات القائمة بين لغات تجمعها قرابة يمكن أن يُصبح موضوعًا لعلم قائم بذاته، فما يجمع بين اللغات من صفات مشتركة هو وجه من وجوه الظاهرة اللغوية، والمقارنة بينها هي وسيلة ومنهج لإعادة بناء الوقائع اللغوية.

ومع الطورين الثاني والثالث من تاريخ علم اللغة وُجِد اتجاه سعى للتوفيق بين الجهود الكبيرة التي قام بها فقهاء اللغة وعلماء النحو المقارن، ونتج عنه وضع المبادئ الأساسية للبحث الاشتقاقي، فقد شاءت الصدفة أن تكون للغةٍ ما، ضمن المجموعة الواحدة، مؤهلات كبيرة تجعلها قمينة بأن تُنير سبيل البحث الاشتقاقي لمن يدرس اللغات الأخرى في جملة كبيرة من الحالات والمسائل، على نحو ما كانت عليه اللغة السنسكريتية بالنسبة لمجموعة اللغات الهندية الأوروبية، وذلك لأنها قد احتفظت بجميع الحالات المتعلقة بنقطة صرفية معينة، وهي بذلك تكون قد احتفظت بجملة من العناصر الأصلية التي تساعد البحث الاشتقاقي أيما مساعدة.

ويذهب سوسير إلى أن هذه الجهود، وإنْ كان لها فضل لا يُنكر في فتح مجال خصب جديد، إلا أنها لم تُوفَّق إلى تأسيس علم اللغة الحقيقي، ولم يكن من مشاغلها قط أن تعتني باستخلاص طبيعة موضوع دراستها، والحال أن أي علم من العلوم عاجز عن أن يتخذ لنفسه منهجًا إنْ هو لم يقم بهذا العمل البسيط. وأول خطأ ارتكبه هؤلاء – وهو خطأ يحتوي على بذور كل الأخطاء الأخرى – أنهم لم يتساءلوا أثناء إنجاز أبحاثهم عن مغزى ما كانوا يقومون به من مقارنات بين اللغات وعن مدلول ما كانوا يكتشفونه من علاقات. فبدل أن تكون دراستهم دراسة تاريخية، فقد كانت دراستهم نحوية مقارنة ليس إلا، واعتماد المقارنة وحدها، على الرغم من أنها شرط ضروري لكل عملية ترمي إلى إعادة بناء اللغات تاريخيًا، هو أمر غير كاف لاستخلاص النتائج النهائية.

وقد كان لمدرسة (النحاة الجدد) التي نشأت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر فضل كبير في إحلال نتائج منهج المقارنة كلها محلها من المنظور التاريخي، ومن ثَمَّ في ربط حلقات سلسلة الأحداث اللغوية حسب نسقها الطبيعي، وأدركت تبعًا لذلك، وفي الوقت نفسه، ما في الأفكار التي يقوم عليها فقه اللغة والنحو المقارن من خطل وقصور. ولكن مهما تكن قيمة الخدمات التي أسدتها هذه المدرسة، فلا يمكن القول: إنها قد كشفت عن غوامض هذه المسألة في مجموعها؛ لأن المشاكل الجوهرية في اللسانيات العامة كانت ما تزال قائمة تنتظر من يحلها[1].

وسيسعى هذا الفصل في ضوء ما سبق إلى الوقوف على ما آل إليه البحث الاشتقاقي في وقتنا المعاصر، وبيان دور اللسانيات الحديثة في الكشف عن جوانب القصور التي مُني بها البحث الذي يُعدُّ بحق ثمرة جهود مشتركة بين فقهاء اللغة وعلماء النحو المقارن طيلة القرون الماضية. فالإشكاليات الناتجة عن البحث الاشتقاقي باقية إلى يومنا هذا، وقد ارتأت الدراسة الوقوف على جانب منها، وهو المتعلق بموقف اللسانيات الحديثة من القيمة العلمية التي يحملها هذا البحث، وهو من الجوانب التي لم تتطرَّق إليه الدراسات العربية المعنية بالبحث الاشتقاقي على كثرتها.

فصحيح أنَّ معظم هذه الدراسات قد استنفدت الوسع في تصنيف مباحث الاشتقاق وتحديد موضوعاته، وأنَّ منها ما استغرقها الحديث عن دور الاشتقاق في نمو اللغة وطرائق بنائها، إلا أن أغلبها قد بقي موجودًا دائمًا حول الضفاف ذاتها، ينهل من المعرفة نفسها، ويغرف من المعين ذاته، بدءًا من دراسة عبد القادر المغربي[2]،

1. يُنظَر: دي سوسير، فردينان (ت: 1913م): **دروس في الألسنية العامة**، تعريب: صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، ط1، تونس، 1985م، ص17 - 23.
2. يُنظر: المغربي، عبد القادر (ت: 1956): **الاشتقاق والتعريب**، مطبعة الهلال، ط1، القاهرة، 1908م.

ووصولًا إلى مباحثات إبراهيم أنيس[1] وغيره من العلماء الذين عُنوا بفقه اللغة العربية بحثًا ودراسة طيلة أعوام القرن العشرين وبدايات القرن الذي نعيشه.

1. نشأة البحث الاشتقاقي وتطوره:

إنّ بواعث البحث الاشتقاقي قديمة، ترجع بداياتها إلى (العهد القديم) وإلى كتابات أفلاطون، فقد استرعت أسماء الأشخاص والأماكن المذكورة في الكتاب المقدَّس قبل الطوفان انتباه المفكرين، فمنذ البداية جعلتهم هذه الأسماء في ظل تجاوز دلائلها الأخرى – فالأسماء تُنْبِئ ولكنها لا تعني [2] – على يقين من أن العبرية، بحسب اعتقادهم، كانت اللغة البدائية للبشر. وأما محاورات أفلاطون فقد حوت في جانبٍ منها دراسات اشتقاقية لأسماء الأعلام، فعلى سبيل المثال جاء على لسان سقراط في محاورة: (كراتيليوس) حديث عن أصل الأسماء وكيف أُخفيت ونُسيت منذ زمن بعيد بسبب إضافة الناس أو حذفهم حروفًا من أجل تسهيل النطق، فيُشوِّهونها ويبهرجونها بكل أنواع الطُرُق، ويُشير سقراط أيضًا إلى أن للزمن نصيبًا في حدوث التغير، وهكذا إذا سُمح للمرء أن يُضيف أو يحذف أية حروف، فإن وضع الأسماء يُصبح سهلًا للغاية، ويمكن مواءمة أي اسم لأي موضوع[3].

ولم يقف البحث الاشتقاقي عند ذلك الحد الزمني، فقد بقي حاضرًا في كل عصور التأمل الفلسفي واللساني، فكان الرواقيون من كبار الباحثين في الاشتقاق (كانوا من

---

1. يُنظر: أنيس، إبراهيم (ت: 1977م): **من أسرار اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية، ط3، القاهرة، 1966م، ص46 – 52.

2. يُنظَر: أولمان، ستيفن: **دور الكلمة في اللغة**، ترجمة: كمال بشر، دار غريب، ط1، القاهرة، 1997م، ص82.

3. يُنظَر: أفلاطون (ت: 347ق.م)، **محاورة كراتيليوس (في فلسفة اللغة)**، ترجمة: عزمي طه السيد أحمد، منشورات وزارة الثقافة، ط1، عمّان، 1995م، ص154؛ أوغدن، تشارلز كي وريتشاردز، آنفر آرمسترونغ: **معنى المعنى (دراسة لأثر اللغة في الفكر ولعلم الرمزية)**، ترجمة: كيان أحمد حازم يحيى، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، بنغازي، د.ت، ص57.

أنصار الشذوذ اللغوي)، ومن بعدهم وبمدة طويلة كان (غوتفريد ليبنتز) في القرن السابع عشر يعتقد أن الاشتقاق يُقرِّبنا من اللغة البدائية، تلك اللغة التي كان من الممكن أن تَسْتثمِر بشكل أفضل القيمة التعبيرية للأصوات. وفي أيامنا هذه ما زال بعض اللسانيين يبحث للعثور على تعليل للشكل الصوتي للكلمات مُعطيًا لهذا البحث كل الضمانات العلمية المطلوبة حاليًا، وإنه من أجل هذا فقد حاول هؤلاء اللسانيون تأسيس البحث الاشتقاقي على الانحراف التاريخي الذي يخضع للتحقيق، وإنهم ليستندون في الوقت ذاته على ملاحظات نفسية وسمعية لدعم دراستهم عن القيمة التعبيرية للأصوات[1].

وفي كل العصور السابقة كان البحث الاشتقاقي عند علماء الغرب أحد فروع علم اللغة التي تدرس المفردات، ويكاد ينحصر مجاله في أخذ ألفاظ اللغة كلمةً كلمةً؛ لتزويدها بما يُشبه بطاقة شخصية، يُذكَر فيها: من أين جاءت؟ ومتى وكيف صيغت؟ مع تناول التقلبات التي اعترتها، والتغيرات التي أصابتها من جهة المعنى أو من جهة الاستعمال، وهكذا يكون البحث الاشتقاقي لديهم هو علم تاريخي يُحدِّد صيغة كل كلمة في أقدم عصر تسمح المعلومات التاريخية بالوصول إليه[2].

وأما البحث الاشتقاقي في الدرس العربي فهو متطاول من حيث الزمن، فالبحث فيه كان ملازمًا لبدايات البحث اللغوي، وإفراده بالتصنيف بدأ قُبيل انتهاء القرن الثاني الهجري، واستمر شأنه، على هذه الحال، بحثًا وتصنيفًا إلى يومنا هذا، مكتسبًا في كل ذلك قيمة متزايدة على مرّ الأزمان، ولذلك نجده يتجاوز التحديد الغربي من حيث أهدافه وأنواعه التي تتداخل ضمن حقول لغوية متعددة ومتنوعة بصورة قلَّما نجد لها نظيرًا لدى أيّ أمة من الأمم.

---

1. يُنظَر: ديكرو، أوزوالد وسشايفر، جان ماري: **القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان**، ترجمة: منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، ط1، بيروت، 2003م، ص293.

2. يُنظَر: فندريس، جوزيف (ت: 1960م): **اللغة**، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، المركز القومي للترجمة، ط1، القاهرة، 2014م، ص226.

فالاشتقاق لدى علماء العربية المتقدمين نوعان: (الاشتقاق الأصغر)، وهو أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، وهيئة وتركيب لها؛ ليدل بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة؛ لأجلها اختلفا حروفًا أو هيئة، كـ(ضارب) من ضرب. وهذا النوع هو المعني عند الإطلاق، ولهذا يُسمَّى الاشتقاق العام أو الاشتقاق الصرفي؛ لأنه الذي تتصرف الألفاظ عن طريقه، ويُشتق بعضها من بعض، ومعنى ذلك افتراض الأصالة في بعض الألفاظ والفرعية في بعضها الآخر. وأما النوع الثاني فهو (الاشتقاق الأكبر)، وقد أولع به ابن جني، وهو الذي سمَّاه في كتاب (الخصائص) بهذا الاسم، وقد عنى به: أنْ تأخذ أصلًا من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدًا تجتمع عليه، وإنْ تباعَد شيء من هذه التقاليب عنه، رُدَّ بلُطف الصنعة والتأويل إليه[1].

وأما المحدثون من علماء العربية فقد اختلفوا في أنواع الاشتقاق وفي مدلول كل نوع منها، فعبد الله أمين في كتابه (الاشتقاق)، يجعله أربعة أنواع: (صغير) وموضوعه الاشتقاق الصرفي، و(كبير) وموضوعه الإبدال، و(أكبر) وموضوعه التقليب، و(كُبَّار) وموضوعه النحت[2]. وأما علي عبد الواحد وافي في كتابه (فقه اللغة)، فيجعل أنواعه ثلاثة: (عامّ) يقصد به الاشتقاق الصرفي، و(كبير) يقصد به التقليب، و(أكبر) يقصد به الإبدال[3]. وصبحي الصالح في كتابه (دراسات في فقه اللغة)، يجعله أربعة أنواع: (أصغر) وهو الصرفي، و(كبير) وهو التقليب، و(أكبر) وهو الإبدال، و(كُبَار)

1. يُنظَر: عبد التواب، رمضان: **فصول في فقه العربية**، مكتبة الخانجي، ط6، القاهرة، 1999م، ص290 – 301.

2. يُنظَر: أمين، عبد الله: **الاشتقاق**، لجنة التأليف والترجمة، ط1، القاهرة، 1956م.

3. يُنظَر: وافي، علي عبد الواحد (ت: 1991م): **فقه اللغة**، نهضة مصر، ط3، القاهرة، 2004م، ص172 – 180.

وهو النحت[1]. وجميع هذه التصنيفات التي أتينا على ذكرها على الرغم من تعدُّدها، إلا أنها لا توحي بتحوُّل موضوعي في البحث الاشتقاقي، بل هي مجرد تبدلات ذاتية في التسمية، ولذلك نجد اليوم فئة كبيرة من الباحثين لم ترق لها هذه التسميات واستعاضت عنها بذكر موضوعاتها فحسب.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن عدم اطِّلاع الاشتقاقيين الأقدمين بشكل عام على اللغات الأخرى والتطورات التاريخية التي خضعت لها، منعهم من تحديد مبادئ مناسبة للبحث الاشتقاقي، في حين قام البحث الاشتقاقي في العصور التالية على مبادئ ضرورية يمكن إجمالها في مجموعة نقاط أساسية هي: 1. التأكُّد من الشكل الأقدم للكلمة. 2. مقارنة كل صوت من الكلمة مع الحرف المقارن له بالشكل. 3. تفسير كل تغير يحصل في التسلسل التاريخي لتطور شكل الكلمة ومعناها. 4. تحديد اللغة الأصل لكل كلمة ذات جرس مختلف عن جرس اللغة الأم، فمثل هذه الكلمات عادة ما تكون مُقترَضة، فيتعين تحديد أصلها، وتحديد هذا الأصل مرتبط بالتصنيف الاشتقاقي للغات، وهو تصنيف يجمع اللغات التي لها سمات متشابهة من وجهة نظر صوتية أو قاعدية أو دلالية[2].

وإنه لمن الراجح أن تكون سرعة حركة الكلمات وتنقُّلها في عصور اللغة الأولى – وهي أكبر مما هي عليه في العصور اللاحقة – سببًا رئيسًا في نشأة البحث الاشتقاقي بوصفه رصدًا لهذه الحركة السريعة وتأويلًا لها. فالتحليل المتدرّج للغة قد سمح بإعطاء اسم واحد لأشياء متعددة، ومن ثَمَّ فإن اللغة قد تطوَّرت، ورويدًا رويدًا تابعت مسيرة انحرافها وتيهها، انطلاقًا من التسمية الأولى، حيث كان في الأصل لكل شيء اسم، ثم إن الاسم تعلق بعنصر واحد من هذا الشيء وطُبِّق ليشمل بقية الأفراد الذين كانوا

1. يُنظَر: الصالح، صبحي (ت: 1986م): **دراسات في فقه اللغة**، دار العلم للملايين، ط3، بيروت، 2009م، ص173 – 274.

2. يُنظَر: لوسركل، جان جاك: **عنف اللغة**، ترجمة: محمد بدوي، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت، 2005م، ص341، 462؛ يُنظَر: ديكرو ووسشايفر: **القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان**، ص303.

يحتوونه أيضًا. وقد نما التمفصل المتقدم للغة باتباع خيط الصور الأساسية التي تعرفها البلاغة جيدًا: المجاز المرسل والكناية والاستعارة؛ ذلك أن هذه الصور ليست نتيجة تفنُّن مرهف في الأسلوب، بل إنها - على العكس من ذلك - تفضح سرعة الحركة الخاصة بكل لغة حين تكون عفوية، ومن المحتمل أن تكون سرعة الحركة هذه أكبر في الأصل مما هي عليه الآن.

ففي أيامنا هذه نجد أن نجم البحث الاشتقاقي قد أَفَل؛ لأن التحليل أصبح جد مرهف، والإحاطة جد شديدة، وعلاقات الوصل والعطف جد مثبتة، حتى إن الكلمات لا تجد الفرصة للتحرك من مكانها. ولكن في بدء البشرية، حين كانت الكلمات نادرة، والتخيلات مفعمة ومُحلَّلة بطريقة ليست علمية على الدوام، والأهواء تُغيِّرها وتصهرها معًا، قد كان للكلمات مقدرة كبرى على التنقُّل[1].

وهذه الحركة التي تتخلل عناصر اللغة تُضفي عليها سمة تاريخية، فهي التي تُسبِّب عدم استقرارها وتضطرُّها إلى التغيُّر باستمرار، ولئن كان علماء اللغة يميلون غالبًا إلى إعطاء شرح للغة من خلال استعارة الكائن الحي، فما ذلك إلا بسبب هذا العمق التاريخي للكلمات والتراكيب النحوية وأنواع الخطاب، وهو الذي يُبقِي اللغة حية، أو بالأحرى يجعلنا نرغب في التكلُّم عنها ليس كقطعة برمجة حاسوبية في الدماغ، وإنما ككائن حَيّ[2]. وربما كانت الطبيعة التاريخية للغة هي التي استدعت وجود البحث الاشتقاقي قديمًا ليكون علمًا يُعنَى بدراسة تاريخ كلمة ما، بالوقوف على تطور شكلها ودلالتها، وتحديد أصلها، وما إذا كانت من اللغة المستعمَلة فيها أو مستعارة من لغة أخرى.

---

1. يُنظَر: فوكو، ميشيل (ت: 1984م): **الكلمات والأشياء**، ترجمة: مطاع صفدي وآخرين، مركز الإنماء القومي، ط1، بيروت، 1990م، ص110.
2. يُنظَر: لوسركل: **عنف اللغة**، ص355.

وإذا كان موضوع علم اللغة سابقًا هو التاريخ كقصة عن الماضي، فإن الخيار الواضح لهذه القصص كان البحث الاشتقاقي الذي يَدَّعي أنه يُخبرنا القصة الحقيقية للكلمات، أو التاريخ الذي يمكن استعادته من دراسة الحالة الحاضرة بالعودة إلى الأصول. فلا يمكن للمرء أن يبحث في حياة اللغات وتطورها إلا من خلال التاريخ اللغوي المسجَّل في آثار لغوية، والمسجَّل على نحو أفضل في اللغة المعاصرة واللهجات. وحسب مبدأ الانتقال من المعروف إلى المجهول يجب على المرء أن ينطلق من اللغة الحالية، وبمساعدة المعارف المكتسبة على هذا النحو ينفذ إلى الأحوال اللغوية الأقدم. فالباحث يحتاج إلى جمع للمادة يُسجِّل – ما أمكن – التغيرات اللغوية دون فجوات عبر القرون، ونقول هنا (ما أمكن)؛ لأنه، كما يقول شتراوس (Strauss): "لا يمكن أن توجد معرفة لما هو متصل، ولكن فقط معرفة لما هو مُتقطِّع"[1]، وكلما ازداد قرب النصوص من الوقت الحاضر كان وضع الانطلاق وإعادة التشكيل أكثر ملاءمة[2].

وقد كان هنالك نموذجان لإعادة تشكيل المفردات اللغوية في البحث الاشتقاقي هما:

1. إعادة التشكيل الداخلي: وهو نتاج ما تشهده بعض اللغات من تشكيل مفردات أو وحدات دلالية من داخل اللغة ذاتها عن طريق بعض العمليات المختلفة التي تهدف في الأساس إلى إضفاء بعض الخصوصية على هذه اللغة.
2. إعادة التشكيل الخارجي: وهو نتاج ما تشهده بعض اللغات من تشكيل مفردات أو وحدات دلالية تأتي من لغات أخرى، كما هو الشأن في عملية الاقتراض.

---

1. أوزياس، جان ماري: **البنيوية**، ترجمة: ميخائيل إبراهيم مخوّل، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ط1، دمشق، 1972م، ص295.
2. يُنظَر: بارتشت، بريجيته: **مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي**، ترجمة: سعيد بحيري، مؤسسة المختار، ط1، القاهرة، 2004م، ص41.

وهنالك إمكانية لوجود نوع من التعايش بين هذين النموذجين؛ أي أن يكون لهما عمل مشترك داخل لغة واحدة[1].

ولئن اشتمل البحث الاشتقاقي على نموذجين لإعادة تشكيل المفردات، فإنه أيضًا يمتلك منظارين اثنين لتحقيق هذه الغاية، أحدهما: (استقبالي) يُساير مجرى الزمان، والآخر: (استردادي) يعود فيه إلى الوراء. ويوافق الاتجاه الأول سير الأحداث الحقيقي، ويتمثَّل في مجرد فحص ما لدينا من وثائق، بينما ينطلق الاتجاه الثاني من عصر معين، لا للبحث عن ما يتولد عن صيغة من الصيغ، بل للوقوف على أقدم صيغة يمكن أن تكون قد أحدثتها. وإذا كان الاتجاه الاستقبالي يؤدي إلى مجرد سرد الوقائع اللغوية، ويقوم بأكمله على نقد الوثائق، فإن الاتجاه الاستردادي يتطلب منهجًا يقوم على المقارنة لإعادة بناء تلك الوقائع، وكلما كانت عناصر المقارنة أكثر كانت الاستقراءات أدقّ وأفضت إلى عمليات إعادة بناء الواقع اللغوي بناء حقيقيًّا، وذلك بشرط توفُّر ما يكفي من المعطيات، فالمنهج الاستردادي يُمكِّننا إذًا من التوغل في ماضي لغة من اللغات توغُّلًا نتجاوز به عهد أقدم الوثائق[2].

2. البحث الاشتقاقي بين الشكل والدلالة:

تُعدُّ الكلمات هي الشواهد التي نُقِشت عليها معارف البشرية من تاريخ وأصول، وقد كان البحث الاشتقاقي هو الأداة التي أتاحت فك شيفرة هذه النقوش، فهو الوسيلة لفهم الطبيعة التاريخية للغة، بمعنى العودة إلى نقاء أصل الشكل والدلالة، فممارسة الاشتقاق الثقافي أو الشعبي، وواقع أن اللغة بأسرها هي حجة مُحتمَلة للاشتقاق، يُكسبان تأويل عناصرها عمقًا حقيقيًا.

---

1. يُنظَر: لويس، جون كالفيه: **إيكولوجيا لغات العالم**، ترجمة: باتسي جمال الدين، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، القاهرة، 2004م، ص54.

2. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص319 - 321.

وقد كانت وجهة دراسة تاريخ الكلمة في البحث الاشتقاقي هي تحديد الجذر بمعزل عن سوابق الكلمات ولواحقها، وتحديد الجذر يعني: دراسة أصل الكلمة، وهو ذلك العنصر الموافق لوحدة بسيطة ثابتة لا تتغير، يمكن تمامًا تعيين حدودها على أتمِّ الوجوه. وتعيين حدود الكلمة هو فَنٌّ له قواعده المقَنَّنة، فينبغي تجريد الكلمات من جميع الآثار التي ألبستها إياها التراكيب والإعرابات، والوصول إلى عنصر بسيط أُحادي المقطع، ومتابعة هذا العنصر في ماضي اللغة بأسره، عبر القواعد والمعاجم القديمة، والرجوع إلى لغات أخرى أكثر قِدَمًا، وعلى طول هذه السلسلة لا بد من التسليم بأن الكلمة الأحادية المقطع تتغير[1].

فعبقرية اللغة تُفضِّل الكلمة البسيطة ذات المقطع أو الجذر الواحد للتعبير عن المعنى البسيط، وأما الكلمة التي تتكون من كلمتين أُخريين، كل واحدة منهما تقترح فكرة منفردة لا بد أن تبدو لنا كأنها غريبة، إلا إذا استطعنا أن ننسى معنيي الكلمتين الأصليين، وإنْ لم يتم هذا الشرط، فإن الكلمة المنحوتة من هاتين الكلمتين ستنحو إلى الموت، وبسرعة أكبر من الكلمات الأخرى البسيطة في تكوينها[2].

وتعيين حدود الكلمة هو أيضًا مهارة يكتسبها المتكلمون غالبًا، فشعورهم بحدود الجذور في لغتهم عادة ما يكون قويًا، فتعيين حدود الجذر ينجر عنه بطريقة غير مباشرة ضبط حدود السوابق واللواحق، فالجذر بالنسبة إلى وعي المتكلمين أمر موجود بالفعل، وإنْ كانوا لا يستطيعون في جميع الحالات أن يعزلوه بالدرجة نفسها من الدقة، وذلك لأنه توجد من هذه الناحية فروق إما في صلب اللغة الواحدة أو من لغة إلى أخرى، فبعض الألسن لها خصائص معينة تُرشد المتكلمين إلى مادة الجذر من الكلمة، حيث يظهر الجذر في مظهر مُوحَّد الصورة نسبيًا. وللجذر في اللغات

1. يُنظَر: فوكو: **الكلمات والأشياء**، ص107.

2. يُنظَر: جستس، ديفيد: **محاسن العربية في المرآة الغربية أو دلالة الشكل في العربية في ضوء اللغات الأوروبية**، ترجمة: حمزة قبلان المزيني، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط1، الرياض، 1425هـ، ص143.

السامية صفات تجعله شديد البروز والوضوح، فالتناوبات المنتظمة فيه على قدر من الانتظام والاطراد، وفضلًا عن ذلك فإن الجذور في اللغات السامية تحتوي أيضًا على سمة تُشبه أُحادية المقطع في بعض اللغات الأوروبية، إلا أنها أشد بروزًا، وهي أنها تشتمل غالبًا على ثلاثة أحرف(1).

ومن غير أن نبلغ الحد الأقصى في استقصاء هذه الفكرة، ربما أمكن القول: إن اللغة العربية، وهي من فصيلة اللغات السامية، مُطَّردة إلى حد بعيد في صرفها الاشتقاقي، وهي أكثر اطرادًا من كثير من اللغات الأوروبية؛ إذ لا تعتمد الصيغة التي يأتي عليها المشتق إلا على شكل الكلمة الأصل التي اشتُقت منها، لا على دلالتها أو اللغة التي جاءت منها. لكنه يجب الاعتراف بأنه لا يوجد في اللغة العربية اطراد كلي تام للتوافق بين الصيغ المشتقة والمعاني المشتقة(2).

وقد دعا هذا الأمر بعض المغالين للذهاب إلى أن اللغة العربية تتصف باللبس المنطقي المتجذر؛ إذ يوجد وراء كل كلمة نستعملها أطياف متدرجة لكل الكلمات الأخرى التي تنتسب إلى الجذر الذي جاءت منه، فكل كلمة، بحسب قولهم، إنما هي تعويذة تستحضر أشباح الكلمات الأخرى ذات الصلة بها والتي جاءت منها. ولا يعدو ما تُلمح إليه هذه الفئة هنا الإشارة إلى تلك الارتباطات الثانوية الممكنة التي يمليها الاشتقاق الذي يتسم بخصيصة (الجذر والوزن)، وربما يكون هناك في الواقع بعض المقتضيات التركيبية والدلالية المختلفة بعض الشيء بين هذا النوع من الاشتقاق والنمط النحتي الذي يوجد في الإنجليزية. لكن أهمية هذه المقتضيات ستكون ثانوية، فكلمة (طفل) مثلًا لا توحي بشكل مباشر بالفعل (يَتَطفَّل) الذي يجانسها، بأكثر

---

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص279 - 281.

2. يُنظَر: جستس: **محاسن العربية في المرآة الغربية أو دلالة الشكل في العربية في ضوء اللغات الأوروبية**، ص392.

مما تُهدِّد الكلمة الإنجليزية (horse) الكلمة (charleyhorse) أو بالكلمة (hoarse) "أجش الصوت"، أو الكلمة (hearse) "نعش"[1].

وهكذا فإننا نتَّفق مع الاتجاه الذي يقول: "إنه بدون ذلك الغريب الذي يلجأ إليه الشعراء، وبدون تلك السمات اللهجية وذلك الرصيد المتدفق من الكلمات الدخيلة، كانت اللغة العربية سترزح تحت ثقل كل ما هو رياضي وواضح فيها؛ إذ كانت ستتحول إلى لغة تقوم على رصيد المشتقات"[2]، فاللغة العربية يمكن لها أن تمتد من صيغ قليلة للجذر إلى بنية واسعة تتميز بالتنوعات العميقة والمعقدة، وهو ما يجعلها ملائمة بشكل جيد للتعبير عن المفاهيم المجردة والعلمية.

فهذه الخصيصة الاشتقاقية تجعل الأسماء والصفات في العربية غالبًا ما تكون مشتقة من الأفعال، وغالبًا ما تكون مصادر وأسماء أفعال، فيُسمَّى الموظف في المكتب (كاتِب)، أما الطائرة والطيور فأشياء تطير. وأما اللغات الأوروبية التي تنحدر من أصول متعددة فمؤسسة على الأسماء، فمعظم الأسماء في الإنجليزية أسماء بأنفسها، وليست أجزاء من الأفعال التي تتصف بأنها تعبر عن (عمليات). وبسبب تجنب العربية الدقيق لتصنيف الكلمات إلى أجزاء منفصلة، وجَعْلها الكلمات فيها ترتبط، بدلًا من ذلك، بعلاقات منطقية متوازنة مع المفهوم المركزي – أي الجذر الفعلي – صارت لغة ملائمة للتعبير الديني[3].

فقابلية الجذر الواحد لأن تُشتَق منه صيغ كثيرة إلى حد كبير تُسهِم في ثراء اللغة، ومع أن ذلك يبدو لأول وهلة عنصر تعقيد في دراسة اللغة إلا أنه في الواقع عامل من شأنه أن يجعلها أكثر سهولة؛ ذلك أن العلاقات القائمة بين دلالة الكلمة الأصلية

---

1. يُنظَر: جستس: **محاسن العربية في المرآة الغربية أو دلالة الشكل في العربية في ضوء اللغات الأوروبية**، ص53.
2. جستس: **محاسن العربية في المرآة الغربية أو دلالة الشكل في العربية في ضوء اللغات الأوروبية**، ص273.
3. يُنظَر: جستس: **محاسن العربية في المرآة الغربية أو دلالة الشكل في العربية في ضوء اللغات الأوروبية**، ص54.

ودلالة الكلمات التي اشتُقت منها، تكون عادة على نحو يساعد كل من يعرف دلالة الكلمة الأصلية على معرفة دلالة الكلمات المشتقة منها دون حاجة إلى معجم[1].

وهكذا فإن الكلمات في ماهيتها الأولى هي أسماء وإشارات يمكنها أن تبتعد باندفاع لا يُقاوَم عن دلالتها الأصلية، مكتسبة معنى قريبًا أو أوسع أو أكثر تحديدًا، فالكلمة ليس لها في الواقع أي معنى سوى مجموع المعاني المطلوبة منها، فهي مسرح مفتوح لألعاب التأويل المتواصلة؛ إذ يمكنها أن تتلقَّى من المعاني بقدر ما يُراد لها أن تتلقَّى.

وتغيرات المعنى تجد تفسيرها قبل كل شيء في طبيعة النسق المعجمي الذي يتَّسم بالخاصية التراكمية، وهذه القابلية للتراكم أساسية لفهم عمل الاشتقاق، فكل كلمة تكتسب معنى جديدًا دون أن تفقد المعنى السابق، فالملمح التراكمي يكشف عن الطابع المفتوح لبنية الكلمة، فالكلمة عادة ما تكون متوفرة على عدة معان، ويمكن أن تكتسب معاني أخرى جديدة، وهذا ما يجعل اللغة أكثر قابلية للتجدُّد[2].

وليس العلاج أن نقاوم هذه التغيرات (تغير معاني الكلمات) ونقمعها، بل أن نتعلَّم متابعتها، فهي تطرأ على صيغ متشابهة في كلمات مختلفة؛ أي أن لها اتجاهات متماثلة وأنماطًا مشتركة تمكننا التجربة من ملاحظتها والامتثال لها في الممارسة باطمئنان يدعو أحيانًا إلى العُجب حين نَتَفحَّصه[3].

والكلمات لا تغير شكلها فحسب، بل مداها واتساعها، وبمقدورها أن تكتسب أصواتًا جديدة، وكذلك محتويات جديدة، حتى إن مختلف اللغات، وربما انطلاقًا من

1. يُنظَر: جستس: **محاسن العربية في المرآة الغربية أو دلالة الشكل في العربية في ضوء اللغات الأوروبية**، ص38.

2. يُنظَر: ريكور، بول: **الاستعارة الحية**، ترجمة: محمد الولي، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، بيروت، 2016م، ص204.

3. يُنظَر: ريتشاردز، آيفور آرمسترونغ: **فلسفة البلاغة**، ترجمة: سعيد الغانمي وناصر حلاوي، أفريقيا الشرق، ط1، بيروت، 2002م، ص76.

مجموعة متطابقة من الجذور، قد شكّلت أصواتًا مختلفة، وكذلك كلمات معانيها لا تتلاقى. فللكلمات مكانها لا في الزمن فقط، ولكن في حيّز تستطيع أن تجد فيه موقعها الأصلي، وأن تنتقل وتعود إلى ذاتها، وتنشر ببطء منحنى بأكمله؛ أي حيزًا متنوع الاتجاهات، ونتيجة لذلك استعملت الكلمة نقطة انطلاق للتفكير في اللغة.

وقد كان البحث الاشتقاقي – الذي إنْ لم يكن علمًا أكيدًا فهو على الأقل علم مُحتمَل – مدينًا في وجوده لتغيرات دلالة الكلمة أكثر من تغير شكلها، فتحوُّلات الدلالة لما كانت محدودة سمحت بقيام البحث الاشتقاقي، فهي تخضع لمبادئ يمكن حصرها وتعدادها. فقد كان ثبات الدلالات، وليس دراسة التحولات المادية للكلمة، هو العنصر الموجِّه لهذا العمل، فالثابتة الوحيدة المتعذرة الزوال التي تُؤمِّن دوام الجذر طوال تاريخه هي وحدة الدلالة، التي هي الحيز التمثيلي الذي يدوم إلى ما لا نهاية، ولهذا فإن دلالة الكلمات هي النور الأصلح الذي يمكن الاستهداء به دائمًا.

وعكس ذلك هو تغيرات شكل الكلمة، فهي تتم بلا قاعدة، وهي غير محدودة، وليست مستقرة على الإطلاق، وأسبابها كلها خارجية: سهولة اللفظ والتقاليد والعادات والمناخ...إلخ، فالبرد – على سبيل المثال – يساعد التصفير من الشفتين، في حين أن الحَرَّ يساعد الهتات الحلقية(1).

فبعض العادات المنتشرة في مجتمع من المجتمعات قد تكون عاملًا أساسيًا في تعديل السلوك النُّطقي لأفراد هذا المجتمع، فقيام اللغات البشرية بوظيفتها بشكل متزامن مع نشاطات إنسانية أخرى، قد يتسبب – دون أدنى عائق – في إحداث تغييرات صوتية واسعة النطاق. ومن الأمثلة على ذلك ما ينتج من أصوات غريبة عن الأذن البشرية نتيجة توسيع الشفتين بألواح خشبية لدى بعض القبائل، وكذلك تأثُّر لغة سانتا كروز

---

1. يُنظَر: فوكو: **الكلمات والأشياء**، ص107، 108، 111؛ دوبيكير، لويك: **فهم فرديناند دو سوسور وفقًا لمخطوطاته (مفاهيم فكرية في تطور اللسانيات)**، ترجمة: ريما بركة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2015م، ص95.

في جزر سليمان بمضغ علكة جوز الأريقة، أو بصك الأسنان الزائد من شدة البرد في لغة الأسكيمو، أو من الحرارة المفرطة في اللغات الأفريقية وجزر الباسفيك. فكل هذه النشاطات والعادات تُعدُّ من العوامل الخارجية التي أسهمت في تغير شكل اللغات وتطورها[1].

ولم يستمر التركيز على التحولات الدلالية على حساب التحولات الشكلية على هذه الحال في اللسانيات الحديثة، فإلحاح سوسير على ضرورة التمييز بين المنظورات التزامنية والمنظورات التاريخية جعله لا يعرض إلا لتغيرات شكل الكلمة، فمناقشته لم تتعرض إلا للتغيرات الصوتية، فهي التي تلعب دورًا مُهمًّا في انقلابات اللغة، وبطبيعة الحال كان للأمثلة التي ناقشها نتائج صرفية ونحوية داخل النظام، وربما كان لهذه التعديلات آخر الأمر نتائج دلالية، ولكنه لم يتناول قط مشكلة التغير الدلالي ذاتها؛ أي التغيرات التاريخية للمدلولات، وهو يُسلِّم في هذه المناسبة بأن المرء بمجرد أن يترك مستوى الصوت يصبح الاحتفاظ بالتمييز المطلق بين التزامني والتاريخي أكثر صعوبة.

فالمنظور التاريخي يتناول علاقات قرابة فردية لا يمكن تعيينها إلا في ضوء نتائج التحليل التزامني، كما أنه يعتمد على التنوع والتعقيد اللانهائيين في الأسباب التي تحكم التغير الدلالي من أجل شرح الانتقال من حالة إلى أخرى، ولكن معرفة المعاني السابقة والأسباب الخاصة للتغير لن تكون ملائمة لشرح العلاقات الدلالية لحالة تزامنية، إلا في حدود أن تكون المعاني السابقة ما تزال ماثلة في النظام، فيُنظر إليها في هذه الحالة على أساس تزامني لا على أساس تاريخي.

فهنا وكما هو الشأن في الحالات التي نظر فيها سوسير، تتبع الحقائق التاريخية ترتيبًا يختلف عن النظام التزامني، حيث تعتمد على عناصر فردية أكثر من اعتمادها على

---

1. يُنظَر: ليكوك، دونالد وموهيسلر، بيتر: **هندسة اللغة (لغات خاصة)**، ترجمة: محيي الدين حميدي وعبد الله الحميدان، ضمن كتاب (الموسوعة اللغوية)، المجلد الثالث (بعض المظاهر الخاصة باللغة)، جامعة الملك سعود، ط1، الرياض، 1421هـ، ص845.

النظام، الذي يستطيع وحده أن يُعيِّن تلك العناصر بوصفها عناصر لغوية، فالتاريخ أو التطور التاريخي للعناصر المفردة يدفع بصيغ يستعملها النظام، وإنَّ دراسة هذه الاستعمالات المنتظمة هي المهمة الأساسية(1).

3. تحول النظر عن البحث الاشتقاقي إلى نظام اللغة:

تُمثِّل اللغة في نظر بعض الدارسين إذا أُرجعت إلى مبدئها الأساسي قائمة مصطلحية؛ أي قائمة من الكلمات موافقة لعدد مماثل من الأشياء. لكن هذا التصور، من وجهة نظر سوسير، قابل للانتقاد من عدة أوجه، فهو يفترض وجود أفكار جاهزة سابقة لوجود الكلمات، وهو لا يُخبرنا إن كانت الكلمة ذات طبيعة صوتية أو نفسية، وهو يجعلنا أخيرًا نفترض أن الرابط الذي يجمع بين اسم ما وشيء ما، هو عملية في منتهى البساطة، وهذا أمر بعيد جدًا عن الواقع(2).

وبناء على ذلك يذهب سوسير إلى أن التصور السطحي المتفشي بين الجمهور العريض من الناس، وهو لا يرى في اللغة إلا قائمة من الكلمات، هو تصور يقضي على كل إمكانية بحث عن طبيعة اللغة الحقيقية، فنحن إن أردنا أن نكشف عن طبيعة اللغة الحقيقية وجب أن نعالجها بداية من خلال ما تشترك فيه جميع الأنظمة الأخرى التي هي من الصنف نفسه، ولذلك فإن بعض القضايا اللغوية التي تبدو ذات أهمية بالغة لأول وهلة ينبغي أن لا تُعدّ إلا في المقام الثاني إن هي لم تصلح إلا لتمييز اللغة عن سائر الأنظمة(3).

ومنذ ذلك الحين تحوّل انتباه اللسانيين المنصبّ على قوائم المفردات في القرن التاسع عشر إلى حقيقة وجود النظام الكُلي الذي يجمع هذه المفردات، أو يمكن القول بعبارة أخرى: انتقالهم من البحث الاشتقاقي إلى دراسة نظام اللغة. فلكي تُوحّد

1. يُنظَر: كلر، جوناثان: **فرديناند دي سوسير (أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات)**، ترجمة: عز الدين إسماعيل، المكتبة الأكاديمية، ط1، القاهرة، 2000م، ص101 - 103.

2. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص109.

3. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص38.

الأجزاء المنفصلة، كما يقول فيشته، فإن من الأوثق أن ننطلق مما تجتمع عليه[1]، وكذلك شأن اللغة، فإن الوقوف على حقيقتها رهن بالانطلاق من نظامها الكلي إلى الأجزاء المكونة له.

فإنه من المسوغ وسيلةً للمعرفة التي يُقدِّمها البحث الاشتقاقي أن يُعاد بناء صيغ لغوية مفردة، ولكن لا يمكنه أن يُعيد بناء حالة لغوية كلية، فعالِم الاشتقاق لا يستطيع مطلقًا أن يُثبِت أنه قد وُجِد جيل من المتكلمين قد عرف وتكلَّم كل الأشكال التي أعاد بناءها، فهو مضطر آخر الأمر إلى أن يتمسَّك بالحقائق الفردية، وأن يتحرَّر من فكرة التفسير التي تُرجِع الظواهر الفردية اللامتناهية في التنوُّع إلى نظام متماسك من الفرضيات التي تُفضي إلى أفكار كُلِّية.

فالتاريخ أو التطور التاريخي للعناصر المفردة يدفع بصيغ يستخدمها النظام، وإن دراسة هذه الاستخدامات المنتظمة هي المهمة الأساسية. أما التفسير التاريخي أو السببي فليس هو الشيء المطلوب؛ لأنه يعتمد على عناصر لغة ما، وليس على نظام اللغة، كما أنه يعتمد عليها من حيث هي عناصر لا علامات، فالعلاماتية لا تعمل إلا ضمن تدبير فكري؛ أي ضمن بنية. ولهذا السبب لا يقوم التفسير بدون البنيوية، فالتفسير في علم اللغة عمل بنيوي؛ والمرء يُفسِّر الصيغ وقواعد النظم عن طريق عرضه لنظام العلاقات الأساسي في وضع تزامني بعينه، تلك العلاقات التي تنشئ عناصر هذا النظام التزامني وتحددها[2].

واللسانيات كما هي عليه الآن، أو كما تطمح لأن تكون (علمية)، هي بالضرورة ذات طبيعة تاريخية، فمجرد النظر إلى ما وراء بيان الحقائق الفردية ومحاولة استيعاب ارتباطاتها كي نفهم الظاهرة، يُدخلنا في حقل التاريخ، وإن لم نكن مدركين لذلك.

---

1. يُنظَر: زندكولر، هنس: **المثالية الألمانية**، ترجمة: أبو يعرب المرزوقي وفتحي المسكيني وناجي العونلي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، بيروت، 2012م، ص187.

2. يُنظَر: كلر: **فرديناند دي سوسير (أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات)**، ص103؛ أوزياس: **البنيوية**، ص278.

وهكذا فإن وَضْع قوائم للمفردات وتصنيفها ليس سوى تنظيم لأكوام من البيانات التي تفتقر إلى نظرية تجمعها، وبخلاف ذلك فإن النظر في البنى والتراكيب أتاح للعلماء أن يُقدِّموا نظريات لوصف اللغة في غاية الدقة والتنظيم، وقد صارت هذه حالهم حتى قبل أن يشيحوا بالنظر عن ما هو تاريخي لصالح التزامني.

فقد وقع التأكيد على العناصر التي ينتزعها علماء أصول اللغة لكي يقفوا على الجذور، أو التي دُرست بوصفها عناصر يمكن فصلها، كانت هي ذاتها مشتقة من جذور أخرى، وقد سلَّم فريدريش شليجل (Friedrich Schlegel) في كتابه: (اللغة وحكمة الهنود – 1808م) بوجود الجذور العامة. ولكنه أوضح أن المسألة الحاسمة مع ذلك التي من شأنها أن تُوضِّح كل شيء هنا، هي البنية الداخلية للغات التي من شأنها أن تمنحنا معلومات جديدة كل الجدة تتعلق بأصل اللغة، بالطريقة نفسها التي ألقى بها علم التشريح المقارن الضوء على التاريخ الطبيعي.

فالنقلة في الاهتمام من الجذور إلى النماذج الصرفية تعكس تغيرًا في النظرية الخاصة بماهية اللغة، فلم تعد اللغة مجرد تمثيل أو مجموعة من الصيغ التي يتم تنظيمها من خلال المنطق الذي تُمثِّله هذه الصيغ، والذي من خلاله يتحرك المرء لكي يدرك الفكر والعمليات التي يقوم بها العقل نفسه، ولكنها نظام من الصيغ التي يحكمها قانونها الخاص، والتي تشتمل على نموذج شكلي له استقلاله الذاتي[1].

وكثيرًا ما كان سوسير يُهاجم طريقة الاشتقاقيين، ويُؤكِّد بأن اللغة ليست قوائم من الكلمات، وإنما هي نظام، فاللفظ الواحد يمكن أن يكون خياليًا إذا اعتبرناه على وجه الإطلاق، ورمزيًا إذا فهمناه قيمة اختلافية مضايفة لألفاظ أخرى تحده ويحدها، فالنظام لا يقوم بهذه الوحدة أو تلك، ولا يقوم كذلك بقائمة مجرَّدة من الوحدات، فهذه القائمة ستظل دائمًا، إما فقيرة أكثر مما يجب بسبب تكرار الصور نفسها، وإما

1. يُنظَر: كلر: **فرديناند دي سوسير (أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات)**، ص121، 122.

أغنى مما يجب لكون كل وحدة تتضمن بالقوة دلالة كل الوحدات الأخرى، لكن النظام يقع بالأحرى بين الوحدات بمثابة علاقة وبمثابة تصريف إقامة العلاقات بينها.

ولكي نجري تحليلًا لقائمة من الوحدات يجب أن نعد مجموعها نظامًا مغلقًا، فالنظام هو السياج الضابط لعمل التحليل، وإذا كان هذا الإجراء بديهيًّا على مستوى علم الأصوات الذي يُحصي الوحدات الصوتية في لغة ما، فإنه يصدق أيضًا على مستوى المفردات في معجم وحيد اللغة، فمجموع المفردات كبير جدًا، لكنه ليس بلا نهاية، بيد أننا نفهمه فهمًا أفضل إذا توصلنا إلى استبدال هذه القائمة بجدول محدود من الوحدات الثانوية التي تقوم أساسًا لمجموع المفردات، والتي نستطيع انطلاقًا منها أن نُنشئ من جديد الغنى الذي لا يُقدَّر؛ الغنى الذي تزخر به المعاجم بشكل حقيقي.

وهكذا إذ يعمل اللساني داخل نظام مغلق من العلامات، فإنه يستطيع عَدَّ هذا النظام لا خارج له، ولكن فقط علاقات داخلية، ولذلك عرَّف لويس هيلمسليف (Louis Hjelmslev) البنية بأنها: كيان من التبعيات الداخلية قائم بذاته. وفي هذا الصدد يقول رومان جاكوبسون (Roman Jakobson): "إذا رغبنا في التوفر على الفكرة الأساسية للعلم الراهن في معظم تجلياته المتنوعة، فإننا لا نكاد نجد اسمًا أكثر ملاءمة من البنيوية، فحين يدرس العلم المعاصر أية مجموعة من الظواهر، فهو لا يُعالجها كتكتُّل آلي، بل ككُلّ بنيوي، والمهمة الأساسية هي الكشف عن القوانين الداخلية لهذا النظام سواء أكانت قوانين ثابتة أم متطورة، فالمثير الخارجي لم يعد مدار الاهتمام العلمي، وإنما المقومات الداخلية للتطور بحيث يفضي التصور الآلي للعمليات إلى مساءلة وظائفها"(1).

ولم يكن سوسير بذلك سبَّاقًا في نقده لطريقة الاشتقاقيين، فقد قُرِعت أجراس موت علم الاشتقاق قبله على يد (النحاة الجُدُد)، إلا أنه يُحسب لسوسير تأكيده

1. ياكوبسون، رومان (ت: 1982م): **الاتجاهات الأساسية في علم اللغة**، ترجمة: علي حاكم صالح وحسن ناظم، المركز الثقافي العربي، ط1، الدار البيضاء، 2002م، ص13.

عدم وجود اختلاف بين الوحدة اللغوية والحقيقة النحوية، فقد يُفهَم أننا حين نتحدَّث عن الوحدات اللغوية أننا نتحدَّث عن الكلمات فحسب، أو أن اللغة لا تتكوَّن سوى من معجم مفردات، انتظمت وفقًا للاختلافات أو التقابلات الشكلية والدلالية فحسب. ولكن الأمر غير ذلك بالتأكيد؛ لأن اللغة تتكوَّن أيضًا وبطبيعة الحال من العديد من العلاقات النحوية وتمييزاتها، فالطبيعة المشتركة بين الوحدات اللغوية والحقيقة النحوية تُعدُّ نتاجًا لطبيعة العلامات بوصفها موضوعات اختلافية، فما يُنسب لأي حقيقة نحوية يلائم في الوقت نفسه تعريف أي وحدة لغوية، حيث يُعبَّر عن الحقيقة النحوية دائمًا في ضوء التقابلات القائمة بين الحدود. وهكذا فإن الوحدة اللغوية والحقيقة النحوية لسيتا سوى اسمين مختلفين للمظاهر المحددة للظاهرة العامة ذاتها: لعبة التقابلات اللغوية. ولذلك فإن التغير اللغوي على الرغم من أنه ينشأ في إطار النظام اللغوي ذاته، فإنه أيضًا يمكن أن يكون له فاعلية في العناصر المحددة نحويًا، ويكون أفضل وصف له أنه تغير في القواعد، وليس تطورًا للعناصر المتحققة[1].

والاشتقاق عندما يُقدِّم نفسه بوصفه تاريخيًّا – وهو لم يكن كذلك في كل الحالات – ويقوم بتأويل كلمة بالعثور على أخرى جاءت منها في حالة سابقة، فإنه يدرس كل كلمة بشكل مستقل، وإنه ليجعل منها قضية قائمة بذاتها، وهذا إجراء يجعل من العثور على المعايير أمرًا صعبًا جدًا؛ لأنه من المألوف أن تتعاون نُظُم اشتقاقية مختلفة على الكلمة ذاتها. والأمر على عكس ذلك في التغير اللغوي؛ إذ لا تؤول الكلمة اللاحقة بالكلمة السابقة إلا إذا كان الانتقال من الأولى إلى الثانية يُمثِّل حالة خاصة لقاعدة عامة تصلح لكلمات أخرى، ويستلزم هذا الاطّراد أن يعود الاختلاف بين الكلمة الأولى والثانية إلى هذا المكون أو ذاك من مكوناتهما، وأن يكون هذا المكون في كل الكلمات الأخرى التي يظهر فيها متأثرًا بالتغير نفسه. ومن ثَمَّ فإنه ينتج عن ذلك نتيجتان:

1. يُنظَر: كلر: **فرديناند دي سوسير (أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات)**، ص60، 152.

1. يمكن أن نطلب من تأويل الكلمة أن يستند إلى تحليل قاعدي لهذه الكلمة، وأن يُؤوِّل تأويلًا مستقلًا مُختلَف الوحدات الدالة التي تتألف منها، فالكلمة المكونة من وحدتين دالتين يجب تأويل كل وحدة منهما بشكل منفصل عن الأخرى، في حين أن الاشتقاق المزعوم يُؤوِّل الكلمة في كُلِّيتها. ولكي يمتلك التغير هذا الاطّراد، والذي يُمثِّل ضمانته الوحيدة والممكنة، عليه أن يتقيد بالتنظيم القاعدي للغة، فلا يختص بالكلمة إلا من خلال بنيتها الداخلية.

2. يمكن أن نذهب أيضًا إلى أبعد مما ذهبنا إليه في تحليل الكلمة بحثًا عن الاطّراد، ليس فقط على مستوى المكونات القاعدية، وإنما أيضًا على مستوى المكونات الصوتية، وقد حظيت اللسانيات التاريخية بأجمل نجاحاتها في القرن التاسع عشر من اضطلاعها بهذه المهمة عندما وصلت إلى بناء قوانين صوتية[1].

4. أُفُول البحث الاشتقاقي في العصر الحديث:

لم تبقَ للبحث الاشتقاقي المكانة التي كانت له في السابق، فقد تخلَّى عنه اللسانيون، ولم يعودوا ينظرون إليه بوصفه حقلًا جديرًا بالدراسة، فإذا نظرنا في الكتب المعاصرة التي تستعرض التطور التاريخي للدرس اللغوي، فلن نجد أكثر من صفحة أو صفحتين مُكرَّسة له، والمكان الوحيد الذي يحتفظ فيه الاشتقاق بدوره هو المعجمات، وهو ما يتناقض بشكل واضح مع المجد السابق الذي كان له، فمنذ العصور الوسطى حتى أوائل القرن التاسع عشر كان يُشكِّل نواة الدراسة اللغوية التاريخية، والمحيِّر في الأمر هو أن هذا المجد التليد قد سقط في وقت استطاع فيه الاشتقاق أن يضع دراسة نشأة الكلمات وتطورها على أُسُس علمية سليمة، وهو الوقت الذي كان فيه أكبر جدية بظهور تقنيات اشتقاقية أكثر علمية وأجدر بالاعتماد[2].

---

1. يُنظَر: ديكرو ووسشايفر: **القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان**، ص27، 28.

2. يُنظَر: لوسركل: **عنف اللغة**، ص335.

فعلى الرغم من أن الدراسات الاشتقاقية هي أكثر الدراسات اللغوية حظًا من التقليدية، إلا أنه يمكن أن نلمس فيها تقدمًا ملحوظًا، يرجع الفضل فيه أساسًا إلى علماء الجغرافيا اللغوية عند مقارنة منجزاتهم بالمنجزات السابقة؛ إذ أُدخِلت معايير اجتماعية وثقافية وتاريخية جديدة في إعادة بناء أصل الكلمات. فقد ظهرت الإنجازات الأساسية للجغرافيا اللسانية في مجال الدراسات المعجمية، ومِن أهمّ ما قدمته من إسهامات لنظرية اللغة هو تفسيراتها للقوانين الأساسية التي تحكم التطور المعجمي، فعند فحص الكلمات المستعملة وانتشارها في الخطاب العام، صَمَّم علماء الجغرافيا اللغوية على هدف إعادة بناء تاريخ تلك الكلمات، واضعين نصب أعينهم دلالاتها وتصريفها ووظيفتها البنيوية[1].

وتجدر الإشارة إلى أن التقليل من شأن البحث الاشتقاقي والإزراء به ليس وليد هذا العصر، فقد سُمِعت بعض الأصوات المندِّدة به قبل ظهور اللسانيات الحديثة، فهذا فولتير (Voltaire) يقول: "إن دراسة نشأة الكلمات وتطورها هو علم لا وزن فيه للحركات، ولا قيمة تُذكر فيه للسواكن"[2]. ولهذا فإن العلماء يذكرون عوامل مترابطة لانتحار الاشتقاق أو الادعاء بكونه علمًا باطلًا، يُمكِن إجمالها في ما يلي:

1. إن الاشتقاق كان دائمًا يرتبط بالبحث النظري التخميني في أصول اللغات، التي هي ليست سوى افتراض. فكان بطبيعة الحال المصدر الرئيس للأدلة والأدوات المساندة لنظريات لغوية شاطحة في الخيال.

2. إن الاشتقاق كان في الواقع نسخة من الاشتقاق الشعبي، ويَصْدق ذلك أيضًا عندما كان يُروِّج له مثقفو العصر، وربما أَبعَدت عنه هذه السمة الموت المطبِق، فهو –

---

1. يُنظَر: إفيتش، مليكا: **اتجاهات البحث اللساني**، ترجمة: سعد مصلوح ووفاء فايد، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، القاهرة، 2000م، ص107، ص117 - 119.

2. ليونز، جون: **اللغة واللغويات**، ترجمة: محمد إسحاق العناني، مؤسسة رلي للنشر، ط1، عمان، 1991م، ص98.

وإن غاب عن الخطاب اللساني الحديث – إلا أنه لا يزال يراود خطاب المتكلمين العاديين في استعمالهم اليومي للغة.

3. إن البحث في تطور اللغة البشرية أتاح ظهور القصّ الذي هو عمل ثقافي لا يمكن اختزاله في الطبيعة، وهو الأمر الذي جعل من الاشتقاق حكاية وليس علمًا، فما هي الاشتقاقات إن لم تكن حكايات؟ وماذا يكون نموذج تاريخ الكلمة إن لم يكن هو السرد القصصي الذي يحكي قصة حياة الكلمة؟ ولكن أي إنتاج قُدِّم لتفسير أصل اللغة؟ ألسنا بكل بساطة في حلقة مفرغة؛ لكون السرد القصصي يحتاج إلى جهاز لغوي: نظام التعرف على الزمان، تجذُّر المقولة في الموقف ...إلخ[1]، فالاشتقاقات إذًا تستمد قُوَّتها وقدرتها على تغيير اللغة من نجاحها كحكاية ذات حبكة جيدة، ومن اللعب بالكلمات، وليس من دِقَّتها. مِن أجل ذلك كانت الاشتقاقات الشعبية والاشتقاقات الخاطئة أكثر نجاحًا من الاشتقاقات الصحيحة، فهي أقوى لكونها أكثر جاذبية، وهذا ما يُتِيح مجالًا أوسع لتغيير اللغة وتطويرها.

4. إن الاشتقاق هو المقابل التزامني للعِب بالكلمات، وهو الشريك البلاغي له، وهو ما يجعل التمييز بينهما من الصعوبة بمكان، ففي كل الحالات تحصل العملية ذاتها؛ إذ يُؤتَى بكلمتين متشابهتين في اللفظ، ولكن بمدلولات مختلفة، وتستعمل العلاقة السطحية بينهما لإيجاد معان تخلقها القدرة الإبداعية عند الكاتب، فإذا كان المعنى الناتج عن هذه الممارسة يتَّخذ صورة علاقة بين الحاضر والماضي، فإن ما يحصل هو الاشتقاق، وإذا كان يتَّخذ صورة علاقة حاضرة فقط، فالنتيجة هي لعب بالكلمات.

5. إن اللجوء إلى الاشتقاق طالما كان سببًا في تعكير صفاء الفكر، فالذين ينغمسون فيه يُفسِدون ما تقصد اللغة إلى ممارسته، وهو التعبير عن الفكر، ونتيجة

1. يُنظَر: أورو سيلفان وديشان جاك وكولوغلي جمال: **فلسفة اللغة**، ترجمة: بسام بركة، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت، 2012م، ص26.

لذلك يجد المرء نفسه لعبة في يد الكلمات بدلًا من أن يكون هو المستعمِل لها، ومن ثَمَّ يصبح السيد هو العبد. ويُضاف إلى ذلك أن أي تعريف يكون منطلقه الكلمات لا الأشياء هو تعريف لا طائل من ورائه، وإنه لمن الخطل في الطريقة أن ننطلق من الكلمات كي نحدد الأشياء. فسُلطة الكلمات هي أكثر القوى محافظة في حياتنا، وفي الأمس القريب بدأ العلماء يُقرِّون بوجود تلك الأسلاك اللفظية الحتمية التي تُطوِّق الكثير من تفكيرنا، فالطريقة العامة للاشتقاق تبدو طبيعية وغير قابلة لأن يُعترَض عليها، وهي في الحقيقة مفروضة علينا، وما يزيدها توطُّدًا هو تأصُّلها في اللغة نفسها، فإذا كانت أصوات اللغة ومعالمها شاهدة على أصل مفترض، فإن تداعيات هذه الأصوات والمعالم وعادات التفكير شاهدة بالقدر نفسه على استمرارية ذات مغزى[1].

وفي ذلك يقول سوسير: "إذا أردنا أن نتبيَّن أن اللغة لا يمكن أن تكون إلا نظامًا من القيم المحض يكفي أن ننظر في العنصرين الذين لهما دور في قيام اللغة بعملها، وهما الأفكار والأصوات. فالفكر البشري من الناحية النفسية، وبقطع النظر عن التعبير عنه بالكلمات، لا يعدو أن يكون كتلة مبهمة الشكل وغامضة الملامح، وقد اتفق جميع الفلاسفة واللغويين في كل العصور على الاعتراف بأنه لولا الاستعانة بالدلائل لكُنَّا عاجزين عن التمييز بين فكرتين تمييزًا واضحًا دائمًا، فمَثَل الفكر إذا اعتبرناه في حد ذاته كمَثَل السديم، حيث لا شيء معين الحدود بالضرورة، فلا أفكار موجودة سلفًا، ولا وجود لأي شيء مميز قبل ظهور اللغة. وبإزاء هذا العالم المتقلِّب السابح، هل بإمكان الأصوات في حد ذاتها أن تُمثِّل كيانات معينة الحدود سلفًا؟ كلا، فشأن الأصوات في ذلك ليس بأفضل من شأن الفكر؛ إذ المادة الصوتية ليست أكثر ثبوتًا ولا أشد صلابة، فهي ليست قالبًا، على الفكر أن يتشكَّل بأشكاله

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص35؛ أوغدن وريتشاردز: **معنى المعنى (دراسة لأثر اللغة في الفكر ولعلم الرمزية)**، ص89.

بالضرورة، إنما هي مادة مرنة تنقسم بدورها إلى أجزاء متميزة بعضها من بعض، فتوفر بذلك الدوال التي يحتاج إليها الفكر"[1].

ونتيجة لما سبق قامت اللسانيات الحديثة لتنقض البحث الاشتقاقي، وليُصبِح الآن بحثًا مُترسِّبًا يهتم به علماء لغة هامشيون أو مشكوك في قيمتهم. فالدراسة المتعلقة بعملية الاشتقاق وما ينتج عنها من محاولة بناء للحالة الأولى للغات غالبًا ما تمارسها عبقرية اللساني الهاوي أكثر من جهود الباحث الملتزم الذي يُمثِّل وصف اللغة والنظرية الوظيفية الشيء الأهم دائمًا بالنسبة له.

ومهما قيل وكُتِب في هذه المسألة، فإن السبب الحقيقي في تراجع البحث الاشتقاقي يبقى هو الخيبة التي أصابت العلماء بسبب نتائجه المحبِطة غالبًا، فهنالك أمل بالوصول إلى نتائج ذات بال تتولَّد في البداية، فكلما توغَّل الباحث في الماضي تقلَّص الفارق بين الألسنة ذات الأصل المشترك، وقَلَّ الاقتراض والتبادل بين الألسنة ذات الأصول المختلفة.

ولكن سرعان ما يتبدَّد هذا الأمل عندما يجد الباحث أن تنوُّع الألسنة واختلافها يقاوم إغراء التوحُّد مهما بُذِل من جهد لاحتوائه أو لإدراجه في شمولية ما، ومهما كان تَوْقه شديدًا إلى مبدأ النقاء البدئي الذي يعود بنا إلى عهد آدم، حيث لم يكن هنالك سوى كلام واحد، فالرغبة في العودة إلى اللغة الأولى هي أشبه بإعادة مياه النهر إلى منابعها، وتخيل حصول مثل هذا الأمر هو ضرب من الجنون.

فأكثر اللسانيين يعتقدون أنه بعد مرور عشرة آلاف سنة على لغة ما، فإنه لا يبقى أي أثر لها في اللغات التي تولَّدت منها، وهذا ما يُشكِّك بصورة حاسمة في إمكان أن يجد أحد من الباحثين آثارًا باقية من أقرب اللغات الأُمَّات للغات المعاصرة، أو أن تُحافظ تلك اللغات الأُمَّات على آثار اللغات التي تَكلَّمها أول البشر المعاصرين، وهم

---

1. دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص172.

أولئك الذين عاشوا قبل مائتي ألف سنة تقريبًا[1]، فالتغير اللغوي أمر حتمي إذا ما أخذنا بعين الاعتبار البعد الجغرافي أو البعد الزمني، وذلك تأكيد ذو مضامين مدمرة بحيث لا توجد هناك أدنى فرصة للحصول على لغة البشر الأولى في شكلها الأصلي[2].

وهكذا فإن من طبيعة البحث في بداية اللغة وأصل وضعها أن يكون فيه مقدار كبير من الغموض، فبدايات اللغة ليست فقط غير مربوطة بسلسلة موثوقة من الأشكال المتتابعة؛ سلسلة يتحوَّل فيها كل شكل إلى شكل آخر، وإنما البدايات أيضًا ليس لديها، إن جاز التعبير، أي شيء لتتعلَّق به، وكأنها جاءت من لا شيء، سواء في الزمان أو المكان. وعلى هذا يبدو الأمر وكأن المبتدَى قد ألغى السلسلة المتتابعة، أو كأن الناطقين قد أُبعِدوا عن سيرورة اللغة.

فقضية بداية اللغة قد ظهرت متأثرة بالتفكير والتأمل بشأن أصل الكون، كما أن استنباط الخصائص الكونية للغة كان مرتبطًا بمعرفة الخصائص الكونية للعقل البشري، فنحن نؤمن بوجود رَبّ خالق يكون خارج خليقته، ولهذا يمكن أن تُحَلَّ مشكلة بداية اللغة من خلال مُبتدِئ لم تَعُد بداياته موضوع تساؤل؛ لأنه من الأزل، وهكذا لم تعد بدايات اللغة وأصل وضعها ساذجة أو عشوائية، وإنما هي مُتجذِّرة بشيء ما، وإنْ كان خارج قدرة الإنسان على التفكير، شيء يمتلك سببًا، يمتلك مُبرِّر وجود خاص به.

وفِعْل بناء اللغة وتشييدها يُشبه في ذاته ما يُسمِّيه هايدغر: (طارئ البداية)، الذي تأخذ فيه البداية أطول فترة للاستعداد، وبصورة لا يلحظها أحد؛ لأنها تمتلك أيضًا

---

1. يُنظَر: بنكر، ستيفن: **الغريزة اللغوية (كيف يبدع العقل اللغة؟)**، تعريب: حمزة قبلان المزيني، دار المريخ للنشر، ط1، الرياض، 2000م، ص332.

2. يُنظَر: لو، فيفن: **اللغة ودارسوها (تاريخ اللغويات)**، ترجمة: محيي الدين حميدي وعبد الله الحميدان، ضمن كتاب (الموسوعة اللغوية)، المجلد الثالث (بعض المظاهر الخاصة باللغة)، جامعة الملك سعود، ط1، الرياض، 1421هـ، ص813.

خاصية الوثبة مما يعني عدم إمكانية تقديمها. فالبداية الحقيقية، بوصفها وثبة، هي دائمًا سَبْقٌ، قَفَز فوقه كل قادم، ولم يتم له ذلك إلا لكون البداية محتجبة، ولهذا فالبداية تتضمن النهاية بخفاء. وليس للبداية الحقيقية بتاتًا ابتدائية الساذج، فالساذج لا مستقبل له على الدوام؛ لأنه خلو من الوثبة الواهبة المؤسِّسة وعملية السبق، فهو لا يستطيع بعدُ أن يتخلَّى عن ذاته؛ لأنه لا يتضمن غير ما تمّ أسره فيه، ولكن البداية تتضمن دائمًا الوفرة الخفية لما لا يدرك(1).

5. العودة إلى البحث الاشتقاقي من جديد:

إن دراسة تاريخ اللغة لم يتراجع إلى الموقع الخلفي إلا عند نشوب المعركة الهادفة إلى إقرار الدراسة الوصفية التزامنية، وقد كان ذلك في السنوات الأولى من ظهور البنيوية، وأما بعد ذلك فقد اتخذ تاريخ اللغة مكانه المناسب في إطار الهموم العلمية، واكتسب محتوى مختلفًا تمامًا في زمننا المعاصر. ففي الماضي كان دوره يكمن في إلقاء الضوء على التقدم التطوري لجزئيات لسانية مختلفة، وأما الآن فإنه يُنتظر من تاريخ اللغة أن يُفسِّر التطور اللغوي في مجمله، وهذا يعني أن لا تقتصر دراسة التاريخ على جزئية واحدة، بل تمتد إلى دراسة الأسباب التي قادت إلى إحلال نظام لغوي بعينه محل نظام آخر. فالدراسات التاريخية لم تُهمَل في زماننا، ولكن النمط الفعلي للهموم العلمية ومناهج العمل كلها تختلف إلى حد بعيد عن كل ما هو تقليدي، فأنماط البنى اللسانية وعلاقاتها المتبادلة هي التي تحتل اليوم مركز الاهتمام(2).

---

1. يُنظَر: هايدغر، مارتن (ت: 1976م): **أصل العمل الفني**، ترجمة: أبو العيد دودو، منشورات الجمل، ط1، كولونيا، 2003م، ص150.

2. يُنظَر: إفيتش: **اتجاهات البحث اللساني**، ص106، 107؛ لوسركل: **عنف اللغة**، ص336 – 339؛ حجاج، كلود: **إنسان الكلام (مساهمة لسانية في العلوم الإنسانية)**، ترجمة: رضوان ظاظا، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت، 2003م، ص29؛ يُنظَر: بارتشت: **مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي**، ص41؛ أوزياس: **البنيوية**، ص262، 263، 309.

والفكر اللساني لم يُفرِّق على الدوام وجهات النظر الآنية ووجهات النظر التعاقبية، فالبحث في الاشتقاق، على سبيل المثال، كان يتردد دائمًا بين هدفين:

1. أن يقيم علاقة لكلمة مع أخرى مختبئة فيها وتعطيان المعنى العميق.

2. أن يُقيم علاقة لكلمة مع أخرى سابقة عليها جاءت منها، وهذا هو الاشتقاق التاريخي[1].

فالبحث الاشتقاقي، وبسبب من قوَّته وبسبب تدخُّله في الحالة الحاضرة للغة، ليس فقط انعكاسًا لصراع مضى في اللغة، بل هو أيضًا سلاح في الصراعات الحاضرة في اللغة وغيرها، وهو أداة لتوقُّع الصراعات المستقبلية. فهو إذًا ليس مُجرَّد حكاية أو تاريخ مُزيَّف أو علم وَهْمي، إنه أيضًا تاريخ تزامني، حيث يُنظَر إلى اللغة كمثال عن مرجعية التاريخ، وهذه النظرة إلى اللغة قد تكون إما تقليدية بالمعنى الأوسع، حيث تشهد اللغة على نقاء الأصول القديمة وعلى الشوائب التي تصيب الحال الراهنة، فتُقدَّم – على نحو خاطئ – الأحوال اللغوية السحيقة بأنها زمن الازدهار، ويُحَطُّ من الفترات الأحدث بوصفها تعبيرًا عن التدهور، أو قد تكون استباقية وثورية.

فالتغير اللغوي والصراع اللغوي الراهن وأدلة الصراع الماضي المتجسد في الاشتقاقات، كلها تُشير إلى ضرورة الاستمرار بالنضال وتغيير المجتمع، ويُجسِّد الاشتقاق هذه النظرة عندما يكون في أنظف حالاته وأكثرها بعدًا عن السياسة، فهو يُسقِط التاريخ الأُسطوري على النظام التزامني ويُهدِّده بالتغيير، ولذلك نجده يُقدِّم صورة عن عدم استقرار نظام اللغة، وعن عمليته المستمرة لإعادة التنظيم، وذلك لأن إعادة التحليل هي واحدة من المصادر الأساسية للتغير اللغوي.

وهذا كما يصح على الكلمات، وخاصة إذا كانت مستعارة من لغات أخرى، فإنه يصح أيضًا على قواعد النحو، مع أن ذلك يستغرق عادة وقتًا أطول، فمن الممكن أن تظل بنى اللغة قائمة على الوضع التي هي عليه طوال عهود وعصور طويلة، فنادرًا ما

---

1. يُنظَر: ديكرو ووسشايفر: **القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان**، ص302.

يعتري قواعد النحو أي تغيير أو تبديل، فقواعد النحو تُبدي في مجملها نوعًا من المقاومة، فالتغيير يمتد إلى كل مواطن اللغة، ويكون إزاءها في حالة من التردد إلى أن يتم التوصل في نهاية الأمر إلى أنه لن يُقدَّم جديد بالمعنى المعروف على صعيد النحو. فاللغة عادة لا تستحدث شيئًا من حيث تصريف الأفعال أو تركيب العبارات أو ترتيب الكلمات، ولا يُنتَظر منها مستقبلًا أي ابتكار لغوي في هذا المجال سوى ما يتعلَّق ببعض الأجزاء الواهية منه، مثل الأجزاء التي يتسم استعمالها بقدر من الضعف، وأيضًا تلك التي ضاعف فيها النحاة قواعدهم المعيارية، فتتعرَّض للتغيير استجابة لميول تبسيطية[1].

ومهما يكن من أمر فإن المرء لا يستطيع إلا أن يشعر بشيء من الحنين لتلك الأزمنة التي سيطر فيها الاشتقاق وازدهرت فيها روح الابتكار، حيث إن خيال الشعوب هو الذي يحظى بالرعاية أكثر من تفكيرها، وهنالك سبب وجيه لذلك الحنين، فنحن لا نزال نشعر بحافز قاهر تجاه الاشتقاق، فهو ما يزال يُشكِّل تجسيدًا لطبيعة اللغة التاريخية، ولا يزال الحافز الخيالي حاضرًا له، فبدلًا من إشاحة النظر عن الاشتقاق واعتباره موضوعًا غير علمي، ربما كان يجدر بنا أن نحتفي بقدرته على الخلق والإبداع، ولا يهم هنا البتة ما إذا كانت تلك الاشتقاقات صحيحة، إلا إذا كان المرء مُتشبّثًا بمفهوم ساذج عن الصحة أو الحقيقة. فليس المهم أن يكون الاشتقاق صحيحًا بقدر ما يهم أن يكون مثيرًا أو جذَّابًا، فسذاجة التصديق تتغلَّب على العلم، وهنا تكمن قوَّته، فهو لن يكون أمينًا لأصول الكلمات إلا عندما يكون خياليًا، وإذا فُهِم بهذه الطريقة، فلن يكون سوى نوع من الاستعارات الشعبية؛ أي يكون حَصْرًا للخيال ضمن إطار اللغة[2].

---

1. يُنظَر: لوسركل: **عنف اللغة**، ص345؛ لويس: **إيكولوجيا لغات العالم**، ص131.
2. يُنظَر: لوسركل: **عنف اللغة**، ص337؛ فوكو: **الكلمات والأشياء**، ص108.

ويبدو أن هذه المسألة قد كانت مثار حيرة كبيرة لدى علماء اللغة، فهذا سوسير يكتب في أحد خطاباته: "إنني في حيرة في أكثر القضايا أهمية، بمعنى هل على المرء التفكير في الواقع أم عليه التفكير في الخيال الجامح للمسألة بالكامل؟"[1].

خاتمة:

تتسم اللغة بصفة التدفُّق اللامتناهي التي تجعلها لا تكف عن النمو وتدقيق مسارها ورفع أشكالها المتتابعة إلى الأمام، فمنذ أزمنة قديمة انكشف هذا البُعد المفتوح كلية للغة، فأظهر البحث الاشتقاقي أنه لا يمكن للغة أن تتوقَّف؛ لأنها ليست منغلقة أبدًا في كلمة نهائية، ولأن مهمة تأويلها لا يمكن أن تكتمل، تلك المهمة التي تتجه دائمًا نحو الجانب المبهم والمختفي من أشكال اللغة الغائرة في الزمن، فهذا التأويل يُوجِد خطابًا علميًا يأخذ على عاتقه مهمة إعادة تلك الأشكال إلى الوجود، فالاشتقاق بوصفه تجربة ثقافية وشعبية، قد أَوجَد فصلًا في تاريخ العلم جعل من اللغة رهينة للعبة انفتاح الكلمات ولا تناهي التأويل.

ولقد كان الاشتقاق معروفًا على الدوام بشكل من الأشكال، وإن لم يكن دائمًا مُندرِجًا كليًّا في الفكر اللساني، لسبب بسيط هو أنه عادة ما كان موضوعًا لأساطير التأثيل التي حاولت المخيَّلة أن تبلغه في ماضٍ، وأن تَردَّه إلى حدث لاحقٍ لا يمكن للذاكرة أن تصل إليه. ومهما يكن ما نجده بشأن الحقيقة العلمية لمثل هذه الأساطير، فإن أهميتها التاريخية تكمن في الكيفية التي حاول بها عقل الإنسان أن يحل مشكلة أصل اللغة وبداياتها التي كانت دائمًا محاطة بالغموض، وستظل موضوعًا للتخمين، هذه المشكلة التي سعى العقل لمباشرتها، وكأنها حَدَثٌ مترابط يقتحم سيرورة اللغة ويسكن فيها.

والبحث الاشتقاقي لم يُوجِد حلًّا لتعقيدات بداية اللغة وأصل وضعها، وإنما بيَّن كيف يمكن لبدايات اللغة أن تكون حلقة تُحفَظ فيها أشكال الاستعمال المتوالية

---

1. كلر: **فرديناند دي سوسير (أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات)**، ص126.

كلها، فتلك البدايات تحمل في باطنها مبدأ تَخَلُّقها واستمرارها، أو بشكل أدق: إن بدايات اللغة وآليات بنائها وتطورها تتعلَّق إحداهما بالأخرى، وكأنهما متماثلتان، فالمبدأ الذي تستمد منه بداية اللغة وجودها، والذي يجب أن يُنقذها من عشوائيتها، هو المبدأ الذي يُسبِّب استمرارها وتطورها. فالبداية ولأنها تحتوي على مبدأ وجود اللغة، هي كذلك آلة لإنتاج الكلام وتدويره، فهي التي تُطوِّر اللغة وتُبقيها محافظة في الوقت نفسه.

الفصل السابع

تسكين اللغة:

(إشكالات المنطوق والمكتوب في اللسانيات البنيوية)

مقدمـة:

لا يوجد اليوم في اللسانيات الحديثة أي نزاع نظري كبير بين من يُريد أن يُفسِّر عملية التغير اللغوي من وجهة نظر واحدة، كأنْ يرى أن العوامل الداخلية هي السبب في تغير اللغة فقط، أو أن يُفسِّر العملية مبرزًا الظروف الخارجية دومًا. فاللسانيات البنيوية تتحدَّث بكل تقدير عن المبادئ الذاتية لتغير اللغة: (مبدأ الاعتباطية ومبدأ الاختلاف ومبدأ القيمة)، غير أننا نجد أيضًا أصواتًا أخرى تتحدَّث عن حالات تكون فيها المبادئ الذاتية غير كافية، فتذهب إلى أنه مَهْما رفعنا من شأن تلك المبادئ فإنها لن تصل إلى أن تكون مجموعة وصفات تسمح بتفسير كل شيء انطلاقًا من أي شيء[1].

ولهذا فإننا نجد هذه الأصوات قد حصرت عملية التغير اللغوي في الظروف الخارجية، وجعلت منها عوامل تَتَّحِد لتخلق شدَّ أوتار بين ما يُسميه (باختين) بـ(قوى اللغة الجاذبة) و(قوى اللغة الطاردة). فتشمل القوى الجاذبة العوامل الثقافية والسياسية والمؤسساتية التي تسعى إلى فرض نظام شفري واحد أو نوع من السكون على اللغة في الاستعمال، وتُعدُّ هذه العوامل قوى جاذبة؛ لأنها تُجبِر المتكلمين على اعتماد هُوية لغوية مُوحَّدة. وأما القوى الطاردة فتشمل العوامل الاجتماعية والبيولوجية التي تدفع المتكلمين خارج المركز الواحد ونحو التنوع والاختلاف، ويُمثِّل هذه القوى، بشكل اعتيادي، الناس الذين نجدهم جغرافيًا وعدديًا واقتصاديًا في محيط النظام الاجتماعي[2].

---

1. يُنظَر: مونان، جورج: **علم اللغة في القرن العشرين**، ترجمة: نجيب غزاوي، وزارة التعليم العالي، دمشق، 1982م، ص248.

2. يُنظَر: دورانتي، ألسندرو: **الأنثروبولوجيا الألسنية**، ترجمة: فرانك درويش، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2013م، ص137.

وقد سعت هذه الدراسة التي نضطلع بإنجازها إلى تناول أهم عامل ثقافي يقف بين تغير اللغة وثباتها، وهو نظام الكتابة، فالكتابة تحاول دائمًا إقناعنا، نحن مستخدميها، بقيمتها عبر إظهار ذاتها كنظام مُحدَّد يُسكِن الكلام المنطوق في حالة من الكينونة الثابتة؛ نظام يقبض على المنطوق بتحويله إلى شيء مرئي وملموس؛ بتحويله إلى حَجَر أو جلد أو ورق.

وهذا تعيين ثقافي لا يتوافق مع طبيعة اللغة الراسخة، فهو يحجب ضمن غطاء مُنْغلق تطور اللغة وتغيرها، فكل استعمال للكلام يُبرهن على تغيُّر دائم ليس لنظام الكتابة قدرة على مجاراته وتمثيله. فاللغة لها قدرة الانقلاب الذاتي على كل تعيين لأي هُويّة راسخة أو مفروضة تحاول حجب الواقع، ولا يُستثنى من ذلك الأمر التعيين الذي يفرضه نظام الكتابة على هُويّة اللغة.

فعلى الرغم من التصالح الدائم بين شكل اللغة المنطوق وشكلها المكتوب منذ بضعة آلاف من السنين، فإن اللغة اليوم تنقلب على هذا الوضع مع ظهور تقنيات جديدة أكثر أمانة في تعيين هُويّتها. وسند اللغة في ذلك هو اللسانيات الحديثة التي ترى في شكل اللغة المنطوق، ضمن أي غطاء يشف عنه، هو الوسط الوحيد لأي إجراء أو دراسة تتغيَّا الوقوف على عمليات اللغة الطبيعية.

وقد استقى هذا الفصل مُحدِّداته، وهو يبني موضوعه، من دروس سوسير في اللسانيات العامة، ففي الباب السادس المعنون بـ(تمثيل اللغة بواسطة الكتابة) يُشير الفصل الأول منه إلى ضرورة دراسة هذا الموضوع، فالكتابة وإنْ كانت في حدّ ذاتها لا تمت إلى نظام اللغة الداخلي بصلة، فإنه يستحيل علينا أن نُسقط من حسابنا هذه الطريقة التي نُصوِّر بها اللغة على الدوام، فيُصبح من الضروري إذًا أن نعرف فائدة الكتابة وعيوبها ومخاطرها.

ومن الجدير ذكره أن الباحث وهو يتتبع دور دروس سوسير في إثارة هذا الموضوع في الدراسات العربية، فإنه لم يقف، بحسب اطّلاعه، على دراسة حديثة تكفَّلت ببيان

إشكالات الكتابة في الدرس اللساني المعاصر، ومن هنا كان لزامًا على الباحث أن يفرد هذه الصفحات لمعالجة جوانب متنوعة من الموضوع ضمن مقاربة محددة نظريًا باللسانيات البنيوية وزمنيًا بالفرضيات والمناويل النظرية التي سادت إبَّان فترة ازدهارها، ولذا فإن الدراسة غير معنية بالمعالجات اللسانية الأخرى، ولا بالمعالجة اللسانية التطبيقية، ومن ثَمَّ فإنها دراسة تندرج في تاريخ العلم وليس راهنه.

وقد حاولت الدراسة ضمن أهدافها المتعددة الإجابة عن مجموعة من الأسئلة التي يُمكن صياغتها على النحو الآتي: ما هي السنائد التي تتحول إليها قناة اللغة (السمعية – الشفهية) لتوسيع شرطها التواصلي؟ ولماذا يُعدُّ السند الكتابي أكثرها أهمية؟ وهل هنالك أسباب علمية لتبجيل الكتابة وتفضيلها على هيئة اللغة المنطوقة؟ وغير ذلك من الأسئلة الأخرى التي إنْ استطاعت الدراسة أن تُجيب عنها جميعها، فإنها ستكون بذلك قد حققت الغاية التي وُضعت من أجلها، والله وليّ التوفيق.

1. سَنَائد اللغة المُحوَّلة:

هنالك شيء يُميّز اللغة بحد ذاتها، وهي حقيقة أن اللغة كنظام يمكن أن تتمايز عن أي نظام تواصلي آخر بقدرتها على التحوُّل، فاللغة البشرية لا تبدو مرتبطة ارتباطًا لا فكاك منه بخصوصيات القناة السمعية الشفهية؛ إذ إن الظاهرة الأشد إثارة للدهشة في اللغة تتمثَّل بوجود سنائد مُحوَّلة لقناتها الطبيعية، ويُقصد بذلك كل تحول يطرأ على سند سمعي شفهي لصالح سند آخر، وذلك من أجل توسيع الشَّرْط التواصلي، لكن من غير ضمانات تحفظ للغة هويتها وخصائصها الطبيعية.

ومن هذه السنائد المحوَّلة ما يَستعمِل جسم الإنسان مع الإبقاء على السند السمعي الشفهي، مثل التحويل إلى لغة الصفير، ومنها ما لا يُبقي على هذا السند، مثل التحويل إلى لغة الحركة. وتتمثل النقطة الأساسية بإمكانية التحويلات التي لا تستمر في استعمال جسم الإنسان على غرار لغة الضرب على الطبول أو إشارات الدخان أو أعمدة إشارات المرور. وقد عرف العالم الحديث ازديادًا في السنائد المحوَّلة

بهدف التواصل عن بعد، وتتمثل بسنائد تماثلية، كتغيرات شدة التيار الكهربائي التي استعملت في الهواتف الأولى، وتلك المتعلقة بأمواج الراديو أو الأمواج الرقمية، كالمورس الذي يُعدُّ في الواقع ترميزًا للكتابة، وتقنيات ترقيم الصوت التي تتجاوز بصورة كبيرة حدود اللغة، وهي اليوم الأسرع انتشارًا(1).

ومن بين هذه السنائد المحوَّلة هنالك السند الكتابي الذي يُعدُّ بلا جدال الأكثر أهمية، ليس لأنه يستعمل ثنائية الأبعاد للمكان المسطَّح فحسب، وإنما كذلك لأنه يُمثِّل السند الأول الذي أتاح للكلام البشري أن يبقى ويدوم خارج وجود قائله. وفي الحقيقة إن خبرتنا الأساسية باعتبارنا موجودات خاضعة للزمان هي أن كل الأشياء تفر منَّا، وأن كل أحداث حياتنا تتلاشى شيئًا فشيئًا، حتى إنها في أحسن الأحوال تتوهَّج بوميض غير حقيقي غالبًا في فعل التذكر الذي يكون عن بُعْد، وإنه عندما يكون علينا أن نُبقي على شيء ما، فإن هذا يكون راجعًا إلى كونه سريع الزوال، ويُهدِّد بالفرار من قبضتنا، وليس أدل على ذلك من كلامنا المنطوق، فما نتلفَّظ به يبقى دائمًا خارج النطاق أو يتملَّص من المساعي الرامية إلى حيازته.

ولهذا لجأت البشرية قديمًا إلى طريقتين للإبقاء على القرب فيما يتعلَّق بالمنطوق، الأولى منهما هي ابتكار أساليب شفهية تستند إلى تقاليد تُدير الكلام المنطوق على نحو أدبي. فحقيقة الشعر، على سبيل المثال، تكمن في إبداع إبقاء القرب، والقصيدة الغنائية تتيح لنا أن نعايش القرب على ذلك النحو الذي يتم فيه إبقاؤه في الشكل الموزون لها. ولكن القصيدة لا تتلاشى لأن الكلمة الشعرية تُوقِف تمامًا زوال الزمان، بل لأنها أيضًا تَبْقى مكتوبة. وبذلك تظهر الطريقة الثانية للإبقاء على القرب،

1. يُنظَر: أورو سيلفان وديشان جاك وكولوغلي جمال: **فلسفة اللغة**، ترجمة: بسام بركة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2012م، ص97.

والمتمثلة باختراع الكتابة الذي يتيح لنا أن نعايش القرب على نحو يتم فيه إبقاؤه في الشكل المكتوب للأدب ومن خلاله[1].

ويجب هنا التمييز بين الأسلوب الشفهي وأسلوب الكلام المحكي؛ لِما لهذا التمييز من علاقة بظهور الكتابة؛ إذ يُشير هذا الأخير إلى الاستعمال العادي للكلام، البعيد إلى حدٍّ ما عن اللسان المكتوب في حالة التخاطب. أما الأسلوب الشفهي فهو يستند إلى تقاليد تُدير الكلام المنطوق على نحو شعائري مُهذَّب، فهو نوع أدبي بحق، يحفظ صروح الثقافة لكن دون ترك أثر مكتوب. ويبدو أن ظهور الكتابة مرتبط بهذا الأسلوب وتابع له، وربما كان ذلك في لحظة شَعَر فيها الإنسان بأن هنالك شيئًا مما يقوله يستحق التسجيل ويستحق عناء الاحتفاظ به. ويتعلَّق الأمر هنا في الحقيقة بتقليد ثقافي يبدو أنه يُبرِّر ابتداع مصطلح (الأسلوب الشفهي) الذي أصبح موازيًا لمصطلح (الكتابة الأدبية)[2].

فالأسلوب الشفهي – أو (اللغة الأدبية) كما في اصطلاح سوسير – يُكسِب الكتابة مزيدًا من تلك القيمة التي هي غير جديرة بها. فللغة معاجمها وكُتُبها النحوية، والتعليم في المدارس إنما يكون بالإحالة إلى الكُتُب وبواسطة الكُتُب. وهكذا يكون للصورة التي تتجلَّى عليها اللغة قانون يُنظِّمها، وما هذا القانون في حد ذاته سوى مجموعة من السنن المكتوبة الخاضعة في الاستعمال لقواعد صارمة، هي قواعد الرسم. ولهذا السبب تراهم يُنزلون الكتابة المنزلة الأولى من حيث الأهمية، فيغيب عنهم في نهاية الأمر أن الإنسان يتعلَّم الكلام قبل أن يتعلَّم الكتابة، فيعكسون الآية عكسًا[3].

1. يُنظَر: جادامر، هانز جيورج: **تجلِّي الجميل ومقالات أخرى**، ترجمة: سعيد توفيق، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1997م، ص237.

2. يُنظَر: حجاج، كلود: **إنسان الكلام (مساهمة لسانية في العلوم الإنسانية)**، ترجمة: رضوان ظاظا، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2003م، ص110.

3. يُنظَر: يُنظَر: دي سوسير، فردينان: **دروس في الألسنية العامة**، تعريب: صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، تونس، 1985م، ص51.

ومن هنا تطرح اللغة الأدبية مشكلًا كبيرًا؛ مشكل النزاع الذي ينشب بينها وبين لغة التخاطب اليومي، وعلى اللساني أن يفحص العلاقات المتبادلة بينهما؛ إذ ليست كل مستويات استعمال اللغة تتساوى في قَدْر ثباتها وتغيرها، فالتطور غير المنقطع كثيرًا ما يحجبه عنَّا ما يوليه الناس من عناية باللغة الأدبية. فاللغة الأدبية — وهي نتاج الثقافة – تتراكب مع اللغة العادية، وتكون خاضعة من حيث وجودها لظروف خارجية وملابسات مغايرة، تتمكَّن من خلالها أن تفصل مجال وجودها عن المجال الطبيعي؛ أي مجال لغة التخاطب اليومي. ثم تظل اللغة الأدبية، بعد أن تتكوَّن، على قَدْر كبير من الثبات والاستقرار بوجه عام، ويكون من شأنها أن تنزع إلى أن تبقى هي هي لا تتغيَّر، وفضلًا عن ذلك فإن خضوعها للكتابة يوفِّر لها ضمانات خاصة تضمن بقاءها على حال لا تتغير. وقد زعم بعض العلماء أن غياب (الحرف) و(الأدب) من شأنهما أن يتركا لغة التخاطب اليومي في حالة تقلُّب دائمة، وهي أشبه ما تكون بتلك التي تعاني منها اللهجات عديمة الشكل لشعوب أميركا، مما يجعل دراستها عديمة الفائدة لعلم الاشتقاق، ولا تترك في الذهن سوى ومضات غامضة، وفي معظم الأحيان خاطئة[1].

وفي حقيقة الأمر إن وجود الكتابة لا يمنع من تَقلُّب اللغة بقدر ما يمنع من أن تمضي اللغة في سيرورتها الطبيعية، فالكتابة تُبطِّئ من عملية اشتقاق مفردات جديدة تحتاجها الألسن، وهي بذلك تكون قوى مضادة تُعطِّل من ولادة تركيبات متطورة للمفردات، وفي مثل هذه الولادة – على بعض تعقيداتها – غِنًى لعلم الاشتقاق. ويقع جانب من اللوم لهذا الاتجاه على عاتق مناهج التعليم التقليدية، فقد أصرَّ أصحابها على قولبة اللغة وفقًا لاستعمال مشاهير الكتاب في العالم القديم، وهي الاستعمالات التي تجسَّدت في أعمال مكتوبة فحسب. وقد بدأ هذا الاتجاه منذ زمن بعيد يصل إلى القرن الثاني قبل الميلاد، حين اتخذ كُتَّاب القرن الخامس من علماء الإسكندرية

1. يُنظَر: حجاج: **إنسان الكلام**، ص91.

اليونانيين نماذج يحتذونها في كتاباتهم، واستمر هذا الاعتقاد في تفوق اللغة المكتوبة لما يزيد على الألفي عام، حتى أصبح عالمنا الذي يُدار بوسائل الكتابة والتدوين عالمًا أدبيًا إلى درجة كبيرة تقريبًا[1].

وإذًا فليست اللغة الأدبية – وهي شكل مُهذَّب من أشكال اللغة – هي التي من شأنها أن تكون مقياسًا على مدى قابلية اللغات الطبيعية للتبدل والتغير. فالتمييز بين التغيُّر الطبيعي العضوي في لسان من الألسن من أشكاله المهذَّبة، وهي أشكال راجعة إلى عوامل خارجية ومن ثَمَّ غير عضوية، هذا التمييز من الضرورة بمكان لإعطاء صورة أوضح لتغير اللغة[2]. فالخصائص المميزة للغات الأدبية تعكس تدخُّلًا ثقافيًا ضد التغير الطبيعي للغة، وإخضاع لغة ما للكتابة هو أساسًا أداة لتشكيل اللغة، تُظهِر وتؤكد معًا دعوى الاعتراف بجدارة تنوع معين في حد ذاته، والتي من دونها لا يمكن تطوير لغة إلى لغة مشتركة[3].

ومهما يكن من أمر فإن لمصطلح الكتابة معاني مختلفة؛ إذ يمكن أن تُدرَج فيه النقوش الحَجَرية التي تُظهِر مشاهد الصيد في العصر الحجري القديم الأعلى، ولكن إذا ما تم الاقتصار على المعنى الشائع، والمتعلِّق بتقنية إعادة تمثُّل الكلام بواسطة أثر حامل قابل للحفظ، فإنه يمكن هنا الحديث عن (اختراع) لكن بالمعنى العام للكلمة، حَدَثَ مرة واحدة منذ آلاف السنين، وفي مكان واحد بين دجلة والفرات. فقد

---

1. يُنظَر: إتشسن، جين: **اللسانيات (مقدمة إلى المقدمات)**، ترجمة: عبد الكريم محمد جبل، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2006م، ص36. غادامير، هانز جورج: **الحقيقة والمنهج (الخطوط الأساسية لتأويلية فلسفية)**، ترجمة: حسن ناظم وعلي حاكم صالح، دار أويا، طرابلس، 2007م، ص698.

2. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص45، 213.

3. يُنظَر: كولماس، فلوريان: **اللغة والاقتصاد**، ترجمة: أحمد عوض، الكويت، سلسلة عالم المعرفة (263)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000م، ص242، 243.

كانت الكتابة مُغامرة حاسمة لهذا القسم من البشرية الذي استفاد منها، ويمكن مقابلة هذه المغامرة بتلك المغامرة الضاربة في القدم؛ أي باكتشاف النار[1].

وإحدى أكثر المراحل إبداعًا في تاريخ البشرية تقع إبَّان قدوم العصر الحجري الحديث، وهو العصر المسؤول عن الزراعة وتدجين الحيوانات إضافة إلى تقنيات أخرى. وللتوصل إلى هذا المنجز الحضاري كان لا بُدَّ لآلاف من السنين قامت فيها جماعات بشرية من خلال التجربة والملاحظة بنقل ثمرات أفكارها بهمة وعزيمة مستمرتين، وفي وقت لم تكن الكتابة فيه معروفة بعد. وعندما ظهرت الكتابة بين الألفيتين الرابعة والثالثة قبل الميلاد، فإنَّ ظهورها لم يكن شَرْطًا لتحضُّر البشرية، وإنما كان نتيجة من نتائج مَدَنيَّتها. وإذا كانت البشرية قد خَطَت في العصر الحجري الحديث خطوات عملاقة بدون معرفة الكتابة، فإن لظهور الكتابة أثرًا في جمود الحضارة التاريخية زمنًا طويلًا، فعاشت البشرية منذ اختراع الكتابة وحتى بزوغ فجر العلم الحديث خمسة آلاف سنة، تقلَّبت فيها المعارف أكثر مما تزايدت.

وقد حتَّم ظهور الكتابة تغيرات عميقة في شَرْط الوجود الإنساني، وهذه التحولات كانت من طبيعة فكرية؛ فامتلاك الكتابة يُضاعف قدرة بني الإنسان على تثبيت معارفهم، وينظر إليها بكونها ذاكرة اصطناعية ينبغي أن تقترن تنميتها بوعي أفضل بالماضي، وبكفاءة أكبر في تنظيم الحاضر والمستقبل. ويرغب اليوم كثير من العلماء بجعل الكتابة عاملًا أساسيًا في تقسيم الشعوب إلى فئتين: شعوب تعرف الكتابة وأخرى تجهلها. فالأولى قادرة على مراكمة المكتسبات القديمة، والتقدُّم بسرعة أكثر فأكثر إلى الهدف الذي اختطَّته لنفسها. بينما الأخرى وهي عاجزة عن حفظ ماض

1. يُنظَر: حجاج: **إنسان الكلام**، ص95.

أبعد مما تكفي ذاكرة فردية لتثبيته، ستظل حبيسة تاريخ متغير يعوزه دائمًا الأصل والوعي المستدام بالمشروع[1].

ومع الكتابة بدأ الجنس البشري يتمتَّع بوسيلة صارمة طويلة الأمد لتثبيت الكلام، والإبقاء على تاريخ مُهدَّد بالنسيان، فقبل الكتابة لم تكن الذاكرة الجمعية عن طريق وسيلة التناقل الشفهي العريقة القدم بمنأى عن الوقوع في أعماق النسيان. وبعد الكتابة – ويا للمُفارقة! – لم تكن الذاكرة الفردية بمنأى عن الضياع، فظهور الكتابة أسهم في ضعف ملكة الذاكرة بشكل كبير، وانتشارها مسؤول عن فقدان الذاكرة الرهيب، حيث جعلت ذاكرتنا بليدة حتى يكاد المرء يعجز عن تذكُّر أسماء أصدقائه المقرَّبين، إننا بكل بساطة نعاني من تردِّي ملكة أصبحت مع نُظُم الكتابة وتقنيات التسجيل غير مُجْدِية[2].

وعلى عكس الكلام الذي هو جزء من الجهاز الإنساني الأساسي، فإن الكتابة هي أداة ثقافية يترك استعمالها المعتاد آثارًا في الوسط الذي تُعطي شكلًا له، فمن خلال الكتابة يُزوَّد الوسط الطبيعي للغة بعنصر ثقافي، فاللغات بوصفها مُنتجًا جَمْعيًا وعن طريق توافر معيار مقنن وموضوعي بقدر الإمكان، أصبحت صناعية بإعطائها صورة مكتوبة[3]. وهكذا فإنه من الطبيعي أن يتكلَّم المرء، وليست كذلك هي الكتابة؛ ذلك أن استعمالها شأن ثقافي، فالوحيدون الذين يُحسنون الكتابة هم أولئك الذين أُخضعوا لتثقيف نُفِّذ بانتباه في المدارس أو ضمن العائلات، وتَعلُّم الكتابة لا يزال يطرح مشكلات لم يَتوقَّف التربويون عن السعي في طلب حلول لها. وخلاف ذلك (الكلام المنطوق)، فنحن لم ننظر مطلقًا حتى يومنا هذا في أنْ نضبط مناهج خاصة كي نكتسب تملُّكًا للسان المنطوق، وتملُّك المرء للكلام المنطوق لا يعني أن

1. يُنظَر: شتراوس، كلود ليفي: **مداريات حزينة**، ترجمة: محمد صبح، دار كنعان، دمشق، 2003م، ص382، 383.

2. يُنظَر: أورو وديشان وكولوغلي: **فلسفة اللغة**، ص97. حجاج: **إنسان الكلام**، ص93.

3. يُنظَر: كولماس: **اللغة والاقتصاد**، ص242.

يكتسب تملُّكًا للغة، وإنما تملُّكًا للسان مخصوص هو أداة التواصل لمتَّحد اجتماعي مُعيَّن، ونحن على اقتناع بأنه يحصل من تلقاء نفسه، والدليل هو أن كل الناس يتكلمون[1].

فهنالك إذًا أوَّلية ممنوحة للكلام، فالأطفال يَتعلَّمون الكلام قبل تعلُّمهم الكتابة، وهنالك ملايين الناس يَتكلَّمون من غير معرفتهم بالكتابة حتى في الثقافات الرفيعة. ولا تُتَّخذ مثل هذه الوقائع برهانًا على مجرد أسبقية واقعية أو محلية للكلام على الكتابة، وإنما تُتَّخذ أيضًا برهانًا على أسبقية سائدة وشاملة. فالكلام عملية من التواصل المباشر، تتدفَّق فيه الكلمات وكأنها علامات عفوية تَشفُّ تمامًا عن فكره الحاضر الذي يريد مُستمعه الظفر به. أما الكتابة فتتألف من إشارات فيزيقية منفصلة تمامًا عن الفكر الذي قد أنتجته، وتؤدِّي دورها في غياب المتكلم، فتقترب من فكره بشكل غير أكيد، كما تبدو إشاراتها وكأنها مجهولة المصدر بالكلية؛ أي مبتورة عن أي متكلم أو مؤلف.

ومن ثَمَّ فليست الكتابة مجرد أداة تقنية لتمثيل الكلام فحسب، وإنما هي أيضًا تشويه للكلام، وهذا الحكم على الكتابة قديم قدم الفلسفة نفسها، ففي محاورة (فيدروس) يشجب أفلاطون الكتابة بعدِّها شكلًا لقيطًا من أشكال التواصل؛ أي مفصولة عن الأب أو لحظة الأصل، ولذلك تُثير الكتابة كل أنواع إساءات الفهم بما أن المتكلم غير موجود كي يُوضِّح للقارئ ما يدور في ذهنه[2]. فالكلام المنطوق وهو يقيم صلة بين إنسان وآخر أو حتى بين الإنسان ونفسه بهذه الطريقة الحية، يمكن له كذلك أن يتَّخذ الشكل الصارم للعلاقات المكتوبة، ويمكن فك مغاليق هذه العلاقات المكتوبة وقراءتها وتوليدها بحسب قانون جديد للمعنى. فالشكل المكتوب

1. يُنظَر: مارتينه، أندريه: **وظيفة الألسن وديناميتها**، ترجمة: نادر سراج، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009م، ص170.

2. يُنظر: كلر، جوناثان: "**التفكيك**"، ترجمة: حسام نايل، مجلة النقد الأدبي فصول، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد66، 2005م، ص99.

ثابت أما الوعي الذي يملكه المرء حياله فهو الذي يتغير، فالشكل المكتوب لا يفرض عليه معنى واحدًا، بل إنه يوحي له بمعان مختلفة عبر أزمنة متعددة[1].

2. سُلطة الكتابة:

يربط بعض العلماء نشوء اللغة البشرية بهلوسات سمعية، فالكلمات وهي تصدر عن نصف الدماغ الأيمن، كان النصف الأيسر من دماغ الإنسان الأول يحسبها قادمة من مكان ما في العالم الخارجي. وحين اختُرعت الكتابة، سُمعت الإشارات المكتوبة كأصوات مَعزوَّة إلى آلهة ناطقة، ولم يُدرك الإنسان أن الأصوات تصدر عن دواخله حتى بداية الألفية الأولى قبل الميلاد[2]. وهذه نظرة قد يشوبها شيء من الأسطرة إلا أنها تعطي تصوُّرًا واضحًا للسلطة العالية التي حظي بها شكل اللغة المكتوب فيما مضى من عمر البشرية، فالكتابة على النقيض من كونها ظل الكلام، تستولي على كُنْه اللغة[3]، فهي أشبه بنظام شمولي لديه ميول دائمة لفرض نوع من الوحدة على كل مظاهر التنوع والاختلاف لكيفيات اللغة المنطوقة. وقد سعى سوسير لأن يضع أسبابًا علمية لهذه الهالة من التبجيل التي تُحيط بالكتابة، وأوجزها في ما يأتي:

1. إنَّ تحديد حرف واحد لكل صوت ارتبط لدى الواضع الأوَّل بحاسة السمع التي تميل إلى فرض نوع من الوحدة على النطق المتعدد للصوت الواحد، ورأت في هذا التعدد اختلافًا في درجة النطق لا في طبيعته، وقد ظهر ذلك من خلال تجاوز الاختلافات اللفظية التي تبدو من شخص لآخر ورؤية تلك الوحدة التي تقف خلفها، وهذا ما أدَّى إلى أن تسترعي صورة الكلمات في الخط انتباهنا من حيث هي شيء ثابت متين، فهي أكثر قدرة من الصوت على تشخيص وحدة الكلام عبر

---

1. يُنظَر: غادامير: **الحقيقة والمنهج**، ص698. بارت، رولان: **نقد وحقيقة**، ترجمة: منذر عياشي، مركز الإنماء الحضاري، بيروت، 1994م، ص83.

2. يُنظَر: مانغويل، ألبرتو: **الفضول**، ترجمة: إبراهيم قعدوني، بيروت، دار الساقي، 2017م، ص94.

3. يُنظَر: إليس، جون: **ضد التفكيك**، ترجمة: حسام نايل، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2012م، ص37.

الزمان. ومهما يكن هذا الرابط سطحيًا ومهما تكن الوحدة التي يُشخِّصها اصطناعية محضة، فإن إدراكنا له أيسر من إدراكنا لذلك الرابط الطبيعي الحقيقي الوحيد الذي هو رابط الصوت، فقد شقَّ على النحاة أن يُعالجوا بنجاح تلك المنطوقات اللغوية الوقتية قبل اختراع أجهزة تسجيل الصوت(1).

فهذه الأجهزة تقوم بعكس ما تقوم به الكتابة، فإذا كانت الأخيرة تُشخِّص وحدة الكلام، فإن أجهزة تسجيل الصوت لا تحفظ سوى الاختلاف، ولا يمكن اللسانيات المعاصرة عدم الاكتراث بمثل هذا التطور الذي تشهده التقنيات اليوم، بل هي وجدت فيه فرصة لتتطور. فدراسة الاختلاف لم تكن غائبة عنها في حقيقة الأمر، وهي سبقت بكثير دخول الأجهزة القادرة على تسجيل واستعادة ملامح الاختلاف بأمانة كبيرة، إلا أن أجهزة تسجيل الصوت سرَّعت من إيقاع الحركة التي كانت قد بدأت(2).

وتُعدُّ تقنيات التسجيل الحديثة، مع قدرتها العالية على حفظ التنوع والاختلاف في المنطوق، وسيلةً تقف أيضًا في وجه الميل إلى التغير والتعدد، فالتوسُّع الجغرافي، الذي هو عامل من عوامل التعدد والازدياد، يزول أثره بعد اليوم بسبب تطور تقنيات الاتصال الحديثة. فالمذياع والتلفاز والفضائيات ووسائل التواصل الاجتماعي ...إلخ لا تسمح أبدًا بجعل إنجليزية أمريكا وإنجليزية بريطانيا، على سبيل المثال، لغتين مختلفتين، والحال كذلك بالنسبة إلى فرنسية فرنسا وفرنسية كيبيك. ولو كان هذا الوضع قائمًا بشروط الفصل الجغرافي نفسها منذ ستة قرون أو يزيد لجرت الأمور على هذه الشاكلة. فلئن كان مُقدَّرًا أن تستمر اللغات في التغير والتعدد وفي أن يحل بعضها محل بعض، فإن هنالك أمورًا كثيرة تدفع إلى الاعتقاد بأن حركة التعدد

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص50، 51.

2. يُنظَر: حجاج: **إنسان الكلام**، ص124.

والازدياد الكبرى التي وسمت التاريخ اللساني العالمي بميسمها منذ عشرات القرون قد أوقفتها ظروف تقنيات التواصل الحديثة[1].

2. إنَّ علاقة اللغة بالرسم علاقة متراكبة، فالكلام المنطوق من اللغة هو بحد ذاته رسم لما نراه ونعقله، وهو أداة غير كاملة للقيام بهذه الوظيفة؛ لأنه يقع إزاء المرئي في عجز يجهد عبثًا لتجاوزه، ولأنه أيضًا لا يمكن أن يَختزل أحدهما الآخر، فعَبَثًا نقول ما نراه؛ لأن ما نراه لا يسكن أبدًا فيما نقول، وعبثًا عملنا على أن نجعل الآخرين يرون بالصور والاستعارات والمقارنات ما نراه بأعيننا، فالمكان الذي تتلألأ فيه ليس هو المكان الذي تراه الأعين، وإنما هو المكان الذي يُحدِّده تتابع التراكيب اللغوية[2].

وكذلك شأن الكتابة إزاء الكلام المنطوق، فهي رسم لما ننطقه بألسنتنا، وهي كذلك أداة غير كاملة للقيام بإظهار جميع سماته، ومع ذلك فإن ما ننطقه يسكن فيما نكتبه ويُختَزَل فيه إلى حد كبير؛ لأن التتابع النُّطقي الذي تظهر فيه الأصوات شبيه بالتتابع الخطي الذي تظهر فيه الحروف، سوى ما يتعلَّق بوجود فجوات بيضاء في التتابع الثاني تضع حدًا لنهاية وحدة سابقة وبداية وحدة لاحقة. وهكذا تكون الكتابة في رسمها للمنطوق أكثر دقة وأمانة من الكلام في رسمه للعوالم المرئية، وما لم يتم اعتبار ذلك نجاحًا مميزًا للكتابة في أداء وظيفتها، فإن عدم اعتباره في الكلام المنطوق أولى.

فالكتابة في إطار العائلة الكبرى للأنساق العلامية تنتمي إلى طبقة التوسيم الخطي، وهي طبقة تجمع أنساق العلامات ذات السمة الدائمة التي لها دعم بصري ومكاني، وتكمن الشارة المميزة للكتابة إزاء التوسيمات الخطية الأخرى في كونها تشير إلى وحدات لسانية، وهي لا تختلف فيما تُولِّده من انطباعات مرئية عن التوسيمات

1. يُنظَر: كالفي، لويس جان: **حرب اللغات والسياسات اللغوية**، ترجمة: حسن حمزة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2008م، ص 54.

2. يُنظَر: فوكو، ميشيل: **الكلمات والأشياء**، ترجمة: مطاع صفدي وآخرين، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1990م، ص34.

الخطية الأخرى. فالكتابة الأسطورية، على سبيل المثال، وإنْ كان التوسيم الخطي فيها لا يُحيل إلى وحدات اللسان إلا أنه يُشير إلى تمثيلات ذهنية معقدة أو إلى أشياء وحوادث واقعية، وفي هذا الجانب لا يوجد ما يُميِّز الكتابة الأسطورية من الكتابة العادية، فالتأشير المرئي سمة مشتركة بينهما[1].

وهكذا فإن تبجيل الكتابة، كما يرى سوسير، عائد إلى كون الانطباعات المرئية أوضح وأبقى لدى معظم الناس من الانطباعات الصوتية؛ لذلك ترى تعلقهم بالانطباعات المرئية أشد وأقوى، وهو ما يفضي بالصورة المكتوبة إلى أن تفرض نفسها على حساب الصوت. فالصورة المكتوبة، بوصفها جانب اللغة الذي يمكن رؤيته ببساطة، تُساعد على المحافظة اللغوية على نحو أسهل، فحالما تُؤسَّس نُظُم الكتابة، فإنها تكون شديدة الثبات والمقاومة للتغيير[2].

3. إنَّ اللغة تتطور بدون انقطاع، وأما الكتابة فتنزع إلى الثبات على حالها لا تتغيَّر، فالكتابة المتَّبِعة للقواعد في صورتها الخطية الثابتة بمساعدة الأشكال الورقية أقل خضوعًا للتعديلات الحاصلة في الجانب الزماني والمكاني، ولهذا فإن اللغة المكتوبة تبدو أكثر محافظة من الأخرى المنطوقة، وتُمثِّل ثباتًا لا تعرفه هذه الأخيرة، فأي فرد يسمح لنفسه في سهولة تامة بارتكاب خطأ تجاوز القواعد النحوية أو استخدام الألفاظ العامية عند الحديث، بينما لا يسمح بذلك في اللغة المكتوبة[3].

فالكتابة هي عامل استقرار للغة، وقد يكون الجهل الكبير بها سببًا يزيد من التغيرات الصوتية ويزيد من إيقاعها، فقد عرفت أوربا أَهم التغيرات في العصور

---

1. يُنظَر: ديكرو، أوزوالد وسشايفر، جان ماري: **القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان**، ترجمة: منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2003م، ص272. كولماس: **اللغة والاقتصاد**، ص301.

2. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص51.

3. يُنظَر: مالبرج، برتيل: **مدخل إلى اللسانيات**، ترجمة: السيد عبد الظاهر، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010م، ص95.

الوسطى، قبل ظهور الطباعة، وفي عصر كانت فيه أعداد الأُميين كبيرة[1]. ويَنْجرُّ عن ذلك أن الصورة المكتوبة تصبح في النهاية غير مطابقة لما هي عليه، وكلمَّا عَظُم البون بين الخط وما ينبغي أن يُمثِّله بالنطق من أصوات قويت نزعة بعضهم إلى اتخاذ الكتابة عمادًا. فعلى الرغم من أنه كلما وُجِد بون أو اختلاف بين اللغة وقواعد رسمها فإن حسم الجدال في ذلك قد يكون عسيرًا إلا على اللسانيين، لكن لما لم يكن للسانيين حق في إبداء الرأي في موضوع الرسم الإملائي تحتَّم تغلُّب الصورة المكتوبة على الصورة المسموعة[2].

ولذلك نجد النحاة يُغالون في لفت الأنظار إلى الصيغة المكتوبة، وهذا ما دعاهم إلى أن يقفوا تجاه اللغة وقوفهم أمام شكل قد تَمَّ وضعه بصورة نهائية، ويعرض بدوره بصفة ثابتة ودائمة الشكل نفسه. غير أن في هذه النظرة إغفالًا لطبيعة اللغة التي ما تزال في طور سيرورتها، وداخل السيرورة لا يمكن للغة أن تعكس نفسها شيئًا ثابتًا ودائمًا، ولذلك لا يحق لنا عَدَّها شكلًا ثابتًا، ولعادة النحاة هذه ما يُبرِّرها من الوجهة النفسية إلا أن لها عواقب وخيمة جدًا[3].

وقد يزداد البون بُعدًا بين الهيئة المسموعة والصورة المكتوبة بحيث تُعدُّ كل واحدة منهما لغة، ويظهر ذلك لدى سوسير في نظام الكتابة الإيديوغرافية، وهو نظام تُمثَّل فيه الكلمة بعلامة خطية واحدة لا تمت إلى الأصوات التي تتكون منها بأية صلة، وتتصل تلك العلامة بمجموع الكلمة، ومن ثَمَّ فإنها تتصل – على نحو غير مباشر – بالفكرة التي تعبر عنها. والكتابة الصينية هي المثال الذي يسوقونه عادة لهذا النظام، فالكتابة بالنسبة إلى الصينيين لغة ثانية، ولذلك تراهم إذا ما وردت في كلامهم كلمتان

1. يُنظَر: حجاج: **إنسان الكلام**، ص102.
2. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص51.
3. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص56، 57.

لهما في النطق صورة واحدة، فإنهم أحيانًا يلجؤون إلى الكلمة المكتوبة لتُترجم عن مقصدهم[1].

ويبدو أن هذه الأسباب التي دعت إلى تبجيل الصورة المكتوبة مُتعلِّقة بذلك الحجاب الذي تُقيمه الكتابة بيننا وبين رؤية اللغة في حيويتها، فذلك الحجاب يمنعنا من رؤية اللغة كما هي في وضعها الطبيعي متغيرةً ومتوثِّبةً باستمرار. ففي هذا الاستسلام لخداع الكتابة إذًا ركون إلى ما هو أيسر السُّبل بدلًا من العناء الذي يجده الباحث في مطاردة شيء لا يثبت، وهو كذلك افتتان بالثوب غير العادي الذي تلبسه اللغة وتتنكَّر فيه، فقد شاءت العادة أن تُموِّه الكتابة على الانتباه بفرض حالة من الثبات على عناصر اللغة، لا نعود معها قادرين على متابعة حركة التغيُّر المستمرة لها[2].

فكثيرة هي اللغات الحديثة، لا سيما الإنجليزية والفرنسية، التي لا تزال تلبس ثوبًا قديمًا وتتنكَّر بنظام أبجدي يرتكز على لفظ قديم جدًا، فهذا النظام الأبجدي يخفي الكثير من التغيرات الصوتية والفونولوجية التي حدثت. وإنْ كان المرء على سبيل الفرض مُتضلِّعًا بالقدر الكافي من الإنجليزية أو الفرنسية، فلن يجد صعوبة في فهم مؤلفات شكسبير أو فولتير عند قراءتها، أما عندما يُتاح له أن يسمعها من الكُتَّاب الذين ألَّفوها، فسيجد أن هذه المؤلفات عسيرة على الفهم. فالباحثون والعلماء الثقات لم يتمكنوا من الوصول إلى فهم أفضل للعلاقة بين اللغات المكتوبة والمنطوقة من جهة واللغات المعيارية وغير المعيارية من جهة أخرى إلا بعد أن قاموا ببحوث مستفيضة خلال القرن التاسع عشر؛ أي في تلك الفترة التي تُسمَّى الآن بالفترة

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص51، 52.

2. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص56.

الكلاسيكية للسانيات التاريخية التي بدأت في سنة 1820 واستمرت حتى سنة 1870[1].

وطغيان الحرف المكتوب لا يقف عند حد فرض حالة من الثبات الوهمي على اللغة، بل إن له عملًا آخر معاكسًا لما سبق، فهو من شدة ما يفرض نفسه على الجمهور يؤثر في اللغة ويحوِّرها تحويرًا، وهذا لا يحدث إلا في الألسن الضاربة في الأدبية[2]، كالعربية الفصيحة، على سبيل المثال، حيث للوثيقة المكتوبة شأن عظيم، ففي هذه الحال قد يصل الأمر بالصورة المكتوبة إلى التسبب في حدوث كيفيات في النطق فاسدة، كما نجده اليوم في نطق كلمتَيْ: (مائة) و(عمرو)، فقد وُجدت (الألف) في الكلمة الأولى و(الواو) في الكلمة الثانية كعلامات خطية ذات قيمة صوتية غير مباشرة، وقد غُفِل عن ذلك وأصبح كثير من الناطقين بالعربية يظهرون نطق كل حرف من حروفهما المكتوبة.

وفي الحقيقة لا تُشكِّل مثل هذه الكلمات عائقًا في نطق العربية وفي قراءة نصوصها، فهي كلمات معدودة ليس لها أثر يُذكَر. إضافة إلى أنه عندما يتم تخصيص حرف لكل صوت من أصوات الكلام المنطوق لاسم معين، فإننا عندئذ إذا أضفنا أو حذفنا أو وضعنا حرفًا في غير موضعه، فإن الاسم الذي يُكتَب، وإنْ خالف الشكل المنطوق، فإنه يبقى هو هو، ولن يصبح شيئًا آخر غير هذا الاسم، وهذا ما ينطبق على كل ما هو كيفي أو على أي شيء يُقدَّم من خلال صورة. وبخلاف ذلك كل ما هو كمِّي، فالأعداد ينبغي أن تكون تمامًا هي ما هي عليه، أو لا تكون البتة، فالعدد

---

1. يُنظَر: ليونز، جون: **اللغة واللغويات**، ترجمة: محمد إسحاق العناني، مؤسسة رلي للنشر، عمان، 1991م، ص238.

2. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص58.

(عشرة)، على سبيل المثال، يصبح في الحال غير العشرة إذا ما زدت عليه وحدة أو طرحتها منه، وهكذا بالنسبة إلى أي عدد آخر[1].

ومن المحتمل أن هذه التحريفات ستتكاثر عبر الزمن، وأن نطق الناس بالحروف الزائدة في الخط سيتزايد، وهو الاختلاط بعينه، فلهذه التحريفات وجود حقيقي في اللغة إلا أنها ليست تغيرات ناتجة عن عمل اللغة الطبيعي، بل المتسبِّب فيها عامل لا يمت إلى اللغة بصلة، وقد تَحْدث بأوهى سبب[2]. ففي القرن الثامن عشر بأسكتلندا كانت كلمة: غضب (warth) تتردَّد بشكل متواصل على منابر الوعظ، حيث إن الشخص المعني بطباعة العِظات عندما كان يستنفد خزينته من حرف (w) كان يُجبر على استخدام حرفَيْ: (v) بدلًا منه[3].

ويتعيَّن على اللساني، كما يرى سوسير، أن يُفرد لمثل هذه الحالات قسمًا خاصًا يفحصها فيه؛ ذلك أنها تُمَثِّل حالات مسخ، فوضع علامات تمييزية لبعض الكلمات في مرحلة ما من مراحل عمر كتابة إحدى اللغات وبقاؤها بعد ذلك، من شأنه أن يخلق صورًا مفجعة في التلفُّظ، فمن البديهي أن مثل هذا الإجراء، لشدة الحرص فيه على الدقة، سيعمي ما كان يقصد إلى إيضاحه، وسيشوِّش على القارئ أمره، وقد لا نجد فيه من الفوائد ما يكفي لتلافي مثل هذه النقائص[4].

3. الكتابة بوصفها التحليل الأول للغة:

إن النُّظُم التي تَدْرس اللغات مع أنها مستقلة إلى حد كبير عن الوسط الذي تنشأ فيه اللغة، إلا أنها يجب أن لا تُباشِر مادتها اللغوية إلا ضمن وسطها الصوتي، وهو

1. يُنظَر: أفلاطون، **محاورة كراتيليوس (في فلسفة اللغة)**، ترجمة: عزمي طه السيد أحمد، عمّان، منشورات وزارة الثقافة، 1995م، ص190.
2. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص59.
3. يُنظَر: مانغويل، ألبرتو: **يوميات القراءة (تأملات قارئ شغوف في عام من القراءة)**، ترجمة: عباس المفرجي، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 2008م، ص72.
4. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص58، 59.

الوسط الرئيس الذي تنمو فيه اللغة، ونتيجة لذلك فإن دراسة الصوت أهم بكثير من دراسة الكتابة أو دراسة الإيماءة أو دراسة أي وسط آخر نتوهمه للغة، سواء أكان هذا الوسط وسطًا حقيقيًا أم محتملًا. فليس الصوت بحد ذاته ولا حتى النطاق الكامل للصوت هو المهم بالنسبة إلى اللغوي، بل إن ما يحظى باهتمام اللغوي هي تلك الأصوات التي تنتجها أعضاء النطق أو تلك التي لها دور رئيس في النُّظُم اللغوية[1].

فمثل هذه الأصوات يدركها كل المتكلمين الأصليين للغة معينة، من غير استثناء وعلى نحو مضبوط، ويدركون كذلك اختلافاتها الدقيقة جدًا في نطاق إنجازها وظيفة تمييزية في تلك اللغة. في حين أن الأجنبي، بما في ذلك الملاحِظ المتدرِّب أو اللغوي المتخصِّص، غالبًا ما يواجه صعوبة بالغةً في إدراك تلك الاختلافات، إذا لم تُنجَز هذه الوظيفة التمييزية في لغته الأصلية. فالفونيمات المتنوعة التي تُكوِّن لغة من اللغات فيها من الاختلافات السمعية الصغيرة والدقيقة جدًا إلى حدّ أنه من الصعوبة في بعض الأحيان ضبطها حتى بالوسائل الحساسة، فالمتخصصون المحدثون في حقل الأكوستيكية يندهشون بحيرة إزاء الإمكانية التي تُدرِك بها الأُذن البشرية من غير صعوبة ذلك التنوع الضخم في أصوات لغة معينة، بحيث إن هذه الأصوات تكون كثيرة جدًا، وتنوُّعاتها غير مدركة حسيًا. والفونيمات كذلك ليس لها في ذاتها معان محددة خاصة، فما ندركه في لغة محكية ليس أصواتًا مختلفة في ذاتها، وإنما استعمالات مختلفة عبَّرت عنها اللغة؛ أي إنها اختلافات مع أنها في ذاتها من غير معنى، تُستَعمل لتمييز كيان من بين كيانات أخرى في مستوى أعلى (المورفيمات، الكلمات)[2].

ولهذا فاللغة كما يرى سوسير لا تبدو للدارس، وبالذات من غير الناطقين بها، في صورة مجموعة من العلامات المعينة الحدود سلفًا، إنما هي كتلة صوتية غير واضحة

1. يُنظَر: ليونز: **اللغة واللغويات**، ص114.

2. يُنظَر: ياكوبسون، رومان: **ست محاضرات في الصوت والمعنى**، ترجمة: علي حاكم صالح وحسن ناظم، دار الرافدين، بغداد، 2018م، ص106.

المعالم، تنفلت في أغلب الأحيان عن الملاحظة، ولا يمكن أن نقف فيها على عناصر بأعيانها إلا عن طريق الانتباه والعادة[1]. والذي يضع حدًا لسلسلة من الأصوات، ويجعلنا نعرف ونحن ننتقل على طول السلسلة أننا انتهينا من كلمة وبدأنا بأخرى هو الانتقال من مفهوم إلى آخر، فالجملة المنطوقة مهما تكن بسيطة كجملة: (the boy kicked the ball) ليس فيها مؤشر عند نهاية كل كلمة وبداية الأخرى، وما يُشير إلى الفجوة بين الكلمات هو الانتقال من مفهوم إلى آخر، فالفونيمات التي تشتمل عليها (boy) ترتبط بمفهوم معين، والفونيمات المتتابعة في (kicked) ترتبط بمفهوم آخر، في حين أن مثل: (boyk) أو(icked) لا ترتبطان بأي مفهوم[2].

فالملاحِظ قد يستطيع أن يؤكد بأن ما قيل في كلام ما، يُؤلِّف سلسلة صوتية ممكنة ومقبولة، ولكنه إذا ما أراد أن يميِّز هذا الكلام، فإن العملية ليست مُجرَّد تحديدٍ للأصوات واحدًا تلو الآخر، وبعد ذلك يكون وضعها بعضها مع بعض، فمثل هذا التصوُّر البسيط غير واقعي تمامًا لعدة أسباب:

1. إن سرعة الكلام تجعل من المستحيل فيزيائيًا تحديد كل صوت بمفرده، فالإنسان بمقدوره أن يُحدِّد أقل من عشرة أصوات منفصلة في الثانية، في حين أن إصدار الكلام يتضمن ضعف هذا الرقم.

2. إنه وعلى الرغم من التقدُّم الحاصل في الوسائل الإلكترونية، إلا أنها ما زالت تُقدِّم صورة وهمية لشيء (الكلام) هو بطبيعته وهمي، فتحديد الأصوات تحديدًا واضحًا ومتناهيًا غير ممكن؛ لأنه ليس لها صفات ثابتة، وذلك لكونها تتداخل بطريقتين: فمن الناحية الأولى لا يوجد فصل واضح بين الأصوات المتجاورة، ومن

---

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص24، 162.

2. يُنظر: جاكسون، ليونارد: **بؤس البنيوية (الأدب والنظرية البنيوية)**، ترجمة: ثائر ديب، دار الفرقد، دمشق، ط2، 2008م، ص87.

الناحية الأخرى لا يوجد حدٌّ ثابت وصارم بين الأصوات المتشابهة سمعيًا. فنحن نسمع الكلام على هيئة سلسلة من الكلمات المعزولة، لكن الحدود بين الكلمات لا يمكن سماعها، وسبب ذلك أن الكلمة في الموجة الصوتية الكلامية تدخل في الكلمة التي تليها من غير إشعار بهذا الدخول؛ إذ لا يوجد وقفات صغيرة بين الكلمات الملفوظة تُشبه تلك الفراغات البيضاء التي نجدها بين الكلمات المكتوبة، فنحن نقوم ببساطة بتخيل حدود الكلمة حين نصل إلى حافة قطعة صوت معينة تتوافق مع مدخل معين في معجمنا العقلي. ويظهر هذا بوضوح حين نستمع إلى كلام بلغة أجنبية؛ إذ لا يمكن أن نعرف في تلك الحال أين تنتهي كلمة ما؟ وأين تبدأ الكلمة التي تليها؟ كما يَتَّضح عدم وجود الحدود في سلاسل الكلمات التي تستخدم (الجناس)، ويمكن أن يُكوَّن منها كلمات بطريقين مختلفين[1].

3. إن الأصوات لا تتغير من متكلم لآخر فحسب، بل تتغير لدى المتكلم نفسه الذي يُبدِّل كلامه بشكل غير واعٍ في أغلب الأحيان، وبما يتناسب وطبيعة المقام، أو الحالة النفسية التي يتكلَّم بها[2].

فالاختلافات الهائلة في التنوعات النُّطقية لم تحل دون تواصل أفراد الجماعة اللسانية الواحدة وتفاهمهم، وما ذلك إلا لوجود ثوابت لا تختلف، ووجود الكتابة في مبدئها كان تحليلًا لسانيًا للغة، يتناغم مع نظرة العلم الأولى التي كانت ترى كل شيء مُوحَّدًا وثابتًا في الكون. واللغة كما يرى (هيراقليطس) هي الشيء الأكثر ثباتًا في عالم دائم التغير، ومن ثَمَّ فإن هذه النظرة لا تُلقي بالًا لأعراض التعدد والاختلاف. والكتابة هي شكل العثور على الثابت اللامتغير الذي يكمن وراء التدفُّق والجريان المتغير باستمرار

1. يُنظر: بنكر، ستيفن: **الغريزة اللغوية (كيف يبدع العقل اللغة)**، تعريب: حمزة قبلان المزيني، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000م، ص203.

2. يُنظَر: أتكيسن، جين: **اللغة والعقل (اللغويات النفسية)**، ترجمة: محيي الدين حميدي وعبد الله الحميدان، ضمن كتاب: (الموسوعة اللغوية)، المجلد الثاني (مجال اللغة الأوسع)، جامعة الملك سعود، الرياض، 1421هـ، ص336، 354.

للكلام المنطوق، فلا يوجد شخصان يتكلمان بشكل متماثل تمامًا، وقد ينطبق ذلك بالأحرى على عدم تماثل نطق الشخص الواحد في أوقات مختلفة، وكل ما ننطق به يمضي ولا شيء يبقى، ولا يمكننا أن نُعيد نطق العبارة نفسها مرتين من غير أن يكون هنالك اختلاف؛ ذلك أن هنالك كيفيات أخرى وأخرى لا تكف عن الظهور والتعدد.

والكتابة بوصفها تحليلًا أوَّليًا للغة ارتبطت بتلك الرؤية التي غضت الطرف عن تعدد المنطوق واختلافه، وسايرت إغراء التوحُّد؛ لاحتوائه أو لإدراجه في شمولية ما، ورأت ما هو ثابت ومُوحَّد فيه، فالتمعُّن البعيد في اختلاف المنطوق يُطلعنا على مزيد من الوحدة التي تتراءى خلفه. والكتابة بوصفها تحليلًا لسانيًا بدرجات وعي متفاوتة، هي التي أعطت دَفْعًا حاسمًا للبحث النحوي بكل تأكيد، فاستعمال علامة لغوية واحدة لتدوين تلك التنوعات المَناطقيَّة والفردية التي لا حصر لها لحرف مثل (الجيم) أو (القاف) أو (الكاف) يدفعنا بالضرورة إلى وعي مدهش بوجود ثوابت لا تتغير.

فاللسانيات وُلِدت من الوعي بالثوابت، وما هي اللسانيات إذا لم تكن البحث عن الثوابت في مجال الأصوات كما في مجال المعجمية والنحو؟ فاللسانيات هي العلم الوحيد مع الرياضيات التي تمتلك نواة نظرية ثابتة على المدى الطويل، فبالإمكان إرجاع التقابل بين (الاسم) و(الفعل)، على سبيل المثال، إلى أفلاطون وأرسطو، والواقع أن هذه النواة الثابتة ظهرت على ما يبدو بطريقة مستقلة في تقاليد مختلفة في اليونان والهند ولدى العرب، من غير أن يكون هنالك علاقة تأثر وتأثير[1].

والعمل المهِم لا يُصبح موضوع دراسة علمية إلا بالقيام بنوع من التشييء يُشبه ترسيخ الحديث بكتابته، فلدى الغرب وجهة نظر تقول: إن أول خطوة تسمح بمعرفة شيء ما هي معرفة كتابة اسمه[2]، فالكتابة هي الطريقة الفريدة التي بواسطتها يجعل

1. يُنظَر: أورو وديشان وكولوغلي: **فلسفة اللغة**، ص444.
2. يُنظَر: دورانتي: **الأنثروبولوجيا الألسنية**، ص194، 221.

الإنسان نفسه على أُلفة بالكلام المنطوق، فالكتابة تتيح لنا أن نتعرَّف إلى كلامنا ونألفه؛ لكونها تُعدُّ وسيلة توضيح مُثْلى لوحدات اللغة وعناصرها. وعملية التعرُّف هذه تتأسس على أن كل فعل أَوَّل من أفعال التعرُّف إلى شيء ما يكون قد تحرَّر بالفعل من إدراكنا العارض لذلك الشيء. ففعل التعرف الذي تُقيمه الكتابة للكلام المنطوق يعني دائمًا أننا قد أصبحنا نعرف لغتنا على نحو أوضح مما كان في استطاعتنا لو اقتصرنا على الجانب المنطوق منها، فالمنطوق لا يعطي فرصة لأنْ يتكرَّر للمرة الثانية ليتم التعرُّف إليه، وهكذا يقوم الشكل المكتوب باستخلاص الدائم من العابر. والوظيفة الأساسية للكتابة بوجه عام هي أن تُحقِّق هذا الشرط الذي جعل منها وضعًا مثاليًا للسان الذي تُشكِّله، وهو شرط لم توافق عليه اللسانيات الحديثة؛ لكون العملية اللغوية لا تقوم إلا على العابر ولا يوجد فيها ما هو دائم، فهي عملية متغيرة باستمرار[1].

وقد اصطنعت الكتابة رسم حدود ومعالم واضحة بين عناصر اللغة، ولئن كانت الكتابة في حدِّ ذاتها لا تمت إلى نظام اللغة الداخلي بصلة، فإنه يستحيل علينا أن نُسقِط من حسابنا هذه الطريقة التي نُصوِّر بها اللغة على الدوام، وإنْ نحن تخيَّلنا انتفاء الكتابة فإن من يُحرَم هكذا من هذه الصورة المحسوسة يوشك أن لا يُدْرك من اللغة شيئًا بعدئذ سوى كتلة لا معالم لها، لا يدري ما عسى أن يصنع بها، فيكون، كما يقول سوسير، شأنه شأن متعلِّم السباحة يُجرَّد من حزام النجاة.

فنحن، كما يذهب سوسير، نلجأ في كل حين وآونة، حتى في لغتنا الأولى، إلى الوثائق المكتوبة، وإذا ما تعلَّق الأمر بلسان يَتكلَّمه الناس في مكان بعيد عنَّا بعض البُعد، فإن اللجوء إلى الشواهد المكتوبة يصبح أكثر ضرورة وإلحاحًا، ومن باب أَوْلى وأحرى أن يكون ذلك ضروريًا بالنسبة إلى الألسن التي انقرضت. ولو أردنا أن تَتَوافر لنا في جميع الحالات وثائق مباشرة لكان ينبغي أن يكون الناس قد قاموا منذ أقدم

1. يُنظَر: جادامر، هانز جيورج: **تجلّي الجميل ومقالات أخرى**، ص137.

العصور بما نقوم به اليوم؛ أي بجمع نماذج من التسجيلات الصوتية عن جميع لغات العالم، وحتى في هذه الصورة فإنه يتحتم اللجوء إلى الكتابة كي نُطلِع القراء على النصوص المحفوظة المسجلة تسجيلًا صوتيًا. ولهذا ولئن كانت الكتابة في حدِّ ذاتها مُنجَزًا ثقافيًا ليس له صلة بالنظام الذاتي للغة، إلا أنه يستحيل علينا أن نتجاوز هذه الطريقة التي نُمثِّل بها كلامنا المنطوق على الدوام، ومن هنا – كما يؤكد سوسير – تكمن ضرورة معرفة فائدة الكتابة وعيوبها ومخاطرها[1].

4. تمايز المنطوق من المكتوب:

يقتضي تحديد اللغة لدى سوسير أن نطرح جانبًا كل ما هو غريب عن جهازها العضوي وعن نظامها، ولتوضيح ذلك عمد سوسير إلى استعمال مصطلح (اللسانيات الخارجية) ليضع تحته كل ما هو بعيد عن نظام اللغة، والأمر يختلف بالنسبة إلى (اللسانيات الداخلية) التي ترى في اللغة نظامًا لا يعرف سوى نسقه الخاص. وسوسير في حديثه عن اللسانيات الخارجية لا ينكر اشتمالها على أشياء ذات أهمية عادة ما تحضر في الذهن عند دراسة الكلام، ومن هذه الأشياء علاقة اللغة بالعلوم الأخرى ومجالات الحياة المختلفة، وكذلك علاقة حامليها بتاريخهم وثقافتهم بما في ذلك الأدب وغيره.

وما يُطلق عليه سوسير عبارة: (اللسانيات الخارجية) له دائمًا صلات بالإثنولوجيا (علم الأجناس البشرية) بدرجة أولى، فجميع النقاط التي بواسطتها تتصل اللسانيات بهذا العلم، وهي جميع العلاقات التي يمكن أن توجد بين تاريخ لغة من اللغات وجنس من الأجناس البشرية أو حضارة من الحضارات. وهذان التاريخان يتداخلان ويقيمان علاقات متبادلة؛ إذ عادة ما يكون لأخلاق أمة من الأمم انعكاس يرتدُّ على لغتها، ومن جهة أخرى فإن اللغة هي التي تضطلع إلى حد كبير بأن تجعل من الأمة أمة.

---

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص48، 49.

وفي مرتبة ثانية يُشير سوسير إلى العلاقات الموجودة بين اللغة والتاريخ السياسي، فإن لبعض الوقائع التاريخية الكبرى من التأثيرات ما لا حصر له في عديد من الظواهر اللغوية. فالاستعمار، على سبيل المثال، ينقل لسانًا من الألسن إلى أوساط مختلفة، وهو ما يؤدي إلى تغيرات في صلب ذلك اللسان. وليست السياسة الداخلية للدول دون ذلك أهمية بالنسبة إلى حياة اللغات، فإن بعض الحكومات مثل (سويسرا) ترتضي وجود عدة ألسن في ترابها، بينما نجد بلدانًا أخرى مثل (فرنسا) تسعى إلى توحيد لغتها. ويفضي كل هذا إلى نقطة ثالثة، وهي علاقات اللغة بمؤسسات شتى كالصالونات والبلاطات والمجامع اللغوية والمدارس، فهذه المؤسسات بدورها مرتبطة بالتطور الأدبي في لغة من اللغات ارتباطًا وثيقًا. وأخيرًا فإن كل ما يتصل بانتشار اللغات جغرافيًا أو بتعدد اللهجات يدخل في اللسانيات الخارجية، ولا شك أن التمييز بين اللسانيات الداخلية واللسانيات الخارجية في هذه النقطة بالذات يبدو أكثر مدعاة للاستغراب، وذلك لشدة ارتباط الظاهرة الجغرافية بوجود كل لغة، ولكنها في الواقع لا تمس الجهاز الداخلي من اللسان[1].

فاللسانيات الخارجية إذًا تصف الروابط التي يمكن اللغة أن تُقيمها مع ما هو خارجي عنها من خلال مراكمة معلومات عديدة ومتنوعة، فهي تستطيع أن تراكم جزئيات كثيرة من غير أن تكون مُقيَّدة بنسق، ومن غير أن يكون لها صلة بنواة اللغة الداخلية. وهكذا فإن كلا نطاقي اللسانيات الداخلية والخارجية يتجاوران دون واسطة، فكل واحد منهما يجلب معه منهجًا غير الآخر، فاللسانيات الخارجية تنطلق من نظرة شاملة يمكنها أن تحشد كميات ضخمة من التفصيلات من غير أن تهدف

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص44، 45.

إلى وضعها في شبكة نظام ما. وعلى عكس ذلك اللسانيات الداخلية، فهي لا تستعمل أية خطة عشوائية، ولا تجيز سوى ما يتوافق مع نظام اللغة الخاص[1].

فَبَقاء لسان من الألسن ثابتًا ثبوتًا نسبيًا يمكن أن يكون ناتجًا عن عوامل خارجية لا تمت إلى اللغة بصلة، مثل تأثير بلاط أو مدرسة أو مجمع لغوي أو نظام كتابة إلخ؛ فنظام الكتابة، وهو موضوع دراستنا، يفرض على اللغة ثباتًا يعود إلى ما يتميز به من طابع رسمي عال، ففي الحضارات كلها، ولأسباب ثقافية وإدارية ودينية ...إلخ تَتكوَّن قاعدة مكتوبة لتكون نموذجًا يسير على نهجه الكُتَّاب، وهؤلاء يلزمون أنفسهم بما تقدَّم ويلغون ما لهم من عادات شخصية أو اختيارات مُفضَّلة (إقليمية أو فردية). فتعليم المدارس، على سبيل المثال، قد رسَّخ في عدد هائل من الأفراد استخدامًا ثابتًا نسبيًا، يتعارض دومًا وبصورة واضحة مع العادات الشفهية، وقد أمكن لهذا الاستعمال الذي جاء وفقًا للقواعد أن يمارس بدوره تأثيره على لغة الكلام[2]. وهذه العوامل بدورها يساعدها التوازن الاجتماعي والسياسي مساعدة إيجابية[3].

فاستعمال الكتابة يعتمد على جانب كبير من الرسمية حيث يُفترَض أن ما يُقال يُشكِّل معلومات، ويعني ذلك اعتبار أن اللغة تُستعمل للتعبير عن أفكار، واللغة في حقيقة الأمر قد تتلاعب بأصواتها، وتتيح مجالًا لكي تُستعمل بشكل لعوب، مما يؤدي إلى وضع شكل الكلام في الطليعة بدلًا من محتواه، وهكذا لا تكون اللغة فقط لنقل المعلومات. ومن ثَمَّ تظهر لدينا مشكلة تتعلق بجانب الكتابة الرسمي، وهي أن

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص45 – 47، ص223 - 229. بافو، ماري آن وسرفاتي، جورج إليا: **النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية**، ترجمة: محمد الراضي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2012م، ص111. بارتشت، بريجيته: **مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي**، ترجمة: سعيد بحيري، مؤسسة المختار، القاهرة، 2004م، ص99.

2. يُنظَر: مالبرج: **مدخل إلى اللسانيات**، ص95.

3. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص227، 228.

الكتابة لا تبين بعض الظاهرات غير اللغوية كالتلاعب بالأصوات، ولا يمكنها مِن ثَمَّ أن تُعمِّم أي ملاحظات عنها[1].

ولهذا فإن اللغة وكتابتها تُشكِّلان نظامين متمايزين من أنظمة العلامات، ولا مُبرِّر لوجود الكتابة سوى تمثيل اللغة، وموضوع اللسانيات لا يَتحدَّد في كونه نتيجة الجمع بين صورة الكلمة مكتوبةً وصورتها منطوقة، بل ينحصر هذا الموضوع في الكلمة المنطوقة فقط، إلا أن امتزاج الكلمة المنطوقة بصورتها المكتوبة امتزاجًا عميقًا انتهى بالصورة المكتوبة إلى اغتصاب الدور الأساس للصورة المنطوقة. حتى إن الأمر قد آل بالناس إلى أن يُعيروا العلامة المكتوبة أهمية تفوق أهمية العلامة الصوتية، ومثَلهم في ذلك، كما يرى سوسير، كمثل المرء يريد معرفة أحد الأشخاص، فيتصوَّر أن أفضل طريقة لذلك هي أن ينظر إلى صورته الفوتوغرافية بدل النظر إلى ملامحه الحية. فاللغة إذًا صورة شفهية مستقلة عن الكتابة وأكثر صدقًا منها بكثير، ولكن تعظيم الناس للصورة المكتوبة يمنعهم من تبيُّن ذلك، وقد أخطأ اللسانيون الأوائل في هذا الشأن كما أخطأ قبلهم المختصون في دراسة الآداب واللغات العتيقة[2].

وقبل هذا الوقت أدرك سوسير أن عالم اللغة الألماني فرانز بوب (1791 – 1867م) نفسه، على سبيل المثال، لا يُميِّز تمييزًا واضحًا بين الحرف المكتوب والصوت، بل إن من يقرأ ما كتبه يتوهَّم أن لا سبيل إلى الفصل بين لغة ما وحروف أبجديتها، ثم وقع تابعوه المباشرون في الفَخِّ نفسه. بل إن الأمر وصل، كما يذكر سوسير، بالسياسي الفرنسي جاسطون دي شان (1861 – 1931م) متحدِّثًا عن (برتلو): إنه قد صان اللغة الفرنسية من التلف والاندثار بتصدِّيه لتيسير قواعد رسمها[3].

1. يُنظَر: دورانتي: **الأنثروبولوجيا الألسنية**، ص237.
2. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص49.
3. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص50.

فاللساني عندما يصل به الأمر إلى مسألة وصف لغات مُعيَّنة يجد من الأسباب ما يكفي لاعتبار الصورة المنطوقة والصورة المكتوبة للغة الواحدة متماثلتين بشكل مطلق، وحالة التماثل التامة لا تحدث إلا في النموذج النظري المثالي. ولهذه النظرة ما يُبرِّرها، فالصوت هو عنصر الإمكانية وقابلية التغير والتشكل اللامحدود، وهو بوصفه المادة الأولى للكلام لا صورة له مطلقًا، فهو مادة لا توجد فعلًا في ذاتها أبدًا، فهو محض إمكانية مُجرَّدة وغير محددة للسيرورة، فلا يوجد عزل تام للصوت، والصوت المعزول لا وجود له، وحينما نعزل صوتًا ما فإن ذلك يكون بافتراض خلفية معيارية وسياق خيالي مجرَّد، نرى أنه قادر على تجسيد الصوت وتمثيله، وهذه عادة لها من القوة ما يجعل التخلُّص منها دفعة واحدة وإلى الأبد أمرًا مُستعصيًا.

ولقد أدرك سوسير ذلك عندما قال: "إن استعمال النحاة للفعل (نطق) وللمصدر منه؛ أي (النُّطْق) هو تكريس لذلك الشطط وقلب للعلاقة الشرعية الحقيقية التي تجمع بين الكتابة واللغة رأسًا على عقب، فقولهم بأن حرف كذا أو كذا يُنطق هكذا أو هكذا دليل على أنهم يجرون صورة الشيء الخارجية مجرى الشيء ذاته"[1]. ولهذا وبشكل مُواز لمصطلح (صوت) يستعمل سوسير مصطلح (هيئة صوتية)، وهو مصطلح مهم جدًّا؛ ذلك أن سوسير يعتبر أن لا وجود لصوت خام في لسان ما، فكل (صوت) هو في اللسان هيئة صوتية على الأقل، والإشارة التي هي مجرد تتابع موجات صوتية لا تستحق بالنسبة إليه سوى اسم هيئة صوتية، وهكذا يُعرَّف المنطوق بأنه هيئة صوتية لها القدرة على الإيحاء[2]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الهيئة الصوتية هي أكثر من مجرد مجموعة أو سلسلة من الأصوات المفردة، إنها أشبه بالإيقاع الذي نُهْمل معه عادة حدة الأصوات بعضها إلى بعض.

---

1. دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص57.

2. يُنظَر: دوبيكير، لويك: **فهم فرديناند دو سوسور وفقًا لمخطوطاته (مفاهيم فكرية في تطور اللسانيات)**، ترجمة: ريما بركة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2015م، ص134.

ومِن ثَمَّ فإن الصوت بلا تشكيل؛ أي ارتباط بأصوات أخرى ضمن وحدة لغوية ما، لا وجود له، وهكذا يكون في ذاته غير مُحدَّد لكنه قابل للتحديدات المتعاقبة التي تجعل تشكل البنية المنطوقة ممكنًا. والمنطوق هو التشكُّل القابل للتغير المحدود وفق ما تمليه قوى التوجيه الذاتي لنظام اللغة، فإمكانيات تغير الصوت المتشكِّل محدودة؛ لأن المادة الصوتية التي تلقَّت الصورة النهائية التي تجعل من الوحدة اللغوية ما هي عليه هي أيضًا محدودة على نحو ما، وهذا التحديد هو ما أوهم العلماء بوجود شيء من التماثل بين الشكل المنطوق والشكل المكتوب.

فالكتابة لم تبلغ مرتبة الكمال مع كونها اختراعًا حاسمًا؛ إذ يُلاحظ في الألسنة كافة تعديل تدريجي في النطق تتفاوت سرعته، يُبطل كتابة كانت في البدء أمينة، فالكتابة في مبدأ وضعها عادة ما تكون متناسبة مع الكلام ذائبة فيها، ولكن بعد أن يمضي على اللغة زمن وتأخذ في التغير والابتعاد عن وضعها السابق لا يكون أمام الكتابة سوى الشروع في مقاومة التغير للإبقاء على ملامح الارتباط الأولى. ومن هنا تأتي صعوبة ضبط الإملاء لدى معظم الشعوب؛ مما يُفسِّر جزئيًا كارثة تعلُّمه، فصعوبة التدوين الأبجدي، وهو يحمل آثار نطق قديم يمكن أن تزداد بسبب تغيرات صوتية[1].

فعندما يوضع نظام كتابي من هذا القبيل، فإنه يعكس في بدايته حالة اللغة عكسًا فيه قدر كاف من الخضوع لمقتضيات النطق، اللهم إلا إذا كان ذلك النظام الكتابي قد استعير من لغة أخرى مع ما يحمل في طياته من شائن الاختلالات، فعندما يستعير شعب من الشعوب نظامه الكتابي من شعب آخر ففي كثير من الأحيان لا تلائم إمكانيات ذلك النظام المستعار وظيفته الجديدة ملاءمة كافية، فتراهم يلجؤون اضطرارًا إلى جملة من الحيل، ومن ذلك استعمالهم حرفين اثنين للدلالة على صوت واحد.

---

1. يُنظَر: حجاج: **إنسان الكلام**، ص102. ريتشاردز، آيفور آرمسترونغ: **فلسفة البلاغة**، ترجمة: سعيد الغانمي وناصر حلاوي، أفريقيا الشرق، بيروت، 2002م، ص74.

وعلى الرغم من وجود خصائص مميزة جدًا للألفبائيات العريقة من حيث مقتضيات النطق إلا أن هذا الانسجام بين الخط والنطق لن يُعمِّر طويلًا، فقد تكون الصورة المكتوبة منطقية في وقت ما، ولكنها تصبح لا وجه لها بعد أن يمضي عليها قرن من الزمان. ويجب الإشارة هنا إلى أنه في العصور الأولى كان الناس يعتبرون في الكتابة ما يَجِدُّ من تغيرات في طريقة نطقهم، فكان لكل طور من أطوار تاريخ اللغة طور مناسب في تاريخ الكتابة. ولكن الكتابة بعد ذلك ظلَّت كما هي ولم تتغير، بينما تواصل تطور اللغة من حيث النطق، ومنذ ذلك الحين نشأ بينها وبين قواعد الرسم اختلاف ما فتئ يتضاعف ويستفحل، وفي آخر الأمر لما بقي الناس يصلون بين هذين الضربين من العناصر المتنافرة كان لهذا الأمر انعكاسه المباشر على نظام الكتابة نفسه(1).

ولا يوجد نظام كتابي حتى الآن يستطيع أن يُقدِّم تمثيلًا لجميع المميزات الصوتية المهمَّة، وعليه فإنه توجد طرائق غير متكافئة عديدة للفظ الجملة المكتوبة نفسها حيث تختلف هذه الطرائق بالنبرة والتنغيم وعلامة الإعراب ...إلخ، وتُحقِّق علامات الترقيم والحروف المائلة والكبيرة في اللغة المكتوبة الهدف نفسه الذي تُحقِّقه النبرة والتنغيم في اللغة المنطوقة، إلا أن اللغة المكتوبة لا تستطيع مع ذلك أن تُمثِّل اللغة المنطوقة بشكل يفي بالمطلوب(2).

فالامتياز المتعقِّد للكلام يجعل من تمثيل الكتابة له تمثيلًا متطفِّلًا وغير تام، حيث يستبعد سمات كثيرة ينطوي عليها الكلام، ويستبعد كذلك وجوهًا من وظيفته، ولذلك فإن نقاش سوسير للكتابة يُشير إلى شيء مُهمٍّ محل رهان، إنه يتكلَّم عن مخاطر الكتابة، مخاطر تنطوي على إخفاء الكلام واغتصاب دوره أحيانًا. فاستبداد الكتابة قوي وماكر، ويفضي إلى أخطاء في النطق تُعدُّ مَرَضية؛ أي أخطاء تؤدي إلى

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص52 – 54.

2. يُنظَر: ليونز: **اللغة واللغويات**، ص39.

إفساد طرائق الأداء السوية، فالكتابة بقدرتها أن تؤثر في الكلام، ولذلك تُصبح العلاقة بينهما أكثر تعقيدًا مما بدت عليه للوهلة الأولى(1).

فبالرغم من وجود أنظمة مختلفة للكتابة، فإن اللسانيين يتفقون على أنه لا نظام من أنظمة الكتابة المستعملة عمومًا يفي بتدوين كل ما يوجد في اللغة، وكل أنظمة الكتابة لا تسعى من حيث المبدأ إلا إلى تمثيل الألسن، وتعجز عن ذلك بدرجات متفاوتة(2). ولا يمكن القارئ بواسطة الكتابة وحدها أن يتكلَّم بلكنة المتكلِّم الأصلي، فالمعلومات التي يمكن وضعها في حروف أبجدية ما زالت محدودة(3)، "وقد شغل علماء الأصوات أنفسهم حتى وقت قريب بإصلاح الإملاء، بما في ذلك ابتكار رموز أبجدية إضافية وبأنظمة رموز صوتية عامة. وقد أصبح واضحًا في النصف الثاني من القرن العشرين أنه مع الزيادة في تعقيد البنية الصوتية فإن كل نظام كتابة – مهما تكن درجة إصلاحه – لا بد أن يتجاهل كثيرًا من الفروق الصوتية الملحوظة، وإنَّ أي كتابة صوتية ضيقة تكون قريبة من الهدف المتعذر: (رمز واحد للصوت الواحد)، سوف تكون شديدة التعقيد على نحو ميئوس منه فيما يتصل بالاستعمال الفعلي في كتابة لغة معينة"(4).

5. تقويض اللسانيات للكتابة:

إذا كان التخلي عن الكتابة في الدرس اللساني الحديث يُعدُّ، من وجهة نظر سوسير، خطوة نخطوها صوب الحقيقة، فإن معناه بالنسبة إلى علماء اللغة الأوَّلين هو أن تَزِلَّ بهم القَدَم، وإنه لوهم شاع بينهم منذ أقدم العصور ولا يزال، فما شاع من اعتقاد بأن اختلال اللسان يكون أسرع إذا انعدمت الكتابة هو الضلال بعينه، كما

1. يُنظر: كلر: "**التفكيك**"، ص99.
2. يُنظَر: إليس: **ضد التفكيك**، ص40.
3. يُنظَر: دورانتي: **الأنثروبولوجيا الألسنية**، ص238.
4. روبنز: **موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)**، ترجمة: أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة (227)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997م، ص291.

يرى سوسير. فقد تُخفِّف الكتابة في بعض الحالات من سرعة التغيرات التي تطرأ على اللغة، لكن وبخلاف ذلك فإن دوام اللغة وبقاءها لا يؤثر فيهما انعدام الكتابة بالمرة، فقد تواصل وجود ظواهر لغوية معينة على جانب كبير من الدقة من غير أي لجوء إلى الكتابة[1]. فالذي يُحدِّد نطق كلمة من الكلمات ليس صورة رسمها، وإنما هو تاريخها، وأما صورة رسمها في الخط في زمن ما، فتمثِّل مرحلة ما من مراحل تطورها، وهو تطوُّر مفروض على الكلمة اتِّباعه ومضبوط بقوانين دقيقة، وكل مرحلة من المراحل يمكن أن تُضبط بالمرحلة السابقة لها[2].

فالاعتماد على الشكل المكتوب في دراسة اللغة يقود إلى أخطاء جسيمة، فعلم اللغة المبني على الشكل المكتوب علم مُزيَّف، ما لم يكن الهدف منه النظرة التاريخية للفترة التي مثَّل فيه شكل اللغة المكتوب شكلها المنطوق، فالشكل المكتوب يُمكن الاعتماد عليه لصالح مقاربة تاريخية ومعرفية لدراسة تطور اللغات. ولهذا لا يوجد مفهوم للكتابة يسمح بالتفكير بأن جوهر هذه الظاهرة يتماثل مع الكلام المنطوق بشكل قارّ، فبروز الكلام لدى البشر متعلِّق بالتغير والتطور، وظهور سند الكتابة مُتعلِّق بحالة ما من حالات الكلام المنطوق، أَخَذت صفة الديمومة والثبات. فالمنطوق يسبق دائمًا المكتوب، والنظام الكتابي للسان ما هو دائمًا نسخ مُطوَّر تقريبًا لبنية المنطوق، والعلماء يؤرخون للمنطوق بحدود ملايين السنوات، بيد أن البشرية لم تبدأ إلا منذ بضعة آلاف من السنين في استعمال الأشكال الكتابية، ولم يُعرَف أن ظهور الكتابة المتأخر كان من أجل الإبقاء على الكلام المنطوق وحفظه من الاندثار، ولو صحَّ ذلك لكان عمر الكتابة إذًا من عمر الكلام المنطوق[3].

---

1. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص49.
2. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص58.
3. يُنظَر: مارتينه: **وظيفة الألسن وديناميتها**، ص170.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تأثير الكتابة في التحليل اللغوي وعلاقتها باللسانيات لم يُقيَّما بجدية قَبْل سوسير، وقد تمّ تجاهل هذه المسألة من قبل النحويين وفلاسفة اللغة، أو بالأحرى لم يتنبَّهوا لآثارها البعيدة في العلم الذي يدرسونه[1]. ويمكن أن نستثني من هؤلاء الفيلسوف الألماني فيلهلم فون همبولت (1767 – 1835م) الذي قدَّم تحذيرات غير مباشرة بهذا الشأن، وذهب إلى أن اللسان ليس عملًا؛ أي نتاجًا متناهيًا، ولكنه نشاط؛ أي طاقة، فهو شيء ما، علينا تَصوُّره في انتشاره. ومع هذه التحذيرات فقد تصرَّف النحاة كما لو كان اللسان وضعًا ماديًا؛ نتاجًا وليس حدثًا، وكأن رسالة (همبولت) لم تُفهَم فهمًا كليًا؛ لأنه في الحقيقة لم يكن دائمًا واضحًا. فلماذا نمتلك جميعًا انطباعًا بأن اللسان نتاج، وليس حدثًا أساسيًا؟ لأننا في حقيقة الأمر نُمثِّله بشكل نص مكتوب بصورة عامة، فتأثير صورة الخط تبقى ملحوظة[2].

وكي تتم دراسة لسان ما، فنحن نُثبِّته ونجمِّده، لا بواسطة صورة الخط المتمثلة بالكتابات التصويرية والتصوُّرية والمقطعية والأبجدية فحسب، ولكن عندما نُوفِّر له كذلك كتابة صوتية، وبذلك لا يكون أمامنا سوى شكل جامد، وهذا ما يُعطي انطباعًا بأننا نعمل بواسطة نتاج متناه، فالكتابة بجميع أنواعها أسهمت في حجب الممارسة الحية للكلام، وهي بذلك لا تكون سوى إسقاطات خطية ميتة وغير كافية للأداء النطقي. وفي القرن العشرين، عندما اعتنى العلماء باللغة لذاتها وبذاتها، وفقًا لصيغة دروس سوسير، لم يعد اللسانيون يحتفظون بهذا المظهر على الإطلاق، فقد كشف سوسير عن اشتغالية اللغة الإنسانية وانتشارها، وجميع قُرَّاء دروس سوسير يتذكَّرون، على الأرجح، الرأسين اللذين يتبادلان الرسائل اللغوية[3].

1. يُنظَر: دورانتي: **الأنثروبولوجيا الألسنية**، ص216.
2. يُنظَر: مارتينه: **وظيفة الألسن وديناميتها**، ص89.
3. يُنظَر: دي سوسير: **دروس في الألسنية العامة**، ص31. حجاج: **إنسان الكلام**، ص110.

وقد حذَّر سوسير من أن تكون الكتابة موضوعًا للبحث اللساني، ويبدو ذلك صراحة في تعامله مع الكتابة؛ إذ يمنحها وضعًا ثانويًا ومُشتقًا، يبتعد بها عن أن تُشكِّل مع الكلام المنطوق توليفة للتحليل اللغوي. فالشكل المنطوق هو وحده ما يُؤسِّس موضوع اللسانيات، وأما الشكل المكتوب فليس سوى وسيلة لتمثيل الكلام، أي هو أداة تقنية أو مُلحق برّاني لا ضرورة لوضعه في الاعتبار عند دراسة اللغة[1].

وإنْ صحَّ وجود ما يُسمَّى بـ(علم الكتابة)، فإن هذا العلم مُزيَّف في حال لم تكن هذه الكلمة تعني الرؤية التاريخية لتطور أنظمة الكتابة، وهو علم يجب التخلِّي عن مشروعه لصالح مقاربة تاريخية ومعرفية لعلوم اللغة والتقنيات المتعلقة بها، ولا يوجد مفهوم للكتابة مبني على أُسُس جيدة ويسمح بالتفكير بأن جوهر هذه الظاهرة يسبق وجود الكلام أو يتساوى معه في القيمة العلمية[2]. وتمثل دراسة الكتابة اختصاصًا مغايرًا للسانيات، وإن كانت عمليًا فرعًا من فروعها، فاللساني لا يأخذ بعين الاعتبار ما يتعلق بالرسم من معطيات إلا إذا أثَّرت هذه المعطيات في شكل العلامات الصوتية، وهو تأثير في العموم محدود[3].

ولقد قدَّم سوسير نقدًا دقيقًا للسانيات بما هي مقاربات تقنية بحق اللغة، وتمثَّل ذلك النقد باختزال دراسة اللغة في شكلها المكتوب، وألحّ سوسير شأنه شأن بعض اللسانيين على أهمية اللغة المنطوقة بوصفها الوسط الطبيعي لرصد وقائعها، وذلك بخلاف الكتابة التي هي مُجرَّد مُنْجَز ثقافي تم اشتقاقه منها. ولا يتعلَّق الأمر هنا بكون الكلام سابقًا تاريخيًا على الكتابة، أو كون كثير من اللغات ليس لها أنظمة كتابية بعد، وإنما يتعلَّق الأمر بالعمليات اللغوية التي لم تكن أبدًا سكونية، فالكيفية التي

1. يُنظر: كلر: "**التفكيك**"، ص99.

2. يُنظَر: أورو وديشان وكولوغلي: **فلسفة اللغة**، ص139.

3. يُنظَر: مارتيني، أندري: **مبادئ في اللسانيات العامة**، ضمن كتاب: إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، ترجمة: عز الدين المجدوب، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون (بيت الحكمة)، تونس، 2012م، ص36، 37.

تعمل بها اللغة هي كيفية متحركة باستمرار، وهو ما يُظهره شكل اللغة المنطوق بصورة واضحة، يفتقر إليها شكلها المكتوب.

ومن هذه العمليات اللغوية غير السكونية عملية التغير اللغوي، فقد أثبتت القوانين التاريخية المتعلقة بالتغيرات الصوتية التي يُبرزُها فقهاء اللغة أنها تنطبق بصورة صحيحة على الشكل المنطوق، وليس على الشكل المكتوب، فتغير اللغات المكتوبة يمكن أن تحكمه طريقة مختلفة تمامًا عن عملية تغير اللغات غير المكتوبة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن ذلك لا يعني أن هنالك انقطاعًا تامًّا بين شكلَيْ اللغة المنطوق والمكتوب في ما يتعلّق بعملية التغير اللغوي، فخلال القرن التاسع عشر حدث تقدُّم كبير في الأبحاث المتعلقة باستقصاء تطور اللغات التاريخي، فبدأ العلماء يدركون بوضوح أكثر من ذي قبل أن التغيرات التي حدثت في اللغة الأدبية المكتوبة في العصور المختلفة يمكن تفسيرها بواسطة التغيرات التي حدثت في اللغة المنطوقة المقابلة لها(1).

وقد أحدث سوسير وغيره من العلماء انقلابًا في نهج النحاة القديم، فاللسانيات المعاصرة تقوم بعكس ما يقوم به النحو، فهي لا تُعنَى سوى بالشكل المنطوق من اللغة؛ أي هي لا تدرس سوى التغير، وقد وجدت في هذا النهج فرصة لتتطور. فدراسة عملية التغير اللغوي لم تكن غائبة عن لسانيات القرن التاسع عشر في حقيقة الأمر، إلا أن لسانيات القرن العشرين كانت أقدر على رسم الملامح الحقيقية لعملية التغير اللغوي بدقة أكثر علمية، وهو ما جعلها تصبح علم المتغير؛ علمًا لا يدرس العناصر المتغيرة في حالة انعزالها، وإنما ينظر إلى تغيرها في ضوء العلاقات التي تجمعها بغيرها من عناصر النظام الأخرى، وكذلك علمًا لا يجعل أسباب التغير منحصرة في الظروف الخارجية الطارئة على نظام اللغة، وإنما يرجعها إلى مبادئ ذاتية تُسهِم في تغير النظام الداخلي للغة وحفظ توازنه في آن معًا.

---

1. يُنظَر: ليونز: **اللغة واللغويات**، ص30.

وهذه واقعة كثيرًا ما يغفل عنها من ينتمون إلى ثقافات كتابية؛ ذلك أن الشكل المكتوب أسهل منالًا، وهو ما يجعله يبدو واقعيًا بصورة لا يختلف فيها عن الشكل المنطوق، وذلك مأزق يَسهُل وقوع فقهاء اللغة ودارسي اللغات الميتة فيه، فهم لا يدرسون سوى الوثائق المكتوبة، ولم يسمعوا أبدًا اللغة التي يدرسونها وهي تُنطق. فالكتابة وحدها لا يمكن أن تُقدِّم انطباعًا حقيقيًا عن المنطوق؛ ذلك أن المعلومات التي يمكن وضعها في حروف أبجدية لا تزال محدودة[1].

خاتمة:

لقد انتهى الفصل إلى أنه ليس للغة شكل مفضَّل لتمثيلها، فهي تتيح مجالًا لسنائد كثيرة يُستفاد منها في تمثيلها بدلًا من الاقتصار على سند واحد يكون له طابع الأفضلية. فالكتابة، على سبيل المثال، وإنْ حصلت قديمًا على امتياز خاص ومتفرِّد بوصفها أفضل صورة لروح اللغة، إلا أنها اليوم لم تعد كذلك؛ إذ لا يمكن للكتابة في نظر اللسانيين أن تنجح بشكل كامل إلا إذا بدأت تتغير بشكل مستمر لتتوافق مع الكلام المنطوق.

ولهذا يجب على ممارسي الكتابة أن يُبدوا استعدادًا دائمًا لاختبار صلاحيتها وتطويرها على أكمل وجه؛ لتقوم بما نظن أنه دورها الأساس. ولو افترضنا حصول ذلك الأمر، وهو هدف لساني بحت، فإن الكتابة ستفقد كثيرًا من وظائفها التي وجدت من أجلها، وخصوصًا أن بداية وضعها لم تكن مرتبطة بصدق ووضوح تمثيل الكلام المنطوق بدرجة أولى، بقدر ما كان مرتبطًا بحفظ تراث مهدد بالنسيان، وحفظ هذا التراث واستحضاره يفي به أدنى نظام مقتصد من الرموز المتعارف عليها. ولهذا فإن إجراء تعديلات مستمرة على نظام الكتابة ليوافق الكلام المنطوق يتنافى مع الغاية

1. يُنظَر: جاكسون: **بؤس البنيوية**، ص90.

الثقافية من وجوده، ويُسهم في إبعاده عن أشكاله الأولى التي لا تعود قابلة للقراءة من قبل الأجيال اللاحقة، وهو ما يؤدِّي إلى إحداث قطيعة مع تراث الأمة القديم.

والكتابة هي أداة ناقصة بالنظر إلى الكيفية التي تُحدِّد بها الكلام المنطوق، وإن صح المبدأ الذي يقول: (أنْ يكون الشيء هو أنْ يكون قيمة لمتغير) فإن نجاح الكتابة، وهي غير قادرة على تحديد قيم المتغيرات التي يحملها الكلام المنطوق، يُعدُّ نسبيًا بالنظر إلى ما يجب عليها أن تقوم به، فالكتابة لا يمكنها أن تُمثِّل الكلام المنطوق بأشكال توافق طبيعته المتغيرة والمتعددة، ومتى تَمَّ الاحتياج إلى تأويل لبُعد الكتابة عن شكلها المنطوق، فإنها بذلك تفقد كثيرًا من قيمتها الوظيفية.

ويبدو أن الكتابة قد وُجدت لتكون دائمًا بعيدة من شكلها المنطوق، ومحاولة سَدِّ الفجوة بينهما لا يجعل منها نظامًا، بل مُجرَّد نَسْخ فردي لحالات غير متناهية من اختلافات النطق. ولهذا فإنه لا يوجد طريقة واحدة تجعل من الكتابة أداة كاملة لتحديد الكلام المنطوق بدقَّة وموضوعية، وبالنسبة إلى أي عدد من حروف لغة ما، يُفترض فيه أن يكون مُمثِّلًا دقيقًا لجميع فروق أصواتها، لا توجد أيضًا كيفية واحدة موضوعية تُمثِّل اللغة بعدد مُعيَّن من الحروف يمكنه أنْ يُعيدها شكلًا يوافق هيئة شكلها المنطوق.

واللسانيات اليوم تنظر إلى الكلام المنطوق على أنه الشكل الوحيد الذي تنبني عليه دراسات علمية دقيقة؛ لكونه يُظهر التعدد والاختلاف، وترفض هذه اللسانيات أن تُقيم بحثها على السند المكتوب لكونه يُظهر اللغة كما لو كانت تنطوي على ديمومة ووحدة. وفي الحقيقة إن الكتابة لا تُشوِّه الكلام على النحو الذي يُعتقَد، بل إن ما نفعله بشهادتها هو ما يضع التشويه في داخلها، مثل مقولة الوحدة ومقولة الشيئية ومقولة الديمومة.

فالكتابة هي الشاهد الوحيد على تغير اللغة واختلافها قبل أن تظهر التقنيات الحديثة، والعقل هو السبب في تزييف شهادة الكتابة على الكلام المنطوق، وإن

الكتابة ولكونها تحفظ لنا أقدم أشكال اللغة، تُعدُّ أصلًا يُظهِر حجم الاختلاف والتعدد الذي يحمله شكل اللغة المنطوق كلما ابتعد عن هذا الأصل. فالبُعد شرط أساسي؛ لأنه يصعب أن نلحظ اختلافًا في مَن كان يسكن قرب الأصل، ومن هذه الناحية يكون الفارق بين شكل اللغة المكتوب وشكلها المنطوق هو المحدِّد لسيرورة اللغة وحجم تغيرها.

وإنَّ علاقة الشكل المكتوب بالشكل المنطوق تُلخِّص لنا الكيفية التي ننظر بها إلى مسألة ثبات اللغة وتغيرها، ففي ما مضى كان يُنظر إلى مسائل التعدد والتغير والسيرورة بشكل عام على أنها دليل على ظاهرية الكلام، وعلامة على أنه لا بد أن هنالك شيئًا ما يقودنا إلى الخطأ. واليوم فإننا على العكس من ذلك نرى أبعد ما يمكن إلى الحد الذي نرفض فيه مسائل وحدة اللغة وثباتها، فالخطأ يكمن في هذه النظرات الموزعة بالتحديد، فهنالك النظرة الثقافية التي ترى جوهر اللغة في ثباتها المعلن عنه في شكلها المكتوب، وهنالك طبيعة اللغة التي تتولى مهمة الدفاع عن تغير الكلام وسيرورته، وهو ما يُشكِّل هويتها الأساسية.

وإنَّ اللسانيات الحديثة اليوم وهي تَنقُد الكتابة تعلم أن لا جدوى من محاولة إصلاحها؛ ذلك أنه من باب المفارقات الكبيرة أنْ يُطلب من الكتابة تمثيل صور متغيرة وهي بحد ذاتها شكل ثابت قلَّما يتغير. فالكتابة، وهي أداة، لا يمكنها أن تكون دائمة الحركة، ولا يمكن لكفايتها أن تكون 100%، فشأنها في ذلك شأن أي أداة من صُنع الإنسان.

فمهما يتم من ابتكار رموز مميزة وعلامات فارقة، فإن الكتابة مع ذلك تعدم كل وسيلة من شأنها أن تجعل تَدفُّق سيرورة الكلام يسري فيها، فالتكلُّسات التي تفرضها على الشكل المنطوق لا يمكن مواجهتها، وكل دعوة لإصلاحها عليها أن لا تُغفل هذا العيب الذي لا يمكن تداركه.

ومع ذلك يستوجب الأمر أن يُصار على أي حال إلى المواظبة على الكتابة دون انقطاع، ومن غير هذا الوعي فما من نظام للكتابة يكون ممكنًا، فاستعمال الكتابة قائم على الرغم من نجاحها النسبي في أداء وظيفتها، وإنْ قُدِّر اليوم للسانيات الحديثة أن تهزم الكتابة إلا أن ذلك لن يدفعها لأن تتخلَّى عنها تمامًا، وكأن شعار اللسانيين هو: ينبغي أن نهزم الكتابة، لكن من دون إلغائها.

قائمة المصادر والمراجع:

1. أبيجنانزي، رتشارد: **نعوم تشومسكي (اللغة والسياسة)**، ترجمة: محيي الدين مزيد، سلسلة أقدم لك، العدد 579، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2003م.
2. إتشسن، جين: **اللسانيات (مقدمة إلى المقدمات)**، ترجمة: عبد الكريم محمد جبل، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2006م.
3. أتكيسن، جين: **اللغة والعقل (اللغويات النفسية)**، ترجمة: محيي الدين حميدي وعبد الله الحميدان، ضمن كتاب: (الموسوعة اللغوية)، المجلد الثاني (مجال اللغة الأوسع)، جامعة الملك سعود، الرياض، 1421هـ.
4. أريفيه، ميشيل: **اللساني واللاوعي**، ترجمة: محمد خير محمود البقاعي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2011م.
5. أفلاطون (ت: 347ق.م)، **محاورة كراتيليوس (في فلسفة اللغة)**، ترجمة: عزمي طه السيد أحمد، منشورات وزارة الثقافة، ط1، عمّان، 1995م.
6. إفيتش، مليكا: **اتجاهات البحث اللساني**، ترجمة: سعد مصلوح ووفاء فايد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000م.
7. إليس، جون: **ضد التفكيك**، ترجمة: حسام نايل، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2012م.
8. أمين، أحمد: **مدرسة القياس في اللغة**، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، المجلد7، 1953م.
9. أمين، عبد الله: **الاشتقاق**، لجنة التأليف والترجمة، ط1، القاهرة، 1956م.
10. أنيس، إبراهيم: **من أسرار اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1966م.

11. أورو، سيلفان: **فلسفة اللغة**، ترجمة: عبد المجيد جحفة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت،2010م.

12. أورو سيلفان وديشان جاك وكولوغلي جمال: **فلسفة اللغة**، ترجمة: بسام بركة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2012م.

13. أوريكيوني، كيربرا: **إشكالية التلفظ**، ضمن كتاب: في التداولية المعاصرة والتواصل (فصول مختارة)، ترجمة: محمد نظيف، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2014م.

14. أوزياس، جان ماري: **البنيوية**، ترجمة: ميخائيل إبراهيم مخوّل، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1972م.

15. أوغدن، تشارلز كي وريتشاردز، آنفر آرمسترونغ: **معنى المعنى (دراسة لأثر اللغة في الفكر ولعلم الرمزية)**، ترجمة: كيان أحمد حازم يحيى، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت.

16. أولمان، ستيفن: **دور الكلمة في اللغة**، ترجمة: كمال بشر، دار غريب، ط1، القاهرة، 1997م.

17. إيلوار، رونالد: **مدخل إلى اللسانيات**، ترجمة: بدر الدين القاسم، وزارة التعليم العالي، دمشق، 1980م.

18. باختين، ميخائيل: **الكلمة في الرواية**، ترجمة: يوسف حلّاق، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1988م.

19. بارت، رولان: **نقد وحقيقة**، ترجمة: منذر عياشي، مركز الإنماء الحضاري، بيروت، 1994م.

20. بارتشت، بريجيته: **مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي**، ترجمة: سعيد بحيري، القاهرة، مؤسسة المختار، 2004م.

21. بافو، ماري آن وسرفاتي، جورج إليا: **النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية**، ترجمة: محمد الراضي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2012م.

22. بنكر، ستيفن: **الغريزة اللغوية (كيف يبدع العقل اللغة؟)**، تعريب: حمزة قبلان المزيني، دار المريخ للنشر، ط1، الرياض، 2000م.

23. بيرو، جان: **اللسانيات**، ترجمة: الحواس مسعودي ومفتاح بن عروس، دار الآفاق، الجزائر، 2001م.

24. بيكرتون، ديريك: **اللغة وسلوك الإنسان**، ترجمة: محمد زياد كبة، جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع، 2001م.

25. تشومسكي، نوم: **المعرفة اللغوية (طبيعتها وأصولها واستخدامها)**، ترجمة: محمد فتيح، دار الفكر العربي، القاهرة، 1993م.

26. التوني، مصطفى زكي: **علل التغيير اللغوي**، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية الثالثة عشر، الرسالة الرابعة والثمانون، 1993م.

27. جادامر، هانز جيورج: **تجلِّي الجميل ومقالات أخرى**، ترجمة: سعيد توفيق، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1997م.

28. جاكسون، ليونارد: **بؤس البنيوية (الأدب والنظرية البنيوية)**، ط2، ترجمة: ثائر ديب، دار الفرقد، دمشق، 2008م.

29. جستس، ديفيد: **محاسن العربية في المرآة الغربية أو دلالة الشكل في العربية في ضوء اللغات الأوروبية**، ترجمة: حمزة قبلان المزيني، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 1425هـ.

30. جوزيف، جون: **اللغة والهوية (قومية، إثنية، دينية)**، ترجمة: عبد النور خراقي، سلسلة عالم المعرفة (342)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2007م.

31. حجاج، كلود: **إنسان الكلام (مساهمة لسانية في العلوم الإنسانية)**، ترجمة: رضوان ظاظا، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2003م.

32. حسن، عباس: **اللغة والنحو بين القديم والجديد**، دار المعارف، القاهرة، 1966.

33. حسين، محمد الخضر: **القياس في اللغة العربية**، المطبعة السلفية، القاهرة، 1353هـ.

34. دوبيكير، لويك: **فهم فرديناند دو سوسور وفقًا لمخطوطاته (مفاهيم فكرية في تطور اللسانيات)**، ترجمة: ريما بركة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2015م.

35. دورانتي، ألسندرو: **الأنثروبولوجيا الألسنية**، ترجمة: فرانك درويش، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2013م.

36. دورتيي، جان فرانسوا: **فلسفات عصرنا (تياراتها ومذاهبها وأعلامها وقضاياها)**، ترجمة: إبراهيم صحراوي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009م.

37. دوفور، فيليب: **فكر اللغة الروائي**، ترجمة: هدى مقنّص، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2011م.

38. دولوز، جيل: **البرغسونية**، تعريب: أسامة الحاج، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1997م.

39. دويتشر، غاي: **عبر منظار اللغة (لِمَ يبدو العالم مختلفًا بلغات أخرى؟)**، ترجمة: حنان عبد المحسن مظفر، سلسلة عالم المعرفة (429)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2015م.

40. دي بوجراند، روبرت: **النص والخطاب والإجراء**، ترجمة: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، 1998م.

41. دي سوسير، فردينان: **دروس في الألسنية العامة**، تعريب: صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، تونس، 1985م.

42. ديكرو، أوزوالد وسشايفر، جان ماري: **القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان**، ترجمة: منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2003م.

43. روبنز: **موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)**، ترجمة: أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة (227)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997م.

44. ريتشاردز، آيفور آرمسترونغ: **فلسفة البلاغة**، ترجمة: سعيد الغانمي وناصر حلاوي، أفريقيا الشرق، ط1، بيروت، 2002م.

45. ريكور، بول (ت: 2005م): **الاستعارة الحية**، ترجمة: محمد الولي، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، بيروت، 2016م.

46. الزَّبِيدي، محمد مُرتضَى الحسيني: **تاج العروس من جواهر القاموس**، الجزء السابع عشر، تحقيق: مصطفى حجازي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1977م.

47. زندكولر، هنس: **المثالية الألمانية**، ترجمة: أبو يعرب المرزوقي وفتحي المسكيني وناجي العونلي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2012م.

48. زواوي، مختار: **دو سوسير من جديد (مدخل إلى اللسانيات)**، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017م.

49. أبو زيد، أحمد: **المدخل إلى البنائية**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1995م.

50. سابير، إدوارد: **مدخل للتعريف باللغة**، اختيار وترجمة: سعيد الغانمي، ضمن كتاب: اللغة والخطاب الأدبي (مقالات لغوية في الأدب)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1993م.

51. سامسون، جفري: **مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)**، ترجمة: محمد زياد كبة، جامعة الملك سعود، الرياض، 1417هـ.
52. ستروك، جون: **البنيوية وما بعدها (من ليفي شتراوس إلى دريدا)**، ترجمة: محمد عصفور، سلسلة عالم المعرفة (206)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1996م.
53. شاهين، عبد الصبور: **دراسات لغوية (القياس في الفصحى – الدخيل في العامية)**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1986م.
54. شاهين، عبد الصبور: **مشكلات القياس في اللغة العربية**، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، المجلد1، العدد3، 1970م.
55. شتراوس، كلود ليفي: **مداريات حزينة**، ترجمة: محمد صبح، دار كنعان، دمشق، 2003م.
56. الصالح، صبحي (ت: 1986م): **دراسات في فقه اللغة**، دار العلم للملايين، ط3، بيروت، 2009م.
57. عبد التواب، رمضان: **التطور اللغوي بين القوانين الصوتية والقياس**، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، المجلد 33، 1974م.
58. عبد التواب، رمضان: **فصول في فقه العربية**، مكتبة الخانجي، ط6، القاهرة، 1999م.
59. عبد العزيز، محمد حسن: **سوسير رائد علم اللغة الحديث**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1990م.
60. عبد العزيز، محمد حسن: **القياس في اللغة العربية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1995م.

61. عيال سلمان، عزمي محمد: **المبادئ الموجهة للتغير اللغوي في اللسانيات الداخلية عند سوسير**، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 2020م.
62. العيساوي، شاكر طوفان: **القياس اللغوي وأهميته في تطوير اللغة**، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، المجلد 14، العدد1، 1976م.
63. غادامير، هانز جورج: **الحقيقة والمنهج (الخطوط الأساسية لتأويلية فلسفية)**، ترجمة: حسن ناظم وعلي حاكم صالح، دار أويا، طرابلس، 2007م.
64. فاندولواز، كلود: **استقلال اللغة والعرفان**، ضمن كتاب: إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، ترجمة: ثامر الغزي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون (بيت الحكمة)، تونس، 2012م.
65. فراي، نورثروب: **الخيال الأدبي**، ترجمة: حنّا عبّود، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1995م.
66. فندريس، جوزيف (ت: 1960م): **اللغة**، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014م.
67. فوكو، ميشيل: **الكلمات والأشياء**، ترجمة: مطاع صفدي وآخرين، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1990م.
68. فوكو، ميشيل وآخرون: **مسارات فلسفية (محاورات)**، ترجمة: محمد ميلاد، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، 2004م.
69. فيكوتسكي، ليف: **الفكر واللغة (النظرية الثقافية التاريخية)**، ترجمة: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2003م.
70. القرمادي، صالح: **أمهات نظريات فردينان دي سوسير**، بحث مُلحق بترجمة كتاب: دروس في الألسنية العامة لـ(دي سوسير)، 1985م.

71. قنيبي، حامد صادق: **القياس اللغوي وتنمية الألفاظ**، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد37، 1993م.

72. كالفي، لويس جان: **حرب اللغات والسياسات اللغوية**، ترجمة: حسن حمزة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2008م.

73. كلر، جوناثان: **"التفكيك"**، ترجمة: حسام نايل، مجلة النقد الأدبي فصول، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد66، 2005م.

74. كلر، جوناثان: **فرديناند دي سوسير (أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات)**، ترجمة: عز الدين إسماعيل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2000م.

75. كواين، ويلارد فان أورمان: **من وجهة نظر منطقية (تسع مقالات منطقية فلسفية)**، ترجمة: حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2006م.

76. كوتنغهام، جون: **العقلانية (فلسفة متجددة)**، ترجمة: محمود منقذ الهاشمي، مركز الإنماء الحضاري، حلب، 1997م.

77. كورباليس، مايكل: **في نشأة اللغة من إشارة اليد إلى نطق الفم**، ترجمة: محمود ماجد عمر، سلسلة عالم المعرفة (325)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2006م.

78. كولماس، فلوريان: **اللغة والاقتصاد**، ترجمة: أحمد عوض، الكويت، سلسلة عالم المعرفة (263)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000م.

79. لو، فيفن: **اللغة ودارسوها (تاريخ اللغويات)**، ترجمة: محيي الدين حميدي وعبد الله الحميدان، ضمن كتاب (الموسوعة اللغوية)، المجلد الثالث (بعض المظاهر الخاصة باللغة)، جامعة الملك سعود، الرياض، 1421هـ.

80. لوسركل، جان جاك: **عنف اللغة**، ترجمة: محمد بدوي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005م.

81. لويس، جون كالفيه: **إيكولوجيا لغات العالم**، ترجمة: باتسي جمال الدين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2004م.

82. ليكوك، دونالد وموطيسلر، بيتر: **هندسة اللغة (لغات خاصة)**، ترجمة: محيي الدين حميدي وعبد الله الحميدان، ضمن كتاب (الموسوعة اللغوية)، المجلد الثالث (بعض المظاهر الخاصة باللغة)، جامعة الملك سعود، ط1، الرياض، 1421هـ.

83. ليونز، جون: **اللغة واللغويات**، ترجمة: محمد إسحاق العناني، مؤسسة رلي للنشر، عمان، 1991م.

84. مارتان، روبير: **مدخل لفهم اللسانيات**، ترجمة: عبد القادر المهيري، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2007م.

85. مارتينه، أندريه: **مبادئ اللسانيات العامة**، ترجمة: أحمد الحمو، وزارة التعليم العالي، دمشق، 1985م.

86. مارتينه، أندريه: **وظيفة الألسن وديناميتها**، ترجمة: نادر سراج، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009م.

87. مارتيني، أندري: **مبادئ في اللسانيات العامة**، ضمن كتاب: إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، ترجمة: عز الدين المجدوب، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون (بيت الحكمة)، تونس، 2012م.

88. مالبرج، برتيل: **مدخل إلى اللسانيات**، ترجمة: السيد عبد الظاهر، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010م.

89. مانغويل، ألبرتو: **الفضول**، ترجمة: إبراهيم قعدوني، بيروت، دار الساقي، 2017م.

90. مانغويل، ألبرتو: **يوميات القراءة (تأملات قارئ شغوف في عام من القراءة)**، ترجمة: عباس المفرجي، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 2008م.

91. مبارك، حنون: **مدخل إلى لسانيات سوسير**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1987م.

92. متس، رودلف: **الفلسفة الإنجليزية في مائة عام**، ترجمة: فؤاد زكريا، دار النهضة العربية، القاهرة، 1963م.

93. المطلبي، مالك: **الزمن واللغة**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1989م.

94. ملنار، جان كلود: **النحو**، ضمن كتاب: إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، ترجمة: عز الدين المجدوب، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون (بيت الحكمة)، تونس، 2012م.

95. المهيري، عبد القادر: **العربية بين الاستقرار والتطور**، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، 1435هـ.

96. موى، بول: **المنطق وفلسفة العلوم**، ترجمة: فؤاد زكريا، دار نهضة مصر، القاهرة، د.ت.

97. مونان، جورج: **سوسير أو أصول البنيوية**، ترجمة وتقديم: جواد بنيس، مؤسسة الرحاب الحديثة، بيروت، 2016م.

98. مونان، جورج: **علم اللغة في القرن العشرين**، ترجمة: نجيب غزاوي، وزارة التعليم العالي، دمشق، 1982م.

99. موور، تيرينس وكارلنغ، كريستين: **فهم اللغة نحو علم لغة لما بعد مرحلة جومسكي**، ترجمة: حامد حسين الحجاج، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1998م.

100. ميرلو بونتي، موريس: **تقريظ الفلسفة**، ترجمة: قزحيا خوري، منشورات عويدات، بيروت، 1983م.

101. ميلر، جوناثان وفان لون، بورين: **داروين والتطور**، ترجمة: ممدوح عبد المنعم محمد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005م.

102. ن. ي. كولينج: **اللغة كما تطورت (تتبع أشكالها وعائلاتها)**، ترجمة: محيي الدين حميدي وعبد الله الحميدان، ضمن كتاب (الموسوعة اللغوية)، المجلد الثالث (بعض المظاهر الخاصة باللغة)، جامعة الملك سعود، الرياض، 1421هـ.

103. هايدغر، مارتن (ت: 1976): **أصل العمل الفني**، ترجمة: أبو العيد دودو، منشورات الجمل، ط1، كولونيا، 2003م.

104. هيغل، غورغ فيلهلم فريدريش: **علم ظهور العقل**، المجلد الأول، ط3، ترجمة: مصطفى صفوان، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2001م.

105. وتزيفان، أزولد: **الدلالة والمرجع دراسة معجمية**، ضمن كتاب: المرجع والدلالة في الفكر اللساني الحديث، ترجمة: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2000م.

106. ولسون، برندان: **الفلسفة ببساطة**، ترجمة: آصف ناصر، دار الساقي، دمشق، ط2، 2010م.

107. وول، بنيس: **لغة الإشارة**، ترجمة: محيي الدين حميدي وعبد الله الحميدان، ضمن كتاب: (الموسوعة اللغوية)، المجلد الثالث (بعض المظاهر الخاصة باللغة)، جامعة الملك سعود، الرياض، 1421هـ.

108. ياكوبسون، رومان (ت: 1982م): **الاتجاهات الأساسية في علم اللغة**، ترجمة: علي حاكم صالح وحسن ناظم، المركز الثقافي العربي، ط1، الدار البيضاء، 2002م.

109. ياكوبسون، رومان: **أفكار وآراء حول اللسانيات والأدب**، ترجمة: فالح صدام الأمارة وعبد الجبار محمد علي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990م.

110. ياكوبسون، رومان: **ست محاضرات في الصوت والمعنى**، ترجمة: علي حاكم صالح وحسن ناظم، دار الرافدين، بغداد، 2018م.

الفهــرس